وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
- دراسة مقارنة بين الجزائر، الأردن والسعودية -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد ومالية دولية

من إعداد الطالب:
بن لكحل محمد أمين.

تحت إشراف:
أ.د بوشنافة الصادق.

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د بويهي محمد	أستاذ – جامعة الجزائر 03	رئيسا
أ.د بوشنافة الصادق	أستاذ – جامعة د. يحي فارس بالمدية	مقررا
أ.د رميدي عبد الوهاب	أستاذ – جامعة د. يحي فارس بالمدية	عضوا ممتحنا
أ.د فضيل رابح	أستاذ – المدرسة و.ع للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	عضوا ممتحنا
د. علوان حميد	أستاذ محاضر أ – جامعة الجزائر 03	عضوا ممتحنا
د.غزازي عماد	أستاذ محاضر أ – جامعة د. يحي فارس بالمدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2016-2017.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
- دراسة مقارنة بين الجزائر، الأردن والسعودية -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد ومالية دولية

من إعداد الطالب:
بن لكحل محمد أمين.

تحت إشراف:
أ.د بوشنافة الصادق.

السنة الجامعية: 2016-2017.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ٨٨ ﴾

سورة هـود: الآية 88.

إهداء

إلى الجزائر الجنة ونبض الحياة

إلى شهدائها حيث السمو في عليين

إلى مدرسة الصبر على المكاره أمي

إلى أبي الذي علمني كيف أحيا

إلى من قاسمني طعم الحياة

إخوتي، أخواتي، خطيبتي وكل عائلتي

إلى كل أساتذتي الكرام

إليهم جميعا بعض من الوفاء

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين.. خلق اللوح والقلم.. وخلق الخلق من عدم.. ودبر الأرزاق والآجال بالمقادير وحكم.. وجمل الليل بالنجوم في الظُلَمّ.. اللهم لك الحمد ولك الشكر.. يا من أعانني في إتمام هذا العمل المتواضع.. اللهم تقبله مني عملا صالحا يا رب العالمين.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور: بوشنافة الصادق، الذي تفضل بالإشراف على بحثي هذا، والذي لم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته القيّمة التي أفادني بها طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وعلى تقديم جملة من الملاحظات والتوجيهات التي ستنير دربي العلمي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من:

الأستاذ الدكتور: نواف أبو شمالة من المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت، الدكتور: رياض بن جليلي من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بدولة الكويت، السادة: عبد الحميد محمد غرايبة، سعد حديد وجمال موسى مصطفى من شركة المناطق الحرة الأردنية، السيد لطفي رزوق مدير الصناعة والمناجم لولاية المدية.

كما أشكر كل من قدم لي يد المساعدة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الجزائرية ووزارة الصناعة والمناجم الجزائرية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي وزملائي بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة يحي فارس بالمدية.

وأشكر كل من قدم لي يد المساعدة لإتمام هذا البحث.

بن لكحل محمد أمين

مستخلص:

ركزت هذه الدراسة على تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية وأثره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فلقد أصبحت الدول العربية تسعى إلى تحسين جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل بيئة تتسم بالمنافسة الشديدة بين مختلف دول العالم للفوز بالمزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إليها، ورغم ما بذلته الدول العربية من مجهودات عديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكنها كانت عموما دون الإمكانات التي تتوفر عليها، فبالرغم من التحسن الواضح في مناخ الاستثمار خلال الفترة الماضية، إلا أنها لم تصل بعد إلى تحقيق الوضع الأمثل لها، فنصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العالم كان ولا يزال ضعيفا للغاية، والتي اتسمت بالتذبذب خلال الفترة الماضية ولكنها لم تتجاو ز حاجز 6.8% من التدفقات العالمية المحقق سنة 2009. كما اتضح لنا أن هناك تفاوت وتباين من حيث جاذبية مناخ الاستثمار وحصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول الخليج العربي وباقي الدول العربية الأخرى، نظرا لانفتاح دول الخليج أكثر على العالم وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجيدة. فلقد توصلنا إلى أن السعودية كانت أفضل من الأردن والجزائر من حيث حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، وهذا يعود لتحسن مناخها الاستثماري مقارنة بالأردن والجزائر بشكل عام وتحسن بيئة أداء الأعمال بها بصفة خاصة. ورغم ما أقدمت عليه كل من الجزائر، الأردن والسعودية من إصلاحات في بيئة أداء الأعمال خلال الفترة الماضية بلغت في مجملها 54 إصلاحا ساهمت في سهولة أداء الأعمال، إلا أن هذه الدول لم تصبح بعد موقع جذب مهم للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، بيئة أداء الأعمال، الدول العربية.

Extrait:

Cette étude est basé sur l'analyse et l'évaluation du climat d'investissement dans les pays arabes et son impact sur l'attraction des investissements directs étrangers, du coup les pays arabes cherchent à améliorer son attractivité pour les investissements directs étrangers dans un environnement caractérisé par une intense concurrence entre les différents pays du monde pour gagner plus les flux d'investissements étrangers entrant, et malgré les efforts déployés par les pays arabes de nombreux efforts pour attirer les investissements directs étrangers, mais elle étaient généralement sans les moyens acquis , et ça malgré l'amélioration évidente du climat d'investissement au cours de la dernière période, mais il n'a pas encore atteint la meilleure situation optimale , la part des États arabe des flux d'investissements directs étrangers a travers le monde est encore très faible, ce qui a été caractérisée par l'agitation au cours de la dernière période, mais elle n'a pas dépassé la barrière de 6,8% des flux mondiaux obtenus en 2009.

Comme il nous est apparu clairement qu'il ya un écart et variation de l'attractivité du climat d'investissement et les résultats des investissements directs étrangers entre les États du Golfe arabes et le reste des autres pays arabes, compte tenu de la bonne ouverture des pays du Golfe plus sur le monde sur les conditions politiques, économiques, sociales. Nous sommes arrivés que l'Arabie saoudite était mieux que la Jordanie et l'Algérie en termes de résultats des entrées des flux d'investissements directs étranger entrant, et cela est dû à l'amélioration du climat d'investissement par rapport à la Jordanie et l'Algérie en général et d'améliorer la performance commerciale de l'environnement en particulier.

Et malgré toutes les réformes entrepris par l'Algérie, la Jordanie et l'Arabie Saoudite dans l'exercice de l'environnement des affaires au cours de la dernière période ont atteint 54 réformes qui a contribué à la performance des affaires, mais ces pays ne sont pas encore un site important d'attirer les investissements directs étrangers par rapport à d'autres pays en développement.

Mots-clés: Climat D'investissement, Les Investissements Directs Etrangers, De L'environnement Des Affaires, Les Pays Arabes.

Abstract:

This study is based on the analysis and investment environment in the Arab countries and its impact in attracting the foreign direct investment. Arab countries try to improve its attraction of direct foreign investment. The existence of competition makes all countries plays a major role to attract more foreign investment flow. Arab countries have many experiences to improve its investment capacity. Results show that all efforts of Arabic countries failed, 6.8% is their part of the world foreign direct investment in 2009.

It was clear that there is a disparity in the rate of investment environment attraction and the income of the foreign direct investment between Gulf countries and the rest of Arab countries; this is due to the political, economical and social circumstances. The study concluded that Saudi Arabia has preference than Algeria and Jordan in the income of the global foreign direct investments; it is the result of the improvement in business environment in Saudi Arabia. Algeria, Jordan and Arabia Saudi have improved the business environment (more than 54 reforms) but those countries still have problems in attracting foreign direct investment.

Keywords: Investment Environment, Foreign Direct Investment, The Business Environment, Arab Countries.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء:	IV
شكر وتقدير:	V
ملخص باللغة العربية:	VI
ملخص باللغة الفرنسية:	VII
ملخص باللغة الانجليزية:	VIII
فهرس المحتويات:	X
فهرس الجداول:	XX
فهرس الأشكال:	XXVI
مقدمة:	أ-ش
الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر: الإطار النظري والمفاهيم الأساسية.	15-63
تمهيد:	15
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له.	16
المطلب الأول:مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.	16
أولا: تعريف الاستثمار.	16
ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي.	16
ثالثا: تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر.	17
رابعا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وموقف الشريعة الإسلامية منه.	17
المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.	22
أولا: دوافع الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة له.	23
ثانيا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي.	24
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.	25
أولا: الاستثمار المشترك.	26
ثانيا: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.	26
ثالثا: مشروعات أو عمليات التجميع.	27
رابعا: الاستثمار في المناطق الحرة.	28
خامسا: استثمارات الدمج والاستحواذ.	28
سادسا: الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات.	29
المطلب الرابع: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.	29

الموضوع	الصفحة
أولا: النظرية الكلاسيكية.	29
ثانيا: نظرية التحركات الدولية لرأس المال.	31
ثالثا: نظرية أخطار التبادل.	32
رابعا: نظرية نظام الاقتصاد العالمي.	32
خامسا: نظرية دورة حياة المنتوج الدولي.	33
سادسا: نظرية عدم كمال السوق.	34
سابعا: نظرية الموقع ونظرية الموقع المعدلة.	35
المبحث الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على اقتصاديات الدول المضيفة.	38
المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.	38
أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة.	38
ثانيا: مزايا الاستثمار الأجنبي بالنسبة للمستثمر الأجنبي.	39
المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.	39
أولا:عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة.	40
ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي.	41
المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة.	41
أولا: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.	42
ثانيا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.	50
المبحث الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية.	53
المطلب الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.	53
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية.	56
أولا: منطقة أفريقيا.	56
ثانيا: منطقة آسيا.	57
ثالثا: منطقة أمريكا الجنوبية والكاريبي.	57
رابعا: منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية.	58
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية.	59
خلاصة:	62
الفصل الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم مؤشراته الدولية والإقليمية.	114-65
تمهيد:	65
المبحث الأول: مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	66

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار والبيئة الاستثمارية.	66
أولا: مفهوم مناخ الاستثمار.	66
ثانيا: مفهوم البيئة الاستثمارية.	68
المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار.	68
أولا: النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي.	69
ثانيا: قوانين وتشريعات الاستثمار.	70
ثالثا: السياسة الاقتصادية.	71
المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	72
أولا: الإصلاح الاقتصادي ودرجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي.	72
ثانيا: القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.	73
ثالثا: القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الاقتصاد الوطني.	74
رابعا: قوة الاقتصاد الوطني.	74
خامسا: محددات اقتصادية أخرى.	77
المبحث الثاني: تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر.	80
المطلب الأول: إنشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي المباشر.	80
المطلب الثاني: الحوافز الضريبية المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر.	84
أولا: مفهوم الحوافز الضريبية.	85
ثانيا: أهداف الحوافز الضريبية.	85
ثالثا: أشكال الحوافز الضريبية.	87
المطلب الثالث: الحوافز التمويلية المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر.	91
أولا: إعانات الإنتاج.	92
ثانيا: إعانات التصدير.	92
ثالثا: الإعانات الرأسمالية.	92
المبحث الثالث: مؤشرات مناخ الاستثمار الدولية والإقليمية.	93
المطلب الأول: مؤشرات مناخ الاستثمار الدولية.	93
أولا: المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.	93
ثانيا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية.	95
ثالثا: مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية.	97
رابعا: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.	98
خامسا: مؤشر الحرية الاقتصادية.	100
سادسا: مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة للفساد).	101

الموضوع	الصفحة
سابعا: مؤشر الضبابية.	101
ثامنا: مؤشر العولمة "كوف".	103
المطلب الثاني: مؤشرات مناخ الاستثمار الإقليمية.	104
أولا: المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار.	104
ثانيا: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.	106
خلاصة:	113
الفصل الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.	202-116
تمهيد:	116
المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية.	117
المطلب الأول: الوضع السياسي والاجتماعي في الدول العربية.	117
أولا: الوضع السياسي في الدول العربية.	117
ثانيا: الوضع الاجتماعي في الدول العربية.	121
المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي في الدول العربية.	132
أولا: مؤشرات الأداء الداخلي.	132
ثانيا: مؤشرات الأداء الخارجي.	138
المطلب الثالث: التطورات التشريعية والترويج للاستثمار في الدول العربية.	143
أولا: التطورات القانونية والتشريعية.	143
ثانيا: الاتفاقيات العربية الدولية والثنائية.	145
ثالثا: الجهات الترويجية للاستثمار في الدول العربية.	146
المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية.	149
المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية وفقا لبعض المؤشرات الدولية.	149
أولا: وضع الدول العربية ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية.	149
ثانيا: وضع الدول العربية ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.	151
ثالثا: وضع الدول العربية ضمن مؤشر الشفافية (مؤشر مدركات الفساد).	155
رابعا: وضع الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العالمية.	158
خامسا: وضع الدول العربية ضمن بعض مؤشرات المخاطر القطرية.	160
المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية وفقا لبعض المؤشرات الإقليمية.	165
أولا: وضع الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العربية.	165
ثانيا: وضع الدول العربية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.	171

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.	182
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية.	182
أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية.	182
ثانيا: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.	188
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية.	190
أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية.	190
ثانيا: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر العربية في العالم.	192
المطلب الثالث: الاستثمارات العربية البينية.	194
أولا: تدفقات الاستثمارات العربية البينية.	194
ثانيا: مشروعات الاستثمارات العربية البينية.	195
ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية.	198
خلاصة:	200
الفصل الرابع: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأردن والسعودية.	285-204
تمهيد:	204
المبحث الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، الأردن والسعودية.	205
المطلب الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول الدراسة.	205
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول الدراسة.	218
أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.	218
ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن.	220
ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية.	221
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول الدراسة.	223
أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.	223
ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن.	224
ثالثا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية.	226
المبحث الثاني: السياسات العامة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأردن والسعودية.	228
المطلب الأول: التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة.	228
أولا: التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	228
ثانيا: التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.	236

الموضوع	الصفحة
ثالثا: التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.	242
المطلب الثاني: المزايا والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة.	244
أولا: الحوافز والمزايا المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	245
ثانيا: الحوافز والمزايا المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.	248
ثالثا: الحوافز والمزايا المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.	251
المطلب الثالث: الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة.	254
أولا: الضمانات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر لدول الدراسة.	254
ثانيا: الضمانات الاتفاقية للاستثمار الأجنبي المباشر لدول الدراسة.	255
المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، الأردن والسعودية.	259
المطلب الأول: تحليل المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في دول الدراسة.	259
أولا: مؤشر النمو الاقتصادي.	259
ثانيا: مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم).	261
ثالثا: مؤشر السياسة المالية (العجز/الفائض في الموازنة العامة).	263
رابعا: مؤشر سياسة التوازن الخارجي (نسبة العجز الخارجي).	265
المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في دول الدراسة وفقا للمؤشرات الدولية.	267
أولا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية.	268
ثانيا: وضع دول الدراسة ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية.	269
ثالثا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر الكوفاس (COFACE) للمخاطر القطرية.	270
رابعا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر الشفافية (مؤشر مدركات الفساد).	270
خامسا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر التنافسية العالمية.	272
المطلب الثالث: تحليل مناخ الاستثمار في دول الدراسة وفقا للمؤشرات الإقليمية.	275
أولا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر التنافسية العربية.	275
ثانيا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.	277
خلاصة:	283
الفصل الخامس: بيئة أداء الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	382-287
تمهيد:	287
المبحث الأول: واقع بيئة أداء الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية.	288
المطلب الأول: وضع دول الدراسة ضمن المؤشر العام ومؤشراته الفرعية لسهولة أداء الأعمال.	288

الموضوع	الصفحة
أولا: وضع دول الدراسة ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.	288
ثانيا: وضع دول الدراسة ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال.	291
ثالثا: ملاحظات نقدية للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.	296
رابعا: العوامل المعيقة لممارسة أنشطة الأعمال في دول الدراسة.	299
المطلب الثاني: وضع دول الدراسة ضمن مجموعة مؤشرات تعقد الإجراءات وتكلفتها.	300
أولا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر بدء المشروع.	301
ثانيا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر استخراج تراخيص البناء.	307
ثالثا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر توصيل الكهرباء.	313
رابعا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر تسجيل الملكية.	316
خامسا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر دفع الضرائب.	321
سادسا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر التجارة عبر الحدود.	326
المطلب الثالث: وضع دول الدراسة ضمن مجموعة مؤشرات قوة المؤسسات القانونية.	329
أولا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر الحصول على الائتمان.	329
ثانيا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر حماية المستثمر.	332
ثالثا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر إنفاذ العقود.	335
رابعا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر تسوية حالات الإعسار.	337
المبحث الثاني: إصلاحات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية.	342
المطلب الأول: إصلاحات مجموعة مؤشرات تعقد الإجراءات وتكلفتها في دول الدراسة.	342
أولا: الإصلاحات في مجال بدء المشروع.	343
ثانيا: الإصلاحات في مجال استخراج تراخيص البناء.	344
ثالثا: الإصلاحات في مجال الحصول على الكهرباء.	346
رابعا: الإصلاحات في مجال تسجيل الممتلكات.	347
خامسا: الإصلاحات في مجال دفع الضرائب.	348
سادسا: الإصلاحات في مجال التجارة عبر الحدود.	349
المطلب الثاني: إصلاحات مجموعة مؤشرات قوة المؤسسات القانونية في دول الدراسة.	351
أولا: الإصلاحات في مجال الحصول على الائتمان.	352
ثانيا: الإصلاحات في مجال حماية المستثمرين.	353
ثالثا: الإصلاحات في مجال إنفاذ العقود.	355
رابعا: الإصلاحات في مجال تسوية حالات الإعسار.	356
المطلب الثالث: الإجراءات المقترحة لإصلاح بيئة أداء الأعمال في دول الدراسة.	358
أولا: الجانب الإجرائي وتكلفة ومدة انجاز المعاملات.	358
ثانيا: النظام القضائي.	361

الموضوع	الصفحة
ثالثا: تحسين درجة الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية والائتمانية مع التوسع في استخدام الخدمات الالكترونية.	362
رابعا: الجانب القانوني والتشريعي.	364
المبحث الثالث: أثر بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأردن والسعودية.	367
المطلب الأول: دراسة تأثير بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.	367
أولا: اختبار التوزيع الطبيعي.	367
ثانيا: دراسة التأثير.	368
ثالثا: معادلة الانحدار الخطي البسيط واختبار الفرضية.	370
المطلب الثاني: دراسة تأثير بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن.	371
أولا: اختبار التوزيع الطبيعي.	371
ثانيا: دراسة التأثير.	372
ثالثا: معادلة الانحدار الخطي البسيط واختبار الفرضية.	374
المطلب الثالث: دراسة تأثير بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية.	375
أولا: اختبار التوزيع الطبيعي.	375
ثانيا: دراسة التأثير.	376
ثالثا: معادلة الانحدار الخطي البسيط واختبار الفرضية.	378
خلاصة:	380
الخاتمة:	383
قائمة المراجع:	393
الملاحق:	418

فهرس الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطور حجم العمالة في فروع الشركات الأجنبية	43
2-1	تطور حجم الصادرات من فروع الشركات الأجنبية	47
3-1	تطور قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية	49
4-1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بالمليار دولار خلال الفترة (2005-2014)	56
5-1	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي	60
6-1	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لسنة2011	60
1-2	مكونات المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال	94
2-2	مكونات مؤشر المخاطر السياسية	96
3-2	مكونات مؤشر المخاطر الاقتصادية	96
4-2	مكونات مؤشر المخاطر المالية	97
5-2	درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية	97
6-2	مكونات مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية	98
7-2	مكونات المؤشرات الفرعية الثلاثة لمؤشر العولمة	103
1-3	الوضع المؤسساتي للدول العربية حسب مؤشر الحاكمية	119
2-3	مؤشر الحريات المدنية للدول العربية للفترة (1972-2011)	120
3-3	عدد السكان في الدول العربية	122
4-3	متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي	125
5-3	متوسط نصيب الفرد العربي من الاستهلاك لسنة 2014	126
6-3	تطور حجم التجارة الخارجية العربية للسلع والخدمات	138
7-3	تطور الاحتياطات الدولية العربية بالمليار دولار	142
8-3	تطور الأداء في مؤشر أفضل ممارسات ترويج الاستثمار العالمي	147
9-3	مؤشر بيئة أداء الأعمال للدول العربية لسنة 2016	155
10-3	وضع الدول العربية ضمن مؤشر الشفافية	156
11-3	نسبة الشركات التي تعاني من الفساد في تعاملها مع الحكومة	158
12-3	وضع الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العالمية	159
13-3	وضع الدول العربية ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية	161

رقم	العنوان	الصفحة
3-14	وضع الدول العربية ضمن مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	163
3-15	وضع الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العربية	165
3-16	وضع الدول العربية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	172
3-17	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بالمليون دولار	185
3-18	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	186
3-19	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت	187
3-20	مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	188
3-21	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية بالمليون دولار	191
3-22	مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر العربية في العالم	192
3-23	التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية لسنتي 2003 و2014	198
4-1	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2015)	206
4-2	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل فرد إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2015)	210
4-3	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2015)	211
4-4	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2014)	213
4-5	مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2003-2016)	214
4-6	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2003-2015)	219
4-7	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2003-2015)	220
4-8	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2003-2015)	222

رقم	العنوان	الصفحة
4-9	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة (2003-2015)	223
4-10	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة (2003-2015)	225
4-11	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة (2003-2015)	226
4-12	ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأردن والسعودية	254
4-13	عدد الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأردن والسعودية	255
4-14	عدد الاتفاقيات المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأردن والسعودية	256
4-15	عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في الجزائر، الأردن والسعودية	258
4-16	معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر، الأردن والسعودية	260
4-17	معدل التضخم في الجزائر، الأردن والسعودية	262
4-18	العجز/الفائض في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، الأردن والسعودية	264
4-19	العجز/الفائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، الأردن والسعودية	265
4-20	نقاط القوة والضعف في اقتصادات الجزائر، الأردن والسعودية	267
4-21	مكانة الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2016)	268
4-22	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر المركب للمخاطر القطرية	269
4-23	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر الكوفاس (COFACE) للمخاطر القطرية	270
4-24	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر الشفافية	271
4-25	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر التنافسية العالمية	272
4-26	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية لسنة 2016-2017	274

رقم	العنوان	الصفحة
4-27	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر التنافسية العربية	275
4-28	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	278
5-1	ترتيب الجزائر، الأردن والسعودية ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2005-2017)	289
5-2	مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء للجزائر، الأردن والسعودية لسهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2010-2017)	290
5-3	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن المؤشرات الفرعية أداء الأعمال	294
5-4	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر بدء النشاط التجاري لسنة 2017	301
5-5	ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر بدء المشروع في الجزائر	302
5-6	ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر بدء المشروع في الأردن	304
5-7	ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر بدء المشروع في السعودية	305
5-8	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر استخراج تراخيص البناء لسنة 2017	308
5-9	ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر استخراج تراخيص البناء في الجزائر	309
5-10	ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر استخراج تراخيص البناء في الأردن	310
5-11	ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر استخراج تراخيص البناء في السعودية	312
5-12	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر الحصول على الكهرباء لسنة 2017	314
5-13	ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر توصيل الكهرباء في الجزائر	315
5-14	ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر توصيل الكهرباء في الأردن	315
5-15	ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر توصيل الكهرباء في السعودية	316
5-16	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر تسجيل الممتلكات لسنة 2017	318
5-17	ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر تسجيل الملكية في الجزائر	318
5-18	ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر تسجيل الملكية في الأردن	320
5-19	ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر تسجيل الملكية في السعودية	321
5-20	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر دفع الضرائب لسنة 2017	322
5-21	ملخص إدارة ودفع الضرائب في الجزائر	323
5-22	ملخص إدارة ودفع الضرائب في الأردن	324

رقم	العنوان	الصفحة
5-23	ملخص إدارة ودفع الضرائب في السعودية	325
5-24	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر التجارة عبر الحدود لسنة 2017	327
5-25	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر الحصول على الائتمان لسنة 2017	331
5-26	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر حماية المستثمر لسنة 2017	335
5-27	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر إنفاذ العقود لسنة 2017	337
5-28	وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر تسوية حالات الإعسار لسنة 2017	340
5-29	إصلاحات مجموعة مؤشرات تعقد الإجراءات وتكلفتها المنفذة في الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2005-2017)	342
5-30	الإصلاحات مجموعة مؤشرات قوة المؤسسات القانونية المنفذة في الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2005-2017)	351
5-31	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل والمتغير التابع في الجزائر	368
5-32	ملخص النموذج الإحصائي للجزائر	368
5-33	قيم معادلة الانحدار واختبار الفرضية الخاصة بالجزائر	370
5-34	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل والمتغير التابع في الأردن	372
5-35	ملخص النموذج الإحصائي للأردن	372
5-36	قيم معادلة الانحدار واختبار الفرضية الخاصة بالأردن	374
5-37	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل والمتغير التابع في السعودية	376
5-38	ملخص النموذج الإحصائي للسعودية	376
5-39	قيم معادلة الانحدار واختبار الفرضية الخاصة بالسعودية	378

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مسار دورة حياة المنتج الدولي	33
2-1	منحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المجموعات الاقتصادية	55
3-1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لأهم 20 اقتصاد مستضيف	59
4-1	مقارنة قيمة المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لسنتي 2013 و2014	61
1-2	مكونات مناخ الاستثمار	68
2-2	الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية	111
1-3	مؤشر الحاكمية لمختف مناطق العالم	118
2-3	متوسط الدخل السنوي للفرد في الدول العربية خلال الفترة (2013-2015)	123
3-3	نسبة فقر الدخل في الدول العربية سنة 2014	128
4-3	نسبة الفقر في الريف والمدن في بعض الدول العربية	129
5-3	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017)	133
6-3	الناتج المحلي الإجمالي العربي حسب الدول لسنة 2015	135
7-3	متوسط معدل التضخم خلال الفترة (2006-2017)	136
8-3	فائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج في الدول العربية	137
9-3	فائض أو عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج في الدول العربية	139
10-3	الدين الخارجي في الدول العربية بالمليار دولار	140
11-3	الدين الخارجي كنسبة من الناتج في الدول العربية	141
12-3	مؤشر تقديم أفضل خدمة للمستثمر لسنة 2012	147
13-3	ترتيب المنطقة العربية ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2000-2016)	149
14-3	الإصلاحات المنفذة في الدول العربية خلال الفترة (2005-2014)	152
15-3	متوسط أداء الدول العربية في المؤشرات الفرعية لبيئة أداء الأعمال مقارنة بمتوسط أداء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي لسنة 2015	153
16-3	أداء المجموعات العربية في بيئة أداء الأعمال لسنتي 2014 و2015	154
17-3	مقارنة الأداء العربي بين نتائج تقارير 2003، 2006، 2009 و2012	168
18-3	مكونات مؤشر التنافسية العربية مقارنة بدول المقارنة لسنة 2012	169

الرقم	العنوان	الصفحة
3-19	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	173
3-20	وضع مجموعة الدول العربية في المجموعات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2015	175
3-21	وضع مجموعات الدول العربية في المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2015	176
3-22	منحنى اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعات الدول خلال الفترة (2000-2014)	183
3-23	منحنى يبين حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية كنسبة من العالم والدول النامية	184
3-24	عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الدول العربية خلال الفترة (2003-2015)	189
3-25	عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر العربية العاملة في العالم خلال الفترة (2003-2015)	193
3-26	تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2000-2014)	194
3-27	تكلفة مشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2003-2015	196
3-28	عدد مشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2003-2015	197
4-1	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2015)	207
4-2	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل فرد إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2015)	210
4-3	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2014)	212
4-4	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2014)	213
4-5	عدد المشروعات الجديدة في الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2003-2016)	215
4-6	تكلفة المشروعات الجديدة في الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2003-2016)	216

الرقم	العنوان	الصفحة
7-4	عدد الوظائف الجديدة في الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2003-2016)	217
8-4	الدائرة النسبية للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2015)	219
9-4	الدائرة النسبية للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن خلال الفترة (2003-2015)	221
10-4	الدائرة النسبية للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية خلال الفترة (2003-2015)	222
11-4	مقارنة دول الدراسة ضمن مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2016-2017	274
12-4	مقارنة دول الدراسة ضمن مؤشر التنافسية العربية لسنة 2012	275
13-4	أداء دول الدراسة في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العربية لسنة 2012	276
14-4	أداء دول الدراسة في ميزان التنافسية العربية لسنة 2012	277
15-4	أداء دول الدراسة في المجموعات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2016	279
16-4	أداء دول الدراسة في المؤشر الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2016	280
17-4	فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2016 (%)	281
1-5	مقارنة مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء لسهولة أداء الأعمال بين الجزائر، الأردن والسعودية	291
2-5	متوسط الترتيب في مجموعة من المؤشرات الفرعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	292
3-5	مقارنة ترتيب الجزائر، الأردن والسعودية ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لسنة 2017	295
4-5	مقارنة أداء الجزائر، الأردن والسعودية ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لسنة 2017	296
5-5	العوامل الأكثر إعاقة لممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية	300

مقدمة

يشهد العالم منذ بداية العقد العاشر من القرن العشرين وإلى غاية يومنا هذا زيادة هائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعود هذه الزيادة في جزء كبير منها إلى التطورات الاقتصادية التي حدثت، أهمها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وما انجر عنها من تحرير لحركة التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال، كما أن العديد من الدول خلال هذه الفترة أصبحت أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي المباشر، فأصبح لهذا الأخير أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهو يعتبر عاملا مكملا للاستثمار المحلي في تحقيق النمو الاقتصادي و قناة لتطوير ونقل التكنولوجيا، ووسيلة لدعم الادخار المحلي من خلال استقطاب رؤوس الأموال واستثمارها في مشاريع إنتاجية بالإضافة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية ودعم القدرة التنافسية وتحفيز النشاط التصديري إلى الأسواق الخارجية ، لذا تتنافس جل دول العالم – إن لم نقل كلها– على استقطابه بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة نصيبها منه، ويحقق التوافق مع الإمكانات والأهداف الوطنية للدول المضيفة له، حيث ساد اتجاه تنافسي متصاعد بين دول العالم بغرض جلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، عن طريق تحسين وتطوير مناخها الاستثماري.

يعود نجاح الدول – خاصة المتقدمة منها– في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالدرجة الأولى إلى مجموعة القوانين والسياسات والهيئات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والسياسية، والتي تشكل في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار. هذه العناصر المتداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر أو طاردة له. ولا يقتصر اختيار المستثمر الأجنبي للدولة المضيفة له على معرفة هذه العوامل وفقط، كون قرارات المستثمرين الأجانب ليست ارتجالية بل تأخذ بعين الاعتبار طبيعة مناخ الاستثمار ومدى ملائمته لممارسة الأعمال، بل وتتم عملية اختيار الدولة المضيفة بالاعتماد على عدة معايير في

شكل دراسات ومنشورات تحتوي على عدة مؤشرات تهدف إلى قياس وتحديد طبيعة مناخ الاستثمار في كل دولة. وفي هذا الإطار يصدر البنك الدولي منذ 2004 سلسلة تقارير ومؤشرات بيئة أداء الأعمال، وهي تقارير مهمة جدا لاسيما على صعيد استخدام بياناتها ومؤشراتها وتوصياتها لتحسين مناخ الاستثمار بمختلف الدول. ويتم قياس سهولة أداء الأعمال بناء على عشر (10) مؤشرات فرعية تمثل عشر (10) مراحل من حياة منشأة الأعمال وهي: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، الحصول على الكهرباء، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود وتصفية النشاط التجاري.

وفي ظل التحولات العالمية وبروز ظاهرة العولمة وانهيار المعسكر الاشتراكي، شهدت الدول العربية مجموعة من التغيرات والتحولات في مجال الاقتصاد والاستثمار والإنتاج، حيث انتهجت سياسة التصحيح والتكيف الهيكلي بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق رفاهية الشعوب العربية، ولتطبيق هذه السياسة التصحيحي ة تواجه الدول العربية صعوبات عدة أهمها ندرة رؤوس الأموال وعدم امتلاك العنصر التكنولوجي وقلة اليد العاملة الماهرة، الأمر الذي تطلب انفتاح الدول العربية بشكل واضح على العالم الخارجي من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمل على تحسين بيئة أعمالها وإزالة القيود المفروضة على حركة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، ومنح المزيد من المزايا والحوافز والضمانات له.

على الرغم مما تمتلكه مجموعة الدول العربية من مقومات طبيعية وبشرية هائلة، ومن فوائض مالية متنامية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، فإن حصتها من الاستثمارات العالمية بمختلف المؤشرات تدور في حدود 3.5% بعدما شهدت تذبذبا واضحا خلال العقدين الماضيين انعكاسا للمتغيرات الاقتصادية والسياسية المتباينة.

تعتبر الجزائر، المملكة الأردنية والمملكة العربية السعودية من بين الدول العربية التي فسحت المجال للقطاع الخاص بصفة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، وسعيا منها لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، تسعى هذه الدول إلى تهيئة مناخ استثماري جذاب، من خلال تحسين بيئة أداء الأعمال وجعلها تتسم بالشفافية والمصداقية والمنافسة والعدالة، وتهيئة كل الظروف الملائمة من خلال تقديم المزايا والتسهيلات والضمانات للمستثمر الأجنبي.

في ضوء ما تقدم، تتمثل إشكالية بحثنا في محاولة التعرف على مدى ملائمة مناخ الاستثمار في الدول العربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث سوف نركز على بيئة ممارسة الأعمال في كل من الجزائر، الأردن والسعودية، وذلك من خلال استخدام المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، ومنه يمكننا طرح السؤال التالي:

هل يعتبر مناخ الاستثمار في الدول العربية ملائم ا لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؟ وهل لبيئة أداء الأعمال للجزائر والأردن والسعودية تأثير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الورد إليها؟

ولتفصيل أكثر للإشكالية الرئيسية وبلورة حقيقية لها، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1 – ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي أشكاله المختلفة ؟ وما هي اتجاهاته العالمية؟

2 – ما هي مكونات مناخ الاستثمار الأساسية؟ وما أهم مؤشراته الدولية والإقليمية؟

3 – ما هو واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية؟ وهل هناك تفاوت بين هذه الدول من حيث حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر؟

4 – هل هناك تباين في مناخ الاستثمار وحصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر والأردن والسعودية؟

5 – ما هو واقع بيئة أداء الأعمال في الجزائر ، الأردن والسعودية؟ وهل لها تأثير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة على مختلف ال تساؤلات السابقة، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات نعتبرها إجابات أولية غير يقينية لتلك التساؤلات، وهي كما يلي:

1 – يعتبر مناخ الاستثمار في الدول العربية ضعيفا وغير ملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية مقارنة بمجموعات الدول الأخرى في العالم، كما أن حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية تعتبر ضئيلة جدا؛

2 – هناك تفاوت وتباين من حيث جاذبية مناخ الاستثمار وحصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول الخليج العربي وباقي الدول العربية الأخرى؛

3 – يعتبر مناخ الاستثمار في السعودية الأحسن مقارنة بنظيريه في الأردن والجزائر؛

4 -تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى السعودية أكثر من تدفقاته الواردة إلى الأردن، وهذه الأخيرة تعتبر أحسن من تدفقات الاستثمار الأجنب ي المباشر الواردة إلى الجزائر؛

5 -لبيئة أداء الأعمال في كل من الجزائر، الأردن والسعودية تأثير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل متفاوت، وأن إحجام المستثمرين الأجانب على الاستثمار بالجزائر مقارنة بالسعودية والأردن يعود إلى عدم ملائمة بيئة أداء الأعمال بالجزائر.

- أهميـة الدراسـة:

تبرز أهمية البحث من الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول العربية بصفة عامة ولدول الدراسة بصفة خاصة، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهو إحدى وسائل التمويل البديلة عن الأشكال التقليدية كالقروض الخارجية والمساعدات الدولية، كما يساهم في نقل التكنولوجيا والآلات والمهارات وتوطينها بالدول المضيفة. كما أن تحديد وإبراز أهم نقاط القوة والضعف في مناخ الاستثمار يساهم في وضع السياسات الفعالة لكل دولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أهداف الدراسـة:

بناء على تحديد المشكلة موضوع البحث وفرضيات الدراسة، فإن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة، تكمن فيما يلي:

1 - تقييم لحصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية مقارنة بباقي دول العالم، ومدى ملائمة مناخ الاستثمار للدول العربية لمتطلبات اجتذابه؛

2 - تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر والأردن والسعودية، من خلال التعرف على الجهود المبذولة من طرف هذه الدول في تحسينه خاصة فيما يخص الحوافز والضمانات المقدمة

للاستثمار الأجنبي المباشر ، واستعراض مكانة كل دولة ضمن أهم المؤشرات الدولية والإقليمية؛

3 – إبراز وضعية بيئة ممارسة الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية وأهم الإصلاحات التي انتهجتها هذه الدول في هذا المجال، وتقييمها من خلال مكانة هذه الدول ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومدى أثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

4 – تقديم مجموعة من الاقتراحات على ضوء النتائج التي يتوصل إليها البحث والتي تساعد على تحسين مناخ الاستثمار في ا لدول العربية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

– مبررات اختيار الدراسة:

هناك عدة مبررات ودوافع دعتني لاختيار هذا الموضوع والبحث فيه دون غيره من المواضيع، أهمها:

1 –ارتباط هذا الموضوع بتخصصي (الاقتصاد والمالية الدولية)، وكذلك رغبتي في مواصلة البحث في هذا الموضوع بعد بحثي لرسالة الماجستير؛

2 –الميول الشخصي إلى المواضيع التي تخص اقتصاديات الدول العربية؛

3 –رغبتي في إزالة الغموض عن أهم أسباب تراجع مناخ الاستثمار في الجزائر وبالتالي قلة حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها؛

4 –اعتقادي بأهمية بيئة ممارسة الأعمال وأن سوء وضعها في الدول العربية عامة والجزائر خاصة تعد عاملا حاسما في قلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول؛

5 -إمكانية البحث، فالموضوع قابل للبحث والدراسة من خلال إمكانية الوصول إلى المعلومات الخاصة به.

-المنهج المستخدم في الدراسة:

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث واختبار صحة الفرضيات، سوف نعتمد في بحثنا هذا على المنهج الوصفي، بغية استيعاب الظاهرة المدروسة وفهم مكوناته ا وتحليل أبعاده ا، كما سوف نستخدم أسلوب الدراسات المقارنة في الجانب التطبيقي للبحث بهدف معرفة مدى التشابه والاختلاف بين دول الدراسة الثلاث: الجزائر، الأردن والسعودية بخصوص مناخها الاستثماري ومدى جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر.

- حدود الدراسة:

بخصوص الإطار المكاني للبحث فقد تمثل في الجزائر، الأردن والسعودية، ولقد تم اختيار هذه الدول بناء على وضعية كل منها ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال منذ صدوره من قبل البنك العالمي سنة 2004، حيث لاحظت أن السعودية تصدرت قائمة الدول العربية ضمن هذا المؤشر خلال معظم السنوات، بينما كانت رتبة الأردن التاسعة عربيا وهي رتبة متوسطة الترتيب عربيا، والجزائر السادسة عشر عربيا من بين تسعة عشر دولة، وبالتالي كان هدفي هو الوصول إلى الفرق بين هذه الدول في مجال بيئة أداء الأعمال، بالإضافة إلى أنني أردت المقارنة بين دولة من الخليج العربي وأخرى من المشرق العربي وثالثة من المغرب العربي في هذا المجال.

أما فيما يخص الإطار الزماني، فقد ركزت على مناخ الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لدول الدراسة بداية من سنة 2000.

- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والأبحاث العلمية الأكاديمية النظرية والتطبيقية التي سبقت دراستي هذه، والتي عالجت موضوع مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر ومن جوانب عدة، ونذكر منها:

1- دراسة فارس فضيل بعنوان: أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، مارس 2004.

عالجت هذه الدراسة أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في دفع عجلة النمو الاقتصادي ومدى استجابة الدول العربية له، مع التركيز على دراسة التفاوت بين كل من الجزائر، مصر والمملكة السعودية من حيث حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر. وتوصل إلى أن مصر كانت متفوقة في الكثير من أجزائه على كل من الجزائر والمملكة السعودية، لكن ذلك لا يعني تفوقا مطلقا ودائما، حيث بنظرة أدق يمكننا القول أن الجزائر والمملكة السعودية بحكم عدد من المقومات التي تتميز بها يمكنها من أن تتسابق مع مصر نحو احتلال صدارة الدول العربية. كما أن مستوى أداء وإمكانات الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول الثلاث ومستوى جاذبيتها له مازال يحتاج إلى التحسين أكثر خاصة وأنها تتمتع بالكثير من الإمكانيات البشرية والمادية وينقصها فقط بذل المزيد من الجهود في سبيل النهوض بالتنمية فيها.

2- دراسة عبد الكريم بعداش بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

قدمت هذه الدراسة تفسيرا لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول المضيفة، مع حصيلته في الجزائر خلال الفترة 1996-2005، توصل إلى أن

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر مقبولة مقارنة بحجم اقتصاديات الدول مقاسا بحجم تكوين رأس المال الثابت، رغم ضآلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها. وبالنسبة للجزائر فقد وصل إلى انه وقع تحسن كبير في بعض مؤشرات مناخ الاستثمار، ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول، كما أحدث الاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية على ميزان المدفوعات خلال الدراسة.

3- دراسة دواح بلقاسم بعنوان: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية: دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، مصر وتركيا، أطروحة دكتورا ه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010/2009.

أثارت هذه الأطروحة إشكالية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر مقارنة بمجموعة من الدول النامية، وتوصل إلى نتيجة أنه في ظل تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر احد الحلول التنموية، لكن لم ترقى مساهمته للمستوى المطلوب، حيث أنه ساهم بشكل محدود في توفير العملة الصعبة ونقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل.

4- دراسة أقاسم حسنة بعنوان: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر، أطروحة دكتورا ه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

عالجت هذه الدراسة مدى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على اقتصاديات الدول النامية عامة والجزائر خاصة، حيث كانت النتائج أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في عدد محدود من الدول النامية، وأنه رغم ضعف الحجم المتدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مقارنة بنظيره المتدفق إلى كوريا

الجنوبية، ماليزيا ومصر، إلا أن نسبته في تراكم رأس المال الثابت في هذه الدول تبقى متقاربة، وبالتالي بمكن اعتبار حجم هذه التدفقات إلى الجزائر مقبولا. كما تم تسجيل آثار سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.

5- دراسة مبطوش العلجة بعنوان: دراسة قياسية لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة المغرب العربي باستخدام نموذج الجاذبية، أطروحة دكتوراه (ل.م.د)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014/2013.

قدمت الباحثة دراسة حول مدى جاذبية منطقة المغرب العربي للاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام نموذج الجاذبية، توصلت من خلالها إلى أن ما حققته الدول المغاربية في إطار استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر يبقى ضئيلا مقارنة بباقي دول العالم بكل المقاييس، لكن هناك تفاوت بين الجزائر وتونس والمغرب كنموذج للمقارنة في هذا الإطار، حيث احتلت المغرب الصدارة خلال العشرين سنة الأخيرة. كما تم استخلاص أن للدول المغاربية إمكانيات بشرية ومادية هائلة لكنها لم تستغل بالطريقة التي تمكنها من استقطاب اكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

6- دراسة ميدون سيساني بعنوان: تحليل أثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة: دراسة قياسية حالة الجزائر بين 1990-2012، أطروحة دكتوراه (ل.م.د)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015/2014.

حاول الباحث دارسة إشكالية قياس اثر المخاطر القطرية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وإيجاد مكون الخطر الأكثر تأثيرا على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر عبر دراسة قياسية، حيث توصل إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر يشوبه الكثير من المخاطر، وان للمخاطر القطرية المتمثلة في المخاطر السياسية

والمخاطر الاقتصادية والمخاطر المالية أثر واقعي على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما خلصت الدراسة القياسية إلى أن الجزائر تتأرجح بين خانة المخاطر المعتدلة والمتوسطة في اغلب سنوات الدراسة.

7- دراسة أمينة كساب بعنوان: أثر المنافسة الضريبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى دول المغرب العربي خلال الفترة 1999-2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015/2014.

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر المنافسة الضريبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الواقع العملي، كونها عاملا مؤثرا على اتجاهاته، حيث حاولت إظهار ايجابيات وسلبيات المنافسة الضريبية على تدفقاته إلى الجزائر، المغرب وتونس. حيث توصلت إلى أنه من انعكاسات المنافسة الضريبية على الأنظمة الضريبية المغاربية المدروسة هي ثقل الإعفاءات والحوافز الضريبية الممنوحة في إطار تشجيع الاستثمار مما أدى إلى انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية وارتفاع النفقات الضريبية، وبالرغم من ذلك ورغم كل الإمكانات التي تزخر بها دول المغرب العربي إلا أن حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها تبقى ضئيلة، كما تم تسجيل تفاوت بين الجزائر، المغرب وتونس من حيث هذه الحصيلة حيث تبقى المغرب هي المسيطرة على الاستثمارات الأوروبية في المنطقة ما يجعله يحتل المرتبة الأولى مغاربيا.

ركزت كل دراسة من الدراسات السابقة على جانب معين من أهمية مناخ الاستثمار ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أو على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات بعض الدول النامية، بينما من خلال هذا البحث سوف أحاول عمل دراسة تقييمية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مع التركيز على بيئة أداء الأعمال باستخدام المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، وإبراز دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مقارنة بالأردن والسعودية.

- **هيكل الدراسة:**

للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المطروحة، سوف نقوم بتقسيم البحث إلى خمسة فصول:

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر:الإطار النظري والمفاهيم الأساسية.

من خلال الفصل الأول سوف نتناول مفاهيم متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، أهدافه وأشكاله المختلفة، بالإضافة إلى أهم النظريات المفسرة له، كما سوف نعرض مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر، على كل من البلد المضيف له والمستثمر الأجنبي، ومختلف آثاره الايجابية والسلبية، كما سوف نعرض واقع اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم مؤشراته الدولية والإقليمية.

نتطرق في هذا الفصل إلى مناخ الاستثمار في الدول من خلال تقديم أهم ال مفاهيم الخاصة به وأهم مكوناته، ونستعرض أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية تنظيمه وتوجيهه من قبل الدول المضيفة له، كما سوف نقدم بعض المؤشرات الدولية والإقليمية لقياسه ، بالإضافة إلى تقديم صورة عن الحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

في هذا الفصل س وف نستعرض واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، وعرض وضعية دول المنطقة العربية ضمن أهم المؤشرات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى عرض حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية والصادرة منها، وتقديم حصيلة الاستثمارات العربية البينية.

الفصل الرابع: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والأردن والسعودية.

حيث سوف نتناول في هذا الفصل تحليل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، الأردن والسعودية، من خلال إبراز حجم تدفقاته وتوزيعه القطاعي والجغرافي لدى هذه الدول، بالإضافة إلى تقييم التنظيمات القانونية له في هذه الدول، وأهم الحوافز والضمانات المقدمة له، وفي الأخير نستعرض تحليلا لأهم المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول وكذا وضعيتها ضمن أهم المؤشرات الدولية والإقليمية.

الفصل الخامس: بيئة أداء الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

في الفصل الأخير، سوف نقوم بعرض واقع لبيئة أداء الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية من خلال تقديم مكانتها ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية العشرة المكونة له، وإبراز أهم العوامل المعيقة لممارسة أنشطة الأعمال في دول الدراسة، كما سوف نستعرض أهم الإصلاحات التي قامت بها هذه الدول في هذا المجال، ومحاولة دراسة أثر بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، الأردن والسعودية باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط.

الفصل الأول:

الاستثمار الأجنبي المباشر- الإطار النظري والمفاهيم الأساسية.

تمهيد:

يعد موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الموضوعات الاقتصادية التي تحظى باهتمام الدول المتقدمة منها والنامية، حيث ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المزايا التي يحققها للدول المضيفة له، فهو يعتبر قناة لنقل التكنولوجيا وتطوير الطرق الفنية للإنتاج ، ووسيلة لدعم الادخار المحلي من خلال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية واستثمارها في مشاريع إنتاجية وخدمية، وهو يساهم أيضا في التقليل من حدة البطالة، بالإضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية وتحفيز النشاط التصديري إلى الأسواق الخارجية.

ونظرا للإدراك المتزايد لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، تحولت مواقف واتجاهات الدول من سياسة المنع والتقييد إلى سياسة الترحيب، بل أكثر من ذلك ساد اتجاه تنافسي متصاعد بين مختلف دول العالم بغرض جلب المزيد من رؤوس الأموال في شكل استثمار مباشر من خلال تحسين مناخ الاستثمار وجعله أكثر ج اذبية لهذا النوع من الاستثمارات.

سوف نقدم في هذا الفصل دراسة نظرية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، باستعراض معظم جوانبه من حيث المفهوم و الأهمية والأهداف، بالإضافة إلى الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم التفسيرات النظرية له في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيتناول تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف آثاره الايجابية والسلبية، ونستعرض في المبحث الثالث والأخير اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وتوزيعها الجغرافي والقطاعي. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له.

المبحث الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على اقتصاديات الدول المضيفة.

المبحث الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر المهمة في تنمية الاقتصاد. هذه الأهمية جعلت العلماء والخبراء الاقتصاديين يختلفون في تحديد مفهوم محدد له، وتفسيراته النظرية. وحتى يتسنى لنا وضع مفهوم شامل للاستثمار بشكل عام تناولنا في هذا المبحث بعض مفاهيمه وأهم أشكاله، ودوافع قيامه، بالإضافة إلى أهم النظريات المفسرة له.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يختلف تعريف الاستثمار من اقتصاد لآخر، وسنحاول تقديم بعض التعريفات له كما يلي:

أولا: تعريف الاستثمار.

الاستثمار هو شراء أو صنع منتوجات آلية ووسيطة. وهو تطوير وتنمية لوسائل الطاقات المهيأة، فالاستثمار تحسين في المستقبل مع إنفاق وتضحية[1]. كما يعرف إضافة إلى ما سبق بأنه: التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية[2].

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي.

يقصد به تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها: سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدّد أو لآجال طويلة[3].

إن دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، يوجب علينا التفرقة بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية: الاستثمار الأجنبي غير المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن القول بأن معيار التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير

---

[1] Miloudi Boubaker, **investissement et stratégie de développement**, OPU, Algérie, 1988, p15.

[2] محمد صالح الحناوي، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 2.

[3] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص23.

المباشر يكمن في مسالة السيطرة على المشروع الأجنبي المستثمر فيه ، فإذا كان المستثمر الأجنبي يسيطر على مشروعه في الخارج ف إن استثماره يعد استثماراً مباشراً، وإذا كان لا يملك السيطرة على المشروع فإن استثماره يسمى استثمارا غير مباشر[1].

ثالثا: تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

لا توجد اختلافات كثيرة حول تعريف هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، وهو يخص الاستثمار في المحفظة (الاستثمار المحفظي)، أو الاستثمار في الأوراق المالية، لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، أما هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

رابعا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وموقف الشريعة الإسلامية منه.

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعددت المفاهيم لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يتمثل في ممارسة المال الأجنبي لنشاط في بلد آخر سواء كان ذلك في مجال الصناعة الاستخراجية أو التحويلية، بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر، من خلال ممارسته لسيطرة وإشراف مباشرين على النشاط المشروع المعني[3].

---

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 31.

[2] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 13.

[3] أنظر:

– محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** ، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 18.

– Paul R.Krugman Et Maurice Obstfeld, **Economie Internationale**, Edition De Boeck Univercité, 4e Edition, Belgique, 2003, P 196.

كما يعرف على أنه كل استحواذ على أصول في دولة ما غير الدولة الأم، ويمكن أن تكون هذه الأصول عبارة عن أسهم أو عقارات. أو أنها عملية امتلاك وسائل الإنتاج[1].

تتبنى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر :

التعريف الأول يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة[2]:

1) إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع ...الخ.

2) المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

أما التعريف الثاني الذي تتبناه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الاستثمار المباشر لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية والدول المضيفة لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد مرجعي للدول الأعضاء، ويتمثل التعريف الثاني في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في دولة غير دولة إقامة المستثمر الأجنبي[3].

أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي ووفقا لدليل إعداد إحصائيات ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة الصادر عن صندوق النقد الدولي لسنة 1993، فإنه يعتبر أن الاستثمار

---

[1] Jonathan Jones and Colin Wern, **Foreign Direct Investment And The Regional Economy**, ashgate publishing, USA, 2006, p 8.

[2] أنظر:

- OCDE, **benchmark definitin of foreign direct investment**, 4th Edition, 2008, p 51.

- OCDE, **définitions des références détaillées des investissements internationaux**, France, 1983, P14.

[3] OCDE, **définitions des références détaillées des investissements internationaux**, OP.Cit, P14.

الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية وهو يعكس هدف حصول كيان أي عون اقتصادي في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة إضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1].

ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي نسبة 10% أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة[2].

وقد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر(عادة مؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة، قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر[3].

---

[1] أنظر:

- International Monetary Fund, **balance of payment manual**, 5th Edition, USA, 1993, p39.

– عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

[2] أنظر:

– أميرة حسب الله محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 19.

– International Monetary Fund, **balance of payment manual**, 6th Edition, USA, 2007, p 120.

– Jeremy Bennett, **A sectrial and spatial analysis of chinese Fdi to the US and the state of Indiana**, a dissertation presented of the college of graduate and professional studies, department of Earth and Environmental Systems, Indiana state University, Indiana, USA, december 2015, p 7,8.

- international finance corporation, **foreign direct investment** , first and second printings, world bank group, USA, december 1997, p 9.

[3] Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel, **économie internationale**, 10e édition, Economica, France, 1996, P 822.

وبعد عرضنا لبعض مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن استخلاص ما يلي[1]:

1) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجسد من طرف أشخاص أجانب مهما كانت صفاتهم، عموميون أو خواص، طبيعيون أو معنويون.

2) أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي) يتم عن طريق شراء الأسهم في الأسواق المالية يمثل الحد الفاصل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر. بمعنى آخر أن التفرقة بينهما تستوجب استخدام عتبة الملكية التي عندها يمكن للمستثمر الأجنبي السلطة والرقابة على المشروع، ومنه أي استثمار لا يمكن صاحبه من ذلك فهو استثمار محفظي.

2. تعريف مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر:

هي مؤسسة (مساهمة أو غير مساهمة) يمتلك فيها المستثمر المباشر نسبة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة المؤسسة المساهمة) أو ما يعادل ذلك (في حالة المؤسسة غير المساهمة)، وتشمل ثلاثة أنواع[2]:

1- المؤسسة التابعة أو المنسبة، حيث يمتلك المستثمر أكثر من 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، و يحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس الإدارة.

2- المؤسسة الزميلة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم من 10% إلى 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- الفروع، وهي مؤسسات مملوكة للمستثمر الأجنبي سواء من خلال ملكية كاملة أو بالشراكة مع طرف آخر غير مقيم، وتأخذ الفروع أحد الأشكال التالية:

- ✓ فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي؛
- ✓ شركة غير مساهمة مملوكة (بالمشاركة) لعدد من المستثمرين الأجانب؛

---

[1] فارس فضيل، **هل يشكل الاستثمار المباشر الأجنبي مظهرا للعولمة، وإلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصادات النامية؟**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر،العدد 10، الجزائر، 2004، ص 210.

[2] نواف أبو شمالة، **الاستثمار الأجنبي والتنمية – حالات دراسية**، برنامج تدريبي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014، ص 3، 4.

- ✓ أراض أو مبان أو وحدات سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة للمستثمر الأجنبي؛
- ✓ معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد بخلاف اقتصاد المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (مثل السفن، الطائرات، ومعدات التنقيب عن النفط والغاز).

3. تعريف الشركة الأجنبية والشركة متعددة الجنسيات:

الشركة الأجنبية هي الشركة التي تملك أو تدير بصورة مباشرة أو تمارس (بصورة غير مباشرة) نشاطا استثماريا سواء في مجال الإنتاج أو التسويق أو الخدمات خارج الدولة الأم وذلك بغض النظر عن عدد الدول المضيفة. أما الشركة متعددة الجنسيات فهي المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تملك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر[1].

4. موقف الشريعة الإسلامية من الاستثمار الأجنبي المباشر:

لم يمنع المشرع من إقامة الكافر ببلاد الإسلام، باستثناء الأماكن التي منع الشارع ارتيادها عليه، لقوله تعالى:

بِسمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلمُشرِكُونَ نَجَس فَلَا يَقرَبُواْ ٱلمَسجِدَ ٱلحَرَامَ بَعدَ عَامِهِم هَٰذَا وَإِن خِفتُم عَيلَة فَسَوفَ يُغنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضلِهِۦٓ إِن شَآءَ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيم﴾

(سورة التوبة: الآية 28).

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 374، 375.

أي يجوز إقامة استثمارات أجنبية في بلاد الإسلام باستثناء الأماكن التي يمنع الكفار الإقامة فيها إلا إذا كان التصرف بيد المسلم أي إقامة استثمارات أجنبية لكن بيد عاملة مسلمة[1].

وإذا كان الإسلام قد أباح للدولة الإسلامية هذا الشكل من أشكال التمويل الأجنبي (الاستثمار الأجنبي المباشر) من أجل سد حاجاتها ودفع ضروراتها، إلا أنه قيد اللجوء إلى هذه الاستثمارات بقيود ووضع لها ضوابط تدور في نطاقها من أجل حماية مصلحة الدولة والمجتمع المسلم على حد سواء، وحتى تتفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة الإسلامية مع النظرة الإسلامية السليمة يجب مراعاة الضوابط التالية[2]:

- وجود حاجة حقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ألا يترتب على الاستثمار الأجنبي تبعية لدول أجنبية؛
- ضرورة احتفاظ الدولة الإسلامية بشروط استثنائية، وامتيازات خاصة؛
- خضوع الاستثمار الأجنبي لمبدأ الالتزام بالسلع والخدمات الحلال.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال المفاهيم السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر تبرز لنا أهمية وأهداف هذا النوع من الاستثمارات بالنسبة للدول المضيفة وكذلك بالنسبة للمستثمر الأجنبي، نذكرها في ما يلي:

[1] عمر بن فيحان المرزوقي، **الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور إسلامي**، المؤتمر الدولي: التمويل والاستثمار الأجنبي في العالم الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، فيفري 2003، ص ص 21–27.

[2] نفس المرجع، ص ص 28–33.

أولا: دوافع الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة له.

يمكن أن نلخص دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له فيما يلي[1]:

- المساهمة في إنشاء فرص عمل جديدة وفي رفع إنتاجية هذا العنصر من خلال تدريب العمال المحليين على الأعمال الفنية والإدارية المتطورة وبالتالي الحد أو التقليل من مشكلة البطالة.
- زيادة معدلات الاستثمار بالدول المضيفة ، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.
- انتشار الآثار الايجابية على مستوى الاقتصاد الوطني ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي ترتبط بأنشطة الشركات متعددة الجنسيات، بأنشطة الشركات المحلية.
- إمداد الدول المضيفة بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وذلك من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا كالآلات والتجهيزات الحديثة، حيث يمكن الاستفادة من التقدم التكنولوجي

---

[1] أنظر:

– عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 369.

– أميرة حسب الله محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**، مرجع سبق ذكره، ص 20، 21.

– تشام فاروق، **الاستمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية** ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،جامعة سعد دحلب (البليدة)، الجزائر، 21–22 ماي 2002، ص 17.

– حازم بدر الخطيب، **المشاريع أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم الصغيرة** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2006، ص 97.

– موفق أحمد وحلا سامي خضير، **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)** ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثلاثون، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص141، 142.

– منور أوسرير ونذير عليان ، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2005، ص 99.

وتقدم علم الإدارة الحديث الذي يمتاز به الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الشركات متعددة الجنسيات.

- تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاته، بالإضافة إلى زيادة الصادرات السلعية والخدمية في تحسين موازين المدفوعات للدول المضيفة.
- يقلل من احتمال تعرضها للأزمات المالية والعجز عن تسديد الديون بالمقارنة مع تدفقات رؤوس الأموال كالقروض الخارجية خاصة القصيرة والمتوسطة الأجل منها.

ثانيا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر الأجنبي، نوجزها فيما يلي[1]:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها من طرف صاحبها.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
- الاستفادة من القوانين والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- الاستفادة من ميزة هامة في الدولة المضيفة خاصة النامية منها وهي أن تكلفة العمالة عادة تكون منخفضة بفارق واضح بالنسبة للدول المتقدمة، بالإضافة إلى تكلفة المواد الخام والنقل وغيرها.

---

[1] أنظر:

– تشام فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 17.

– موفق أحمد وحلا سامي خضير، مرجع سبق ذكره، ص141 و142.

– بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2006، ص 74.

- تحقيق العائد (الربح) من الاستثمارات القائمة في الدول المضيفة بمستويات تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة المنتوج والأسعار وأنواع الخدمات وذلك بسبب العامل التكنولوجي ووفرة رأس المال لديها.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعددت وتباينت أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك حسب النوع والأهمية النسبية وحسب الخصائص المميزة لكل شكل، ويتباين أيضا بتفضيلات واختيارات الدول المضيفة من جهة وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات التي تعتبر الأساس المعبر عن ظاهرة الاستثمارات الأجنبية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. ويرجع هذا التباين والاختلاف إلى العوامل التالية[1]:

- الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنظام السياسي المطبق ومختلف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والوصول إليها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الاختلاف في خصائص الشركات المتعددة الجنسيات (مثل حجم الشركة، أنواع المنتجات والخدمات التي تقدمها ومجالات النشاط وأهداف الشركة).
- عوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف المتوقعة ومتطلبات الاستثمار المالية والنقدية والأحكام التجارية وغير التجارية ...الخ.
- خصائص الصناعة أو النشاط الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات ودرجة المنافسة في أسواق الدول المضيفة.

إذن هناك عدة أنواع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي نذكر أهمها في ما يلي:

[1] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 9، 10.

أولا: الاستثمار المشترك.

يعتبر الاستثمار المشترك بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع، والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية...الخ.

ومن خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينطوي على الجوانب التالية:

– اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.

– يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

وتجدر الإشارة أنه في كل حالة من الحالات السابقة، لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار حق المشاركة في إدارة المشروع [1]. تفضل الدول النامية هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنشط بها.

ثانيا: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية) [2]. إن تفضيل الشركات متعددة الجنسيات لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد، بل الرفض في بعض الأحيان، من طرف الدول النامية المضيفة، إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري، بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار

[1] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص 15، 16.

[2] Denis Tersen et Jean Luc Bricaut, **L'investissement international**", Edition Armand colin, France, 1996, p8.

سياسيةٍ على الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها.

ومع افتراض قبول هذه الأسباب (المذكورة سابقا)، فإن هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وحتى في إفريقيا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري كوسيلة تمكنها من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي.

إن حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى لم ت جد لحد الآن بدلائل علمية وعملية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية الناجمة عن ترخيص الملكية المطلقة المتعلقة بالمشروع الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات، وإنما درجة تحكم الدولة المضيفة في وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية مهما كان نوعها هو الذي بإمكانه التخفيف من حدة الآثار السلبية، بالإضافة إلى تعظيم العوائد المتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ونذكر أن زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية وحتى الدول المتقدمة صناعيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أدى بالكثير من حكومات الدول النامية إلى الترخيص للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروعات الاستثمارية كوسيلة لتحفيز تدفق الاستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب، وهذا بعدما تشابهت الكثير من الدول النامية في طبيعة الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ثالثا: مشروعات أو عمليات التجميع.

قد تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا)، لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية، يقدم

[1] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة ...الخ. والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. ونشير هنا أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل الاستثمار المملوك بالكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي[1].

رابعا: الاستثمار في المناطق الحرة.

تعرف المناطق الحرة على أنها مناطق جغرافية محددة تطبق فيها قوانين خاصة لا تطبق في المناطق الأخرى للدولة، حيث تتمتع بعدة مزايا منها الإعفاءات الضريبية والجمركية ومختلف الرسوم الأخرى، مع حرية تحديد الأسعار والأرباح والتملك بالكامل[2].

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تشجيع إقامة مناطق صناعات تصديرية، لما للتصدير من مزايا في زيادة العملة الأجنبية وتحسين حالة ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى مزايا أخرى لهذا النوع من الاستثمار في توظيف العمالة المعطلة ونقل تكنولوجيا حديثة وتطوير الكوادر الإدارية والفنية المحلية [3]. ويمكن إن يكون هذا الاستثمار في شكل استثمار مشترك أو مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، كما يمكن أن يكون مشروعا مملوكا للمحليين[4].

خامسا: استثمارات الدمج والاستحواذ.

حيث كثيرا ما يتم نقل الموجودات (جزئيا أو كليا) من الشركة المحلية إلى الشركة الأجنبية عن طريق دمج شركة محلية بشركة أو شركات أجنبية، وهذا النوع من الاستثمارات يحتل نسبة عالية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية (حوالي 90%)[5]، حيث

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص 24، 25.

[2] Robert J Mcclla, **the geographical spread of free zones associated with ports**, geoform 21 N 1, Elsivier, 1990, p 121-134.

[3] نواف أبو شمالة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[4] أحمد زغدار، **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2004، ص 161.

[5] نواف أبو شمالة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ارتفع عدد صفقات الاستحواذ والتملك عبر الحدود من 98 صفقة سنة 1990 إلى 399 صفقة سنة 2013.

سادسا: الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات.

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمصدر الرئيسي له، وتعتبر الشركة المتعددة الجنسية من أهم الظواهر الاقتصادية في القرن العشرين، وهي الشركة التي تقوم بإنتاج وبيع البضائع والخدمات في أكثر من دولة واحدة، وتتكون في العادة من شركة أم موطنها بلدها الأصلي وخمس أو ستة فروع على الأقل تابعة لها مسجلة في دول أخرى يربطها بالشركة الأم وبقية الشركات الشقيقة تكامل استراتيجي هام. وتتميز بكبر حجم إنتاجها وتنوعه، وباحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية. وحسب الأمم المتحدة يوجد ما يزيد عن 35000 شركة متعددة الجنسية بعضها لديها أكثر من 100 فرع تابع[1].

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

نظرا للتأثير المزدوج لهذه الظاهرة الاقتصادية على الدولة الأم والدولة المضيفة فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيرا يتماشى والفرضيات التي قامت عليها.

أولا: النظرية الكلاسيكية.

لم تولي النظريات الكلاسيكية اهتماما كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث فسر ت من خلال نظريات التجارة الخارجية، فحسب روبرت الكسندر ماندل (Robert Alexander Mundell) الذي حاول تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر لأول مرة من خلال نظريات التجارة الخارجية، حينها كانت تعتبر الاستثمارات الدولية في ذلك الوقت تعزيز لصادرات

[1] أنظر:

– ماهر كنج شكري ومروان عوض، **المالية الولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق**، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 53، 54.

– أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الدولة الأم من خلال الشركات الأجنبية التابعة لبعض الدول المتقدمة وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية[1]. ويتميز تحليل الكلاسيكيين للاستثمار الأجنبي المباشر بجملة من العوامل التي ينطلق منها تحليلهم وهي عدم وجود تدخل الدولة، والمنافسة التامة في السوق، وعدم وجود أي عوائق في حركة رؤوس الأموال أو عناصر الإنتاج[2]. كما نجد أن الكلاسيكيين يفترضون أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تعود على الشركات متعددة الجنسيات[3]، فهم يعتبرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد والفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة، حيث يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم هذه إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كالأتي[4]:

-صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح هذا الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

-تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

-قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول المضيفة.

-قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخول، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة مقارنة مع نظيراتها من الشركات المحلية ويترتب على هذا إيجاد الطبقية الاجتماعية.

-التأثير على سيادة الدولة المضيفة واستقلاليتها من خلال :

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على الدولة الأجنبية.

---

[1]Robert. A. Mundell, **A Theory Of Optimum Currency Areas**, The American Economic Review, N 4, USA, 1961, pp 657-665.

[2] جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة: علي مقلد وعلي زيعور، منشورات عويدات، لبنان، 1981، ص 7.

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 411.

[4] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص 32.

- إنشاء التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول/ الدولة الأم للشركات الأجنبية.
- قد تمارس الشركات الأجنبية الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.

ويترتب على النقاط الثلاثة السابقة التبعية السياسية.

-تركيز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الاستخراجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات.

ثانيا: نظرية التحركات الدولية لرأس المال.

تبني هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة، و تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تحركات لرأس المال من خلال اختلاف أسعار الفائدة بين الدول، إذ أن الأولوية في انشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي. فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية وعلى الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال[1]، وفي هذا الإطار هناك العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع، ويمكن تقسيمهم إلى فئتين[2] :

- **الفئة الأولى:** ترى هذه الفئة أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار والصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق، بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق، وهذا الأخير أوليت له أهمية كبيرة مقارنة بمعدل الربح.

- **الفئة الثانية:** ترى هذه الفئة أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية، حيث أن عملية الإحلال هذه ترتكز أساسا على

[1] أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] Bernard Bonnin, **L'entreprise multinationale et L'état**, édition études vivantes, France, 1984, P86.

ميكانيزمات التمويل، مما يدفع إلى وجود منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، وترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق ومعدل الربح، وهذا ما أكده (BONNIN) في قوله: " إن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق ومعدل الربح".

ثالثا: نظرية أخطار التبادل.

يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية، ومن بينهم (R.Z-ALIBER)، الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، ونأخذ على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض الدول الأوروبية ذات العملة الضعيفة، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل وكل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج[1].

رابعا: نظرية نظام الاقتصاد العالمي.

يعتبر (Charles-A.Michalet) من رواد هذه النظرية، والتي تربط تصدير رؤوس الأموال بالتركيز الاقتصادي، فحسب رأيه تعتبر المؤسسات متعددة الجنسيات مؤسسات وطنية ذات إمكانيات كبيرة انبثقت من القطاع المركز. وتقوم هذه المؤسسات بتوسيع نشاطها في الخارج لسببين رئيسين:

[1]Pierre Jacquemot, **La Firme multinationale, Une introduction économique**, Economica, France, 1990, P 97.

- على مستوى مخطط الإنتاج، تحاول المؤسسات متعددة الجنسيات جلب المنفعة من خلال الفوارق الموجودة في تكاليف الإنتاج من دولة لأ خرى، وخاصة تلك التكاليف المتعلقة بالأجور.

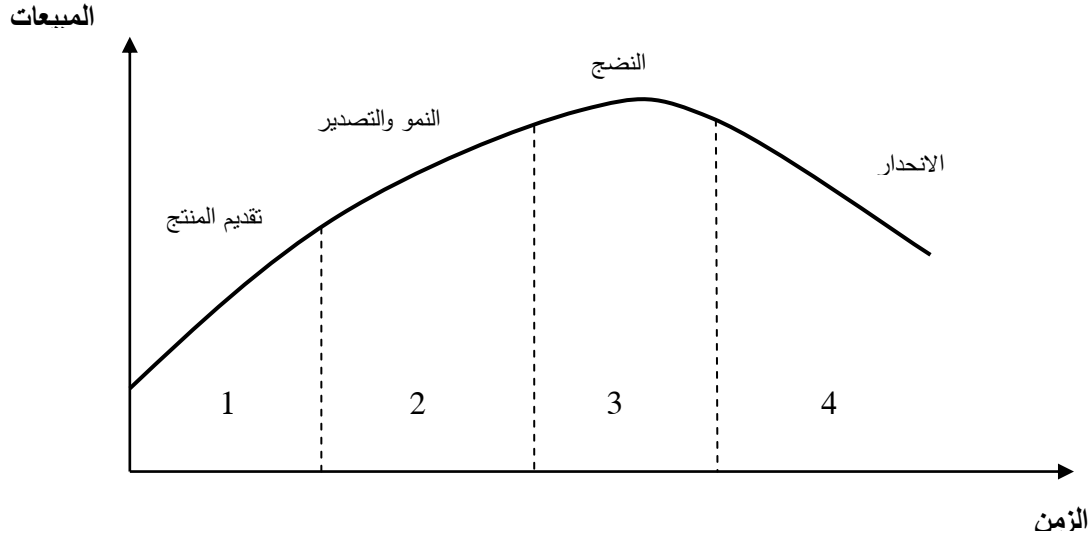
- على مستوى المخطط التسويقي، تحاول المؤسسات متعددة الجنسيات اجتياز مختلف التعريفات المفروضة من طرف الدول الأخرى، وكذا من أجل تقليص تكاليف النقل، واستغلال أحسن مكان من أجل مجابهة المنافسين المحليين أو الأجانب.

ونجد أن الفوارق في الأجور لها جانب مهم للمؤسسات التي تستثمر في الخارج، ولكن يبقى هدفها الأساسي هو البحث عن أكبر حصة ممكنة من المشاريع الاستثمارية[1].

خامسا: نظرية دورة حياة المنتوج الدولي.

حسب (Vernon) فإن حياة المنتوج الدولي تمر بأربعة مراحل، تتمثل في مرحلة ميلاد منتوج جديد، مرحلة النمو والتصدير، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة المنتوج العادي. ويمكن عرضها في الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (1-1): مسار دورة حياة المنتج الدولي.



المصدر: سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، مطبعة الإسراء، مصر، 2005، ص 246.

[1] Jean-Pierre Bibeau, **Introduction à l'économie internationale**, Casablanca, France, 1997, p199, 200.

فعملية إنشاء منتوج جديد تستلزم تخصيص نفقات البحث والتطوير، وكذا توفير الموارد البشرية المؤهلة إلى جانب ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه العملية، كما يجب أن يطرح المنتوج لأول مرة في الدول الأكثر تطورا (السوق المحلي)، وفي إطار هذه المرحلة نجد أن عملية إنشاء منتوج جديد وطرحه في السوق تكون في الدول التي تتميز بشروط تكاليف وطلب يسمحان بذلك، لهذه الأسباب فإن المنتوج الجديد يصنع إلى جوار السوق النهائي ويبقى مستقرا في الدول التي طرح فيها لأول مرة. وبعد عرض هذا المنتوج في السوق المحلي سوف يعرف تحسنا، وهذا بفضل المعلومات التي يقدمها السوق لينتقل تدريجيا إلى مرحلة النضج، وفي هذه المرحلة يمكن للمؤسسة أن تقوم بعرضه في الأسواق الأجنبية، وأثناء مرحلة النضج نجد أن المؤسسة تتمكن من تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج، وبالتالي سوف يزداد الطلب عليه، إلى جانب ذلك فإن امتياز هذا المنتوج بتكنولوجيا عالية عامل مهم في نقله إلى الأسواق الأجنبية. ولما تفقد المؤسسات احتكارها التكنولوجي، ينتقل المنتوج إلى مرحلة المنتوج العادي، والذي يتميز بالمعرفة الدقيقة لإجراءات التصنيع، إلى جانب التحكم الكلي في شروط البيع والتسويق من طرف المؤسسات الأخرى. وفي هذا الإطار نجد أن إنتاجية السلعة تنتقل إلى المنطقة التي تعطيها مستوى أكبر من الفعالية الاقتصادية. هكذا فإن عملية تصنيع المنتوج تتطلب نقله إلى دول أقل تطورا، أين تكون تكلفة اليد العاملة منخفضة، وهذا ما يفسر قيام ا لاستثمار الأجنبي المباشر[1].

سادسا: نظرية عدم كمال السوق.

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها. كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية

[1] سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، الجزء الأول، نظرية التجارة الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص261.

المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال. أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات (توافر الموارد المالية، التكنولوجي، المهارات الإدارية... الخ) بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية. أو بمعنى آخر أن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا... الخ سيمثل احد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي نشاط إنتاجي أو تسويقي في الدول النامية[1].

سابعا: نظرية الموقع ونظرية الموقع المعدلة.

1. نظرية الموقع:

يعتبر محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا لاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية... الخ، الخاصة بالشركة متعددة الجنسيات أي أنها تركز على العوامل والمحددات الموقعية أو البيئة المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، هذه المتغيرات البيئية ترتبط بعوامل العرض والطلب، والتي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير والنظم الإدارية وغيرها، ويمكن ذكر أهم هذه العوامل فيما يلي[2]:

- العوامل التسويقية والسوق، مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين، احتمالات التصدير لدول أخرى...

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 393.

[2] نفس المرجع، ص ص 402– 404.

- العوامل المرتبطة بالتكاليف، مثل: القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف النقل ...

- الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية)، مثل: التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي، مثل: مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب، ومدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.

- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

- عوامل أخرى، مثل: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية التجنب أو التهرب الضريبي.

2. نظرية الموقع المعدلة:

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السالف عرضها في الكثير من الجوانب، غير أنها تضيف بعض المحددات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية. ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى روبوك وسيموندس، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل[1]:

مجموعة العوامل الشرطية: وتتعلق بما يلي:

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 404، 405.

- خصائص المنتج أو السلعة: مثل نوع السلعة، استخدامات السلعة، حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية، المالية والبشرية)، خصائص العملية الإنتاجية ...

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة: مثل طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، ومدى التقدم الحضاري (التكنولوجي، الثقافي)، خصائص البيئة السياسية والاقتصادية ...

- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى: نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد، والتجارة الدولية...

العوامل الدافعة: وتتعلق بما يلي:

- الخصائص المميزة للشركة: مثل مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية، وحجم الشركة.

- المركز التنافسي: أي المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية ...

العوامل الحاكمة: وتتعلق بما يلي:

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة: مثل القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية... الخ

- الخصائص المميزة للدولة الأم: وتتعلق بالقوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.

- العوامل الدولية: وتتمثل في الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المبحث الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على اقتصاديات الدول المضيفة.

قد يترتب عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة مزايا وعيوب، كما أنه قد يحصد مزايا وعيوب، بالإضافة إلى أنه يؤثر على بعض المجالات، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر، على كل من ال دولة المضيفة له و على المستثمر الأجنبي، كما سن قوم بتحديد آثاره على بعض المجالات الاقتصادية.

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن أن نميز بين مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له ومزاياه بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة.

يمكن تلخيص أهم هذه المزايا في النقاط التالية[1]:

- تساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- تدفق التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- تنمية قدرات المدراء الوطنيين.
- إيجاد علاقات تكامل اقتصادية رئيسية أفقية وعمودية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة.
- إنشاء فرص جديدة للعمل.
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق استغلال فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.
- رفع القدرة الإنتاجية والاستثمارية عن طريق الاستفادة من طرق التسيير الحديثة.

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 368، 369.

- تسريع عملية التنمية الاقتصادية.
- جلب اليد العاملة المؤهلة، ورجال الأعمال المهتمين بالتنظيم العلمي والعمل والفعالية الاقتصادية.

ثانيا: مزايا الاستثمار الأجنبي بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

وأهم هذه المزايا نلخصها فيما يلي[1]:

- يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على القروض والمواد الخام اللازمة للشركة الأم.
- يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود التجارية والجمركية، المفروضة بالدول المضيفة ويسهل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير لها.
- إن وجود شريك وطني في المشروع الاستثماري يسهل للشركة الأجنبية حل مشكل اللغة والعلاقات مع العمال، وغيرها من المشاكل المختلفة.
- تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة.
- عودة رؤوس الأموال على المدى المتوسط أو الطويل على شكل عوائد وأرباح.
- تخفيض حدة التلوث والمشاكل البيئية في البلد الأصلي، ونقلها إلى الدولة المضيفة.

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالمقابل نجد عدد من العيوب في الاستثمار الأجنبي المباشر، بالنسبة لكل من الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي، يمكن أن نلخصها في ما يلي:

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 369.

أولا:عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة.

وأهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة هي[1]:

- حرمانها من بعض المزايا كالتحكم في طرق التسيير الحديثة والتكنولوجيا، إذا أصر المستثمر الأجنبي على عدم مشاركة الطرف الوطني في الاستثمار.
- تحقيق المزايا المذكورة سابقا، يتوقف على مدى توفر الطرف المحلي على القدرات الفنية والإدارية والمالية، وهذا ما يكون غائبا في معظم الحالات.
- تخشى الدول المضيفة من أخطار التبعية الاقتصادية والاحتكار وما يترتب عليها من آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي.
- خروج الأموال في شكل أرباح وعوائد على المدى المتوسط والطويل، مما ي ضر ميزان المدفوعات...
- مسخ ثقافي وتلويث الطبيعة بالنفايات الصناعية.
- استغلال الطاقات العمالية وتحويلها لصالح المستثمر الأجنبي.
- خطر المراقبة الأجنبية والسيطرة والهيمنة على الاقتصاد المحلي والتدخل في المجالات المرتبطة بالسيادة الوطنية.
- نهب واستغلال وتحويل خيرات البلد المضيف خاصة الموارد الطبيعية.
- نظرا لاحتمال انخفاض في القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع وبالتالي عدم تحقيق أهداف الدولة خاصة فيما يتعلق بزيادة فرص التوظيف والتقدم التكنولوجي، وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات.

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص483، 484.

ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

وتتمثل أهم هذه العيوب فيما يلي[1]:

- يحتاج إلى رأس مال كبير.
- ضياع فرص العمل في الدولة الأم.
- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا ما يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق والتوسع إن أمكن ذلك.
- عندما يتمثل الطرف الوطني في حكومة، يمكن أن تضع شروطا صارمة على التصدير والتوظيف، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي.
- احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في رأس مال المشروع الاستثماري.
- انخفاض في القدرات المالية والفنية، قد يؤثر سلبيا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل.
- احتمال التأميم وما ينجر عنه من نزع الملكية.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة.

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة بالنسبة للدور الذي يمكن أن تلعبه وبالنسبة لتأثيرها على التنمية الاقتصادية. وسعت العديد من الدول إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر إيمانا منها بما يجلبه من تكنولوجيا ونقد أجنبي، إلا أنه ليس من الضرورة أن تكون نفس الآثار التي تظهر في دولة معينة تظهر في دولة أو

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 485.

دول أخرى، وفي هذا المطلب نقدم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الايجابية والسلبية على الدول المضيفة.

أولا: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.

يرى الفريق المؤيد للاستثمار الأجنبي أن فوائد ومنافع هذا الاستثمار للدول المضيفة تتمثل في إنشاء فرص عمل جديدة وتحسين ميزان المدفوعات ونقل التكنولوجيا وزيادة معدل التكوين الرأسمالي.

1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمل.

من الأسباب الرئيسية التي تجعل الدول تجلب الاستثمار الأجنبي المباشر هي رغبتها في إنشاء مناصب عمل جديدة . حيث يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء فرص عمل وذلك في ضوء الاعتبارات والافتراضات التالية[1]:

- أن الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع الضرائب على الأرباح المحققة، وهذا من شأنه زيادة عوائد الدولة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، سوف يمكنها التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية وتجارية وخدمية) ومن ثم سوف يترتب عنه إنشاء فرص عمل جديدة.

- أن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمكثفة عنصر العمالة في المناطق الحرة سوف يزيد من إنشاء فرص عمل جديدة.

- أن وجود شركات استثمارية أجنبية ذات الأجور والمكافآت المرتفعة من شأنه أن يجلب العمالة والكوادر المتميزة للعمل بهذه الشركات الأجنبية.

---

[1] أنظر:

– نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 419، 420.

– وسام مجدي عطية، **الآثار القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر** ، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2012، ص 82، 83.

- أن وجود شركات استثمارية أجنبية سوف تؤدي إلى إنشاء علاقات أفقية وراسية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة أو المواد الخام للشركات الأجنبية.

- أن الانتشار الجغرافي للشركات الاستثمارية الأجنبية سوف يؤدي إلى إنشاء فرص عمل في المناطق النائية داخل الدولة المضيفة.

وفضلا عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء فرص عمل جديدة، فانه يساهم أيضا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجية العمالة[1].

تضاعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بين السنوات 1985 و1992 ثلاث مرات إلا أن مناصب الشغل التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات ارتفعت بنسبة 12 % فقط لنفس الفترة[2]. ولإبراز تطور مستوى العمالة في فروع الشركات الأجنبية نأخذ الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): تطور حجم العمالة في فروع الشركات الأجنبية.

	1990	2007-2005	2012	2013	2014
العمالة في فروع الشركات الأجنبية (بالألف نسمة)	20625	53306	69359	71297	75075

Source: UNCTAD, **World Investment Report 2015 – Reforming International Investment Governance**, New York and Geneva, 2015, p18.

يمكن القول أن هناك تأثير ايجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمل حيث بلغ توظيف فروع الشركات الأجنبية 75 مليون عامل سنة 2014، لكن قد تختلف حدة هذا الأثر تبعا لنوع الاستثمار، وحسب تقنيات الإنتاج المنتهجة، بالإضافة إلى تركيبة المنتوج، كما أجريت دراسات حديثة بينت أن فروع الشركات متعددة الجنسيات تفضل استعمال

[1] وسام مجدي عطية، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[2] كمال عليوش قربوع، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 69.

التكنولوجيا التي تتناسب مع الهيكل الديمغرافي للدولة المضيفة، وهذا لامتصاص الزيادة في اليد العاملة المتوفرة واستغلالها[1].

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

عند دراستنا للآثار المترتبة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على كل من المركز التجاري وميزان المدفوعات للدول المضيفة، لابد أن نشير إلى نقطة مهمة وهي أن القضية الرئيسية التي تمثل محور اهتمام الدول النامية المضيفة في هذا الخصوص لا ترتبط بالآثار المترتبة على ميزان المدفوعات نتيجة لفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقدر ما ترتبط بالآثار المتوقعة على التجارة والعوائد أو الدخل الحقيقي للدول النامية. وعند الحكم على آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التجارة وميزان المدفوعات فإن هذا يستلزم إجراء تحليل و دراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليها.

بصفة عامة، إن دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة وميزان المدفوعات يستلزم دراسة ما يلي:

التدفقات الداخلة: وتتضمن العناصر التالية[2]:

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع، وكلما زادت النسبة التي يساهم بها المستثمر الأجنبي كلما زاد حجم المشروع وزاد حجم التدفق من النقد الأجنبي.
- مقدار الوفورات في النقد الأجنبي الناجم عن الوفورات في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.
- مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الداخل و الذي يكون نتيجة لـ :
  - عملية التصدير.

[1] Gomage Elias, **Théorie de l investissement direct étrangers**, édition Economica, France, 1985, P 12.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 468، 469.

- المساعدات المالية المقدمة من طرف الشركات الأم إلى مختلف فروعها في الدول المضيفة.
- منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب (الإيرادات السيادية).
- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

التدفقات الخارجة: وتتمثل هذه التدفقات في[1]:

- مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد مواد خام، سواء مواد أولية أو مستلزمات الإنتاج.
- مقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب والتي يتم تحويلها إلى الخارج.
- مقدار الأرباح المحولة إلى الخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق...الخ.
- مقدار رأس المال المحول للخارج بعد فترة من مرحلة التشغيل.
- فروق أسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية من خلال المعاملات بين الشركة الأم وفروعها بالدول المضيفة.

دراسة العوامل والمؤثرات التي قد تؤثر على ميزان المدفوعات والتجارة:

تتمثل هذه العوامل فيما يلي[2]:

- مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في دعم وإنشاء مراكز البحوث والتنمية البشرية والفنية.
- شكل الاستثمار الأجنبي المسموح به والذي يحدد مقدار التدفق من النقد الأجنبي في شكل رأس المال المبدئي للمشروع، بالإضافة إلى نوع المشروع الاستثماري في حد ذاته، هل هو يتصف بكثافة في رأس المال أو كثافة في العمالة.

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 469، 470.

[2] نفس المرجع، ص 470.

- عدد العاملين الوطنيين في المراكز الوظيفية أو التنظيمية المختلفة مقارنة بنظرائهم الأجانب.
- مقدار الأرباح التي أعيد أو يعاد استثمارها سنويا (تكلفة الفرصة البديلة).
- درجة التوجه بالمشروعات الاستثمارية، فقد تكون موجهة لغرض التصدير أو لتخفيض الواردات.
- الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات والواردات.
- فروق العملة، معدلات التضخم وأسعار الفائدة.

يظهر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات عندما يتم تصور الاستثمار كظاهرة مالية حيث تظهر الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد موارد التمويل الخارجي، وهذه الموارد تلعب دور تمويل عجز ميزان العمليات الجارية على المدى القصير، لكن قبل التطرق إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات يجب أن نبين أن ميزان المدفوعات يمنحنا بعض المعطيات فقط حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أنه إذا تم تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر جزئيا برؤوس أموال محلية، فان هذه العمليات لا يقابلها تدفق رأس مالي دولي، ومنه لا تقيد في حساب الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما أنه إذا لم تكن هناك تدفقات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، فان البلد المضيف قد يعرف خروجا صافيا لرؤوس الأموال الراجعة لتحويل الأرباح والإتاوات من الفروع إلى الشركات الأم.

ويعتبر الدخول الأولي لرأس المال للدولة المضيفة له أثر إيجابي على ميزان مدفوعاته، لكن هذا الأثر الإيجابي يقل على المدى الطويل، كما أنه من الصعب التعميم بأن هذه الاستثمارات لها أثر إيجابي على ميزان المدفوعات في كل الدول المضيفة، فالأمر يختلف من دولة لأخرى، وهذا يعني أن هناك عوامل يجب أخذها في عين الاعتبار عن دراسة أو قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط على ميزان المدفوعات للدولة بل أيضا

على أهدافها الخاصة بالتطوير والتحديث التكنولوجي والعمالة على سبيل المثال، فضلا عن السياسات العامة التي تتبناها الدول المضيفة اتجاه هذا النوع من الاستثمارات[1].

يدعم الاستثمار الأجنبي المباشر المبادلات الدولية عندما يتم في صناعات تتمتع فيها الدولة المضيفة بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ كالصناعات كثيفة العمل بالنسبة للدول النامية، وبالتالي يمكن لمنتجات البلد المضيف الوصول إلى الأسواق العالمية[2].

ويمكن توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات من خلال الجدول التالي الذي يظهر لنا تطور حجم الصادرات في فروع الشركات الأجنبية في العالم:

جدول رقم (1-2): تطور حجم الصادرات من فروع الشركات الأجنبية.

	1990	2007-2005	2012	2013	2014
صادرات فروع الشركات الأجنبية (مليار دولار)	1444	4976	7469	7688	7803

Source: UNCTAD, **World Investment Report 2015**, Op.Cit, p18.

نلاحظ التطور الايجابي لحجم صادرات فروع الشركات الأجنبية فمن خلال الجدول رقم (1-2) نلاحظ أن صادرات فروع الشركات الأجنبية زادت بنسبة 440.37% سنة 2014 مقارنة بسنة 1990، حيث ظلت الصادرات من فروع الشركات الأجنبية مستقرة نسبيا تسجل ارتفاع بنسبة 1.5 في المائة سنويا.

3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا.

أثبتت مختلف الدراسات التي خصت العلاقات الاقتصادية الدولية وقضايا التنمية والتخلف أن هناك تباين واضح بين دول العالم، والذي يعزى للتطور التكنولوجي الذي

[1] وسام مجدي عطية، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 254.

أفرز انقسام هذه الأخيرة إلى مجموعتين هما: الدول المتقدمة والدول ال نامية، وقد زادت حدة هذا التباين تماشيا مع الثورة العلمية والمعلوماتية[1].

ولعل من أهم الأسباب التي تفسر تغير نظرة العديد من الدول النامية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، هو اعتقاد تلك الدول بان هذا النوع من الاستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية، وعملية نقل التكنولوجيا قد تتم من خلال قنوات مختلفة مثل بيع التكنولوجيا واتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية، وهناك بعض الدراسات تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا. إن سرعة نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف تعتمد على عدة عوامل منها شكل الاستثمار (مشترك، أجنبي تماما) ويستلزم وجود يد عاملة مدربة، وأخصائيون وفنيون ومهندسون في مجالات شتى حتى يتمكن هذا البلد من استغلال هذه التكنولوجيا [2]. لقد ركزت معظم الدراسات في هذا المجال على القدرة الاستيعابية للبلد المضيف كمحدد رئيسي في نقل التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أثبتت الدراسات أن الإنفاق على البحث والتطوير في البلد المضيف من خلال سياسات الحكومة في تشجيع البحث والتطوير له اثر ايجابي في نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والنامية[3].

وفي هذا الصدد يبقى أن نذكر أن هناك متطلبات أساسية لابد من الأخذ بها عند نقل التكنولوجيا لكي تستفيد الدولة المضيفة من المعرفة التكنولوجية وهي كالأتي[4]:

---

[1] فارس فضيل، **أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية: دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جماعة الجزائر، 2004، ص 144.

[2] محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال: نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر** ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا العدد الأول، 2004، ص 136.

[3] Khaled E mawazini, **Foreign Direct Investment, Technology Spillovers, and Host Country Spending on R&D**, International Atlantic Economic Society, united states of America, 7 July 2010.

[4] وسام مجدي عطية، مرجع سبق ذكره، ص 85.

- أن تكون التكنولوجيا المتاحة مناسبة؛

- أن تكون الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في حالة اقتصادية واجتماعية مناسبة للنقل؛

- أن يكون لدى الدول المتلقية للتكنولوجيا القدرة على استخدامها والتكيف معها، فلا يكتمل نقل التكنولوجيا بتحويل كل ما هو يدوي إلى آلي، بل ينبغي أن يدرك الطرف المستقبل طريقة التعامل مع هذه التكنولوجيا الجديدة.

ويمكننا توضيح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا للدول المضيفة من خلال تطور حجم موجودات (أصول) فروع الشركات الأجنبية كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (1-3): تطور قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية.

	1990	2007-2005	2012	2013	2014
قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية (مليار دولار)	3893	42179	88536	95230	102040

Source: UNCTAD, **World Investment Report 2015**, Op.Cit, p18.

حيث نلاحظ أن قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية بنسبة 2521.11 % سنة 2004 مقارنة بسنة 1990، ومن الواضح أيضا ارتفاع قيمة الموجودات لفروع الشركات الأجنبية سنويا تقريبا، حيث ارتفعت بنسبة 7.2% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة معدل التكوين الرأسمالي.

تعاني معظم الدول النامية من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها الوطني وصعوبة الادخار فيها، مما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف العالية، وإما باللجوء إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة التي مصدرها الشركات الأجنبية والتي لها القدرة على تحمل المخاطر. وتظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل التكوين

الرأسمالي من الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول المضيفة والنامية منها بصفة خاصة[1].

ثانيا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

تبحث الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر عن الايجابيات التي تجنيها من جراءه، إلا أنه لا يمنع أن يصاحب وجود الاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية على الدول المضيفة سنقدمها فيما يلي:

1- مدفوعات خدمة الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر مدفوعات الاستثمار الأجنبي المباشر عبئا كبيرا على الدول المضيفة، فغالبا ما يجني المستثمر الأجنبي من وراء أعماله في بعض الدول ما يفوق أضعاف ما استثمره بها، ويمكن أن نجمل أهم صور هذه المدفوعات فيما يلي[2]:

- الأرباح المحولة إلى الخارج؛
- مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروع؛
- الفائدة على رأس المال المستثمر؛
- تحويلات جزء من مرتبات العمال الأجانب.

يشكل نقل وتحويل هذه المدفوعات عائقا للتنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، وذلك من خلال تقليل إمكانية التوسع في الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

2- ضياع بعض الموارد المالية على الدول النامية:

تعمل الدول المضيفة عادة على منح مزايا عديدة للمستثمر الأجنبي في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من مزاياه، وتعتبر التخفيضات والإعفاءات الضريبية أحد أهم المزايا المالية الممنوحة، وعادة ما تضطر الدول المضيفة إلى منح هذه

[1] أنظر:

– نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 399، 400.

– وسام مجدي عطية، مرجع سبق ذكره، ص 81، 82.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 479.

المزايا الضريبية لكل المستثمرين الوطنيين والأجانب على سبيل المساواة، مما يجعلها تضحي بموارد مالية كان من المحتمل تحصيلها، حيث قدر صندوق النقد الدولي النفقات الجبائية لبعض الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر بـ 10% من إيراداتها العامة، لذلك فانه على الدول المضيفة أن تدرس جيدا مدى الاستفادة من مثل هذا النوع الاستثمارات قبل منح المزايا الضريبية[1].

3- عدم ملائمة التكنولوجيا المنقولة مع الظروف الاقتصادية المحلية:

من مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة عدم توافق طرق الإنتاج الفنية (التكنولوجية) وظروف الدولة المضيفة ومع نسب توفر عناصر الإنتاج، ولا يغير المستثمر الأجنبي عادة هذه الطرق، كما تسهم فروع الشركات الأجنبية في التباين الموجود بين مستوى الأجور وشروط العمل، بالإضافة إلى أنها تحول الائتمان المصرفي والعمالة الماهرة من الاقتصاد الوطني إليها من خلال تمتعها بقدرة شرائية كبيرة[2].

4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الاستهلاك وتغيير أنماطه:

غالبا ما تنتج الشركات الأجنبية سلعا ذات جودة عالية، كما أنها تتميز بقدرات تسويقية متطورة مما يجعل إقبال المواطنين على سلعها كبيرا، بالإضافة إلى جلب أنماط استهلاكية لا تناسب خصائص الدول النامية ومتطلبات التنمية فيها، بل أن اتجاه الشركات الأجنبية إلى إنتاج سلع ذات ربح كبير وسريع يؤدي إلى سوء استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية وسوء توزيع الدخل وتشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك، هذا ما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وانخفاض الادخار المحلي مما يترتب عليه التأثير السلبي على تمويل التنمية الاقتصادية[3].

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 485.

[2] أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3] أنظر:

- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص 118.
- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 489 و490.

5- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة التلوث البيئي:

يرتبط التلوث البيئي باختلال النظام الإيكولوجي حيث أن كفاءة هذا النظام تنخفض عند حدوث تغير في الحركة التوافقية للعناصر المكونة له ، فالتلوث البيئي هو حدوث تغير أو خلل في الحركة التوافقية التي تتم بين مجموعة العناصر المكونة للنظام الإيكولوجي بما يفقده القدرة على إعادة الحياة [1]، ويترتب على ذلك عدة أضرار بالنظام البيئي والتي تنتج عن سلوك الإنسان في سعيه لتعظيم إشباعه المادي من خلال تكثيف استغلاله للبيئة كمصدر للموارد المادية وكوعاء لإلقاء نفاياته، من الناحية الاقتصادية يعتبر التلوث البيئي نوعا من أنواع فشل السوق في تحقيق الكفاءة وتخصيص الموارد إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار الآثار الخارجية للمنافع و التكاليف الخارجية [2]. ويمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية على البيئة، حيث أن هذه الاستثمارات عادة ما تتركز في أنشطة وصناعات ملوثة للبيئة مثل الصناعات الاستخراجية، أو من خلال استخدام تكنولوجيا تؤدي إلى تلوث البيئة[3]، حيث تعتمد هذه الاستثمارات على الاستهلاك المكثف للطاقة مثل قطاع الحديد والصلب وقطاع البتروكيمياء و يترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية نظرا لانبعاث الغازات الناتجة عن احتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات وقد يزداد الوضع خطورة مع غياب أجهزة التحكم من انبعاث الغازات. وتعتبر الأنشطة الصناعية من أكثر الأنشطة تلويثا للبيئة ، بحيث تعمل الصناعة على تحويل الموارد الاقتصادية من صورة غير ملوثة للبيئة إلى صورة أكثر تلويثا للبيئة وذلك من خلال الغازات والنفايات الصناعية[4].

---

[1] زين الدين عبد المقصود غنيمي، **قضايا بيئية معاصرة** ، منشأة المعارف ، مصر، 2000، ص 148 .

[2] أحمد محمد مندور وأحمد رمضان نعمة الله ، **المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، بدون سنة نشر، ص 34 .

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 489 و490.

[4] محمد فوزي أبو السعود ورمضان محمد مقلد، **مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 397.

المبحث الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية.

تشير العديد من الدراسات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد شهدت توسعا ملحوظا منذ منتصف عقد التسعينيات القرن الماضي، وقد شمل هذا التوسع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بل أكثره كان لصالح الدول المتقدمة نفسها، واتسمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة السابقة بالنمو عموما. وسنتناول في هذا المبحث اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية والإقليمية وتوزيعها القطاعي.

المطلب الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالفترة التي سبقتها، حيث بلغ المتوسط السنوي للتدفقات نحو 805 مليار دولار، وبمعدل نمو سنوي 35.2%. ويعود هذا الارتفاع إلى التغييرات في التنظيمات واللوائح الحكومية باتجاه التحرير والى الجهود التي تبذلها الحكومات لإبرام الاتفاقيات الثنائية من أجل حماية الاستثمارات [1]. واصل الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعه سنة 2000 وصل إلى حد أقصى قدره 1411 مليار دولار حيث نما بنسبة 18%، هذا التوسع في الاستثمار تحركه أكثر من 60000 شركة متعددة الجنسيات، ولا تزال عمليات الدمج والتملك تمثل المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، وتبقى الدول المتقدمة تمثل الوجهة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر [2]. إلا أنه تم تسجيل انخفاضا في السنوات الثلاثة اللاحقة بنسبة تراجع قدرت بـ 41%، ويعود السبب إلى تباطؤ معدل النمو الاقتصادي العالمي وتراجع الأسواق العالمية. لتعود إلى الارتفاع سنة 2004 بنسبة 2% مقارنة بسنة 2003 حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 648 مليار دولار، كان نصيب الدول النامية منه نسبة 40% حيث تراجعت تدفقات

---

[1] فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:الواقع والتحديات (دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين)**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2008، ص 61.

[2] UNCTAD, **World Investment Report 2001- Promoting Linkages**, New York and Geneva, 2001, p 01.

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة بنسبة 12% ويعود سبب زيادة التوجه إلى الدول النامية إلى زيادة المنافسة بين الشركات أدت إلى البحث على الأسواق الأكثر نموا بالاقتصاديات الناشئة بغرض زيادة المبيعات، بالإضافة إلى البحث على الدول الغنية بالموارد الطبيعية من أجل تقليل تكاليف الإنتاج وجني وفرات الحجم [1]. واصل ارتفاع هذه التدفقات سنة 2005 بنسبة 29% لتصل إلى 916 مليار دولار[2]، كما بلغ حجم التدفقات سنة 2006 بمقدار 1306 مليار دولار بارتفاع بنسبة 38% هذا الرقم قارب الرقم القياسي للتدفقات البالغ 1411 مليار دولار سنة 2000، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أرباح الشركات في جميع أنحاء العالم مما أسفر عنه ارتفاع في قيمة الأسهم أدى إلى زيادة في قيمة عمليات الدمج والشراء عبر الحدود والتي تمثل حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (حوالي 90%) ونتيجة لارتفاع أرباح الشركات أصبح العائد المعاد استثماره عنصرا مهما من عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد فمثلت 30% تقريبا من إجمالي التدفقات العالمية و 50% تقريبا من إجمالي التدفقات الواردة للدول النامية [3]. وفي أعقاب أربع سنوات من النمو زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2007 بنسبة 30% لتصل 1833 مليار دولار متجاوزة بذلك الرقم القياسي المسجل سنة 2000، وعلى الرغم من الأزمات المالية والائتمانية التي شهدها العالم في النصف الثاني من سنة 2007 شهدت التجمعات الرئيسية الثلاثة (الدول المتقدمة، الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقالية) نموا مستمرا في التدفقات الواردة إليها [4]، وتأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالأزمة الاقتصادية والمالية سنة 2008 حيث انخفضت إلى 1697 مليار دولار

[1] UNCTAD, **World Investment Report 2005- Transnational Corporations and The Internationalization of R&D**, New York and Geneva, 2005, p 01.

[2] UNCTAD, **World Investment Report 2006- FDI From Developing and Transition Economies : implications for development**, New York and Geneva, 2006, p01

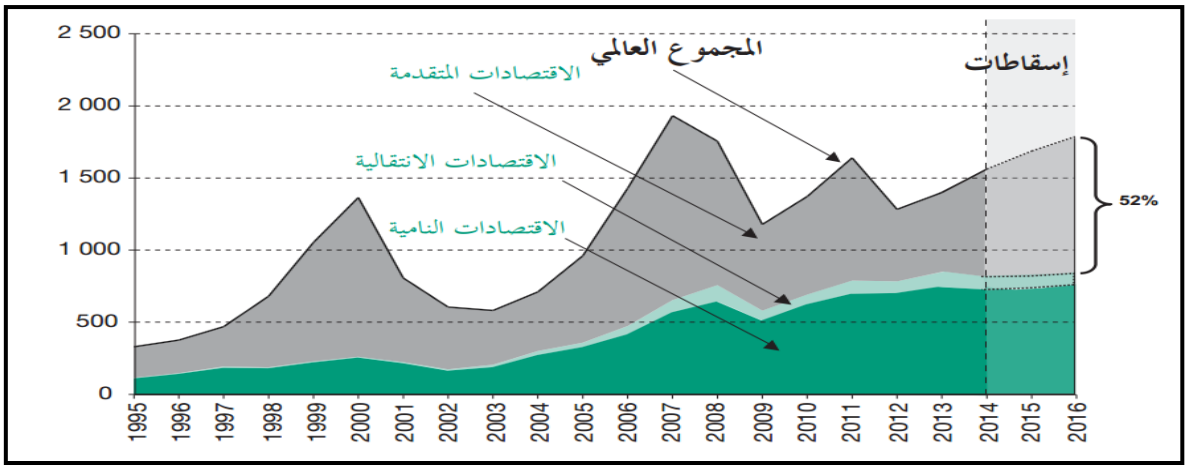
[3] UNCTAD, **World Investment Report 2007- Transnational Corporations: Extractive Industries and Development**, New York and Geneva, 2007, p01

[4] UNCTAD, **World Investment Report 2008- Transnational Corporations and The Infrastructure challenge**, New York and Geneva, 2008, p01

منخفضة بنسبة 14%، واستمر هذا الانخفاض سنة 2009[1]، لكنها عادت إلى الارتفاع بشكل طفيف سنة 2010 بنسبة 05% لتبلغ 1244 مليار دولار[2]، استمر هذا الارتفاع لكن دائما بمستوى أقل من المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة الاقتصادية والمالية حيث استغرق الانتعاش وقتا أكثر مما كان متوقعا سنة 2011 لكنه عاد للانخفاض سنة 2012 بنسبة 18% ولأول مرة في تاريخ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر احتلت الدول النامية الريادة حيث نالت أكثر مما نالته الدول المتقدمة حيث شكل نصيبها 52%[3]، حيث سجل ارتفاعا بنسبة 09% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بما يعادل 1450 مليار دولار كما حافظت الدول النامية على صدارتها بزيادة بنسبة 09% لتبلغ 566 مليار دولار[4]. والشكل والجدول التاليين يوضحان تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية:

الشكل رقم (1-2): منحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المجموعات الاقتصادية.

الوحدة: مليار دولار.



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي 2014**، نيويورك وجنيف، 2014، ص 02.

[1] UNCTAD, **World Investment Report 2009- Transnational Corporations: Agricultural Production and Development**, New York and Geneva, 2009, p01.
[2] UNCTAD, **World Investment Report 2011- Non-Equity Modes Of International Production and Development**, New York and Geneva, 2011, p01.
[3] UNCTAD, **World Investment Report 2013- Global Value Chains : Investment and Trade Development**, New York and Geneva, 2013, p01.
[4] UNCTAD, **World Investment Report 2014-Investing In The SDGs : an action plan**, New York and Geneva, 2014, p01.

الجدول رقم (1-4): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بالمليار دولار خلال الفترة (2005-2014).

السنوات	2007-2005	2010-2008	2011	2012	2013	2014
العالم	1397,38	1334 ,82	1564,93	1403,11	1467,15	1228,28
الدول النامية	420,86	543,05	639 ,13	639,02	670,79	681,39
الدول المتحولة	59,65	87,33	97,35	85,13	99,59	48,11
الدول المتقدمة	916,86	704,43	828,44	678,96	696,77	498,78

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من الموقع الالكتروني: http://unctad.org/en/Pages/Statistics.aspx، تاريخ الاطلاع: 2015/09/28.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية.

أولا: منطقة أفريقيا.

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى أفريقيا زيادة نسبتها 04% لتبلغ 57 مليار دولار، تحركها استثمارات دولية وإقليمية تستهدف الفرص السوقية والهياكل الأساسية، وقد سجلت الزيادة الإجمالية في الأقاليم الشرقية والجنوبية في أفريقيا، في حين شهدت المناطق الأخرى تراجعا في الاستثمارا ت، ففي أفريقيا الجنوبية تضاعفت التدفقات تقريبا لتبلغ 13 مليار دولار ويرجع الجزء الأكبر منها للتدفقات إلى جنوب أفريقيا و موزنبيق وكانت الهياكل الأساسية وقطاع الغاز عاملين الجذب. أما في منطقة شرق أفريقيا فقد ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 15% ليبلغ 6.2 مليار دولار تركز معظمه في دولتي إثيوبيا وكينيا، ليس فقط في مجال التنقيب عن النفط والغاز بل في مجالي التصنيع والنقل أيضا، بينما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال أفريقيا بنسبة 07% لتبلغ 15 مليار دولار، نفس الحال بالنسبة لوسط وغرب أفريقيا حيث تراجعت التدفقات الوافدة إليهما إلى 8 مليارات دولار و14 مليار دولار على التوالي وهو ما يرجع إلى الاضطرابات الأمنية والسياسية في كل منهما[1].

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي 2014**، مرجع سبق ذكره، ص 11 و12.

ثانيا: منطقة آسيا.

تتصدر دول آسيا قائمة المناطق المتلقية لهذا الاستثمار في العالم، حيث تمثل دول آسيا النامية 30% من إجمالي التدفقات العالمية الواردة، حيث سجلت التدفقات الواردة إلى شرق آسيا ارتفاعا بنسبة 2% لتبلغ 221 مليار دولار كان أهمها التدفقات الواردة إلى الصين بقيمة 124 مليار دولار سنة 2013 حيث تحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، بالإضافة إلى كوريا الجنوبية ومقاطعة تايوان الصينية. وازدادت التدفقات الواردة إلى جنوب شرق آسيا بنسبة 7% لتبلغ 125 مليار دولار اجتذبت نصفها سنغافورة. أما التدفقات الوافدة إلى جنوب آسيا فقد ازدادت بنسبة 10% بقيمة 36 مليار دولار سنة 2013، وكانت الهند المتلقي الأكبر منها بقيمة 28 مليار دولار. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب آسيا سنة 2013 بنسبة 9% لتصل إلى 44 مليار دولار حيث لم تشهد أي انتعاش للعام الخامس على التوالي، حيث تشكل التوترات الإقليمية والاضطرابات السياسية حائلا دون إقبال المستثمرين حيث سجلنا تراجعا للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة العربية السعودية وقطر أما الكويت والعراق فقد سجلنا بهما مستويات قياسية عامي 2012 و2013 على التوالي[1].

ثالثا: منطقة أمريكا الجنوبية والكاريبي.

بلغ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول أمريكا الجنوبية والكاريبي 292 مليار دولار سنة 2013 حيث تراجعت البرازيل بنسبة 2% و الشيلي والأرجنتين بنسبة 29% و25% لتبلغ 20 مليار دولار و9 مليارات دولار على التوالي، بسبب تراجع التدفقات في قطاع التعدين، وانخفضت أيضا التدفقات إلى بيرو بنسبة 17% لتبلغ 17 مليار دولار، في حين زادت التدفقات الواردة إلى كولومبيا بنسبة 8% لتصل إلى 17 مليار دولار بسبب عمليات الدمج والشراء عبر الحدودية في قطاعي الكهرباء والبنوك. أما منطقة وسط

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي 2014**، مرجع سبق ذكره، ص 13 و14.

أمريكا والكاريبي فقد سجلت زيادة بنسبة 64% لتبلغ 49 مليار دولار، تمثلت أهمها في التدفقات الواردة إلى المكسيك بأكثر من الضعف لتبلغ 38 مليار دولار[1].

رابعا: منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية.

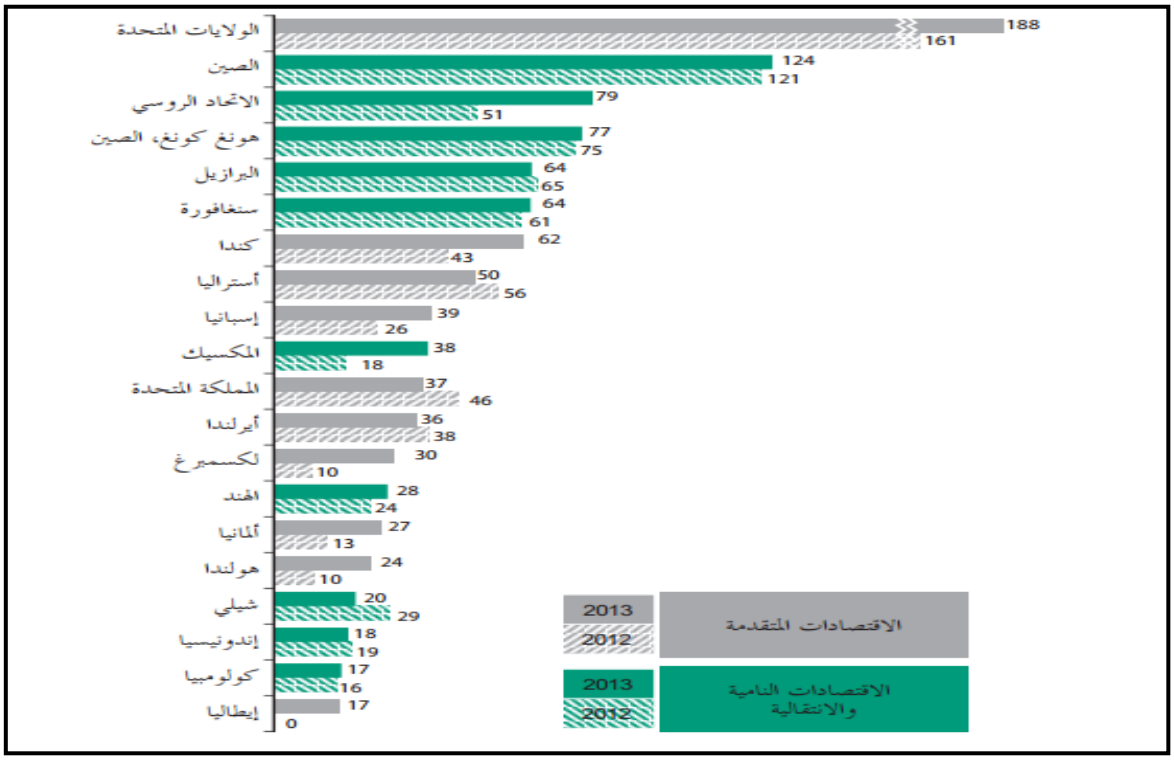
استعادت التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة عافيتها سنة 2013 لتبلغ 566 مليار دولار بزيادة قدرها 9%، ففي في ألمانيا شهدت التدفقات الواردة طفرة حادة بعد تراجعها بشكل قياسي سنة 2012 نفس الأمر بالنسبة لايطاليا واسبانيا التي أصبحت اكبر بلد أوروبي ملتق للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2013، بينما سجلنا انخفاضا حادا في كل من فرنسا والمملكة المتحدة. كما زادت التدفقات في جنوب شرق أوروبا من 2.6 مليار دولار سنة 2012 إلى 3.7 مليار دولار سنة 2013 بفضل خوصصة ما تبقى من مؤسسات مملوكة للدولة في قطاع الخدمات، كما سجل ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى روسيا الاتحادية. وانتعشت التدفقات الواردة إلى أمريكا الشمالية لتبلغ 250 مليار دولار حيث شكلت الولايات المتحدة الأمريكية اكبر ملتق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم حيث زادت التدفقات الواردة إليها بنسبة 17% لتبلغ 188 مليار دولار سنة 2013[2]. والشكل التالي يوضح أكبر عشرين اقتصاد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر لسنتي 2012 و2013:

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي 2014**، مرجع سبق ذكره، ص 14 و15.

[2] نفس المرجع، ص 16 و17.

الشكل رقم (1-3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لأهم 20 اقتصاد مستضيف.

الوحدة: مليار دولار.



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي 2014**، نيويورك وجنيف، 2014، ص 04.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية.

انتعش الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات المنتجة الثلاثة (القطاع الأولي، الصناعة والخدمات) سنة 2011 بعدما شهد انخفاضا سنتي 2009 و2010، حيث انتعش الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات سنة 2011 لتصل إلى نحو 570 مليار دولار، بعد انخفاضه بشكل حاد في العامين السابقين. أيضا الاستثمار في القطاع الأولي وصل إلى 200 مليار دولار. ارتفعت حصة القطاعين قليلا على حساب قطاع الصناعة. مقارنة مع متوسط القيمة في السنوات الثلاث قبل الأزمة المالية (2005-2007)،

وتعافى قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية [1]، كما هو موضح في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (1-5): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

السنوات	القيمة (مليار دولار)			النسبة (%)		
	القطاع الأولي	التصنيع	الخدمات	القطاع الأولي	التصنيع	الخدمات
2007-2005	130	670	820	8	41	50
2008	230	980	1130	10	42	48
2009	170	510	630	13	39	48
2010	140	620	490	11	50	39
2011	200	660	570	14	46	40

Source: UNCTAD, **World Investment Report 2012-Towards a New Generation Of Investment Policies**, New York and Geneva, 2012, p09.

الجدول رقم (1-6): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لسنة 2011.

القطاع	النسبة	معدل النمو لسنة 2011 مقارنة بسنة 2010	معدل النمو لسنة 2011 مقارنة بفترة الأزمة (2005-2007)
الإجمالي	**100**	**15**	**-12**
القطاع الأولي	**14**	**46**	**50**
التعدين والمناجم والبترول	14	51	53
التصنيع	**46**	**7**	**-1**
الأغذية والمشروبات والتبغ	6	18	40
الفحم والنفط والوقود النووي	4	-37	-30
المواد والمنتجات الكيميائية	10	65	25
معدات كهربائية والكترونية	5	-8	-26
السيارات ومعدات النقل	6	-15	10
الخدمات	**40**	**15**	**-31**
الكهرباء والغاز والماء	8	43	6
النقل والتخزين والاتصالات	8	38	-31
المالية	6	19	-52
قطاع الأعمال	8	8	-33

Source: UNCTAD, **World Investment Report 2012-Towards a New Generation Of Investment Policies**, New York and Geneva, 2012, p10.

وفي سنة 2012 كانت حصة قطاع الخدمات في الاستثمار الأجنبي المباشر 63% بينما قطاع الصناعة مثل 26% والقطاع الأولي نحو 11%، فمنذ عام 1990 اكتسبت حصة

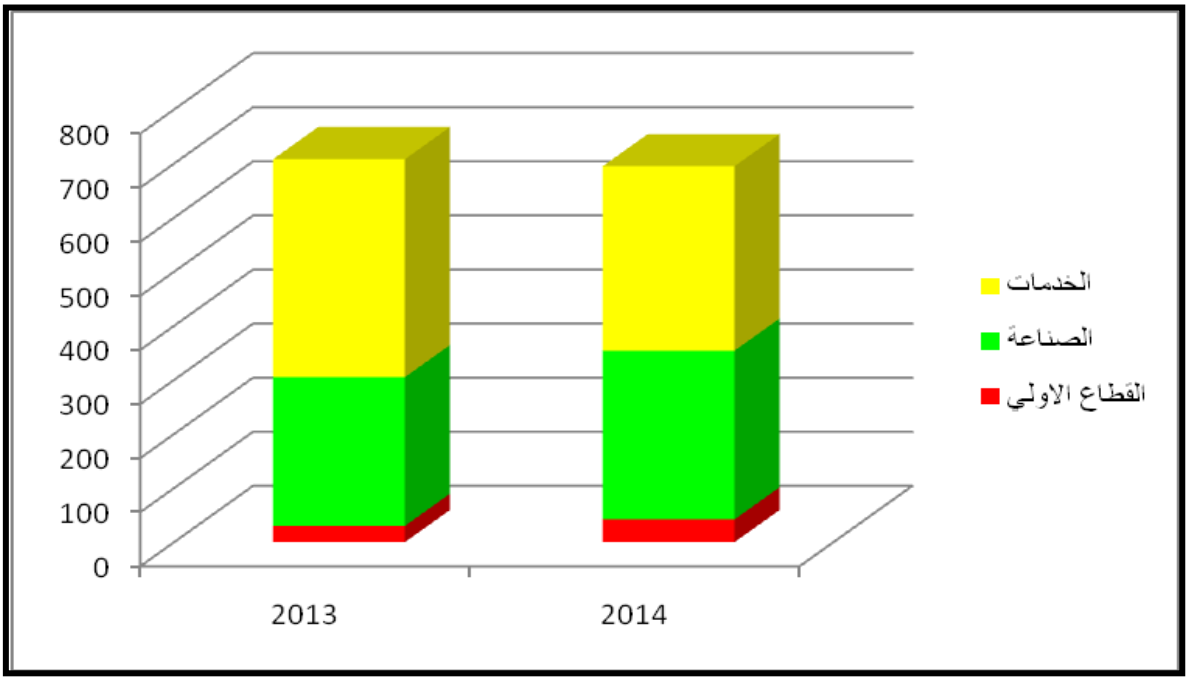
[1] UNCTAD, **World Investment Report 2012-Towards a New Generation Of Investment Policies**, New York and Geneva, 2012, p 08,09.

الخدمات في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي 14 نقطة مئوية (من 49 في المائة إلى 63 في المائة) مع انخفاض مماثل في تصنيع (من 41 في المائة إلى 26 في المائة)، في حين بلغت حصة القطاع الأولي كان يتلقى–ثابت (في حوالي 7 في المائة)[1].

وفي أحدث البيانات لسنة 2014 في مجال الإعلان عن مشاريع جديدة في الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات متعددة الجنسيات كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): مقارنة قيمة المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لسنتي 2013 و2014.

الوحدة: مليار دولار.



Source: UNCTAD, **World Investment Report 2015**, OP.Cit, p13.

حيث سجل القطاع الأولي نموا في قيمة مشاريع جديدة بزيادة 42% عن 2013، بينما سجل قطاع الخدمات انخفاضا في قيمة المشاريع الجديدة بنحو (-15%)، أما في الصناعة فقد سجل ارتفاع قدره 14% في قيمة المشاريع الجديدة[2].

[1] UNCTAD, **World Investment Report 2015**, Op.Cit, p12.
[2] Ibid, p13.

خلاصة:

يعتبر الاهتمام الواضح بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل مختلف الدول، والعديد من المفكرين الاقتصاديين والخبراء، دليل على أن هذا الأخير يعتبر ظاهرة اقتصادية مهمة يجب دراستها وتحليلها.

إن تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف من اقتصاد لآخر ، ومن دراسة لأخرى، حيث أن جل الاقتصاديين اختلفوا حول مفهومه وأشكاله، وهو دليل على انه ظاهرة اقتصادية معقدة، لكنهم جميعا اتفقوا على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو حركة رؤوس الأموال الدولية الطويلة الأجل، كم يعبر عن تملك المستثمر الأجنبي للمشروع الاستثماري بأشكاله المختلفة سواء في صورة استثمار مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي أو في صورة استثمار مشترك التي تعود فيه له حصة معينة من رأسمال هذا المشروع، كما يمكنه من التمتع بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، فهو بذلك يختلف عن الاستثمار غير المباشر(الاستثمار المالي أو المحفظي).

وللاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة تختلف حسب النوع والأهمية النسبية وحسب الخصائص المميزة لكل شكل ويتباين أيضا بتفضيلات واختيارات الدول المضيفة من جهة وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات التي تعتبر الأساس المعبر عن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد ذكرنا أهم الأشكال كالاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي والاستثمار المشترك وعمليات التجميع والاستثمار في المناطق الحرة وعمليات الدمج والاستحواذ.

وللاستثمار الأجنبي المباشر مزايا عديدة، فبالنسبة للدول المضيفة يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و تدفق التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التنمية الاقتصادية وإنشاء فرص جديدة للعمل وتنمية قدرات المدراء الوطنيين بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق استغلال فرص التصدير أو الحد من الاستيراد. أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود التجارية

والجمركية، المفروضة بالدول المضيفة ويسهل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير لها ، بالإضافة إلى تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة. بالمقابل نجد عدد من العيوب في الاستثمار الأجنبي المباشر، بالنسبة للدولة المضيفة تخشى من أخطار التبعية الاقتصادية والاحتكار وما يترتب عليها من آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي بالإضافة إلى مشكل خروج الأموال في شكل أرباح وعوائد على المدى المتوسط والطويل، مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات. أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي، حيث قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا ما يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق والتوسع إن أمكن ذلك.

كما يجب على الدول التي تسعى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن تحسن من مناخها الاستثماري، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم مؤشراته الدولية والإقليمية.

تمهيد:

رأينا في الفصل الأول الأهمية التي اكتسبها موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة منذ منتصف عقد الثمانينيات من القرن العشرين، حيث لاحظنا الزيادة الكبيرة في تدفقاته إلى الدول المضيفة أين قلت وسائل التمويل الدولية الأخرى خاصة القروض الدولية، حيث أصبحت غالبية الدول – إن لم تكن كلها– تسعى للبحث عنه وجذبه وتوطينه باعتباره وسيلة تمويل دولية مهمة لها عدة مزايا على الدول المضيفة له ، فهو يعتبر حلا لبعض مشاكلها الاقتصادية، كونه مكملا للاستثمار المحلي وطريقة فعالة لاكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة ورفع كفاءة العمالة الوطنية، بالإضافة إلى مساهمته في زيادة حجم التجارة الدولية.

يعتبر نجاح الدول المتقدمة والدول المتحولة في استقطاب رأس المال الأجنبي يعود بالدرجة الأولى لتطبيقها لمتطلبات التكييف الهيكلي والتصحيح الاقتصادي، وكذا تهيئتها لمناخ جاذب وملائم للاستثمار، وهذا ما جعل أغلبية الدول تحذو حذوها، بتوجيه المزيد من الاهتمام نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق تهيئة البيئة الاقتصادية المحفزة له.

سوف نقدم في هذا الفصل توضيح ا لمفهوم مناخ الاستثمار ومكوناته وأهم مؤشراته، بالإضافة إلى المحددات الاقتصادية والحوافز المقدمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: مؤشرات مناخ الاستثمار الدولية والإقليمية.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أدت شدة المنافسة الدولية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سعي الدول المضيفة إلى تحسين مناخها الاستثماري، وذلك من خلال معرفة العوامل الأساسية التي تؤثر في انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفيرها. وهذا ما سنتعرض له في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار والبيئة الاستثمارية.

أولا: مفهوم مناخ الاستثمار.

هناك عدة مفاهيم قدمت للمناخ الاستثماري، يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

التعريف الأول: يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة الحوافز والقيود والفرص الاستثمارية والمخاطر المختلفة، المتولدة من المتغيرات المختلفة المكونة لهذا المناخ الاستثماري[1]. ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه مرتبط بجوانب متعددة، بعضها مرتبط بمدى توفر منشآت البنية الأساسية، وبعضها بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية وبعضها بالمؤسسات والبعض الآخر بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية. وتعرف المؤسسة العربية لضمان الصادرات وائتمان الصادرات مناخ الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والقانونية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة[2].

التعريف الثاني: تعبير المناخ الاستثماري ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو

---

[1] عبد العزيز النجار، **الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007، ص 287.

[2] ناجي بن حسين، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جامعة قسنطينة، الجزائر، جوان 2009، ص 55.

إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات[1].

التعريف الثالث: يعرف المناخ الاستثماري بأنه مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته ومكوناته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية[2].

التعريف الرابع: يقصد بالمناخ الاستثماري مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالاً[3].

وبناء على ما تقدم فان مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف والأوضاع السياسية ومدى ما تتسم به من استقرار، والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية بتنظيماتها الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، والقانونية وكذلك الإجرائية بالإضافة إلى طبيعة السوق وآلياته ومكوناته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية وديموغرافية، والتي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة.

---

[1] عبد المجيد تيماوي ومصطفى بن نوي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري**، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006، ص 242.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مناخ الاستثمار في الوطن العربي** ، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية (نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية)، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 4-5 جويلية 2007، ص 8.

[3] محمد قويدري، **المزايا و الحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية: تونس والجزائر**، المؤتمر الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية: حالة البلدان العربية والجزائر، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14-15 مارس 2003، ص 2.

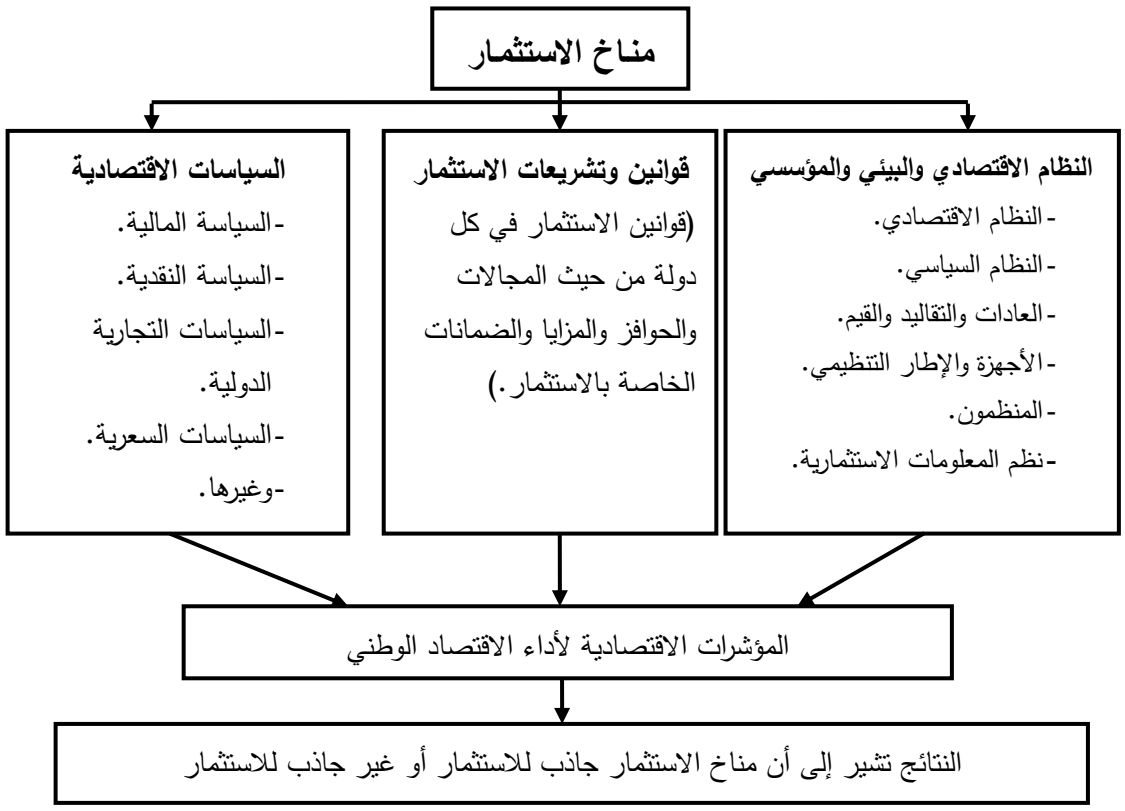
ثانيا: مفهوم البيئة الاستثمارية.

ارتبط مفهوم البيئة الاستثمارية بمناخ الاستثمار، وعرفت البيئة الاستثمارية من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بأنها البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابله عجز غير مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى به وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة ويمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري[1].

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار.

يتكون المناخ الاستثماري من مجموعة من المكونات حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): مكونات مناخ الاستثمار.



المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 191.

[1] فاضل محمد العبيدي، **البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع**، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 57.

ويمكن التعليق على كل مكون من هذه المكونات السابقة، باختصار على النحو التالي:

أولا: النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي.

كلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت إلى جذبه وزيادة معدلاته، وتنطوي تلك الأنظمة على[1]:

1. النظام الاقتصادي: كلما كان النظام الاقتصادي متجها إلى الحرية الاقتصادية وآليات السوق كلما كان جاذباً للاستثمار والعكس صحيح.

2. النظام السياسي: والأهم أن النظام الاقتصادي يعمل من خلال النظام السياسي، وهنا كلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كلما كان جاذباً للاستثمار، وكلما كان دكتاتوريا كلما كان طارداً له. وهذا يرتبط بمدى الاستقرار السياسي فكلما كان النظام السياسي مستقراً كلما كان جاذباً للاستثمار والعكس صحيح. ويرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني، فكلما كان النظام الأمني مسيطراً على الأمن كلما كان جاذباً للاستثمار والعكس صحيح.

3. النظام البيئي: وهو مجوعة القيم والعادات والتقاليد التي يتكون منها المجتمع، فكلما كانت هذه المكونات إيجابية كلما كانت مشجعة وجاذبة للاستثمار وكلما كانت سلبية كلما كانت طاردة له.

4. النظام المؤسسي: ويتكون هذا النظام من عدة عناصر هي:

النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي: فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية ومعوقات إدارية كلما كان جاذباً للاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي الذي تعمل من خلاله تتميز بالكفاءة الإدارية والتنظيمية كلما

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)** ، مرجع سبق ذكره، ص 192، 193.

كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح. بل كلما اتجهت إلى تطبيق مبدأ لامركزية إدارة الاستثمار كلما جذبت الاستثمار والعكس صحيح.

المنظمون: فكلما توافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار، أما أذا لم يتوفر العدد الكافي من المنظمين الأكفاء يكون ذلك طارداً للاستثمار.

نظام المعلومات الاستثمارية: فكلما توافر نظام معلومات استثمارية يتيح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار، والعكس صحيح.

ثانيا: قوانين وتشريعات الاستثمار.

هي عبارة عن القانون الرئيسي للاستثمار في أي دولة من الدول بغض النظر عن مسمياته، بالإضافة إلى مجموعة القوانين والتشريعات المكملة مثل قانون النقد الأجنبي والبنوك، وقانون الضرائب والجمارك، وغيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار.

وقانون الاستثمار والقوانين المكملة غالبا ما تنطوي على مجالات الاستثمار وتنظيم الاستثمار في الداخل والاستثمار في المناطق الحرة، وتحدد مجموعة من الضمانات والمزايا والإعفاءات للاستثمار. ويلاحظ في هذا المجال أنه[1]:

- كلما تميزت قوانين وتشريعات الاستثمار بالوضوح والمرونة وعدم التضارب فيما بينها كلما كانت جاذبةً للاستثمار، والعكس صحيح.
- كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة تحتوي على الضمانات الكافية للاستثمار، من عدم مصادرة وعدم تأمين لأموال المشروعات، وحرية تحويل الأرباح للخارج ودخول رأس المال المستثمر كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار، والعكس صحيح.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)** ، مرجع سبق ذكره، ص 193، 194.

- كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات المكملة يتضمن مجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية وجمركية، كلما أدي ذلك إلى جذب الاستثمار، والعكس صحيح.
- من المفترض أن يكون الاستثمار في المناطق الحرة أكثر جاذبية للاستثمار من أجل التصدير من الاستثمار في الداخل، لأنها جزء من الحرية الاقتصادية وسط محيط من بيروقراطية الدولة، ومن ثم كلما اتجه قانون الاستثمار إلى تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من كل القيود وعمل على تسهيل إدارة تلك المناطق من خلال القطاع الخاص وتوفر المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار، والعكس صحيح.

ثالثا: السياسة الاقتصادية.

نقصد بها السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، وكلما كانت هذه السياسات مرنة، واضحة، وغير متضاربة الأهداف، تتميز بالكفاءة والفعالية، تتواءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، وعلى مستوى التحولات العالمية، كلما كانت جاذبةً للاستثمار والعكس صحيح، وأهم هذه السياسات هي[1]:

1. السياسة المالية: يمكن النظر إليها على أنها جاذبة للاستثمار كلما كانت السياسة الضريبية تحمل الإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة، وكلما كان السعر الضريبي مناسباً ولا يحمل عبئاً ضريبياً كبيراً يثقل كاهل المستثمر، ناهيك عن أنها من الضروري أن تكون واضحة ومرنة، فإن كل ذلك يؤدي إلى جذب الاستثمار، وتكون السياسة المالية جاذبة أيضا للاستثمار كلما كانت سياسة الإنفاق العام تتجه إلى تقوية البنية الأساسية، وتبتعد عن تشويه هيكل الأسعار، والعكس صحيح. كما أنه كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الميزانية العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع، ولا يؤدي إلى

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)** ، مرجع سبق ذكره، ص 194، 195.

انكماش وكساد كبير، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال.

2. السياسة النقدية: كلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، ويتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، والمهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتتسم بالاستقرار.

3. سياسة التجارة الدولية: كلما كانت هذه السياسة تحررية، محفزة لتمنية الصادرات ومشجعة للاستثمار من أجل التصدير كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت تلك السياسة تحررية للواردات ومرنة، وتعمل على إزالة القيود الكمية، وتتجه إلى معدلات منخفضة للتعريفة الجمركية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح.

4. السياسة السعرية: كلما كانت هذه السياسة تحررية وعملت بآليات السوق في تحديد الأسعار بحرية، كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح.

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يكون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطا دائما بمدى استعداد الدولة المضيفة لاستقباله، والمؤشرات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي صورة تعكس لنا نوعية مكونات مناخ الاستثمار للدولة والتي ذكرناها سابقا، وسنعرض هذه المؤشرات فيما يلي:

أولا: الإصلاح الاقتصادي ودرجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي.

يقوم مفهوم الإصلاح الاقتصادي على ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوة السوق، وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع . وفي هذا الإطار نجد أن برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من دول أمريكا اللاتينية قد أضعفت حوافز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في تلك الدول، وذلك راجع إلى تخفيض القيود الحمائية، ففي حالة ارتفاع الضريبة الجمركية على الواردات مع فرض حصص كمية، نجد أن قيام الدولة المضيفة بمنح الشركات متعددة الجنسيات تخفيضات

جمركية وحماية حقيقية من الواردات، قد يؤدي إلى نجاح الدولة المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي المقابل قد يكون للإصلاح الاقتصادي دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن مستويات الضريبة الجمركية تؤثر فقط على معدلات استثمار الشركات متعددة الجنسيات المتجه إلى السوق العالمي[1].

ويميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصادات المفتوحة، والتي تتميز بهدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو تبادل عناصر الإنتاج بما يضمن حسن الكفاءة في توجهها وعدم وجود أية اختلالات في الأسواق، بمعنى انه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الاقتصاد جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي، ودرجة تركز الصادرات، بالإضافة إلى التخفيضات في القيود الجمركية وغير الجمركية[2].

ثانيا: القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

تثمل القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني أحد أهم المحددات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كان المركز التنافسي في تحسن كلما ساعد أكثر على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويعرف المنتدى الاقتصادي العالمي القدرة التنافسية للدولة على أنها: مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد [3]، و تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) القدرة التنافسية على أنها: الدرجة التي يمكن وفقها

---

[1] أنظر:

– عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 51.

– عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية** ، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2012، ص 84.

[2] وسام مجدي عطية، **الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق** ، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2012، ص 101.

[3] المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2003**، الكويت، 2003، ص 21.

وفي شروط سوق حرة وعادلة، إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية، وفي الوقت الذي تحافظ فيه على، وتوسع، الدخل الحقيقي للشعب في الأجل الطويل [1]. ويمكن الاستدلال على القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال معدل نمو الصادرات، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل على زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني[2].

ثالثا: القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الاقتصاد الوطني.

كلما تميزت إدارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، و يمكن الاستدلال على ذلك من خلال قيمة الاحتياطات من النقد الأجنبي ومعدل التغير بها، ونسبة الدين الخارجي وخدماته إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما انخفضت تلك النسبة كلما دل ذلك على جاذبية اكبر للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى مؤشر عدد شهور تغطية الواردات، فكلما كان عدد شهور التغطية اكبر كلما دل على قدرة الاقتصاد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[3].

رابعا: قوة الاقتصاد الوطني.

تتجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصادات القوية، و يمكن الاستدلال على قوة الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها ما يلي:

1- سعر الصرف : إن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف (سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحده واحدة من عملة أخرى)[4] ، وفي هذا الصدد نجد أن (Cushman) أوضح في دراسة قام بها سنة 1985، وهي تخص محددات تواجد الشركات متعددة الجنسيات أن الشركات متعددة الجنسيات تتجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في

[1] المعهد العربي للتخطيط، **القدرة التنافسية وقياسها**، سلسلة جسر التنمية، العدد الرابع والعشرون، الكويت، 2003، ص 05.

[2] وسام مجدي عطية، مرجع سبق ذكره، ص 103، 104.

[3] نفس المرجع، ص104.

[4] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص 96.

العملة، أو عندما تتوقع تضخما في الدول المضيفة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف من أجل تحديد التدفقات الاستثمارية، وهذا راجع إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، مقارنة مع مختلف البدائل الأخرى.

أما دراسة (Caves)، فقد أوضحت أن هناك ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، إذ أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات، بالإضافة إلى ذلك فانه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات النسبية في معدل الصرف[1].

2- الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع الناتج الاقتصادي الداخلي من السلع والخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة) [2] محددا أساسيا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول. بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم. ولقد بينت بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام المطلقة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت دراسة كل من (Papamastassion) و(Pearce) عن الاستثمار الأجنبي المباشر في

[1] عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص 61.

بريطانيا، ودراسة كل من (Cunninghamk) و (Grean) وكذلك دراسة (Dunning) عن الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وفي الدراسة التي أجرتها الأنكتاد (Unctad) سنة 1998 حول محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 42 دولة نامية، تبين أن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد بلغت أهمية هذا المحدد أقصاها سنة 1985، ثم تناقصت بعد ذلك نتيجة لزيادة الأهمية النسبية للعوامل الأخرى المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر. ونفس النتيجة توصل إليها (Torris)، عند دراسته لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لكولومبيا، وكذلك لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الأميركي في كولومبيا خلال الفترة (1958-1980)، واعتمد على الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على حجم السوق، حيث توصل في الأخير إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر.

كما يمكن للعولمة أن تؤثر في شكل وهدف الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتصنيع المنتشر جغرافيا وتكامل الأسواق والمواد من خلال الاستثمار والتجارة أصبح جزءا مهما من الاقتصاد العالمي، لذلك انخفضت أهمية الناتج المحلي الإجمالي كأحد المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر[2].

3- معدل التضخم: إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة

[1] عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] نفس المرجع، ص 51.

لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، [1] بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري. ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10% سنويا، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية ونضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل[2].

وفي هذا المجال ومن خلال دراسة شملت 54 دولة نامية، اتضح أن هناك ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا راجع إلى أن الارتفاع في معدلات التضخم يعتبر كمؤشر عن ضعف الاقتصاد الوطني، وبالتالي احتمال مخاطر للمستثمرين على شكل توقع سياسات غير مرغوبة. ونشير إلى أن دول أمريكا اللاتينية (الشيلي ، كولومبيا، وكوستاريكا)، التي تمكنت من تخفيض معدل التضخم إلى أقل من 20% منذ عام 1984، قد حققت نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

خامسا: محددات اقتصادية أخرى.

بالإضافة إلى المحددات الاقتصادية السابقة هناك محددات اقتصادية أخرها نذكرها في ما يلي[3]:

1- العمالة: يعتبر هذا المحدد مهما في تعظيم أرباح الشركات، إلا أنه لا يحظى بالاهتمام الكافي مثل بقية المحددات السابقة، لأن عنصر العمل يعتبر أحد عناصر التكلفة وليس كلها، بالإضافة إلى أنه يمكن تخفيض التكلفة من خلال تدريب العمالة، بالإضافة إلى أن الدولة تقدم إعانات لتدريب العمالة المحلية، بالإضافة إلى دور اقتصاديات الحجم في هذا الخصوص.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، مصر، 1998، ص 76.

[2] سعيد النجار، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي**، اتحاد المصارف العربية، مصر، 1992، ص 66.

[3] وسام مجدي عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 109- 112.

2- البنية الأساسية: فالبنية الأساسية المادية والمعلوماتية من طرق وجسور وسكك الحديد والموانئ والمطارات وأنظمة الاتصال تعد محددا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب: تشمل الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية والجمركية وتوفير التسهيلات الإدارية، بالإضافة إلى إنشاء المناطق الحرة، حيث أكدت العديد من الدراسات أن للحوافز تأثير ايجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا انه لا يجب النظر إلى هذه الحوافز دون العوامل الأخرى التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند اختيار موقع الاستثمار.

4- مدى كفاء المؤسسات المالية: حيث يعتبر التمويل من المحددات الهامة للاستثمار الدولي، ويتمثل في مدى توافر بنوك كافية ذات قدرة على توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية، من خلال منح القرو ض والتسهيلات الائتمانية، مع أهمية توفير ضمانات لتحويل الأرباح ورأس المال (إعادة التوطين)، فتوفر الكفاءة لدى البنوك يحفز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة.

وفي الأخير يمكن اختصار العناصر الجاذبة والعناصر الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي[1]:

العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر:

فيما يلي مجموعة من أهم العناصر التي تعتبر جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية نسبيا؛
- سهولة إجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية في الدولة المضيفة؛
- تحقيق عائد مجزي للاستثمار وحرية تحويل الأرباح؛
- توفر البنية التحتية واتساع حجم السوق الداخلي؛

[1] مصطفى عبد الله الكفري، **مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية سورية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، الندوة الاقتصادية الحادية والعشرون، يوم 18 مارس 2008، الموقع الالكتروني: http://www.mafhoum.com/syr/ar/prev.html

- وضوح القوانين وسهولة الحصول على ترخيص للاستثمار؛
- احترام الدولة المضيفة للاتفاقيات التي تعقدها مع الغير؛
- التسهيلات والامتيازات والإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية؛
- نجاح مشاريع سابقة في الدولة المضيفة؛
- توفير سوق منظم لتداول الأوراق المالية؛
- وجود رأي عام محلي مرحب بالاستثمار الأجنبي والمستثمرين الأجانب.

العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف العناصر المعيقة من قطر لآخر، ويمكننا تحديد أهم هذه العناصر كالآتي:

- عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحويل الأرباح؛
- عدم ثبات سعر صرف العملة المحلية؛
- البيروقراطية وصعوبة إجراءات التسجيل والترخيص؛
- عدم توفر البنية التحتية ومحدودية السوق المحلي؛
- عدم وضوح قوانين الاستثمار وكثرتها وتضاربها؛
- عدم توفر سوق منظم للأوراق المالية؛
- عدم توفر عناصر الإنتاج وصعوبة الاستيراد من الخارج؛
- تفشي الفساد المالي والإداري؛
- عدم توفر بيانات ودراسات مسبقة عن فرص الاستثمار المتاحة في الدولة المضيفة؛
- عدم وضوح سياسة الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية؛
- عدم وجود حوافز كافية للاستثمار.

المبحث الثاني: تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر.

نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، قامت العديد من الدول بوضع مجموعة من السياسات والإجراءات و الحوافز تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوليد المنافع التي يمكن أن تجنيها في حال تحقق القدر اللازم من ذلك التدفق نحو اقتصادياتها. وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى إنشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن تبيان أهم الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب.

المطلب الأول: إنشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي المباشر.

تقوم الدول المضيفة بصفة عامة بإنشاء أجهزة وهيئات حكومية مهمتها تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار والتعريف بالسوق في الداخل والخارج. كما تقوم بعض الوحدات التابعة لها باختيار مستوى ونوع التكنولوجيا التي تتوائم ومتطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية بالدولة.

ويختلف البناء التنظيمي والإداري للهيئات والأجهزة الوطنية القائمة على الاستثمارات الأجنبية من دولة إلى أخرى، ويرجع هذا الاختلاف إلى عدد من الأسباب من بينتها [1]:

- درجة المركزية في اتخاذ قرارات الاستثمار الأجنبي، والدور الرئيسي المحدد الذي يجب أن تضطلع به الهيئة فيما يخص الاستثمارات، وبمعنى آخر هل تترك قرارات الاستثمار لكل قطاع اقتصادي على حدا، فمثلا هل يتقدم المستثمر الأجنبي بطلب الاستثمار بمشروع صناعي إلى وزارة الصناعة بينما يتقدم نظيره إلى وزارة الفلاحة إذا كان له مشروعا فلاحيا وهكذا. وبالتالي تصبح الهيئة الوطنية للاستثمار بمثابة المنسق أو حلقة الاتصال بين المستثمر الأجنبي والوزارة المعنية في المراحل الأولى للتقدم بطلب الاستثمار وبعدها تنتهي مهمتها. أم أن عكس هذه الحالة هو السائد، أي أن الهيئة هي

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 521.

التي تتخذ القرارات وتمنح الموافقات على طلبات الاستثمار المختلفة بعد اخذ رأي الوزارات.

- درجة التخصص وتقسيم العمل المطبقة في الهيئة ومدى تعدد الأدوار والمهام المتاحة بها.

- الأهداف الوطنية العامة للدولة في الأجلين الطويل والقصير.

- درجة اللامركزية أو التشتت الجغرافي المطبقة.

- درجة تفويض السلطة داخل الهيئة الوطنية للاستثمار.

ويمكن تلخيص الأنشطة الرئيسية والأدوار العامة للهيئات والأجهزة الوطنية للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة كالآتي[1]:

1. تخطيط الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة.
2. تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الاقتصادية المختلفة.
3. المتابعة والرقابة على انجازات وممارسات الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات.
4. تقديم المساعدات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى التمهيدية والنهائية للمشروعات.
5. حل المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب.
6. اختيار مستويات التكنولوجيا وأنواعها ووضع الضوابط اللازمة بحيث يتلائم مع متطلبات وظروف التنمية الشاملة وخصائص الدولة.
7. وضع الضوابط والإجراءات اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية بما يخدم أهداف الدولة في كافة المجالات مثل:

- العمالة.

- توفير العملات الأجنبية.

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 519- 521.

- تحويلات الأرباح للخارج.
- التنمية التكنولوجية وتنمية الموارد البشرية.
- التصدير.
- ترشيد الواردات.
- فتح أسواق أجنبية جديدة.
- إنشاء علاقات تكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- المحافظة على الثقافة الوطنية وتنميتها بما يخدم الأهداف الوطنية.
- المحافظة على سيادة الدولة واستقلالها واستقرارها.
- الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة.
- تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والنائية.

8. توفير المعلومات والبيانات المختلفة (الاقتصادية والتسويقية والثقافية ...إلخ) للمستثمرين الأجانب، وكذلك إعداد القوائم الخاصة بمشروعات الاستثمار المطلوبة وإجراء البحوث وتقديم دراسات الجدوى لهذه المشروعات أو المساهمة في إعدادها.

9. القيام بمنح الموافقات على المقترحات الخاصة بمشروعات الاستثمار بعد دراستها في ضوء الأهداف العامة للدولة.

10. تسويق فرص الاستثمار المختلفة (المتاحة والمرتقبة) وترويجها في الداخل والخارج.

11. التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية وبين المستثمرين الأجانب فيما يختص بالمشروعات المقترح إقامتها.

12. تصميم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين الأجانب. ويمكننا تعريف حوافز الاستثمار بأنها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، لتحقيق أهداف محددة (كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها، تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير

المرغوب فيها...الخ)[1]. و يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، الحافز بأنه كل ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها، أو لبعض الاستثمارات[2].

تستخدم الحوافز من قبل بعض الدول بهدف تعويض النقص الحاصل في بيئة الأعمال، ولتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة تريد الحكومات ترقيتها وتأهيلها، أو لتوجيه الاستثمارات نحو المناطق النائية، بهدف تنشيطها وترقيتها اقتصادياً. وعلى العموم، فإن وضع هذه الحوافز، هو في الأساس لخدمة التنمية، والاستفادة من المنافع المحتملة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتصنف هذه الحوافز إلى ثلاث فئات رئيسية[3]:

الحوافز المالية: وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة.

الحوافز التمويلية: وتتمثل في توفير الأموال مباشرة للمشروع في شكل إعانات حكومية، أو قروض بفوائد منخفضة، أو المشاركة الحكومية في المشروع، التأمين الحكومي بمعدلات منخفضة لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغيرات أسعار الصرف، أو مخاطر التأميم والمصادرة.

الحوافز الأخرى: تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج. كما تشمل الحوافز

---

[1] محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة شمال أفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، الجزائر، 2009، ص 316.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي 2003**، نيويورك وجنيف، 2003، ص 124.

[3] أنظر:

- باسم حمادي الحسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر: عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014، ص 77، 78.

- UNCTAD, **Incentives and FDI**, New York and Geneva, 1996, p 06.

الأخرى، الحوافز المتعلقة بالبنية التشريعية والتنظيمية، مثل عدم التقيد ببعض اشتراطات قوانين العمل، والبيئة والصحة، وحماية المستثمرين من البنود التعسفية، والإجراءات التي يمكن أن تُلحق الأضرار بهم. وتجد الدول النامية صعوبة في تقديم الحوافز التمويلية لافتقار مواردها إلى تقديم هذا النوع من الحوافز، في حين يكون الأمر أسهل بالنسبة للدول المتقدمة، وربما يكون ذلك واحداً من أهم الأسباب التي تجعل من هذه الدول مناطق جذب للاستثمار الأجنبي المباشر. وتقوم الدول النامية بتصميم حوافزها على أساس مالي، لأنه لا يكلفها أعباء مالية كبيرة[1].

وتهدف هذه الحوافز إلى ما يلي[2]:

- تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات تسويقية، توفير المواد الخام، المساعدة في التدريب؛

- تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أراضي ومباني ومياه ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية.

كما تسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر، وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع.

وسنتطرق إلى هذه الحوافز بالتفصيل من خلال المطلبين الثاني والثالث.

المطلب الثاني: الحوافز الضريبية المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

تنتقل الاستثمارات الأجنبية من دولة لأخرى سعيا وراء الربح، ولأن الضريبة تعتبر عنصراً مؤثراً على حجم الأرباح، فإن انخفاضها في دولة ما يعتبر ميزة ضريبية تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وعلى العكس من ذلك فإن ارتفاع الضرائب في دولة

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **ندوة بعنوان الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، تونس، 24-25 مارس 1997، ص 195.

[2] أميرة حسب محمد الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 40.

ما يؤدي إلى ابتعاد الاستثمارات الأجنبية عنه ا، بل يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.

أولا: مفهوم الحوافز الضريبية.

تعني الحوافز الضريبية استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة، حيث يُمّكن عن طريق الأخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها، أو عن طريق منح إعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة، أو السماح بترحيل الخسائر وتحديد الفترة الزمنية التي يسمح خلالها بالترحيل، يُمّكن بكافة تلك الطرق أن تحقق السياسة الضريبية هدفها من زيادة الاستثمار أو تنمية الادخار [1]. إذن فالحوافز الضريبية يقصد بها إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز.

ثانيا: أهداف الحوافز الضريبية.

تسعى الحوافز الضريبية من خلال ما تقدمه من مزايا ضريبية إلى تحقيق جملة من الأهداف المتفاوتة من حيث طبيعتها[2]:

1. اقتصادياً: يمكن تقديم بعض الأهداف الاقتصادية للحوافز الضريبية فيما يلي:

-تنمية الاستثمارات، حيث تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال، بتخفيفها للمكلف بالضريبة ومن ثم حجم التكاليف، خاصة أن المشاريع الاستثمارية في سنواتها الأولى لا تحقق أرباحاً مهنية؛

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 112، 113.

[2] أنظر:

– يونس أحمد البطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارن** ، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص 60.

– نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 118.

-دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة، ليس فقط للقيام بعملية التنمية الاقتصادية بل لاستمرارها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلات الضريبة عليها؛

-تشجيع الصادرات لتحقيق ميزان تجاري موجب من جهة ولرفع احتياطي الدولة من جهة أخرى؛

-زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا؛

-تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على الالتزام بما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية سواء عن طريق توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني، أو إلى مناطق محددة من إقليم الدولة حسب ما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية؛

-تحقيق التوازن في مستويات التنمية بين مختلف المناطق؛

-الرفع من مستوى تنافسية وجودة المنتوج الوطني.

2. اجتماعياً: ويمكن تقديم بعض الأهداف الاجتماعية للحوافز الضريبية فيما يلي:

-امتصاص البطالة من أهم أهداف سياسة التحفيز الضريبي، حيث تحاول السلطات العمومية من خلال الامتيازات الضريبية تشجيع التشغيل عن طريق خلق مناصب شغل جديدة؛

-تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية فيما يخص نوعية ومستوى الظروف المعيشية لأفراد المجتمع والتي لا تحدد إلا في ظل توازن جهوي، خاصة من حيث تنوع المنشأة الاقتصادية.

ثالثا: أشكال الحوافز الضريبية.

نظرا لأهمية الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، تخصص معظم الدول تحفيزات وتسهيلات جد مغرية تشجيعاً للاستثمارات الإنتاجية وجلب رؤوس الأموال لتحقيق التنمية الاقتصادية.

1. الإعفاءات الضريبية: نعني بالإعفاء الضريبي هو عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو دائم وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والسياسية [1]. كما أن هناك نوعين من الإعفاءات هما:

- **الإعفاء الدائم:** أي يستمر طيلة المشروع ويمكن أن يكتسي طابعاً اقتصادياً يساهم في بعث التنمية الاقتصادية، أو اجتماعياً من أجل تحقيق العدالة أو ذات طابع ثقافي.

- **الإعفاء المؤقت:** أي سيتم لمدة معينة من حياة المشروع ويمس هذا النوع من الإعفاء خاصة الأنشطة الاقتصادية حديثة التكوين، لأنها في هذه الفترة بحاجة إلى سيولة مالية لتغطية تكاليف الاستغلال وهي تتراوح ما بين 03 إلى 10 سنوات.

وهذه الإعفاءات المؤقتة يمكن أن تكون جزئية أو كلية[2]:

- **الإعفاء المؤقت الجزئي:** هو إسقاط جزء من حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة.

- **الإعفاء المؤقت الكلي:** هو إسقاط حق الدولة من مال المكلف كاملا لمدة معينة.

وتختلف قوة التحفيز الضريبي من تشريع ضريبي إلى آخر، بل من صناعة إلى أخرى داخل نفس التشريع وفقا لاختلاف الظروف السائدة لكل دولة، فبعض الدول تتيح

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، مطابع الأرز، الأردن، 1999، ص 88.

[2] عبد الكريم صادق بركات وآخرون، **المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، 1986، ص 193.

إعفاءات ضريبية لمشروعات معينة، والبعض يشترط طاقة إنتاجية معينة أو حجم معين لرؤوس الأموال كحد أدنى.

2. التخفيضات الضريبية : التخفيض الضريبي عبارة عن عملية يتم من خلالها إخضاع المؤسسة للضريبة بمستوى أقل مما يجب، وتلجأ معظم الدول إلى هذه التقنية من أجل تخفيض العبء الضريبي ومن ثم التأثير على قرار الاستثمار. إن التخفيض الضريبي يكون في شكل تخفيض معدل الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، وقد يضع المُشرّع بعض الشروط للاستفادة من ذلك التخفيض ويكون استعمال هذه التخفيضات من قبل الدولة بناء على السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة. كما يطلق على التخفيضات الضريبية اسم المعدلات الضريبية أو الأسعار الضريبية، ويأخذ التمييز ثلاثة أشكال رئيسية[1]:

الأول: يظل السعر العام للضريبة على ما هو عليه مع تخفيض هذا السعر بالنسبة لأوجه النشاط المراد حفزها، ويكون ذلك عادة في الحالات التي يرغب المشرع فيها تمييز مجالات محدودة بمعاملة ضريبية أفضل دون بقية صور النشاط الخاضعة لنفس الضريبة.

الثاني: تفرض الضريبة بسعر منخفض من البداية بالنسبة لكل أوجه النشاط الخاضعة للضريبة، ثم يزداد سعر الضريبة بعد ذلك بالنسبة لأنشطة معينة بحيث قد يصل السعر إلى حد من الارتفاع يكون بمثابة عقاب مستمر لمن يستثمر أمواله فيها، فهدف المشرع هنا تشجيع الاستثمار بصفة عامة في أوجه النشاط الخاضعة للضريبة مع تثبيطه في مجالات محدودة يقررها المشرع لسبب أو لآخر.

الثالث: فرض الضريبة بسعر حكمي منخفض على أوجه النشاط المرغوب التوسع فيها، ويتضمن هذا الشكل تخفيضا على المكلف من ناحيتين:

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 123، 124.

-من حيث السعر، حيث ينخفض مقدار الضريبة الواجب دفعه.

-من حيث إعفائه من العديد من الإجراءات التي يتطلبها التقدير الفعلي، لذلك فإن كثيراً من المكلفين يرحبون بمثل هذا الحافز الذي يجنبهم الدخول في صراعات مع الإدارات الضريبية حتى كان ينتج عنه في بعض الأحيان دفع ضريبة تزيد عما لو كانت الإيرادات قدرت فعلا.

ولعل من أهم المجالات التي ثبت نجاح استخدام المعدلات التمييزية (الأسعار التمييزية) فيها هو مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة، فعندما تكون إحدى الدول النامية سوقا لإحدى السلع الصناعية وترغب في إنشاء منطقة حرة فإنها تستطيع أن تجتذب هذه الصناعات إلى المنطقة الحرة باستخدام هذه المعدلات التمييزية في ضرائبها، أحسن مثال على ذلك ما اتبعته كل من استراليا ومصر [1].

3. نظام الاهتلاك : يمكن تعريف الاهتلاك على أنه الإثبات المحاسبي للنقص الذي يحدث بفعل الاستخدام وعامل الزمن [2]. ويمكن أن يؤثر نظام الاهتلاك المستخدم على قرار الاستثمار، ويعتبر الاهتلاك المُعجّل (السّريع) أحد أنماط الاهتلاك التي يمكن استخدامها لتشجيع الاستثمارات الخاصة، وتوجيهها في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة والتي تحقق مزيداً من الفعالية في عملية التنمية الاقتصادية [3]. ونعني بطريقة الاهتلاك المُعجّل كافة الطرق التي تؤدي إلى إهلاك قيمة التكلفة التاريخية للرؤوس الرأسمالية على فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية [4]. وهناك طريقتين لهذا النمط هما:

- **طريقة الاهتلاك الحر:** وفقا لهذه الطريقة يتضمن التشريع الضريبي نصوصا تسمح للمستثمر باختيار عدد السنوات التي يسمح من خلالها باهتلاك التكلفة التاريخية للأصل،

[1] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 243، 244.

[2] بوشاشي بوعلام، **المنير في المحاسبة العامة**، دار هومة، الجزائر، 1992، ص 110.

[3] يونس احمد البطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[4] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 264.

بالإضافة إلى تحديد مقدار قسط الاهتلاك السنوي و الذي يتم خصمه من وعاء ضريبة الدخل، وذلك بشرط أن لا تتجاوز مجموع الأقساط عن التكلفة التاريخية للأصل.

– **طريقة القسط المبدئي:** وفقا لهذا الشكل يتم حساب أقساط الاهتلاك العادية وتضاف نسبة معينة من تكلفة هذه الأصول كقسط مبدئي إلى قسط الاهتلاك العادي في السنة الأولى، و يتم حساب قيمة القسط المبدئي و العادي ضمن بنود التكاليف التي يتم خصمها من إيرادات المستثمر للوصول إلى وعاء الضريبة، ويترتب على ذلك انخفاض تكلفة الأصول الرأسمالية في نهاية السنة الأولى بما يعادل قيمة القسطين المبدئي والعادي، الأمر الذي ينجم عنه اهتلاك القيمة الكلية للأصول قبل نهاية مدة حياتها الإنتاجية المقدرة لها.

4. المعاملة الضريبية للأرباح والخسائر : يعد الربح المحقق هو المصدر الأول للاستثمارات الجديدة، ولذا تعمل الدول المختلفة على تقوية الحوافز لتشجيع إعادة استثمار وتنمية هذا المورد الذاتي، وقد لا يكون إعفاء هذا المصدر من الضرائب مجديا في فترات تطبيق سياسة الإعفاء الضريبي ولكنه أسلوب له أهميته في مراحل تالية لهذه السياسة. وإن كان تطبيقه ومراقبة تنفيذه يتطلب العديد من النفقات الإدارية [1]. وكذلك يعد ترحيل الأرباح إلى البلد الأصلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى الحوافز الجبائية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمستثمر الأجنبي. وتعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة في الفرص الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي يُمَّكن ليس فقط الحد من الآثار السلبية للضرائب بمختلف أنواعها، بل أيضا بتشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة [2]. وقد ظهرت عدة بدائل أمام التشريعات الضريبية وهي بصدد ترحيل الخسائر وذلك على النحو التالي[3]:

[1] عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1987، ص 149.

[2] شكري رجب العشماوي والسعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية**، مكتبة الإشعاع، مصر، 2002، ص 74.

[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 155، 156.

- **ترحيل الخسائر إلى الأمام:** حيث يتم ترحيل الخسائر التي تصيب الممول في سنة ما إلى أرباح السنوات التالية وقد يكون ترحيل الخسائر إلى الأمام مقيدا بسنة أو سنوات معينة، بحيث إذا لم تكف أرباح السنوات التالية المحددة لا يجوز ترحيل الجزء الباقي من الخسارة إلى سنوات أخرى، وقد يكون ترحيل الخسائر إلى الأمام مطلقا بحيث يسمح للممول بترحيل الخسائر لتُخصم من أرباح السنوات التالية دون التقيد بسنة أو سنوات معينة.والسماح بترحيل الخسائر إلى الأمام يمثل حافزاً للمشروعات الجديدة على الدخول في دائرة النشاط الإنتاجي، كما يشجع المشروعات القائمة على التوسع وبناء طاقات إنتاجية جديدة.

- **ترحيل الخسائر إلى الخلف:** وهنا يتم ترحيل الخسائر التي تصيب الممول في سنة ما لتُخصم من أرباح السنوات السابقة على وقوع هذه الخسائر. ويترتب على السماح بترحيل الخسائر إلى الخلف آثار تمييزية في غير صالح المشروعات الجديدة، وفي صالح المنشآت القائمة.

- **ترحيل الخسائر إلى الخلف وإلى الأمام:** حيث يتم ترحيل الخسائر التي تصيب الممول في سنة ما أولا إلى الخلف لمدة محددة، فإذا لم تكف أرباح السنوات السابقة لاستغراق الخسائر، يرحل الباقي ليُخصم من أرباح عدد من السنوات التالية.

المطلب الثالث: الحوافز التمويلية المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

تعد الحوافز التمويلية من أهم الحوافز التي يمكن أن تقدمها الدولة للمستثمر الأجنبي أو المستثمر الوطني وتهدف الدولة من تقديم الإعانات المالية إلى المشروعات الاستثمارية إلى تشجيعها على الاستثمار في المجالات المرغوب فيها، بما يعينها على زيادة الإنتاج، أو لتشجيعها على الإنتاج لغرض التصدير، أو لتوفير مصادر التمويل الذاتي لها. ويمكن تقسيم الإعانات المالية إلى إعانات الإنتاج، وإعانات التصدير، وإعانات رأسمالية[1]:

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 107- 109.

أولا: إعانات الإنتاج.

تقدم الدولة هذه الإعانات للمشروعات الاستثمارية بهدف تشجيعها على زيادة الإنتاج في نوع أو أنواع معينة من المنتجات، فتعطى هذه الإعانات في فرنسا لصالح زراعة الكتان وغزل الحرير وزراعة العنب، وفي بريطانيا تقدم بالنسبة لصناعة السكر، وفي كندا لإنتاج البترول والنحاس. كما تمنح كذلك لمساعدة المشروعات على الحفاظ على الإنتاج القائم بسبب المنافسة التي يتعرض لها المنتج المحلي، أو لصعوبات التمويل.

ثانيا: إعانات التصدير.

تمنح الدولة هذه الإعانات للمنتجين بهدف الوصول بالإنتاج إلى مرحلة التصدير، لما يحققه التصدير من منافع أهمها تحسين ميزان المدفوعات للدولة. وتأخذ إعانات التصدير أشكالاً متعددة منها: توفير مصادر تمويل المشروع بقروض ذات فائدة أقل أو بلا فائدة، أو تقديم معلومات مجانية حول السوق الخارجية والمنافسة الدولية، واتجاهات التجارة الدولية وهذه المعلومات تجمع بواسطة المراكز الدبلوماسية وتوضع تحت تصرف المصدرين.

ثالثا: الإعانات الرأسمالية.

تمنح الدولة المشروع الاستثماري إعانات تمكنه من تغطية نفقات الإنشاء أو لإقامة أصول ثابتة للتوسع في الإنتاج، ويتم ذلك عن طريق تقديم رأس المال مجاناً أو إقراضه بسعر فائدة منخفض أو بشروط ميسرة، كالقروض طويلة الأجل أو بدأ السداد بعد فترة من الزمن. وكما تمنح هذه الإعانات في بداية المشروع يمكن أن تمنح أيضا أثناء قيام العمل به وذلك بهدف الوصول إلى الحجم الأمثل للمشروع، أو لتخفيض تكلفة الإنتاج في مرحلة لاحقة. فالإعانات المالية بمختلف أنواعها مهمة جداً كحافز لتشجيع الاستثمار عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.

المبحث الثالث: مؤشرات مناخ الاستثمار الدولية والإقليمية.

إن معرفة درجة جاذبية مناخ الاستثمار من أهم العوامل الحاسمة في اتخاذ قرار الاستثمار، ومن أجل تقييم مناخ الاستثمار في الدول، تم وضع عدة مؤشرات دولية وإقليمية من أجل أن تعطي صورة أوضح وأكثر دقة للمستثمر الأجنبي، وتساعده في اتخاذ قراراته الاستثمارية، وبالتالي فإنها سوف تؤثر في حركة الاستثمارات الدولية واتجاهاتها. ومن خلال هذا المبحث سنعرض أهم هذه المؤشرات.

المطلب الأول: مؤشرات مناخ الاستثمار الدولية.

وضعت عدة مؤشرات دولية من قبل مؤسسات وهيئات دولية من أجل قياس مناخ الاستثمار لمختلف الدول، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.

أولا: المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.

يصدر تقرير بيئة أداء الأعمال سنويا عن مجموعة البنك الدولي . ويقيس هذا التقرير سهولة أداء الأعمال في 183 دولة من بينها 19 دولة عربية، ببحث الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها. ويتم استخدام عدد من المؤشرات الفرعية لقياس سهولة أداء الأعمال في بلد ما، وذلك بناء على عشر (10) مراحل من حياة منشأة الأعمال ما بين إجراءات تأسيس الكيان القانوني للمشروع وتسجيل الملكية، وقوانين العمل (توظيف العمالة والاستغناء عنها) و إلى مدى إتاحة المعلومات عن الائتمان والحصول عليه وإجراءات حماية المستثمر ودخول العقود حيز التنفيذ وإغلاق المشروع [1]. ويمكن تقديم هذه المؤشرات الفرعية من خلال الجدول التالي:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال 2012**، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت، 2012.

الجدول رقم (2-1): مكونات المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.

المؤشر الفرعي	طريقة القياس
بدء المشروع	-عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة -الفترة الزمنية اللازمة لانجاز هذه الإجراءات -تكلفة انجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني -الحد الأدنى من رأس المال القانوني لتأسيس الشركة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني
استخراج التراخيص	-عدد الإجراءات اللازمة لاستخراج التراخيص -الفترة الزمنية اللازمة لاستصدار التراخيص -التكلفة الرسمية لاستخراج التراخيص كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني
تسجيل الممتلكات	-عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري -الفترة الزمنية لانجاز إجراءات التسجيل -التكلفة الرسمية لانجاز تسجيل أو نقل ملكية أصل عقاري كنسبة من قيمة الأصل العقاري
الحصول على الائتمان	-قوة الحقوق القانونية (0-10) -مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-6) -تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين) -تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
حماية المستثمر	-مؤشر نطاق الإفصاح -مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة -مؤشر سهولة لجوء المساهمين إلى القضاء -مؤشر قوة حماية المستثمرين
دفع الضرائب	-مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنويا -مؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية في مجال إعداد ملف المحاسبة الضريبية -مؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع
التجارة عبر الحدود	-المستندات المطلوبة في مرحلة ما قبل تحميل الشحنة على وسيلة النقل -الإجراءات المطلوبة أثناء فترة وصول وسيلة النقل إلى الميناء -المرور عبد المنفذ الجمركي وإجراءات الفحص الفني -النقل الداخلي داخل دولة المصدر أو المستورد من والى المخازن
إنفاذ العقود	-عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية -الفترة اللازمة للفصل في القضية وإصدار الحكم النهائي -التكلفة الرسمية كنسبة من قيمة المطالبة
توصيل الكهرباء	-عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل

المؤشر الفرعي	طريقة القياس
	-الوقت المستغرق لتوصيل التيار -تكلفة توصيل التيار كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني
إغلاق المشروع	-معدل استرداد الدائنين بمختلف أنواعهم لديونهم ومستحقاتهم القائمة اتجاه الشركة -الفترة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاق الأعمال -تكلفة إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال المعبر عنها بنسبة من قيمة الشركة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية**، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع لسنة 2011، الكويت، 2011.

ثانيا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

يصدر شهريا عن مجموعة– Political Risk Services (PRS)– من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية – International Country Risk Guide(ICRG)– منذ عام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية. ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50% من المؤشر الركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25%)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 %).[1]

ويمكن توضيح مكونات كل مؤشر في الجداول الثلاثة التالية:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007**، الكويت، 2007، ص 97.

الجدول رقم (2-2): مكونات مؤشر المخاطر السياسية.

التسلسل	المكـون	النقاط
1	درجة استقرار الحكومة	12
2	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	12
3	خريطة الاستثمار	12
4	وجود نزاعات داخلية	12
5	وجود نزاعات خارجية	12
6	الفساد	06
7	دور الجيش في السياسة	06
8	دور الدين في السياسة	06
9	سيادة القانون والنظام	06
10	الاضطرابات العرقية	06
11	مصداقية الممارسات الديمقراطية	06
12	نوعية البيروقراطية	04

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001**، الكويت، 2001، ص 126.

الجدول رقم (2-3): مكونات مؤشر المخاطر الاقتصادية.

التسلسل	المكـون	النقاط
1	معدل دخل الفرد	05
2	معدل النمو الاقتصادي	10
3	معدل التضخم	10
4	نسبة رصيد الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي	15
5	نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	10

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001**، مرجع سبق ذكره، ص 127.

الجدول رقم (2-4): مكونات مؤشر المخاطر المالية.

التسلسل	المكـون	النقاط
1	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	10
2	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	10
3	نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	15
4	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية للدولة	05
5	استقرار سعر الصرف	10

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001**، مرجع سبق ذكره، ص 127.

ويقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول لخمس مجموعات حسب درجة المخاطرة، بحيث كلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	التوصيف
من صفر إلى 49.5	درجة مخاطرة مرتفعة جدا
من 50 إلى 59.5	درجة مخاطرة مرتفعة
من 60 إلى 69.5	درجة مخاطرة معتدلة
من 70 إلى 79.5	درجة مخاطرة منخفضة
من 80 إلى 100	درجة مخاطرة منخفضة جدا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005**، الكويت، 2005، ص 64.

ثالثا: مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية.

يصدر عن مجلة "اليورمني" مرتين سنويا (مارس وسبتمبر)، ويقيس المؤشر قدرة القطر على الإيفاء بالتزاماته المالية، كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح، وهو يغطي 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية.[1]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001**، مرجع سبق ذكره، ص 130.

ويستند المؤشر إلى تسعة مؤشرات فرعية ذات أوزان مختلفة وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): مكونات مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية.

المكون	نسبة مئوية (%)
المخاطر السياسية	25
الأداء الاقتصادي	25
مؤشرات المديونية	10
وضع الديون المتعثرة	10
التقييم الائتماني للقطر	10
توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل	05
توافر التمويل قصير المدى	05
توافر الأسواق الرأسمالية	05
معدل الخصم عند التنازل	05
المجموع	**100**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001**، مرجع سبق ذكره، ص 130.

حيث يرتب هذا المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها، حيث كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد والإيفاء بالتزامات القطر.

رابعا: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق.

يستند المؤشر إلى مجموعة من المتغيرات الفرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، ومخاطر نقص العملة الصعبة، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، ومخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب هروب رؤوس أموال ضخمة إلى

الخارج، ومخاطر الأزمات المصرفية، والمخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة الأجل[1].

ويتم تصنيف الدول حسب مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية إلى مجموعتين رئيسيتين هما[2]:

1. درجة الاستثمار A، وتنقسم إلى أربع مستويات:

- (A1) البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وإمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا؛
- (A2) احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا أو بروز سجل السداد لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المنصفة ضمن A1؛
- (A3) بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل السداد المنخفض أصلا لان يصبح أكبر من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد؛
- (A4) سجل السداد غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك، فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

2. درجة المضاربة وتنقسم إلى ثلاث مستويات:

- B يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا؛
- C قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا؛

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، الكويت، 2011، ص 59.

[2] نفس المرجع، ص 60.

- D ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

خامسا: مؤشر الحرية الاقتصادية.

هو مؤشر لقياس درجة تدخل الحكومات في الاقتصاد، وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، يصدر عن معهد "هيرتاج فاونديشن" بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت جورنال" منذ عام 1995.[1]

ويستند المؤشر إلى عشرة عوامل وهي:

-السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية).

-وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات).

-حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.

-السياسة النقدية (معدل التضخم).

-تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.

-وضع القطاع المصرفي والتمويل.

-مستوى الأجور والأسعار.

-حقوق الملكية الفكرية.

-التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

-أنشطة السوق السوداء.

تمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.[2]

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، **نشرة ضمان الاستثمار 2006**، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2006، ص 18.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004**، الكويت، 2004، ص 103.

دليل المؤشر:

- [1- 1.95] يدل على حرية اقتصادية كاملة؛
- [2-2.95] يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- [3-3.95] يدل على حرية اقتصادية ضعيفة؛
- [4- 5.00] يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

سادسا: مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة للفساد).

تصدر منظمة الشفافية الدولية * مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة للفساد) منذ سنة 1995، كمؤشر مركب يعكس درجة محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات. ويغطي المؤشر 91 دولة منها 4 دول عربية.

ويستند المؤشر إلى 14 منتجاً ميدانياً قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم.[1]

دليل المؤشر:

- صفر (درجة فساد عالية).
- 10 (درجة شفافية عالية).
- مابين صفر- 10 (مستويات متدرجة من الشفافية –النظرة للفساد–).

سابعا: مؤشر الضبابية.

تصدر شركة " برايس ووترهاوس كوبرز "مؤشر الضبابية (أو عدم الوضوح) منذ سنة 2001 لغرض قياس درجة الوضوح والدقة في الممارسات السائدة، والمتعارف عليها في الدول وتأثيرها على كلفة رأس المال من حيث الكلفة الاقتصادية لرأس المال، دون

* تأسست سنة 1993، كمنظمة غير حكومية مقرها في فينا (النمسا).

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001**، مرجع سبق ذكره، ص 88.

الخوض في الاعتبارات الأخلاقية والسياسية والثقافية لهذه الممارسات، وجاء إطلاقها للمؤشر في إطار دراسة متكاملة قامت بها حول تأثير التغير في السياسات ودرجة الشفافية على النمو الاقتصادي والاستثمار، وقد غطى المسح 35 دولة تتوزع بين 10 دول من أمريكا اللاتينية، و12 دولة من آسيا، و3 دول من أفريقيا، و9 دول من أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الشمالية[1]، أما خلال سنة 2004 فارتفع عدد الدول المغطاة إلى 48 دولة من بينها ثلاث دول عربية هي السعودية، مصر، ولبنان.

يستند مؤشر الضبابية إلى خمس مجالات تشمل:

- الفساد؛
- النظام القضائي؛
- السياسة الاقتصادية الكلية (ضمنها السياسة المالية للحكومة)؛
- معايير المحاسبة (ضمنها سلامة ممارسة الشركات وتوافر المعلومات)؛
- الإطار المؤسساتي.

تستند المعلومات المستقاة إلى مسح ميداني موجه، وتحليل من كبار الخبراء الاقتصاديين، وقد ساهمت منظمة الشفافية الدولية إلى دعم هذا المؤشر الذي يتأثر بمعيار معدل الشفافية (أو النظرة للفساد) الذي تصدره هذه المنظمة سنويا. وتمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية، ويضم مؤشر الشفافية نسب التأثير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تخسره الدول سنويا وفق سيناريو الحد الأدنى وسيناريو الحد الأعلى.

دليل المؤشر:

- نسبة منخفضة من المؤشر تدل على ارتفاع درجة الوضوح والشفافية وصلاح الحكم والإدارة؛

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002**، الكويت، 2002، ص95 .

- نسبة مرتفعة للمؤشر تدل على خطورة الحالة الضبابية وعدم الوضوح في الدولة.

ثامنا: مؤشر العولمة "كوف".

قد صدر عن معهد "كوف" السويسري المتخصص بدراسات الدورة الاقتصادية، مؤشر يُعنى بقياس العولمة، ويغطي المؤشر الكلي للعولمة 123 دولة منها 12 دولة عربية، ويستند إلى سلسلة بيانات من 1971 إلى 2003.

يتم احتساب المؤشر الكلي للعولمة من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد الثلاثة :العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية، العولمة السياسية، تتكون من العناصر التالية كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7): مكونات المؤشرات الفرعية الثلاثة لمؤشر العولمة.

المؤشر	عناصر المؤشر
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية (8 عناصر) الوزن النسبي 34%	– حصة التجارة للناتج المحلي الإجمالي– حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي– حصة الاستثمار المحلي للناتج المحلي الإجمالي– دخول الرعايا الأجانب– عوائق على الإيرادات–معدل التعريفة الجمركية– نسبة الضرائب على التجارة الدولية للإيرادات الجارية – قيود على حساب الرأسمالي.
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية (11 عنصر) الوزن النسبي 37%	_ حجم المكالمات مع العالم الخارجي – نسبة التحويلات للناتج الإجمالي – الحصة من السياحة الدولية – كلفة المكالمات الهاتفية – نسبة الأجانب من إجمالي السكان – عدد خطوط الهاتف الثابت – عدد مزودي خدمة الانترنت – عدد مستخدمي الانترنت – عدد مشتركي خدمة الكبل – عدد الصحف اليومية – نسبة الاستماع للإذاعة.
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة السياسية (3 عناصر) الوزن النسبي 28%	– عدد السفارات في البلد. – عضوية المنظمات الدولية. – المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **نشرة ضمان الاستثمار 2006**، العدد الفصلي الثالث، مرجع سبق ذكره، ص16 .

دليل المؤشر:

سمحت التغيرات التي تم قياسها تدرجاً قياسياً من صفر إلى عشرة، حيث عشرة (10) هي القيمة الأعلى، وصفر (0) هي القيمة الأدنى، وتدل القيم الأعلى على درجة عولمة أكبر.

المطلب الثاني: مؤشرات مناخ الاستثمار الإقليمية.

بالإضافة إلى المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار، وضعت مؤشرات إقليمية لمناخ الاستثمار من قبل مؤسسات وهيئات إقليمية، وسنعرض أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

أولا: المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار.

في محاولة لقياس أداء الاقتصاديات العربية وتوصيف مناخها الاستثماري، قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ عام 1996 بوضع مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار للدول العربية، وتستند المنهجية التي تم اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار، على أنها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغال ى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي، التجاري والاستثماري[1].

ويشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي: مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، ومجموعة سياسات المعاملات الخارجية، ويتكون المؤشر المركب من المؤشرات الفرعية التالية:[2]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002**، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] نفس المرجع، ص 28،29.

1) مؤشر السياسة المالية (رصيد الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي):

يستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

وتعطى الدرجات حسب تغير هذا المؤشر على النحو التالي:

- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة = صفر؛
- ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط مئوية = سالب درجة واحدة؛
- ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى أقل من عشر نقاط مئوية = سالب درجتين؛
- انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى نقطتين ونصف النقطة = درجة واحدة؛
- انخفاض العجز بنقطتين مئويتين إلى ثلاث نقاط ونصف النقطة = درجتان؛
- انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط ونصف النقطة المئوية = ثلاث درجات.

2) مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم):

يستخدم هذا المؤشر لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني، وتعطى الدرجات حسب تغير هذا المؤشر على النحو التالي:

- انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بأربع نقاط والنصف النقطة = صفر؛
- انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = درجة واحدة؛
- انخفاض معدل التضخم بخمس نقاط مئوية إلى أقل من خمسة وعشرين نقطة مئوية = درجتان؛
- انخفاض معدل التضخم بأكثر من خمسة وعشرين نقطة مئوية = ثلاث درجات.

3) مؤشر سياسة التوازن الخارجي (رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي):

ويستخدم هذا المؤشر لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد الوطني، وتعطى الدرجات حسب تغير هذا المؤشر على النحو التالي:

-ارتفاع العجز بنقطيتين ونصف النقطة إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة؛

-ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى أقل من عشر نقاط =سالب درجتين؛

-ارتفاع العجز بأكثر من عشر نقاط = سالب ثلاث درجات؛

-انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بنقطتين = صفر؛

-انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى اقل من نقطتين = درجة واحدة؛

-انخفاض العجز بنقطتين مئويتين إلى اقل من أربع نقاط = درجتان؛

-انخفاض العجز بأكثر من أربع نقاط مئوية = ثلاث درجات.

ويعرف المؤشر المركب حسابيا بأنه متوسط (المتوسط الحسابي) المؤشرات الثلاثة الفرعية، ويتم قياس التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو التالي:

- أقل من 01: عدم تحسن مناخ الاستثمار؛
- من 01 إلى 02: تحسن مناخ الاستثمار؛
- من 02 إلى 03: تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

ثانيا: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار هو بمنزلة المقياس الكمي المجمع الذي يحتوي على عدد من المؤشرات الفرعية التي تعكس جوانب أو أبعاد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما، والتي تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرصد هذا المؤشر أداء 110 دولة من بينها 33 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية و17 دولة عربية و14 دولة من أمريكا اللاتينية. و يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 10 مكونات أساسية (مؤشرات فرعية) تتفرع بدورها إلى 114 متغيرا كميا نذكرها في ما يلي[1]:

أ- مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة: تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من اجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توافرها توقع قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب، وتضم أربع مؤشرات فرعية هي:

1- مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي:

- تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- معدل التضخم.
- تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال.
- عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة، وقد عرفت الأزمة استنادا إلى فرانكل وروز بأنها الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي بنسبة 25% على الأقل على أن تكون تلك النسبة أعلى من نسبة الانخفاض في السنة السابقة بنسبة 10%.
- نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة عجز أو فائض الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية:

- معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012- 2013**، الكويت، 2013، ص ص 22-30.

- القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

3- مؤشر البيئة المؤسسية: عددا كبيرا من المؤشرات الفرعية من أهمها شفافية الإجراءات الاقتصادية الحكومية، شفافية السياسة الاقتصادية، فعالية النظام الضريبي، نظام ترسية العقود الحكومية، فعالية الإدارة المحلية، درجة الأمان في التعامل والتعاقد مع الحكومة والمجتمع، درجة أمان حقوق الملكية، درجة أمان التعاقدات بين الجهات الخاصة، فاعلية قانون الإفلاس.

4- مؤشر بيئة أداء الأعمال:

- كفاءة الإجراءات الحكومية.
- حرية عمل الأسواق.
- درجة أمان المعاملات والعقود في أسواق السلع والخدمات.
- درجة المنافسة في الأسواق.

ب- العوامل الكامنة: وتتمثل بالأساس في المعايير المعتمدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وتتضمن بدورها أربع (04) مكونات أساسية:

1- مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه:

- الطلب المحلي الحقيقي للفرد.
- تقلبات الطلب المحلي.
- متوسط دخل الفرد بمعيار القوة الشرائية.
- نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- النفاذ إلى الأسواق العالمية.
- مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي.

2- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية:

- نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي النتاج المحلي الإجمالي.
- نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية.
- متوسط سنوات الدراسة للبالغين.
- مؤشر التعليم في مؤشر التنمية البشرية.
- سنوات التعليم المتوقعة للأطفال.
- جودة نظام التعليم ومؤشر تغطية الحراك الاجتماعي.

3- مؤشر عناصر التكلفة:

- ظروف سوق العمل (التكاليف غير المباشرة).
- الضرائب.
- تكلفة التصدير والاستيراد.

4- مؤشر البنى التحتية:

- النقل البري.
- النقل الجوي.
- الاتصالات الالكترونية.
- الاتصالات الهاتفية.

ت – العوامل الخارجية الايجابية: تمثل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول على صعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولاسيما على صعيد كثافة الاتفاقات الثنائية وكذلك الدور المهم الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية بأثر المحاكاة:

1- مؤشر اقتصاديات التكتل:

- نصيب الفرد من حجم عمليات الشركات متعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة.
- عدد الشركات متعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة.
- عدد الشركات متعددة الجنسيات المنتمية للولايات المتحدة الأمريكية داخل الدولة.
- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

2- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي:

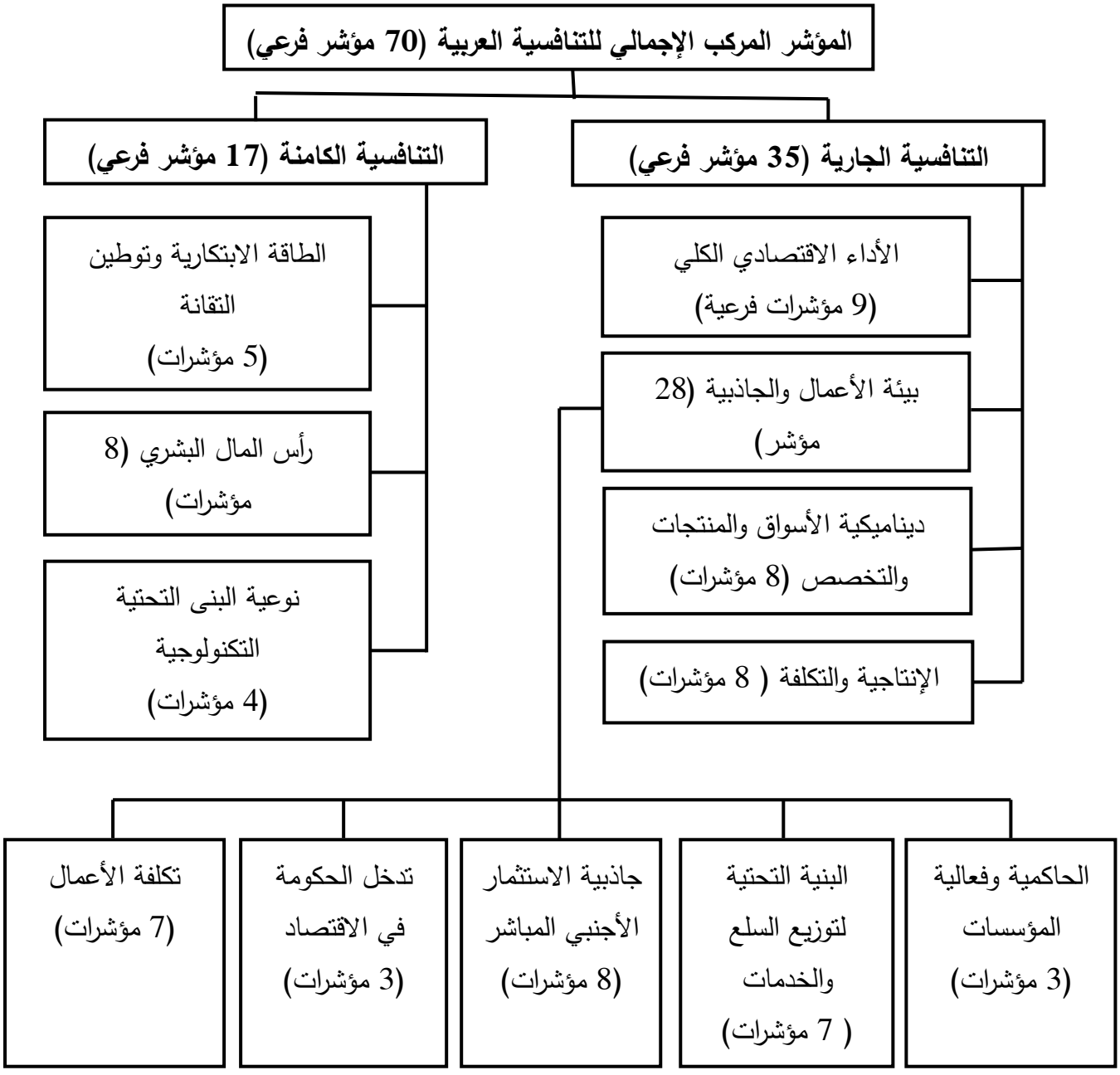
- مؤشر البيئة التكنولوجية.
- مؤشر طلبات براءة الاختراع.
- مؤشر معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع الدولية.
- مؤشر تطبيقات النماذج الصناعية.
- مؤشر تسجيلات النماذج الصناعية.
- مؤشر تسجيلات العلامات التجارية.
- مؤشر جودة الجامعات.
- مؤشر الحكومة الالكترونية.

ثالثا: المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية.

قام المعهد العربي للتخطيط بالكويت بإصدار تقرير التنافسية العربية بصفة دورية منذ سنة 2003، مرتكزا على مؤشر مركب لقياس ومتابعة تطورات تنافسية الدول العربية في الأسواق الدولية، وينطلق تقرير التنافسية العربية من أن التنافسية تعني: الأداء النسبي الحالي في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية. فقد تم بناء المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية وهو مؤشر مركب يعتمد أساسا على المتغيرات والبيانات الكمية الموضوعية. و ينقسم المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية

إلى مؤشرين أساسين هما مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة [1]. وكلا المؤشرين مكونين من مؤشرات فرعية هي بدورها تنقسم إلى مؤشرات أولية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية.



المصدر: المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2012**، الإصدار الرابع، الكويت، 2012، ص 25.

[1] المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2003**، مرجع سبق ذكره، ص 26، 27.

ويستند التقرير العربي في حساباته على مقارنة الدول العربية بمجموعة دول غير عربية تم اختيارها لتشكل نقطة مرجعية للأداء العربي في الأسواق الدولية، وهذه الدول هي ايرلندا، جمهورية التشيك، المكسيك، كوريا الجنوبية، تشيلي، البرتغال، ماليزيا، جنوب أفريقيا، الأرجنتين، البرازيل، الصين، اليونان وتركيا[1].

[1] المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2012**، مرجع سبق ذكره، ص 22.

خلاصة:

في ضوء ما سبق، تبين لنا أن مناخ الاستثمار يعبر عن مجمل الظروف والأوضاع السياسية، ومدى ما تتسم به من استقرار، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسية بتنظيماتها الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، والقانونية وكذلك الإجرائية، بالإضافة إلى طبيعة السوق وآلياته ومكوناته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول أيضا من خصائص جغرافية وديم وغرافية، والتي يمكنها جميعا أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة.

وارتبط مفهوم البيئة الاستثمارية بمناخ الاستثمار، والبيئة الاستثمارية هي البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابله عجز غير مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى به وبيئة سياسية ومؤسسة مستقرة وشفافة ويمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

وسعيا لجذب الاستثمار الأجنبي لخدمة التنمية، تقوم الدول المضيفة بإنشاء هيئات وأجهزة وطنية لتنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تعنى هذه الهيئات بتقديم مجموعة من الحوافز والتسهيلات والامتيازات والضمانات، لما تقدمه من مزايا من شأنها أن تشجع المشروعات على الاستثمارات في المجالات المرغوبة فيها اقتصادياً واجتماعياً للدولة. لكن هذه الحوافز لا تكفي لوحدها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي عنصر واحد من بين عديد العناصر المكونة لمناخ الاستثمار في الدولة.

ولتقييم وتحليل مناخ الاستثمار لكل دولة تم وضع عدة مؤشرات دولية وإقليمية، ووضعت هذه المؤشرات لتوضح الصورة بدقة أكثر للمستثمر الأجنبي وتساعده في اتخاذ قراراته الاستثمارية. وقد عرضنا أهم هذه المؤشرات على المستوى الدولي والإقليمي.

في الأخير يمكننا القول أن جل الدول – إن لم نقل كلها– ومن بينها الدول العربية تسعى لتحسين مناخها الاستثماري لجذب المستثمرين الأجانب وتوفير لهم كل الظروف

الملائمة والتسهيلات لتوطين مشاريعهم الاستثمارية بها، ومن خلال الفصل القادم سوف نقوم بتقييم وضعية مناخ الاستثمار في الدول العربية وقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث:

مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

تمهيد:

إن المتتبع لاقتصاديات الدول العربية خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن يشكل أولوية بالنسبة لمعظم الدول العربية، ويمكن إرجاع ذلك لعدة اعتبارات منها اعتماد معظم الدول العربية النظام الاشتراكي وعلى القطاع العام، حيث اعتمدت الدول العربية النفطية على عائدات هذا المورد الطبيعي، وباقي الدول العربية غير النفطية على الادخار المحلي والقروض الخارجية والمساعدات.

ومع التحولات العالمية وبروز ظاهرة العولمة وسقوط المعسكر الاشتراكي، شهدت الدول العربية مجموعة من التغيرات والتحولات في مجال الاقتصاد والاستثمار والإنتاج، حيث انتهجت سياسة التصحيح والتكيف الهيكلي بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق رفاهية الشعوب العربية، ولتطبيق هذه السياسة التصحيحيۃ تواجه الدول العربية صعوبات عدة أهمها ندرة رؤوس الأموال وعدم امتلاك العنصر التكنولوجي وقلة اليد العاملة الماهرة، الأمر الذي تطلب انفتاح الدول العربية بشكل واضح على العالم الخارجي من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإزالة القيود المفروضة على حركة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبح لهذا الأخير أهمية بالغة في تحريك الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الفصل سوف نقوم بدراسة مناخ الاستثمار في الدول العربية وذلك بعرض للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ثم عملية تقييم مناخ الاستثمار من خلال أهم المؤشرات الدولية والإقليمية، وتقديم عرض لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بتقديم أهم الإحصائيات وتحليلها، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية.

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية.

سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على مناخ الاستثمار في الدول العربية من خلال تقديم عرض عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية التي بذلت مجهودات كبيرة من أجل تحسين أوضاعها السياسية والاجتماعية والقيام بإصلاحات اقتصادية عميقة وتحديث منظومتها القانونية والتشريعية.

المطلب الأول: الوضع السياسي والاجتماعي في الدول العربية.

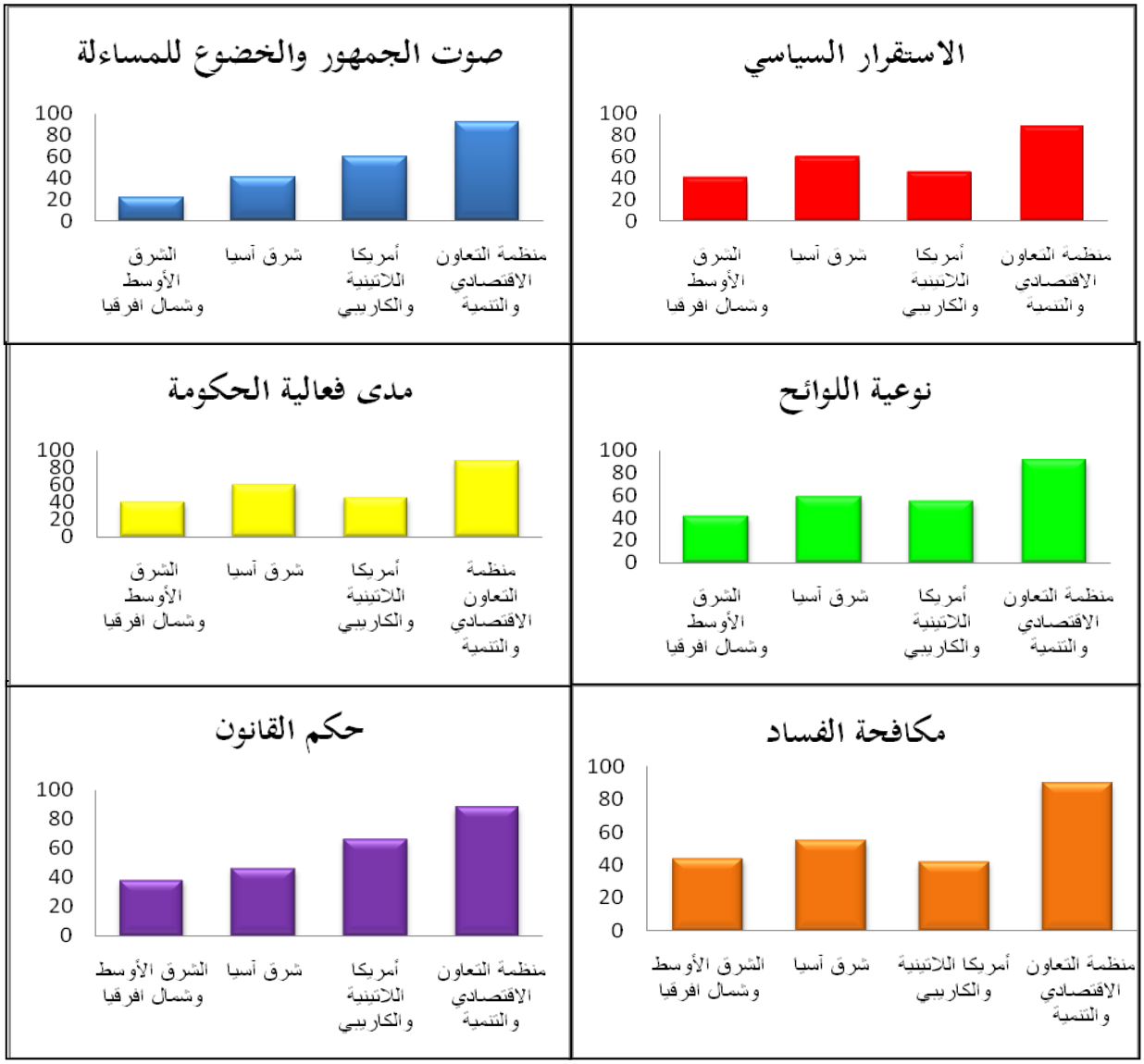
إن الاستقرار السياسي والاجتماعي يعتبر من أهم الأشياء التي يجب أن تتوفر عليها أي دولة حتى تكون مؤهلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وفي هذا المطلب سنلقى الضوء على الوضع السياسي والاجتماعي في الدول العربية.

أولا: الوضع السياسي في الدول العربية.

يعتبر الواقع السياسي في الدول العربية مختلفا من دولة إلى أخرى، حيث هناك بعض الدول العربية تنعم بالاستقرار السياسي وهذا أمر جيد لجذب وتشجيع الاستثمارات ودولا عربية أخرى تعاني من عدم استقرار سياسي وأمني وهذا يؤثر على مناخ الاستثمار ويساهم في هروب رؤوس الأموال والكفاءات إلى الخارج.

يصدر البنك الدولي مؤشرات الإدارة الرشيدة وصلاحية الحكم لمساعدة الدول والمنظمات لتقييم أدائها في تطوير نظم الحكم والإدارة الرشيدة من خلال عدة مؤشرات فرعية والشكل التالي يوضح وضع المنطقة العربية مقارنة مع مناطق العالم الأخرى ضمن هذه المؤشرات:

الشكل رقم (3-1): مؤشر الحاكمية لمختف مناطق العالم.



المصدر: جورج العبد، **لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في النمو والعولمة، مجلة التمويل والتنمية،** صندوق النقد الدولي، مارس 2003، ص 13.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن المنطقة العربية متأخرة جدا من حيث المناخ السياسي مقارنة بباقي الدول المتقدمة والنامية الأخرى، حيث لم تحقق أي دولة عربية قيمة موجبة على مؤشر الحاكمية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): الوضع المؤسساتي للدول العربية حسب مؤشر الحاكمية.

الفترة	2000-1998	2005-2001	2010-2006	2010
متدنية للغاية: (-2.5)- (-1.0)	6	7	9	10
متدنية: (-1.0)- 00	12	11	9	8
متوسطة: 00 – 1.0	0	0	0	0
متقدمة: 1.0- 2.5	0	0	0	0
المجموع:	18	18	18	18

المصدر: حسين الطلافحة، **سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية**، سلسلة الخبراء، العدد 46، المعهد العربي للتخطيط، مارس 2013، ص 17.

والملاحظ أن قيمة مؤشر الحاكمية هي الأدنى في ليبيا والسعودية وتونس واليمن خلال الفترة (1996- 2010) أي حتى قبل ثورات الربيع العربي [1]، فجل الدول العربية تعاني من نقص الاستقرار السياسي بها وانتشار الفساد وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، بالإضافة إلى ضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية . كما يبين لنا المؤشر ضعف فعالية الحكومة مما أدى إلى التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة (فشل الدولة في تقديم وظائفها الجوهرية مثل: حماية الناس، الصحة، التعليم، التوظيف، تمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة وقوات الأمن والبنك المركزي والعمل الدبلوماسي)، والحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان (الحكم العسكري، قوانين الطوارئ، الاعتقال السياسي، العنف المدني، غياب القانون، تقييد الصحافة، خوف الناس من السياسة). وتزايد الانشقاقات داخل النخب بالدولة (الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة). تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين (التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة)، فتأثير الهيمنة الخارجية على نظم الدول الضعيفة التي تحكمها نظم استبدادية بدرجة كبيرة، مما أدى إلى إعاقة تنمية المؤسسات الديمقراطية. عدم الفصل بين القطاعين العام والخاص بشكل واضح شجع على زيادة الفساد وتضارب

[1] حسين الطلافحة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

المصالح، ومع وجود بعض الاستثناءات فان درجة الشفافية لا تزال ضعيفة في الحكومة إلى جانب ندرة الخضوع للمساءلة.

وفيما يخص الحريات السياسية فإن كل الدول العربية سجلت درجة دول غير حرة في مؤشر بيت الحرية لسنة 2015 ماعدا المغرب التي سجلت درجة دول حرة جزئيا وتونس التي سجلت درجة دولة حرة، فيما سجلت السعودية وسوريا درجة أسوأ الأسوأ[1].

ويختلف الوضع في الدول العربية من حيث الحريات المدنية، فوفقا لمؤشر الحريات المدنية لبيت الحرية فان متوسط هذا المؤشر قد انخفض من 5.5 للفترة 2000-2005 إلى 5.2 للفترة 2006-2010، لكن قد ارتفع متوسط المؤشر إلى 5.4 سنة 2011 وهو دليل على تراجع الحريات المدنية في الدول العربية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): مؤشر الحريات المدنية للدول العربية للفترة (1972-2011).

	1980-1972	1989-1981	2000-1990	2005-2001	2010-2006	2011
متوسط قيمة المؤشر للدول العربية	5.3	5.6	5.7	5.5	5.2	5.4
دول حرة 2.5-1.0	00	00	00	00	00	00
حرة جزئيا 5.0-2.5	11	9	6	8	15	12
دول غير حرة 7.0-5.0	12	13	15	13	6	9

المصدر: حسين الطلافحة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ومن أهم الأسباب الأخرى التي أدت إلى ضعف وهشاشة المناخ السياسي في المنطقة العربية الصراع العربي الصهيوني الذي خلق وضعا سياسيا غير مستقرا بالمنطقة خاصة دول الجوار لفلسطين المحتلة، وخضوع الأنظمة العربية إلى هيمنة القوى الكبرى خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 واحتلال العراق سنة 2003 وما يعرف الآن بثورات الربيع

[1] مؤشر بيت الحرية، من الموقع الالكتروني: www.freedomhouse.org ، تاريخ الاطلاع: 2016/03/05.

العربي التي زادت من حدة التدهور السياسي والأمني في المنطقة كلها، فحسب مؤشر الدول الفاشلة لسنة 2015 جاء تصنيف دول الربيع العربي في مراتب جد متدهورة بل أن معظمها جاء في المراكز العشر الأولى للدول التي تواجه إنذارا شديدا بانهيار الدولة، خاصة سوريا وليبيا واليمن، وبدرجة أقل مصر وتونس، فـعلى الرغم من حالة الأمل التي انتابت المتظاهرين في كافة الدول العربية بإحداث تحول سياسي واجتماعي واقتصادي بعد سقوط الأنظمة الديكتاتورية التي كانت السبب في الأزمات التي شهدتها الدولة العربية على كافة الأصعدة، فإن أوضاع دول الثورات العربية تدهورت بحيث أصبحت على شفا حرب أهلية جعلها تحتل مراتب متقدمة للدول الفاشلة أو التي تنذر بتحولها إلى دول فاشلة[1]. ولقد أبرزت الدراسات أن ميزان القوى السياسية الذي ظهر في أعقاب هذه الثورات لا يبشر بقرب التحول إلى المنهج التنموي الجديد الذي ترجع فيه الكفة لصالح الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في إقرار العدالة الاجتماعية، بل يتوقع تواصل الصراع الاجتماعي والسياسي لجولات أخرى خلال الفترة القادمة[2].

ثانيا: الوضع الاجتماعي في الدول العربية.

يعتبر الجانب الاجتماعي من العناصر المهمة في مناخ استثمار لأي دولة، فمعرفة حجم السوق والمستوى المعيشي للأفراد ووضع التعليم والصحة والتنمية البشرية مؤشرات مهمة لأي مستثمر.

1. عدد السكان في الدول العربية: يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية سنة 2015 بنحو 350 مليون نسمة والذي يمثل نسبة 4.9% من سكان العالم والبالغ نحو 7مليارات و173 مليون نسمة، حيث ارتفع عدد السكان من 327.2 مليون نسمة كمتوسط للفترة (2000-2014) إلى 350.2 مليون نسمة سنة 2015، ومن المتوقع أن يصل إلى نحو

[1] احمد محمود مصطفى، **أوضاع الدول العربية على مؤشر الدول الفاشلة 2015**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، مصر، من الموقع الالكتروني: http://www.rcssmideast.org/ ، تاريخ الاطلاع: 2015/03/5.

[2] إبراهيم العيسوي، **الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر** ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 15- العدد 1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013، ص 196.

365 مليون نسمة سنة 2017. والجدول التالي يوضح تطور عدد السكان في الدول العربية:

الجدول رقم (3-3): عدد السكان في الدول العربية.

الوحدة: مليون نسمة.

الدولة	متوسط 2000-2011	2012	2013	2014	2015	*2016	*2017
مصر	71.7	82.4	84.7	86.7	88.4	90.2	92.0
الجزائر	33.3	37.5	37.9	39.5	40.3	41.1	41.8
السودان	35.2	35.1	36.2	37.3	38.4	39.6	40.8
العراق	29.1	32.6	33.4	34.3	35.2	36.1	37.0
المغرب	30.3	32.5	32.9	33.2	33.5	33.8	34.2
السعودية	24.0	29.2	30.0	30.8	31.4	32.0	32.7
اليمن	21.4	25.9	26.7	27.5	28.3	29.1	30.0
تونس	10.1	10.8	10.9	11.0	11.1	11.2	11.3
الإمارات	5.4	8.8	9.0	9.3	9.6	9.9	10.1
الأردن	5.5	6.4	6.5	6.7	6.8	7.0	7.1
ليبيا	5.6	6.0	6.1	6.2	6.3	6.3	6.4
لبنان	3.9	4.4	4.5	4.5	4.6	4.6	4.6
الكويت	3.0	3.8	3.9	4.0	4.1	4.2	4.3
سلطنة عمان	2.7	3.3	3.6	3.7	3.8	4.0	4.1
موريتانيا	3.0	3.5	3.5	3.6	3.7	3.8	3.9
قطر	1.1	1.8	2.0	2.2	2.4	2.6	2.7
البحرين	0.9	1.2	1.2	1.3	1.3	1.3	1.3
جيبوتي	0.75	0.89	0.91	0.94	0.97	0.99	1.02
سورية	19.0	–	–	–	–	–	–
الدول العربية	306.2	326.0	333.9	342.6	350.2	357.8	365.4
العالم	6406.6	6925.2	7001.9	7090.5	7172.9	7255.7	7339.2
الدول العربية/العام (%)	4.8	4.7	4.8	4.8	4.9	4.9	5.0

* توقعات

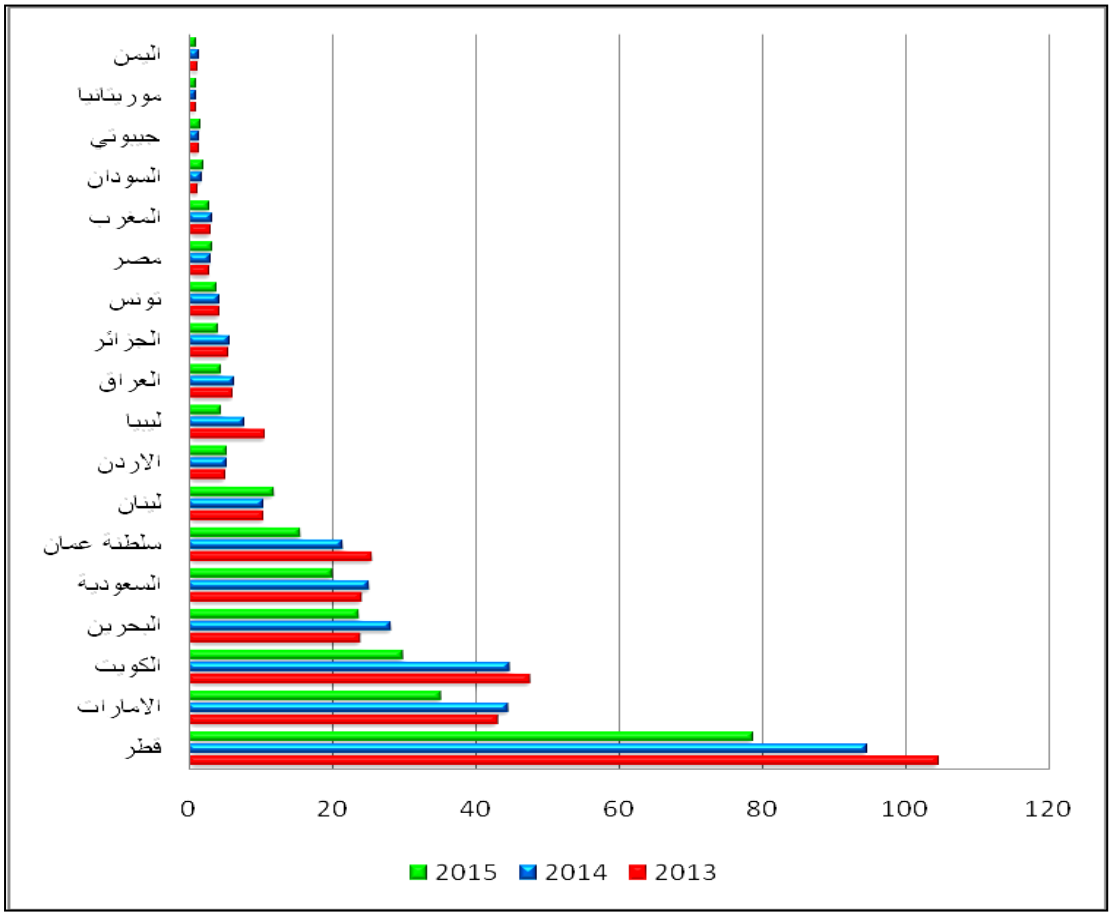
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2015، ص11.

2. المستوى المعيشي للمواطن العربي:

يوضح الشكل التالي متوسط الدخل السنوي للفرد في الدول العربية ما بين سنتي 2013 و2015:

الشكل رقم (3-2): متوسط الدخل السنوي للفرد في الدول العربية خلال الفترة (2013-2015).

الوحدة: دولار أمريكي.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص7.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاقتصاد العربي لعام 2015**، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2015، ص7.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية**، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2014، ص7.

حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية عام 2015 حوالي 6924 دولار مقارنة مع 8134 دولار سنة 2014 بانخفاض قدره 17.5%. سجل السودان أعلى نسبة ارتفاع من نصيب الفرد من الناتج بلغت حوالي 10.5% مع انخفاض عدد السكان بعد انفصال جنوب السودان، وليبيا أكبر نسبة انخفاض بحوالي 40% نظرا للانكماش الكبير المسجل في الناتج المحلي الإجمالي [1]. ويمكن تصنيف الدول العربية إلى أربع مجموعات[2]:

المجموعة الأولى: ذات الدخل المرتفع جدا (29000-89000 دولار) وتضم ثلاثة دول هي قطر والكويت والإمارات.

المجموعة الثانية: ذات الدخل المرتفع (11000-23000 دولار) وتضم أربعة دول وهي البحرين، السعودية، سلطنة عمان ولبنان.

المجموعة الثالثة: ذات الدخل المتوسط (3000-5000 دولار) وتضم ستة دول وهي الأردن، ليبيا، العراق، الجزائر، تونس، مصر والمغرب.

المجموعة الرابعة: ذات الدخل المنخفض (1000-2000 دولار) وتضم أربعة دول وهي السودان، جيبوتي، موريتانيا واليمن.

يبقى تباين حصة الفرد من الناتج المجلي الإجمالي في الدول العربية كبيرا جدا حيث تبلغ نسبة أعلى إلى أدنى متوسط حوالي 64 ضعفا، والجدول الموالي يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية:

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، العدد 35، الإمارات، 2015، ص32.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص7.

الجدول رقم (3-4): متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي.

الوحدة:دولار أمريكي.

الدولة	متوسط 2000-2011	2012	2013	2014	2015	2016
قطر	55443	103606	104655	94744	78829	60733
الإمارات	37468	42591	43185	44771	35392	38050
الكويت	27350	45993	47829	04485	29983	26146
البحرين	18166	25227	24153	28424	23899	24119
السعودية	14452	25139	24246	25401	20139	19922
سلطنة عمان	13400	22923	02572	21688	15672	15080
لينان	6373	9966	10708	10531	11945	11271
الأردن	2847	4850	05207	0546	0056	5092
ليبيا	8502	13644	10864	7942	4754	6169
العراق	3389	6693	6377	6474	4694	4334
الجزائر	3293	5574	5668	5886	4345	4129
تونس	3355	4198	4431	4467	3985	3777
مصر	1793	3183	3114	3337	3375	3765
المغرب	2234	3022	0319	3392	3077	3101
السودان	989	1787	1527	1985	2194	2381
جيبوتي	1071	1523	1597	1684	1805	1908
موريتانيا	895	1401	1126	1127	1262	1244
اليمن	864	1368	1518	1655	1235	1075
المتوسط العربي	**4593**	**8231**	**8265**	**8134**	**6924**	**7231**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص12.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2018**، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، ديسمبر 2016، ص 7.

لقد شهد دخل المواطن العربي نموا متواصلا من 4941 دولارا سنويا ما بين سنتي 2000 و2012 إلى 8134 دولار سنويا سنة 2014 وذلك كمحصلة لنمو الناتج المحلي العربي بمعدل يزيد عن معدل نمو السكان في الدول العربية خلال الفترة، قبل أن يتراجع إلى 7231 دولار سنويا سنة 2016.

أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي في الدول العربية فقد بلغ 14.12 دولار للفرد في اليوم الواحد سنة 2014، ولكن على مستوى كل دولة يوجد تفاوت

كبير حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بنحو 79.38 دولار في اليوم في الامارات مقابل 2.87 دولار في اليوم في موريتانيا، أما بالنسبة لمتوسط الفرد من الاستهلاك العائلي في الدول العربية فقد بلغ 10.06 دولار في اليوم سنة 2014، وكان أعلى متوسط في الإمارات بنحو 69.99 دولار في اليوم وأقلها 2.30 دولار في اليوم موريتانيا. كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي في الدولي العربية سنة 2014 نحو 4.06 دولار في اليوم، تم تسجيل أعلى متوسط لنصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي في قطر إذ بلغ 36.86 دولار في اليوم، مقابل 0.56 دولار في اليوم لأقل مستوى مسجل في موريتانيا. وتعكس معدلات نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي والعائلي مستويات الرعاية الاجتماعية من جهة ومستويات الفقر من جهة أخرى [1]. والجدول التالي يوضح متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في الدولي العربية:

الجدول رقم (3-5): متوسط نصيب الفرد العربي من الاستهلاك لسنة 2014.

الوحدة: دولار في اليوم.

الدولة	الاستهلاك الإجمالي للفرد	الاستهلاك العائلي للفرد	الاستهلاك الحكومي للفرد
الإمارات	79.38	69.99	9.38
قطر	73.81	36.95	36.86
الكويت	61.90	36.73	25.17
البحرين	42.17	30.58	11.59
السعودية	38.84	21.23	17.61
لبنان	33.31	29.10	4.22
سلطنة عمان	30.19	17.49	12.71
الأردن	15.36	12.50	2.86
مجموع الدول العربية	**14.12**	**10.06**	**4.06**
تونس	10.66	8.36	2.31
العراق	10.57	7.08	3.49
الجزائر	8.73	5.60	3.12
مصر	8.58	7.49	1.09
ليبيا	8.29	3.70	4.59

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، مرجع سبق ذكره، ص37.

الدولة	الاستهلاك الإجمالي للفرد	الاستهلاك العائلي للفرد	الاستهلاك الحكومي للفرد
المغرب	7.10	5.40	1.71
السودان	5.05	4.48	0.56
جيبوتي	4.98	3.66	1.31
اليمن	3.87	3.19	0.68
جزر القمر	3.17	2.55	0.61
موريتانيا	2.87	2.30	0.56

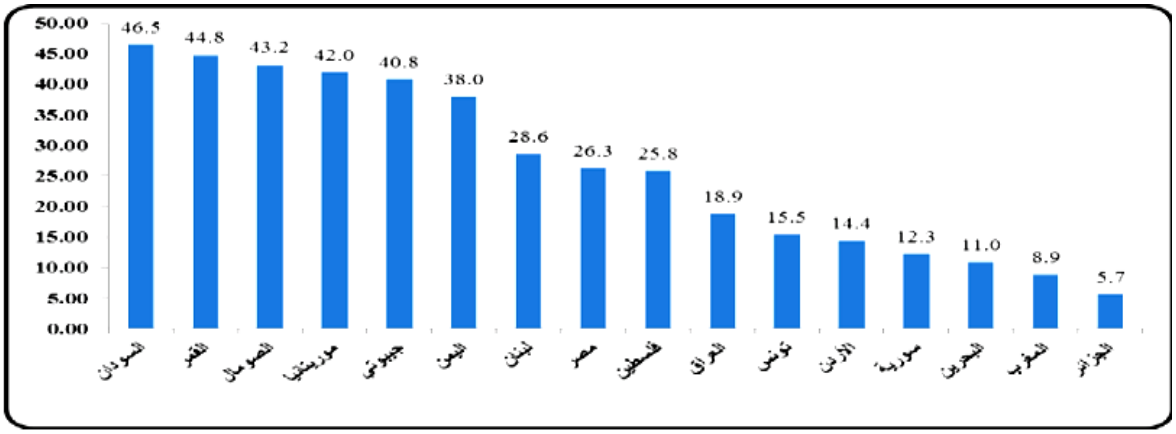
المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

فيما يخص مؤشرات الفقر، فان الدول العربية تعتبر من المناطق منخفضة الفقر إذا ما قورنت بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء أو منطقة شرق آسيا، ولكن ما حصل من تطورات سياسية في بعض الدول العربية سنة 2011 آثار مخاوف من أن التوازن الاجتماعي في بعض الدول العربية كان هشا أي أن مشكلة الفقر كانت اكبر مما عكسه مؤشر الفقر إلى الدخل وتشير مؤشرات أخرى إلى وجود أشكال عديدة من الحرمان والتهميش مثل سوء التغذية وضعف الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم، ورغم عدم توفر بيانات دقيقة حول تطور الفقر في بعض الدول العربية خلال الفترة (2011-2014) إلا انه يتوقع أن يكون قد وقع في الفقر عدد كبير من الشباب بسبب الركود الاقتصادي الذي أعقب هذه الفترة، فضلا عن ارتفاع عدد اللاجئين والنازحين العرب الذين يعيشون في المخيمات بسبب الظروف التي تمر بها بعض الدول العربية خاصة سورية. ويمكن لمؤشرات فقر الدخل أن تتحسن لو ارتفع الدخل لكن دون وجود رضا عن الوضع الحالي والمستقبلي فيما يتعلق بالخدمات العامة والعدالة الاجتماعية والحريات [1]. ورغم تحسن مؤشرات الفقر منذ بداية التسعينات من القرن الماضي في عدد من الدول العربية كاليمن وموريتانيا وفلسطين والصومال والسودان وجيبوتي وجزر القمر، إلا أنه مازالت نسبة حوالي 40% من السكان فيها تحت خط الفقر، كما أن تقديرات مؤشر الفقر الإنساني في الدول العربية تفيد بان حوالي 22% من السكان باستثناء الكويت والصومال غير المدرجين في المؤشر

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012**، العدد 32، الإمارات، 2012، ص31، 32.

يفتقرون إلى الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم ومقومات العيش الكريم، وهذا يشير إلى التحديات الكبيرة التي مازال ت قائمة في مكافحة الفقر في معظم الدول العربية[1]. وفي إطار تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى نصف النسبة سنة 2015 مقارنة بنسبة سنة 1990، فنلاحظ أن بعض الدول العربية حققت تقدما واضحا، وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق الغاية الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية، يتطلب تراجع نسبة الفقر بمعدل سنوي يبلغ 2.7% إلا أن بعض الدول العربية مثل اليمن وجيبوتي وموريتانيا وجزر القمر حققت معدل نمو دخل سنوي اقل من المتوسط المطلوب خلال الفترة (1990-2009) أما بقية الدول العربية فمن المتوقع إلا تواجه صعوبات في ذلك[2]. والشكل التالي بوضح نسبة الفقر في الدول العربية:

الشكل رقم (3-3): نسبة فقر الدخل في الدول العربية سنة 2014.



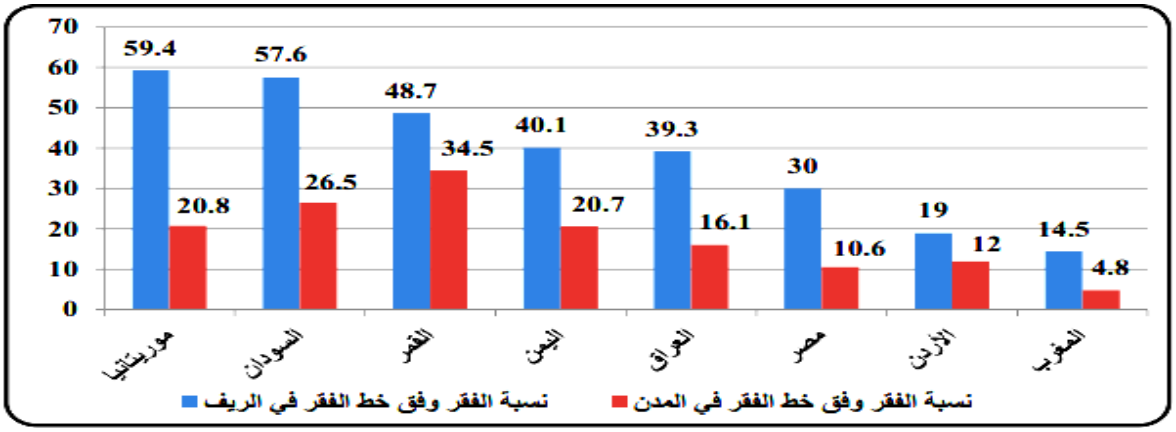
المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**، العدد 34، الإمارات، 2014، ص34.

ويأخذ الفقر في معظم الدول العربية طابعا ريفيا حيث تزيد نسبة الفقراء في الريف في بعض الدول مثل موريتانيا لتشكل نحو ثلاثة أرباع العدد الإجمالي للفقراء، كما تتسم معدلات الفقر وفق خطوك الفقر الوطنية في الريف بالارتفاع بالمقارنة مع نسب الفقر في المدن وهو ما يوضحه الشكل التالي:

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011**، العدد 31، الإمارات، 2011، ص29.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010**، العدد 30، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص30.

الشكل رقم (3-4): نسبة الفقر في الريف والمدن في بعض الدول العربية.



المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013**، العدد 33، الإمارات، 2013، ص29.

كما يرتبط تطور نسب الفقر بمعدلات النمو المحققة وتطور هيكل توزيع الدخل، حيث أن ارتفاع معدلات النمو لا يؤدي حتما إلى تحسن في وضع الفقراء، إلا إذا ما صاحبت هذا النمو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، فسوء توزيع الدخل يثبط النمو ويؤثر سلبا على معدلات الفقر. وتعتبر الدول العربية من الدول النامية ذات التوزيع العادل نسبيا للدخل، حيث يقدر متوسط معامل جيني الذي يقيس حالة توزيع الدخل [*] في هذه الدول بحوالي 39.5% بينما يفوق 40% في عديد الدول النامية. ونظرا لعدم وجود مؤشرات دقيقة تقيس عدالة الدخل، تقاس عادة عدالة توزيع الدخل من خلال توزيع الإنفاق الاستهلاكي العائلي، والذي يفيد أن خمس السكان الأفقر في الدول العربية يحصل في المتوسط على 6.7% من الإنفاق، بينما يحصل خمس السكان الأكثر ثراء في المتوسط على 47.2%[1].

رغم هذا يعتبر وضع الدول العربية في مجال توزيع الدخل أفضل من مجموعات الدول النامية خاصة دول أمريكا الجنوبية ودول أفريقيا جنوب الصحراء، وتعتبر تونس والمغرب ومصر من أكثر الدول العربية استقرارا فيما يتعلق بمستويات توزيع الدخل، وسجلت كل من الأردن وموريتانيا أعلى نسب التراجع في درجات تفاوت توزيع الدخل، حيث وجدت دراسة مسحية حديثة شملت 28 دولة من بينها 12 دولة عربية في فترات مختلفة لمعرفة

[*] تقع قيمة هذا المعامل بين الصفر: حالة العدالة الكاملة، والواحد الصحيح أو 100%: حالة عدم العدالة.

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010**، مرجع سبق ذكره، ص30، 31.

تطور تفاوت توزيع الدخل في الدول العربية وهيكله عبر الزمن، أن قيمة معامل جيني تراوحت بين 32 واقل في كل من ليبيا ومصر وارتفعت قيمة المؤشر لنحو 40 في موريتانيا وتونس واليمن، ووجدت الدراسة أن أهم العوامل المفسرة للتفاوت في الإنفاق وتوزيع الدخل في الدول العربية تتمثل في المستوى التعليمي لرب الأسرة وتفاوت الدخل بين المناطق الحضرية والريفية بالإضافة إلى حجم الأسرة[1].

3. التعليم: إن القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة من التعليم للأجيال الجديدة من أهم تحديات النظم التعليمية في الدول العربية، مما يتطلب استثمارات متعددة لاستيعاب المتدفقين الجدد للنظم التعليمية. لقد ركزت السياسة التعليمية في الدول العربية بالدرجة الأولى على توسيع الخدمة التعليمية في المستويات الأساسية، لكنها لم تنجح لحد الآن في نقل هذا الانجاز إلى المستويات التعليمية المتوسطة والثانوية، رغم الجهود المبذولة والاستثمارات الضخمة في مجال التعليم، إذ لا يحصل سوى خمس الشباب (15-24سنة) في سورية والسودان واليمن على فرص تعليمية، مقابل ثلث الشباب في العراق ومصر، أما الأردن والبحرين والكويت ولبنان والسعودية فينعم شبابها بفرص تعليمية أفضل، إذ يستطيع أكثر من 40% منهم مواصلة دراستهم. ويقدر المتوسط العربي لسنوات التمدرس المتوقعة (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 11.8 سنة في عام 2012، وهو متوسط يفوق معدل النمو النامية الذي بلغ 9.7 سنوات ويقترب من المؤشر ذاته على مستوى العالم ككل الذي بلغ 12.2 سنة. حيث مازالت نسب التسرب المدرسي مرتفعة في الدول العربية الأقل نموا كاليمن وموريتانيا وجزر القمر [2]. الذي بلغت نسبة 9% وهو معدل مرتفع مقارنة بالدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (7.3%)[3].

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، مرجع سبق ذكره، ص42، 43.

[2] نفس المرجع، ص 48،49.

[3] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**، مرجع سبق ذكره، ص40.

4. الصحة: بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية في معظم الدول العربية 95% سنة 2012، بينما تراوحت بين 63 و86% في باقي الدول العربية وهي موريتانيا واليمن والمغرب والسودان وعمان والعراق، كما أن خدمة الرعاية الصحية تتفاوت بين الريف والمناطق الحضرية لصالح سكان المناطق الحضرية. ورغم ما حققته الدول العربية من تقدم في الخدمات الصحية إلا أن هذه الأخيرة لازالت تفتقد إلى الكفاءة اللازمة، مما يضطر سكان الدول العربية إلى السفر إلى الخارج لتلقي العلاج[1].

أما فيما يخص وفيات الأطفال الذي يعبر هم مدى كفاءة الرعاية الصحية التي يتلقاها الرضيع خلال شهره الأول، فقد انخفض معدل وفيات الرضع في الدول العربية خلاله العقود الأخيرة من القرن الماضي إلى الثلث من 128 وفاة لكل ألف مولود سنة 1970 إلى 53 وفاة لكل ألف مولود سنة 2001[2]، وقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع سنة 2013 نحو 24 وفاة لكل ألف مولود وهي نسبة اقل من نظيرتها في الدول النامية التي بلغت 61 وفاة لكل ألف مولود، وعلى المستوى العالمي الذي بلغ نحو 34 وفاة لكل ألف مولود. وتتركز اقل المعدلات في دول الخليج ولبنان، حيث لا تزيد فيها عن 8 حالات وفاة لكل ألف مولود، في حين كان هذا المعدل بين 51 و146 حالة وفاة في اليمن وجيبوتي والسودان وموريتانيا والصومال وجزر القمر [3]. في الأخير يمكن القول انه توجد ثلاث مشكلات أساسية في الدول العربية تعيقها للوصول إلى خدمة صحية شاملة وهي نقص الموارد المالية، الاعتماد المفرط على الدفع المباشر مقابل الحصول على الأدوية والاستشارات الطبية. أما المشكل الأخير فهو نقص الكفاءة والتحيز لصالح المدن في الحصول على الموارد.

---

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005**، العدد 25، الإمارات، 2005، ص 19.

[3] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 51.

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي في الدول العربية.

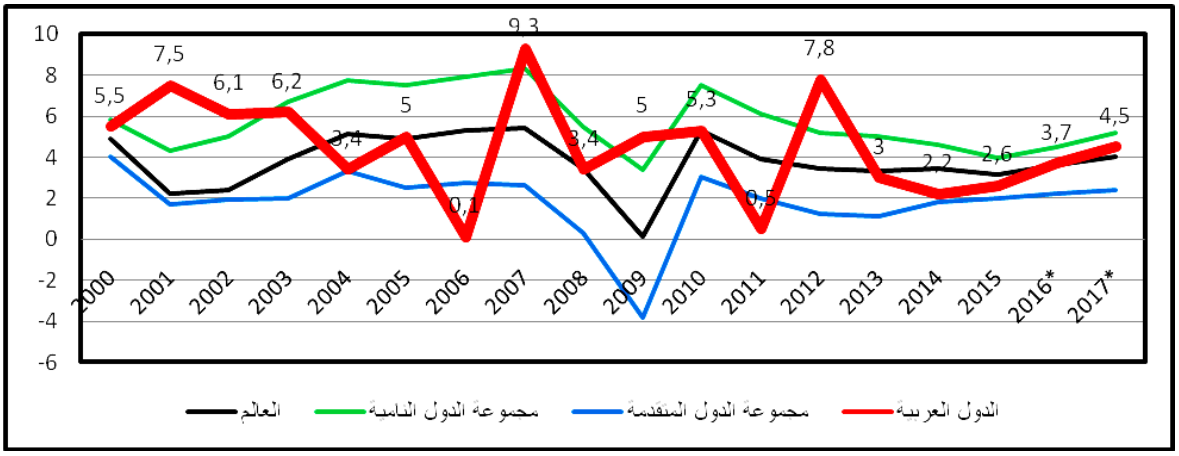
تبنت الدول العربية برامج التصحيح المالي والإصلاح الهيكلي بهدف إعادة التوازن لمؤشراتها الاقتصادية الكلية وتثبيت المسار التنموي، وفي ظل التقلبات السياسية التي تشهدها المنطقة وهبوط أسعار النفط وزيادة المخاطر المختلفة في الدول العربية، تزيد أهمية التعرف على وضع الاقتصادي للدول العربية.

أولا: مؤشرات الأداء الداخلي.

1. الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي: تراجع النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية بعد 2012 التي سجلنا بها معدل نمو 7.8% إلى 3% و 2.2% سنتي 2013 و2014 على التوالي، ليعود تحسن النشاط الاقتصادي في الدول العربية سنة 2015، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي العربي إلى 2.6%. ويرجع ضعف الأداء الاقتصادي للدول العربية إلى الإحداث التي أثرت على اقتصادات المنطقة خلال السنوات الأخيرة بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية حيث تراجع مؤشر أسعار سلة أوبك من 109.5 دولار للبرميل سنة 2012 إلى 105.9 دولار للبرميل سنة 2013 و 96.2 دولار للبرميل سنة 2014[1]، والشكل التالي يوضح تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية:

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الشكل رقم (3-5): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017).



* توقعات.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص 5.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاقتصاد العربي لعام 2015**، مرجع سبق ذكره ، ص 5.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 5.

ومنذ 2010 والنمو الاقتصادي للدول العربية أقل من نظيره العالمي مقارنة بالفترة (2006-2009) التي حدث فيها العكس حيث لم يتجاوز النمو الاقتصادي العالمي 5.2%[1]، كما نلاحظ أن النمو العربي جاء متفوقا خلال الفترة الأخيرة على معدل النمو في الدول المتقدمة، إلا أنه كان أقل من معدل النمو في الدول النامية. ومن المتوقع تباطؤ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي على المدى القصير مع بدءها في ضبط أوضاع ماليتها العامة، فمن المتوقع ألا يتجاوز نمو القطاعات غير النفطية سنة 2016 نسبة 4% وهو ما يمثل انخفاضا قدره 1.75% مقارنة بسنة 2014. وبالنسبة للدول العربية الأخرى المصدرة

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **نشرة ضمان الاستثمار 2012**، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2012، ص 5.

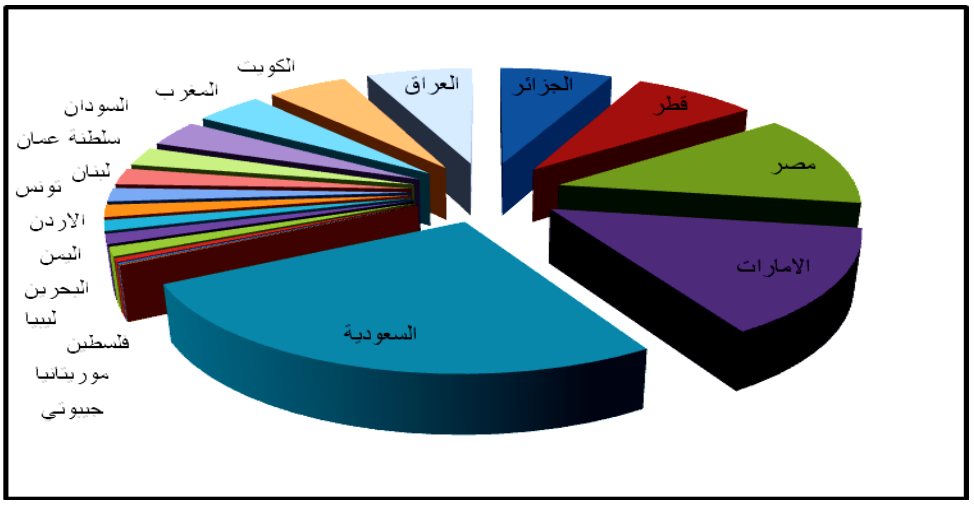
للنفط فمن المتوقع أن لا يتغير إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بعد تسجيله نموا بنسبة 1.75% سنة 2014 بسبب الأوضاع في اليمن والعراق وليبيا. كما أن هناك حالة من عدم اليقين تحيط بتوقعات النمو بسبب مستقبل أسعار النفط أساسا التي ترتبط بالنمو في الأسواق الصاعدة أهمها دولة الصين كما أن أي هبوط لأسعار النفط سيزيد من وتيرة التصحيح المالي الذي سينعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي [1]. وعلى صعيد الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع من 682.7 مليار دولار [2] سنة 2000 إلى 2424 مليار دولار سنة 2015، مع توقعات بمواصلة ارتفاعه إلى 643.2 مليار دولار سنة 2016، و694.5 مليار دولار سنة 2017. لكن الملاحظ أن حصة الدول العربية من الناتج العالمي قد انخفضت من 3.6% سنة 2012 إلى 3.3% سنة 2015[3]. ويلاحظ وجود تركز جغرافي واضح للناتج المحلي الإجمالي في سبعة دول معظمها نفطية هي السعودية، الإمارات، مصر، العراق والجزائر وقطر والكويت، حيث بلغ ناتج هذه الدول 1925 مليار دولار بنسبة 79% من إجمالي الناتج العربي لسنة 2015 والشكل التالي يوضح توزيع الناتج المحلي الإجمالي على الدول العربية:

[1] صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**، الولايات المتحدة الأمريكية، أكتوبر 2015، ص 3،4.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005**، مرجع سبق ذكره، ص 2.

[3] نشرة ضمان الاستثمار، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص11.

الشكل رقم (3-6): الناتج المحلي الإجمالي العربي حسب الدول لسنة 2015.



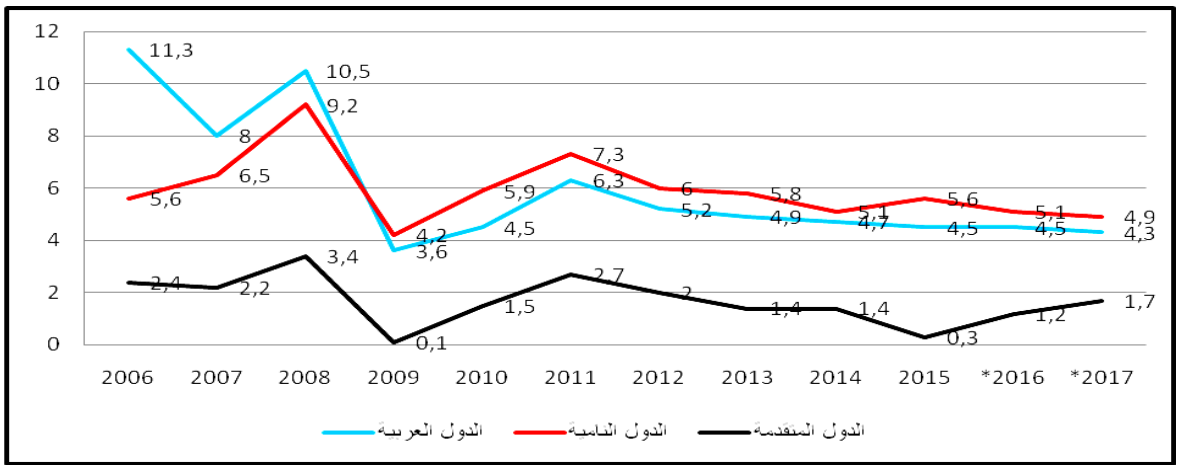
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص6.

تصدرت السعودية كافة الدول العربية بنسبة 26.1% من الناتج المحلي الإجمالي العربي، تلتها الإمارات بنسبة 14% ومصر بنسبة 12.3%، فيما تراوحت النسب بين 5 و8% في كل من الكويت والعراق والجزائر وقطر، فيما كانت اضعف النسب لكل من جيبوتي، موريتانيا وفلسطين التي لم تتجاوز نسبة 1%.

2. معدل التضخم: يعتبر التضخم المرتفع (وما يرتبط به من قابلية عالية للتغير) أمر يشوه القرارات التي يتخذها القطاع الخاص بشأن الاستثمار والادخار والإنتاج، ويؤدي في النهاية إلى نمو اقتصادي أكثر بطئا. قامت العديد من الدول خلال الثلاثين سنة الأخيرة بمنح الاستقلال المؤسسي للبنوك المركزية وألزمتها قانونا بتوجيه السياسة النقدية أساسا لتحقيق نوع من استقرار الأسعار. وتعاني الدول النامية عامة والدول العربية خاصة من صعوبات عدة في توجيه التضخم، ويعود ذلك إلى أنها تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم ويصعب توقع التضخم المستقبلي بدقة نظرا لصعوبة الحصول على معلومات دقيقة حول التنبؤ بالتضخم، كما أن استقلالية البنك المركزي يعتبر نصا قانونيا أكثر منه

حقيقة واقعة[1]. ويوضح الشكل التالي تطور متوسط معدلات التضخم في مجموعة الدول العربية مقارنة مع الدول النامية والدول المتقدمة:

الشكل رقم (3-7): متوسط معدل التضخم خلال الفترة (2006-2017).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص 12.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاقتصاد العربي لعام 2015**، مرجع سبق ذكره ، ص 12.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية**، مرجع سبق ذكره، ص12.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**، مرجع سبق ذكره، ص 34.

ارتفع متوسط معدلات التضخم في الدول العربية سنة 2008 إلى 10.5% مقارنة مع 8% سنة 2007 بسبب زيادة أسعار المواد الغذائية والمواد الطاقوية وزيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي خاصة في الدول المصدرة للنفط [2]، لتتراجع معدلات التضخم سنة 2009 إلى 3.6% ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق

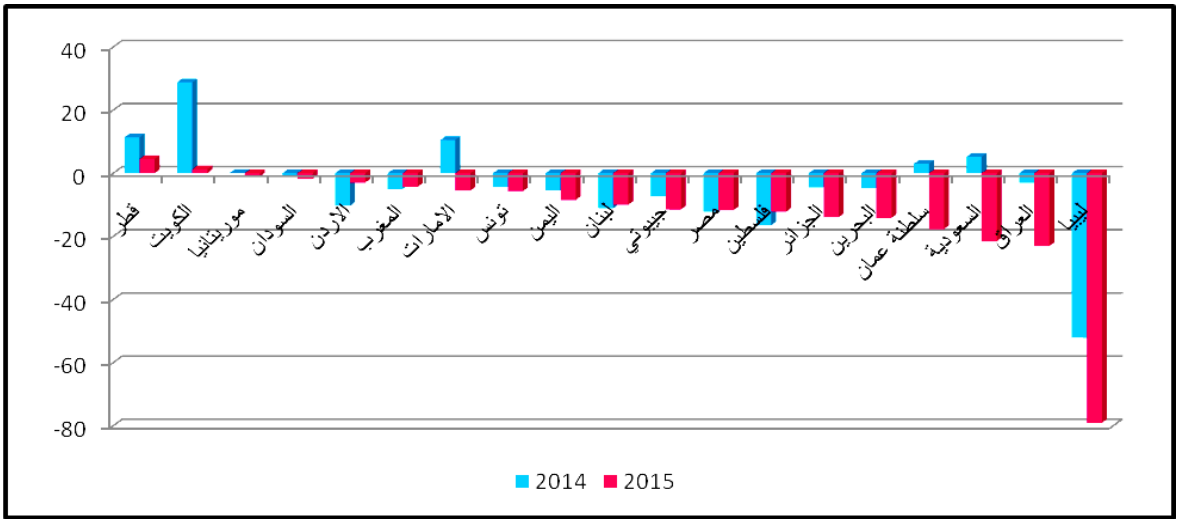
[1] مصطفى بابكر، **الأنظمة النقدية واستهداف الإقلال من التضخم**، برنامج سياسات الاقتصاد الكلي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008**، العدد 28، الإمارات، 2008، ص 20.

الدولية بنسبة 31% وأسعار السلع الغذائية بحوالي 15% ومنتجات الطاقة بحوالي 37%[1]، وظلت معظم معدلات التضخم في الدول العربية منخفضة خلال الفترة الأخيرة بسبب حالة الركود الاقتصادي الكبير وتراجع أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية خاصة النفط، مع توقع استمرارها تحت مستوى 4% سنة 2016 في 13 دولة عربية مقابل استمرارها بين 9.2 و15% في كل من ليبيا والسودان واليمن.

3. الموازنة العامة: تعاني معظم الموازنات العامة للدول العربية من عجز مزمن، فخلال الفترة (2000-2015) سجلنا عجزا في معظم الدول العربية[2]، ففي عام 2014 حققت كل الدول العربية عجزا في الموازنة العامة ما عدا قطر والكويت والإمارات، فيما استمرت فقط قطر والكويت في تحقيق الفائض سنة 2015، والملاحظ في هذا تأثير الإيرادات النفطية على الموازنات العامة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8): فائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج في الدول العربية.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص 8.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاقتصاد العربي لعام 2015**، مرجع سبق ذكره ، ص 8.

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**، العدد 29، الإمارات، 2009، ص 22، 23.

[2] المؤسسة العربية لضان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، الكويت، 2011، ص 20.

ثانيا: مؤشرات الأداء الخارجي.

1. الميزان التجاري: يمكننا تقديم وضعية تطور الصادرات والواردات العربية للسلع والخدمات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): تطور حجم التجارة الخارجية العربية للسلع والخدمات.

الوحدة: مليار دولار.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات العربية	1202	852	1041	1346	1512	1500	1408	1047
الصادرات العالمية	19813	15916	18974	22439	22691	23331	23704	24413
النسبة (%)	6.1	5.4	5.5	6	6.7	6.4	5.9	4.3
الواردات العربية	865	780	839	921	1050	1109	1165	1102
الواردات العالمية	19447	15581	18510	21873	22056	22576	22900	23670
النسبة (%)	4.4	5	4.5	4.2	4.8	4.9	5.1	4.7
التجارة العربية	2068	1632	1880	2267	2562	2609	2572	2149
التجارة العالمية	39260	31497	37485	44312	22691	23331	23704	24413
النسبة (%)	5.3	5.2	5	5.1	5.6	5.6	5.4	4.4

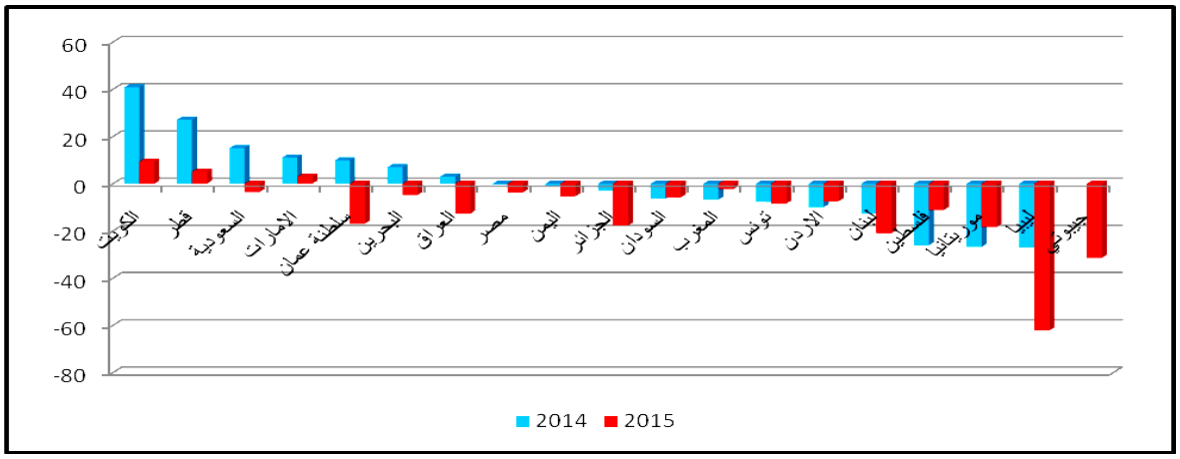
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص 9.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاقتصاد العربي لعام 2015**، مرجع سبق ذكره ، ص 9.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 9.

قفزت الصادرات السلعية والخدمية العربية من متوسط سنوي بلغ 694 مليار دولار خلال الفترة (2000-2011) إلى 1500 مليار دولار سنة 2013 لكنها تراجعت سنتي 2014 و2015 إلى 1408 و1047 مليار دولار على التوالي، ويرجع سبب هذا التراجع أساسا إلى انخفاض أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة والذي يعتبر أهم مكون للصادرات العربية،

حيث تراجعت نسبة الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية من 6.7% إلى 4.3% سنة 2015 ومن المتوقع مواصلة هذا الانخفاض إلى 4.1% سنة 2016[1]. كما سجلنا تراجعا طفيفا في حجم الواردات العربية سنة 2015 بلغ 1102 مليار دولار مقارنة بحوالي 1165 سنة 2014، وهذا يعود أساسا إلى السياسات المنتهجة من الدول العربية المصدرة للبترول في محاولة لتقليص حجم الواردات والتقليل من العجز في ميزان الحساب الجاري، حيث يلاحظ آن الصافي العربي الافتراضي للحسابات الجارية سجل عجزا بقيمة 114.5 مليار دولار سنة 2015، حيث بلغت نسبة العجز سنة 2015 في بلدان المغرب العربي إلى 15.8% وبلدان المشرق العربي حققت عجزا بنسبة 6.3%[2]. والشكل التالي يوضح العجز والفائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية:

الشكل رقم (3-9): فائض أو عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج في الدول العربية.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص8.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاقتصاد العربي لعام 2015**، مرجع سبق ذكره، ص8.

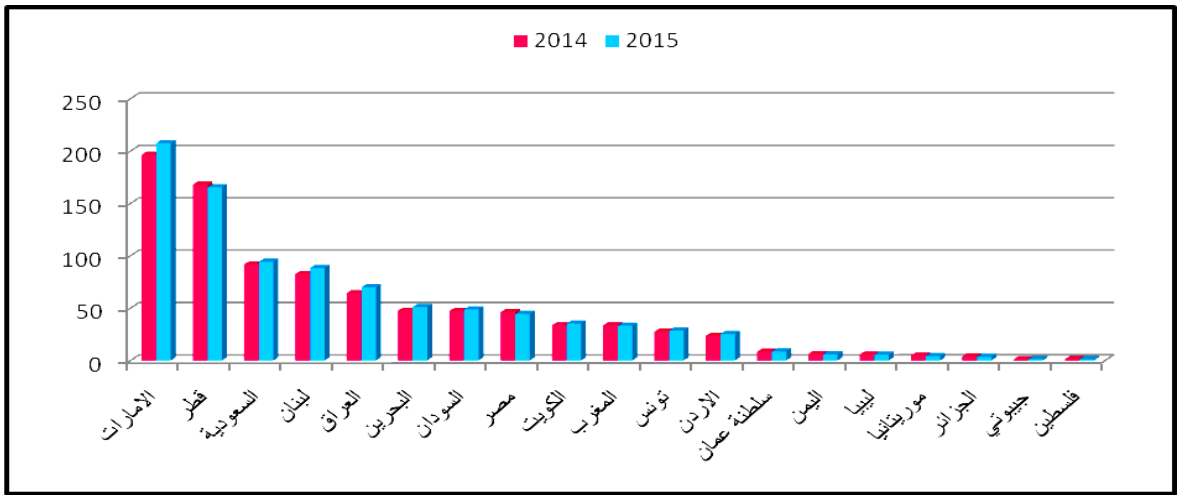
[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص9.

[2] صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد الإقليمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة**، مرجع سبق ذكره، ص36.

حيث نلاحظ أن نسبة العجز في الحساب الجاري زادت في الدول العربية المصدرة للبترول نتيجة الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول ماعدا دول الكويت وقطر والإمارات التي حققت فائضا والذي انخفض سنة 2015 لنفس السبب، والعكس بالنسبة للدول العربية المستوردة للبترول انخفضت نسبة العجز في حساباتها الجارية.

2. المديونية الدولية: حاولت الدول العربية التخلص من مديونتها الخارجية خلال العشرية الأخيرة، وساعدها في ذلك ارتفاع حجم مواردها المالية بسبب الارتفاع التاريخي في أسعار النفط خلال هذه الفترة، والذي يعد أهم مورد مالي لمعظم الدول العربية، والشكل التالي يوضح وضعية الدين الخارجي للدول العربية لسنتي 2014 و2015:

الشكل رقم (3-10): الدين الخارجي في الدول العربية بالمليار دولار.



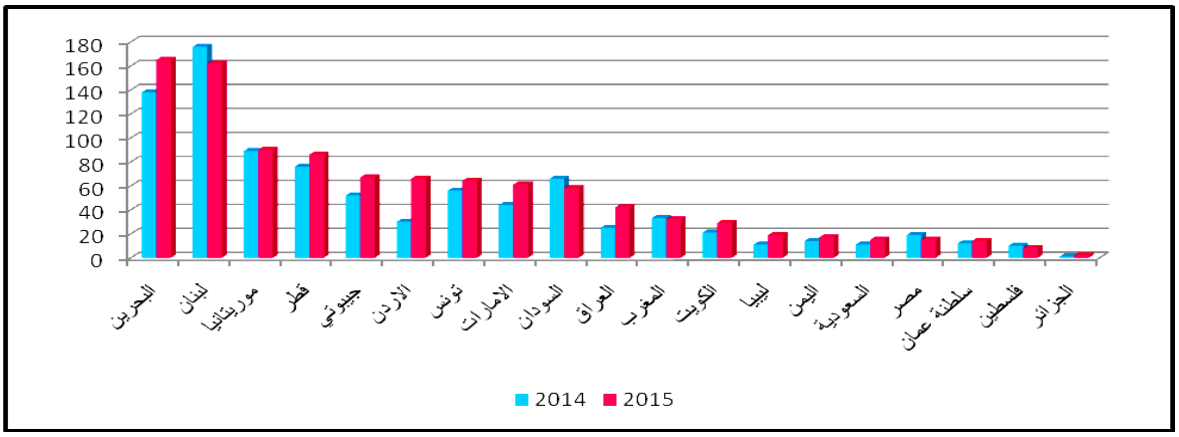
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص15.

وتعتبر الجزائر أكثر الدول العربية التي استطاعت أن تتخلص من مديونتها الدولية بفضل التسديدات المسبقة لديونها الخارجية بداية من سنة 2004 حيث انخفض من 21.41 مليار دولار إلى 5.06 مليار دولار سنة 2006[1]، لتصل سنة 2015 إلى 3.5 مليار دولار، فيما سجلت الإمارات اكبر قيمة بلغت 207.5 مليار دولار لنفس السنة

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2010: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، جويلية 2011، ص 67.

بنسبة 61.2% من ناتجها المحلي الإجمالي، وفيما يلي شكل بياني يوضح قيمة الدين الخارجي في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (3-11): الدين الخارجي كنسبة من الناتج في الدول العربية.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص10.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاقتصاد العربي لعام 2015**، مرجع سبق ذكره ، ص10.

لقد سجلنا تراجع مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 30.3% كمتوسط للفترة (2000-2011) إلى 28.8% سنة 2012 لكنها ارتفعت إلى 32% سنة 2014 مع توقع بان تصل إلى 43.4% سنة 2015، ووفقا للمعايير الدولية الصادرة عن صندوق النقد والبنك الدوليين لحدود المديونية الخارجية الآمنة، تشير البيانات إلى وجود 10 دول عربية ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية للمعيار الأول، حيث لا تتجاوز نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي حاجز 50%، في حين توجد 7 دول عربية تتراوح فيها النسبة بين 50 و90% ودولتان تفوق النسبة فيهما نسبة 100%، وفيما يتعلق بالمعيار الثاني المتعلق بنسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات والتي تعتبر فيها الحدود الآمنة إذا لم تتجاوز 132% يوجد عدد اقل من الدول العربية، أما فيما

يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات والتي تعتبر فيها الحدود الآمنة إذا لم تتجاوز 25% فيوجد عدد مقبول من الدول العربية[1].

3. الاحتياطات الدولية: يعتبر حجم الاحتياطات الرسمية من أهم المؤشرات المالية والنقدية للدول، ففي الدول العربية قفزت الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية من متوسط سنوي بلغ 514 مليار دولار خلال الفترة (2000-2011) إلى 1336 مليار دولار عام 2014 مع توقع بتراجعها إلى 1167 سنة 2015 و1048 مليار دولار سنة 2016[2]، ويعود سبب التراجع هذا أساسا إلى انخفاض أسعار النفط. والجدول التالي يوضح تطور حجم الاحتياطات الدولية في الدول العربية:

الجدول رقم (3-7): تطور الاحتياطات الدولية العربية بالمليار دولار.

الدولة	متوسط 2011-2000	2012	2013	2014	*2015	*2016
السعودية**	233.2	648.7	718.4	726.8	647	565.4
الجزائر**	84.1	190.7	194	178	135.1	107.3
الإمارات	27.6	47.1	68.2	78.5	77.1	87.3
ليبيا**	56.1	111	107.6	84.9	56.6	37.2
العراق	-	69.3	77.8	66.7	50	45.3
قطر	8.9	33.1	42.2	43.1	41.5	37.4
لبنان	14.6	32.2	33.9	37.3	37.5	40.7
الكويت	12.6	26.1	29.2	30.2	28.8	30.4
المغرب	17.3	17.5	19.3	20.4	22.5	26.1
مصر	22.6	15.2	14.5	16.3	19.5	20.2
الأردن	7.4	8.8	13.8	16.3	17	16.9
سلطنة عمان	7.1	14.3	16	16.3	16.7	17
تونس	5.7	8.7	7.5	7.5	8	8.8
البحرين	2.7	4.9	5	5.8	4.4	3.3
اليمن	5.1	5.6	4.9	4.1	2.4	1.3
السودان	-	1.7	1.6	1.5	1.7	1.9
موريتانيا	0.2	1	1	0.6	1	0.6
جيبوتي	0.1	0.2	0.4	0.5	0.4	0.5
سورية	8.6	-	-	-	-	-
فلسطين	0.5	0.7	0.7	0.7	-	-

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] نفس المرجع، ونفس الصفحة.

الدولة	متوسط 2011-2000	2012	2013	2014	*2015	*2016
المتوسط العربي	514.4	1236.8	1356.1	1335.5	1167.3	1047.7

* توقعات.

** تتضمن أموال الصناديق السيادية.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص16.

رغم تزايد حجم الاحتياطات الدولية الرسمية للدول العربية، إلا أننا لاحظنا وجود تفاوت كبير بين حجم هذه الاحتياطات التي تملكها هذه الدول، حيث أن الدول العربية المصدرة للبترول كان لها حجم احتياطات اكبر بكثير من الدول العربية المستوردة للبترول، وهموما فان الاحتياطات النقدية الرسمية التي تملكها الدول العربية ليست ضئيلة، ومعظمها يستثمر في الأسواق المالية الأوروبية والأمريكية واليابانية، وهذا يدل على تبعية شديدة للمراكز المالية الدولية ، الأمر الذي يحد من حرية هذه الدول، ويؤدي إلى تآكلها والعرض للخسارة وأحيانا فقدانها[1].

المطلب الثالث: التطورات التشريعية والترويج للاستثمار في الدول العربية.

تعد التطورات القانونية والتشريعية المكون الثالث من مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية، كما سعت الدول العربية لإنشاء جهات متخصصة تتولى مهمة الترويج للاستثمار.

أولا: التطورات القانونية والتشريعية.

عملت الدول العربية على تحسين البيئة القانونية والتشريعية التي تنظم الاستثمار، من خلال إصدار تشريعات جديدة تعمل على إزالة العوائق القانونية التي تقف في وجه الاستثمارات الأجنبية من حيث نموها واستقرارها. وشهدت المنطقة العربية إصدار العديد من القوانين والتشريعات الجديدة والمعدلة ذات التأثير المباشر وغير المباشر على مناخ

[1] أحمد شعبان محمد علي، **التعاون بين البنوك المركزية في البلدان العربية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 39، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، 2007، ص88.

الاستثمار وبيئة أداء الأعمال، والتي كانت في معظمها ايجابية، لاسيما في الدول المستقبلة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر مثل السعودية والإمارات والأردن ومصر.

في سنة 2012، شهدت الأردن تعديل لقانون تشجيع الاستثمار بهدف وضع أسس جديدة وفتح القطاعات المختلفة أمام الاستثمار الأجنبي. وقامت السعودية بتبسيط إجراءات فتح فروع للشركات الأجنبية، وأصدرت مراسيم ملكية بإضافة مادة إلى نظام تملك العقار لغير السعوديين واستثماره، بالإضافة إلى قرارات بإنشاء المركز الموحد لتسجيل الرهون وإصدار لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية. أما الإمارات فقد تم وقف العمل بالقيود على ممارسة مواطني مجل التعاون للأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية والمهن الحرة وإصدار العديد من القرارات والقوانين الخاصة بأسواق المال وأهمها: تحسين نظام تسوية التداولات، وتنظيم تعامل الوسطاء، وتنظيم التحكيم في المنازعات الناشئة عن التداول، وتنظيم التداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية والتداول بالهامش والاستشارات المالية والتحليل المالي وإجراءات مواجهة غسيل الأموال والرسوم المقررة على سندات الدين والصكوك الإسلامية.

كما شهدت مصر في نفس السنة إصدار دستور مؤقت ونحو 80 من القوانين والقرارات الجديدة والمعدلة كان أبرزها في مجال الاستثمار ومن أهمها قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي ومشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة وتشكيل لجنة فنية لفض المنازعات الخاصة بالاستثمار. وفي جيبوتي صدر مرسوم رئاسي لإنشاء لجنة وطنية لجمع ونشر معلومات الاستثمار المباشر، وقانون إنشاء المكتب الوطني للملكية التجارية والصناعية، وتعديل القانون التجاري[1].

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، مرجع سبق ذكره ، ص 159، 160.

ثانيا: الاتفاقيات العربية الدولية والثنائية.

تقوم الدول العربية كباقي دول العالم بتوقيع اتفاقيات دولية وثنائية بغرض حماية وتشجيع الاستثمار وتمثل هذه الاتفاقيات خط دفاع ثاني بعد القوانين المحلية للمستثمر الأجنبي.

1. الاتفاقيات الإقليمية والدولية: هناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي تحمي الاستثمار والموقعة من عدد من الدول العربية وتضم ما يلي[1]:

- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية التي تم إبرامها عام 1980 والموقع عليها من قبل جميع الدول العربية.
- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، والتي أقرت في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة 2000، صدقت عليها 5 دول عربية فقط.
- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية، والتي أقرت في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة 2000، وقعتها 10 دول عربية فقط وصادقت عليها 4 دول فقط*.
- اتفاقية أغادير الموقعة في 8 ماي 2001 بشأن إقامة منطقة للتبادل الحر تضم عددا من الدول العربية المتوسطية هي: الأردن، مصر، تونس والمغرب.
- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والسوق المشتركة لمجلس التعاون الخليجي التي تم إبرامها سنة 2007، والتي تطورت إلى اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي (مشروع العملة الموحدة).
- إبرام العديد من الدول العربية اتفاقيات متعددة الأطراف مع وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف تضم 16 دولة عربية.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، مرجع سبق ذكره ، ص 161.

* التوقيع يعتبر موافقة مبدئية فقط بينما التصديق يعتبر موافقة ضمنية تلتزم الدولة من خلاله بكافة شروط الاتفاقية.

- الاتفاقيات الدولية لفض النزاعات مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي تأسس سنة 1966 ويبلغ عدد أعضائه حاليا 157 دولة منها 18 دولة عربية.

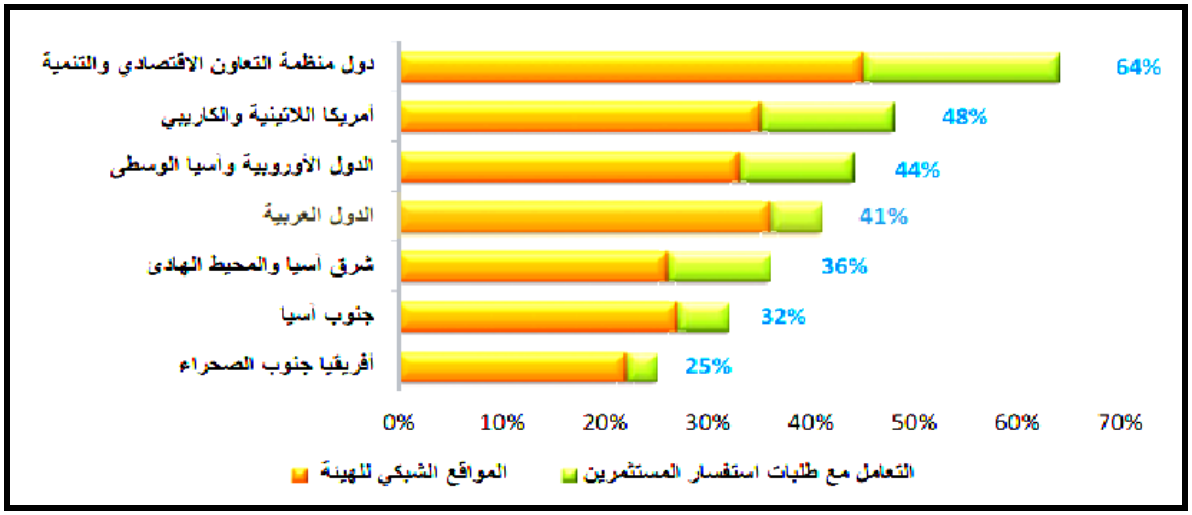
2. الاتفاقيات الثنائية: وفقا لقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، أبرمت الدول العربية إلى غاية ماي 2011 نحو 1265 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي منها 304 اتفاقية مزدوجة فيما بين الدول العربية حيث أن معظم الدول العربية الرئيسية المصدرة والمستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطة مع بعضها البعض بهذا النوع من الاتفاقيات ما عدا السعودية التي لديها اتفاق وحيد مع مصر و961 اتفاقية بين الدول العربية ودول العالم الأخرى. وجاءت مصر كأكثر الدول العربية توقيعا للاتفاقيات مع 82 دولة ، ثم الكويت والمغرب بـ 46 اتفاقية ثم تونس بـ 40 اتفاقية ثم الأردن بـ 39 اتفاقية تليها لبنان في المرتبة الخامسة بـ 37 اتفاقية[1].

ثالثا: الجهات الترويجية للاستثمار في الدول العربية.

حسب تقرير (أفضل ممارسات ترويج الاستثمار العالمي) لسنة 2012 الذي يصدر عن البنك الدولي –إدارة مناخ الاستثمار– بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف لقياس مدى كيفية أداء هيئات تشجيع الاستثمار بالتعامل مع المستثمرين الأجانب في 189 دولة وفق مستويات تصنيف الأداء المعتمدة أن 18 جهة ترويج عربية جاءت ضمن الفئة الإقليمية (الشرق الأوسط وشمال أفرقيا) قد أحرزت المرتبة الرابعة بمتوسط أداء بلغ 41% كما يوضحه الشكل التالي:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، مرجع سبق ذكره، ص 162.

الشكل رقم (3-12): مؤشر تقديم أفضل خدمة للمستثمر لسنة 2012.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية: الواقع والتحديات**، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2012، ص 13.

تجدر الإشارة إلى أن مجموعة أفريقيا جنوب الصحراء تضم دولتين عربيتين هما موريتانيا والسودان، وكانت المنطقة العربية الأكثر تحسنا من حيث المواقع الشبكية والتعامل مع طلبات المستثمرين مقارنة بباقي دول العالم خلال الفترة الماضية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): تطور الأداء في مؤشر أفضل ممارسات ترويج الاستثمار العالمي.

المجموعة	2009 (%)	2012 (%)	التغير
دول منظمة التعاون والتنمية	70	64	-6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	47	48	1
الدول الأوربية وآسيا الوسطى	49	44	-5
الدول العربية	**35**	**41**	**6**
شرق آسيا والمحيط الهادي	40	36	-4
جنوب آسيا	35	32	-3
أفريقيا جنوب الصحراء	25	25	0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية: الواقع والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

وجاء هذا التطور بين 2009 و2012 بقيمة 6% مقارنة بباقي مناطق العالم التي حققت معظمها تراجعا في الأداء ما عدا أمريكا اللاتينية والكاريبي التي حققت تقدما بنسبة 1% فقط، وجاء هذا التقدم رغم الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية مع انه لم يتضح بعد مدى تأثير هذه التغيرات على جهات ترويج الاستثمار.

وتشير الدراسات التي عملت على رصد أثر ممارسات الترويج على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن التباين في نوعية أداء أجهزة الترويج بين مختلف دول العالم يترجم إلى مستويات مختلفة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أي أن الدول التي تحصلت على تقييم عال بشأن تسيير نشاط الاستثما ر هي كذلك الدول التي تجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بينت نتائج هذه الدراسات أن الارتقاء بنقطة واحدة في تقييم أداء جهاز الترويج يؤدي في المتوسط إلى زيادة بـ 1.5% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية: الواقع والتحديات** ، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية.

سوف نقوم من خلال هذا المبحث بتقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية وذلك من خلال عرض مكانة هذه الدول ضمن مؤشرات مناخ الاستثمار الدولية والإقليمية.

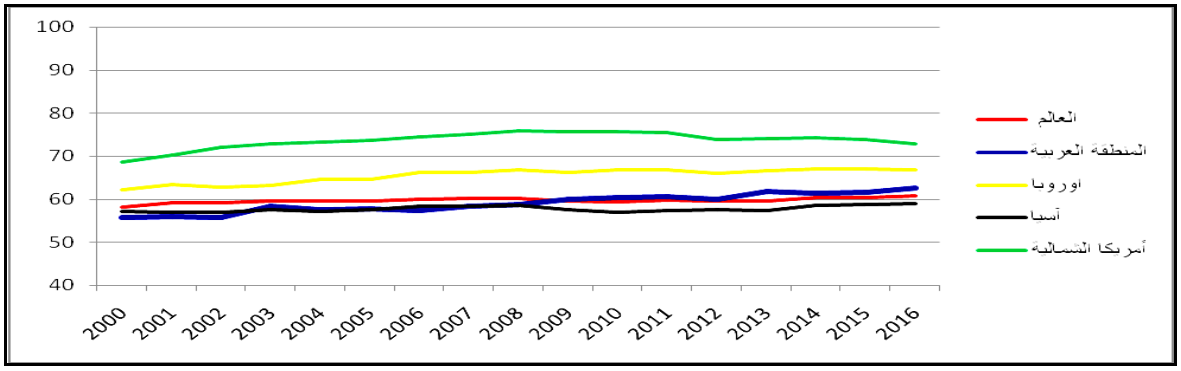
المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية وفقا لبعض المؤشرات الدولية.

توجد عدة مؤشرات دولية وضعت لتقييم مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال لدول العالم، هذه المؤشرات لها أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين، وفيما يلي عرض لمكانة الدول العربية ضمن أهم هذه المؤشرات.

أولا: وضع الدول العربية ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية.

جاءت الدول العربية ضمن هذا المؤشر منحصرة بين درجتي حرية اقتصادية ضعيفة وحرية اقتصادية معتدلة، ففي الفترة (2000-2009) كان ترتيب المنطقة العربية اقل من 60 نقطة مئوية أي درجة حرية اقتصادية ضعيفة لكن بعد 2009 إلى يومنا هذا حققت المنطقة العربية تطورا ايجابيا لترتقي لدرجة الحرية المعتدلة محققة سنة 2016 درجة 62.6 نقطة مئوية وهي أعلى درجة حققتها دول المنطقة العربية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-13): ترتيب المنطقة العربية ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2000-2016).



Source: The Heritage foundation, **Index of economic freedom**, le site web: www.heritage.org/index

من الشكل السابق يتبين لنا أن معدل ترتيب المنطقة العربية جاء أقل بكثير من معدل ترتيب مجموعة الدول الأوروبية ومعدل ترتيب أمريكا الشمالية بينما كان أحسن من معدل ترتيب الدول الآسيوية والمعدل العالمي بقليل خاصة بعد سنة 2008.

أما فيما يخص مقارنة ترتيب الدول العربية بين بعضها البعض ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2016، فقد كانت دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الترتيب، حيث جاءت البحرين الأولى عربيا و18 عالميا محققة 74.3 نقطة مئوية محققة درجة حرية اقتصادية شبه كاملة على الرغم من البيئة الخارجية والداخلية الصعبة، حيث حافظت البحرين على مرونتها الاقتصادية ولا زالت رائدة في المنطقة العربية من حيث الحرية الاقتصادية لأنها لا تزال مركزا ماليا للنشاط الاقتصادي الحيوي مع تحقيق مستويات عالية من التجارة والاستثمار مدعوما ببيئة تنظيمية تنافسية وذات كفاءة. جاءت الإمارات العربية المتحدة الثانية عربيا و25 عالميا محققة 72.6 نقطة مئوية حيث أن الإمارات قادرة على المنافسة في العديد من مجالات الحرية الاقتصادية حيث تعتبر الحواجز منخفضة جدا أمام التجارة مع مناخ ملائم للنشاط الاقتصادي والاستقرار السياسي، وأنشأت الإمارات بيئة للمشاريع الحيوية للمستثمرين الدوليين وقد تحسن القطاع المالي منذ أزمة ديون دبي سنة 2009. تلتها في المرتبة الثالثة عربيا دولة قطر التي جاءت في المرتبة 34 عالميا محققة 70.7 نقطة مئوية سنة 2016، اعتمدت قطر على إصلاحات هيكلية لتعزيز أنظمة ريادة الأعمال والاستثمار من اجل التحول بعيدا على الاعتماد على قطاع المحروقات، وذلك من خلال تسهيل الانفتاح على التجارة العالمية وتعزيز تطلعها لتكون مركزا ماليا عالميا للأعمال الرائدة والتركيز على زيادة نمو القطاع الخاص خراج قطاع المحروقات. أما الجزائر فقد احتلت المرة 13 والأخيرة عربيا و154 عالميا وهي مرتبة جد متأخرة مقارنة بإمكانيات هذه الدولة، حيث حققت 50.1 نقطة مئوية مما يعني انعدام الحرية الاقتصادية بها، تتسم الجزائر ببيئة استثمارية ضعيفة واعتمادها على قطاع المحروقات بشكل شبه تام قوض من آفاق التنمية المستدامة مع وجود إصلاحات هيكلية

لتنويع الاقتصاد وصفت بالهامشية كما أن سياسات تعزيز الكفاءة التنظيمية والحفاظ على الأسواق المفتوحة وتطوير القطاع الخاص لم تتقدم. فيما احتلت مصر المرتبة ما قبل الأخيرة عربيا و 125 عالميا بعد جيبوتي محققة 56.0 نقطة مئوية والملاحظ انه بعد مرور مصر بسنوات من الاضطراب السياسي الذي ساهم في تدهور الاقتصاد المصري حققت مصر نوعا من التقدم لاستعادة الثقة من خلال تدابير لتحفيز الاستثمار ودعم القطاع الخاص من أجل إيجاد مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى إصلاح دعم الوقود. فيما جاءت كل من سوريا والعراق واليمن وليبيا و السودان وجنوب السودان وموريتانيا والصحراء الغربية والصومال خارج التصنيف سنة 2016[1].

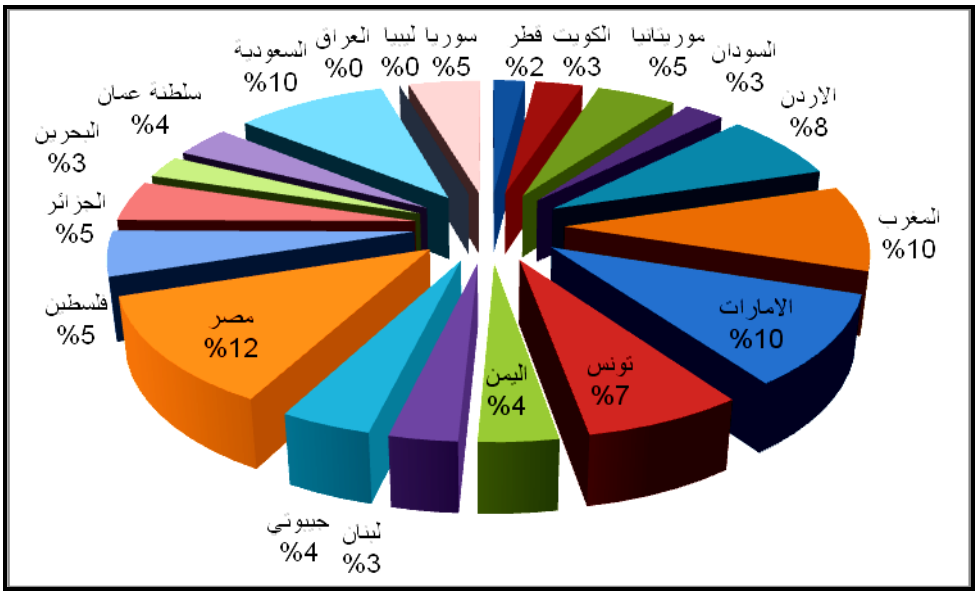
ثانيا: وضع الدول العربية ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال[2].

حسب بيانات البنك فإن عددا من الدول العربية سرعت من وتيرة الإصلاحات في بيئة أداء الأعمال خلال الفترة (2005-2014) حيث طبقت ما يقارب 197 إصلاحا في عدة مجالات قصد تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال بها، والشكل التالي يوضح توزيع هذه الإصلاحات على الدول العربية:

[1] The Heritage foundation, **Index of economic freedom**, le site web: www.heritage.org/index

[2] سيتم التطرق لهذا المؤشر بتفصيل أكثر في الفصل الخامس.

الشكل رقم (3-14): الإصلاحات المنفذة في الدول العربية خلال الفترة (2005-2014).

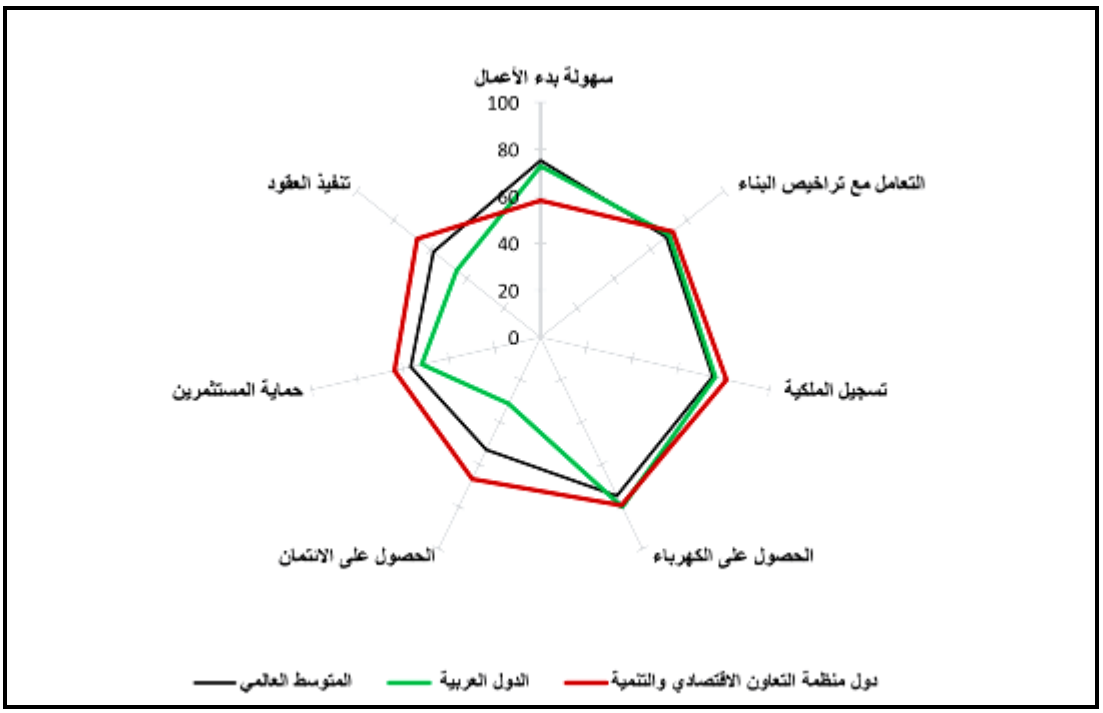


المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015**، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2014، ص 10.

حيث حلت مصر في المرتبة الأولى بعدد 24 إصلاحا ثم الإمارات بعدد 20 إصلاحا والمغرب والسعودية بعدد 19 إصلاحا لكل منهما، ثم الأردن بعدد 15 إصلاحا وتونس بعدد 14 إصلاحا، ثم فلسطين وموريتانيا بعدد 10 إصلاحات لكل منها، والجزائر وسوريا بعدد 9 إصلاحات لكل منهما، ثم اليمن وسلطنة عمان 7 إصلاحات، بعدهما الكويت ولبنان 6 إصلاحات لكل منهما، ثم البحرين والسودان 5 إصلاحات لكل منهما ثم قطر 4 إصلاحات، فيما لم ينفذ كل من العراق وليبيا ولا إصلاح. ورغم هذه الجهود مازالت هناك عراقيل ومشاكل تعيق ممارسة أنشطة الأعمال وأن الإصلاحات رغم تنوعها وكثرتها إلا أنها تسير بوتيرة بطيئة [1]. والشكل التالي يوضح مقارنة متوسط أداء الدول العربية مع متوسط أداء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومتوسط الأداء العالمي:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 3.

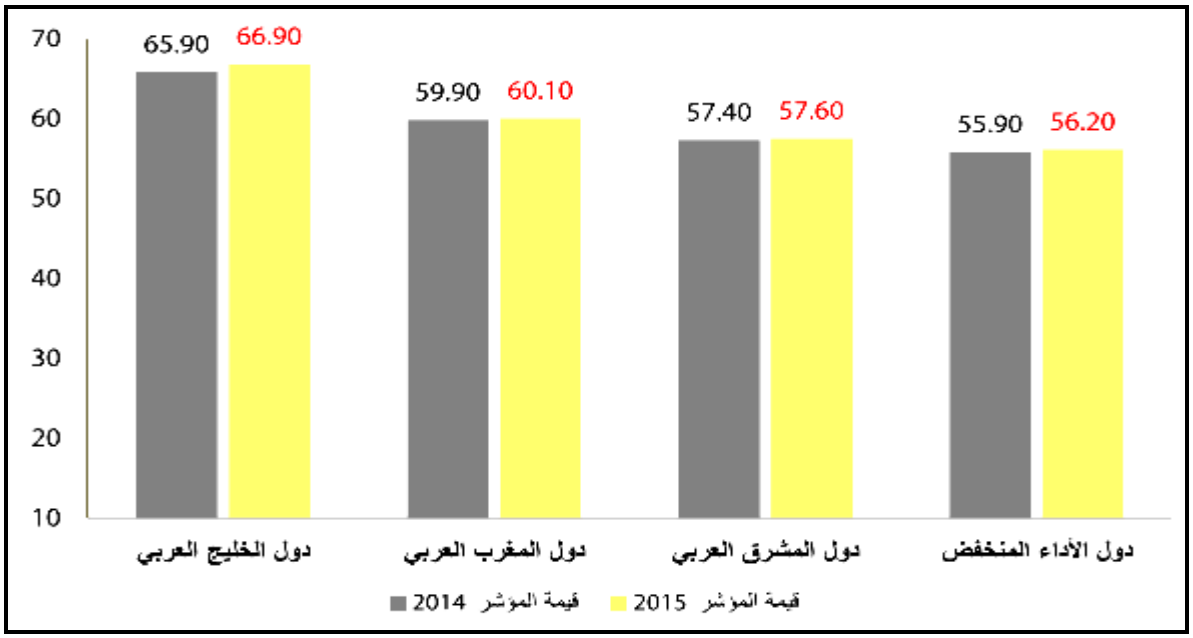
الشكل رقم (3-15): متوسط أداء الدول العربية في المؤشرات الفرعية لبيئة أداء الأعمال مقارنة بمتوسط أداء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي لسنة 2015.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015**، الكويت، 2015، ص 49.

حيث نلاحظ أن أداء الدول العربية كان مقبولا في متغيرات بدء المشروع (الأعمال) وحماية المستثمرين وأداء جيد أفضل من المتوسط العالمي في متغيرات التعامل مع تراخيص البناء وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء، فيما كان الأداء أقل من المتوسط في متغير الحصول على الائتمان وتنفيذ العقود. ويمكن توضيح أداء المجموعات العربية من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-16): أداء المجموعات العربية في بيئة أداء الأعمال لسنتي 2014، 2015.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015**، الكويت، 2015، ص 49.

حيث تصدرت دول الخليج المجموعات العربية بحصولها على 66.90 نقطة حيث جاءت في مجموعة الأداء المتوسط، ثم حلت دول المغرب العربي ثانيا بقيمة 60.10 نقطة وبمستوى أداء ضعيف، ثم دول المشرق العربي بقيمة 57.60 نقطة وبمستوى أداء ضعيف أيضا، وفي الأخير دول الأداء المنخف ض بقيمة 56.20 وبمستوى أداء ضعيف جدا.

وحسب تقرير البنك الدولي حول بيئة أداء الأعمال لسنة 2016 فإنه يلاحظ وجود تفاوت كبير في وضعية الدول العربية ضمن هذا المؤشر حيث تراوح ترتيبها بين 31 و188 دوليا، احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المراتب المتقدمة عربيا بالإضافة إلى تونس والمغرب حيث كان الأداء بهذه الدول من فوق متوسط إلى جيد، بعدها جاءت دول المشرق العربي بأداء متوسط، فيما حل كل من العراق، الجزائر، موريتانيا، اليمن، جيبوتي وسوريا ومعظمها يعاني حاليا من عدم استقرار أمني وسياسي والحروب في المراتب الأخيرة عربيا

وعالميا بأداء ضعيف. والجدول التالي يوضح وضعية الدول العربية ضمن المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال لسنة 2016:

الجدول رقم (3-9): مؤشر بيئة أداء الأعمال للدول العربية لسنة 2016.

الترتيب العربي	الدولة	الترتيب العالمي*	النقاط**	الترتيب العربي	الدولة	الترتيب العالمي*	النقاط**
1	الإمارات	31	75.10	11	فلسطين	129	54.83
2	البحرين	65	66.81	12	مصر	131	54.43
3	قطر	68	65.97	13	السودان	159	46.97
4	سلطنة عمان	70	65.40	14	العراق	161	46.06
5	تونس	74	64.88	15	الجزائر	163	45.72
6	المغرب	75	64.51	16	موريتانيا	168	44.74
7	السعودية	82	63.17	17	اليمن	170	44.54
8	الكويت	101	60.17	18	جيبوتي	171	44.25
9	الاردن	113	57.84	19	سوريا	175	42.56
10	لبنان	123	56.39	20	ليبيا	188	31.77

* شمل التقرير 189 دولة.

** تشير النقاط إلى مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء والذي يظهر مدى اقتراب كلّ اقتصاد من الحدّ الأعلى المتمثّل بأفضل أداء سُجّل عبر كلّ من مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في جميع الاقتصادات والسنوات التي يغطّيها التقرير منذ عام 2005. و يتراوح المقياس بين 0 و 100 حيث يشكّل الصفر مقياس الأداء الأسوء و 100 مستوى الأداء الأعلى.

Source: World Bank Group, **Doing Business 2016**, 13 th Edition, USA, 2016, p 5.

ثالثا: وضع الدول العربية ضمن مؤشر الشفافية (مؤشر مدركات الفساد).

يعتبر مؤشر الشفافية أو ما يعرف أيضا بمؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية كمؤشر مركب يعكس درجة محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات. ويستند المؤشر إلى 14 منتجاً ميدانياً قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم. فمؤشر

مدركات الفساد يقيس مستويات الفساد في القطاع العام في جميع أنحاء العالم، وتنشر المنظمة التي تتخذ من برلين (ألمانيا) مقرا كل سنة تقريرا حول الفساد (شمل 168 دولة سنة 2015) هو بمثابة تقييم على سلم من صفر (0) إلى 100 يصنف الدول من الأكثر إلى الأقل فسادا، ويشير التقرير لسنة 2015 إلى أن 68% من البلدان في جميع أنحاء العالم لديهم مشكلة الفساد بدرجة خطيرة. والجدول التالي يوضح وضعية الدول العربية ضمن هذا المؤشر لسنتي 2014 و2015:

الجدول رقم (3-10): وضع الدول العربية ضمن مؤشر الشفافية.

الدولة	الترتيب العالمي لسنة 2015	النقاط المئوية ضمن مؤشر الشفافية	
		2015	2014
قطر	22	71	69
الإمارات	23	70	70
الأردن	45	53	49
السعودية	48	52	49
البحرين	50	51	49
الكويت	55	49	44
سلطنة عمان	60	45	45
تونس	76	38	40
الجزائر	88	36	36
مصر	88	36	37
المغرب	88	36	39
جيبوتي	99	34	34
لبنان	123	28	27
جزر القمر	136	26	26
سوريا	154	18	20
اليمن	154	18	19
العراق	161	16	16
ليبيا	161	16	18
السودان	165	12	11
الصومال	167	8	8
المتوسط العربي		**36**	**35**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية، من الموقع الالكتروني:

www.transparency.org

جاءت قطر في المرتبة الأولى عربيا و22 عالميا في سلم أقل الدول فسادا متقدمة بنقطتين في مؤشر 2015 إلى 71 نقطة من 69 نقطة في 2014، تلتها الإمارات العربية المتحدة التي حلّت في المرتبة 23 عالميا والثانية عربيا محافظة على علامتها 70 نقطة وهي نقاط تدل على أن قطر والإمارات لا تعانيان من مشكلة الفساد بشكل خطير . وتقدم الأردن بحسب التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية بأربع نقاط حاصدا 53 علامة محتلا المرتبة الثالثة عربيا و45 عالميا ثم المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة عربيا و48 عالميا متقدمة عن عام 2014 بثلاث نقاط إلى 52 نقطة. جاءت البحرين المرتبة 50 عالميا بمجموع نقاط 51، وعند مستوى 50 يكون مؤشر الفساد في الدولة التي تمّ تقييمها في المعدل المتوسط، علما أن الدول التي حصلت على أقل من هذا المعدل يكون مؤشر الفساد فيها يفوق 50% وبحسب التقرير فإنّ ثلثي الدول 168 التي شملها التقرير سجلت أقل من 50 نقطة. وجاءت الكويت كأول دولة عربية في المؤشر تنال مجموعا تحت الخمسين (49 نقطة) لتحتل المرتبة 55 عالميا والسادسة عربيا، ثم تونس بعلامة 38 متراجعة نقطتين ومحتلة المرتبة 76 عالميا. وحلّت الجزائر ومصر والمغرب في المرتبة 88 عالميا بمجموع 36 علامة متراجعة عن ترتيب سنة 2014. أما لبنان فحصد 28 علامة فقط بترتيب 13 عربيا و123 عالميا، مع العلم أن بيروت كانت شهدت خلال الصيف الماضي تحركات شعبية مناوئة للفساد خصوصا في ملف النفايات الذي ما زال بلا حلول إلى تاريخ كتابة هذه الأسطر.

وفي دراسة قام بها خبراء من البنك الدولي خلال الفترة (2005-2015) حول انتشار أنواع مختلفة من الرشوة في 135 دولة، واستندت النتائج إلى استقصاءات لأكثر من 130000 شركة، تم التوصل إلى أن واحدة من كل ثلاثة شركات تواجه قيودا بسبب الفساد ونحو ثلث الشركات يتوقع تقديم هدايا لمسؤولين حكوميين من اجل تسيير مختلف الأمور، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (3-11): نسبة الشركات التي تعاني من الفساد في تعاملها مع الحكومة.

الوحدة: النسبة المئوية.

المجموعات الدولية	ترى أن الفساد عقبة رئيسية	تتوقع منح رشوة في شكل هدايا للحصول على عقود	تتوقع منح رشوة في شكل هدايا لتسيير الأمور
الدول العربية	53	40	19
أمريكا اللاتينية والكاريبي	44	20	11
جنوب آسيا	40	46	26
أفريقيا جنوب الصحراء	38	32	24
جميع الدول (135 دولة)	33	27	19
البلدان مرتفعة الدخل خارج منظمة OCDE*	23	11	12
شرق أوروبا وآسيا الوسطى	22	26	20
شرق آسيا والمحيط الهادي	16	36	39
البلدان مرتفعة الدخل من منظمة OCDE	11	11	8

* OCDE: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي من الموقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع 03/20/ 2016: http://blogs.worldbank.org/opendata/ar/chart-1-3-companies-constrained-corruption

وفيما يخص الدول العربية فأظهرت النتائج أنها أكثر الدول التي تعاني فيها الشركات من الفساد، حيث توصل الخبراء إلى أن واحد من كل شركتين تعاني تواجه قيودا بسبب الفساد، وأكثر من 40% منها تتوقع دفع رشوة في شكل هدايا للحصول على عقود، بينما 19% منها تتوقع دفع رشوة في شكل هدايا لتسير مختلف الأمور الأخرى.

رابعا: وضع الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العالمية.

يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار. ويمكن عرض موقع الدول العربية ضمن المؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12):وضع الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العالمية.

	الدولة	2016-2015		2015-2014		2014-2013		2013-2012	
		الترتيب (140)	النقاط (7-1)	الترتيب (144)	النقاط (7-1)	الترتيب (148)	النقاط (7-1)	الترتيب (144)	النقاط (7-1)
1	قطر	14	5.30	16	5.24	13	5.24	11	5.38
2	الإمارات	17	5.24	12	5.33	19	5.11	24	5.07
3	السعودية	25	5.07	24	5.06	20	5.10	18	5.19
4	الكويت	34	4.59	40	4.51	36	4.56	37	4.56
5	البحرين	39	4.52	44	4.48	43	4.45	35	4.63
6	سلطنة عمان	62	4.25	46	4.46	33	4.64	32	4.65
7	الأردن	64	4.23	64	4.25	68	4.20	64	4.23
8	المغرب	72	4.17	72	4.21	77	4.11	70	4.15
9	الجزائر	87	3.97	79	4.08	100	3.79	110	3.72
10	تونس	92	3.93	87	3.96	83	4.06	/	/
11	لبنان	101	3.84	113	3.68	103	3.77	91	3.88
12	مصر	116	3.66	119	3.60	118	3.93	107	3.73
13	موريتانيا	138	3.03	141	3.00	141	3.19	134	3.32
14	ليبيا	/	/	126	3.48	108	3.73	113	3.68
15	اليمن	/	/	142	2.96	145	2.98	140	2.97

Source : Preparation Of The Student, depending on :

- World Economic Forum, **The global competitiveness report 2015-2016**, Switzerland, 2015, p 7.
- World Economic Forum, **The global competitiveness report 2014-2015**, Switzerland, 2014, p 13.
- World Economic Forum, **The global competitiveness report 2013-2014**, Switzerland, 2013, p 15.
- World Economic Forum, **The global competitiveness report 2012-2013**, Switzerland, 2012, p 13.

حسب تقرير التنافسية العالمية 2016/2015 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، شمل مؤشر التنافسية العالمية 13 دولة عربية من بين 140 دولة، استطاعت ستة منها تحسين مراتبها وهي قطر(من 16 إلى 14)، الكويت (من 40 إلى 34)، البحرين (من 44 إلى 39)، لبنان (من 113 إلى 101)، مصر (من 119 إلى 116) وموريتانيا (من 141 إلى 138). فيما تراجعت خمسة دول في الترتيب ضمن المؤشر وهي الإمارات (من 12 إلى 17)، السعودية (من 24 إلى 25)، سلطنة عمان (من 46 إلى 62)، الجزائر (من 79 إلى 86) وتونس (من 87 إلى 92). بينما استقر ترتيب كل من الأردن (المرتبة 64) والمغرب (المرتبة 72).

حلت قطر في المرتبة الأولى عربيا حيث تقدمت مرتبتين لتنتقل من 16 عالميا إلى 14 عالميا، وأشار التقرير إلى أن قطر استطاعت قيادة المنطقة نظرا لبيئتها الاقتصادية المستقرة والمدعومة بالفوائض الضخمة بالميزانية العامة، وانخفاض الدين الحكومي نتيجة الإيرادات القوية المتأتية من صادرات الطاقة . حيث احتلت قطر المركز الأول عالميا في سهولة الحصول على القروض، والمركز الثاني كبيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، والمركز الرابع من حيث توفر مستويات الأمن. وأفاد التقرير بأنه من أجل مواصلة الدوحة لهذا المركز فعليها استثمار المزيد من أنواع الابتكار ونقل التكنولوجيا والمعرفة المختلفة[1].

فيما جاءت الإمارات على بعد ثلاث مراتب وقد تراجعت بخمس مراتب مقارنة بالتصنيف السابق، تلتها في المرتبة الثالثة عربيا السعودية حيث حلت في المرتبة 25 عالميا بعدما كانت في التصنيف السابق في المرتبة 24، وحصلت الكويت على المرتبة الرابعة عربيا و39 عالميا لتحسن ترتيبها بخمس مراتب، فيما جاءت البحرين المرتبة الخامسة عربيا و39 عالميا لتحسن ترتيبها بخمس مراتب. بينما جاءت كل من سلطنة عمان، الأردن، الغرب، الجزائر وتونس في مراتب متوسطة عالميا (فوق 50 وتحت 100). كما بقيت لبنان ومصر وموريتاني ا في مراتب متأخرة ضمن مؤشر التنافسية العالمية (فوق 100).

خامسا: وضع الدول العربية ضمن بعض مؤشرات المخاطر القطرية.

1. وضع الدول العربية ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية (PRS):

وضع هذا المؤشر لتقويم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية للدول، وحسب جاء تصنيف الدول العربية حسب هذا المؤشر كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] World Economic Forum, **The global competitiveness report 2015-2016**, Switzerland, 2015, p 302,303.

الجدول رقم (3-13):وضع الدول العربية ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

الترتيب العربي	الدولة	جانفي 2015		فيفري 2014		جانفي 2012	ديسمبر 2010
		الترتيب العالمي*	النقاط	الترتيب العالمي*	النقاط		
1	الإمارات	9	82.8	8	83.5	81.3	82.8
2	قطر	10	82.3	12	82.0	82.0	81.0
3	الكويت	12	81.5	16	81.3	82.5	79.8
4	عمان	15	81.0	14	81.5	81.5	83.5
5	السعودية	22	78.8	18	80.8	80.3	81.0
6	البحرين	55	70.8	61	70.0	78.3	74.8
7	الجزائر	74	67.3	51	71.3	72.0	72.0
8	المغرب	80	66.5	72	68.0	72.3	70.5
9	الأردن	87	65.0	82	66.3	69.5	67.8
10	لبنان	99	62.8	127	58.5	59.8	61.8
11	تونس	99	62.8	106	62.8	72.8	64.3
12	العراق	110	61.8	102	63.0	58.3	59.5
13	اليمن	120	59.5	113	62.3	61.8	57.8
14	ليبيا	122	59.3	119	61.0	80.5	75.5
15	مصر	124	59.0	128	57.8	65.3	60.3
16	السودان	137	50.0	137	44.8	52.0	46.0
17	سوريا	139	41.3	139	42.0	67.3	54.0
18	الصومال	140	37.5	140	37.5	37.3	41.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

- The PRS Group, **International Country risk Guide**, USA, January 2015, p56.

ومن الجدول رقم (3-12) يمكن قراءة ما يلي:

-4 دول عربية وهي الإمارات، قطر، الكويت وعمان حصلت على درجة مخاطر منخفضة جدا (من 80 إلى 100)؛

-السعودية والبحرين حصلت على درجة مخاطر منخفضة (من 70 إلى 79.9)؛

-6 دول عربية وهي الجزائر، المغرب، الأردن، لبنان، تونس والعراق حصلت على درجة مخاطر معتدلة (من 60 إلى 69.9)؛

-4 دول عربية وهي اليمن، ليبيا، مصر والسودان حصلت على درجة مخاطر مرتفعة (من 50 إلى 59.9)؛

-سوريا والصومال حصلتا على درجة مخاطر مرتفعة جدا (من 00 إلى 49.9).

حيث أن الدول العربية التي تميزت بدرجة مخاطر منخفضة ومنخفضة جدا هي الدول الخليجية، حيث جاءت هذه الدول في تصنيف متقدم عالميا، رغم تراجع السعودية من تقييم منخفض جدا إلى منخفض. كما لاحظنا أيضا تراجع كبير للدول التي مرت ومازالت تمر باضطرابات سياسية وأمنية ما بين 2010 و2015 حيث تراجعت مصر من درجة مخاطر معتدلة إلى درجة مخاطر مرتفعة، وسوريا تراجعت من درجة مخاطر معتدلة إلى درجة مخاطر مرتفعة جدا، كما أن ليبيا تراجعت أيضا من درجة مخاطر منخفضة جدا إلى درجة مخاطر مرتفعة، بالإضافة إلى تراجع تونس من درجة مخاطر منخفضة إلى معتدلة.

2. وضع الدول العربية ضمن مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية (COFACE):

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال. وجاء تصنيف الدول العربية ضمن هذا المؤشر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14):وضع الدول العربية ضمن مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

الترتيب عربيا	الدولة	أفريل 2016	جوان 2012	جانفي 2011
1	قطر	A2	A2	A2
1	الكويت	A2	A2	A2
3	الإمارات	A3	A3	A3
4	السعودية	A4	A4	A4
4	عمان	A4	A3	A3
4	المغرب	A4	A4	A4
7	البحرين	B	A4	A3
7	الجزائر	B	A4	A4
7	تونس	B	A4	A4
7	الأردن	B	B	B
11	مصر	C	C	B
11	لبنان	C	C	C
11	موريتانيا	C	C	C
11	جيبوتي	C	C	C
15	العراق	D	D	D
15	اليمن	D	D	D
15	السودان	D	D	D
15	سوريا	D	D	C
15	ليبيا	D	D	C
15	فلسطين	D	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

- Carte De L'evaluation Des Risques Pays Par COFACE, Sur le Site Web :

http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays , Consulter le 25/05/2016.

ومن الجدول رقم (3-13) يمكن قراءة ما يلي:

- 3 دول عربية وهي قطر والكويت والإمارات سجلت درجة مخاطر منخفضة جدا، حيث سجلت قطر والكويت صنف A2 وهذا يعني أن البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة نسبيا وسجل السداد جيد جدا، وإمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة. فيما سجلت الإمارات صنف A3 وهذا يدل على بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل السداد المنخفض أصلا لان يصبح أكبر من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد؛
- 7 دول عربية سجلت درجة مخاطر منخفضة، حيث جاءت 3 دول منها وهي السعودية وعمان والمغرب ضمن صنف A4 مما يعني أن سجل السداد غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك، فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا. فيما جاءت 4 دول وهي البحرين والجزائر والأردن وتونس ضمن صنف B والتي تعني أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ؛
- 4 دول عربية وهي مصر ولبنان وموريتانيا وجيبوتي سجلت درجة مخاطر مرتفعة، حيث جاءت كلها ضمن الصنف C والذي يدل على أن البيئة السياسية والاقتصادية بهذه الدول شديدة التقلب والذي قدي يؤدي إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا؛
- 6 دول عربية وهي العراق، اليمن، السودان، سوريا، ليبيا، فلسطين سجلت كلها درجة مخاطر مرتفعة جدا، وجاءت ضمن الصنف D، يدل على وجود درجة مخاطر عالية للبيئة السياسية والاقتصادية في هذه الدول، وسيؤدي إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية وفقا لبعض المؤشرات الإقليمية.

إضافة إلى المؤشرات الدولية السابقة، توجد مؤشرات إقليمية من أهمها مؤشر التنافسية العربية ومؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، وفيما يلي عرض لمكانة الدول العربية ضمن هذه المؤشرات.

أولا: وضع الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العربية.

يمكن عرض مكانة الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العربية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15):وضع الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العربية.

الدولة	2012		2009		2006		2003	
	الترتيب (30)	النقاط	الترتيب (24)	النقاط	الترتيب (21)	النقاط	الترتيب (19)	النقاط
الجزائر	24	0.36	20	0.22	18	0.20	13	0.37
الأرجنتين	12	0.47	/	/	/	/	/	/
البحرين	4	0.53	6	0.64	7	0.51	3	0.55
البرازيل	20	0.40	/	/	/	/	/	/
تشيلي	9	0.49	5	0.66	6	0.64	/	/
الصين	8	0.51	/	/	/	/	/	/
التشيك	7	0.51	8	0.61	/	/	/	/
مصر	25	0.36	17	0.31	15	0.27	16	0.34
اليونان	10	0.48	/	/	/	/	/	/
ايرلندا	2	0.65	1	1.00	/	/	/	/
الأردن	18	0.42	11	0.51	9	0.41	8	0.43
كوريا الجنوبية	1	0.68	2	0.89	1	1.00	1	0.70
الكويت	14	0.46	7	0.62	8	0.42	5	0.50
لبنان	22	0.39	18	0.28	16	0.27	11	0.40
ليبيا	23	0.37	/	/	/	/	/	/
ماليزيا	3	0.53	3	0.75	2	0.71	2	0.60
موريتانيا	29	0.26	24	0.00	21	0.00	18	0.26
المكسيك	15	0.46	14	0.43	/	/	/	/
المغرب	27	0.34	19	0.26	14	0.28	14	0.37
عمان	17	0.43	16	0.36	10	0.41	12	0.40
البرتغال	6	0.51	9	0.58	3	0.69	/	/
قطر	13	0.47	4	0.73	4	0.67	6	0.48
السعودية	11	0.47	10	0.54	13	0.33	9	0.42
جنوب أفريقيا	19	0.41	13	0.45	11	0.41	/	/

الدولة	2012		2009		2006		2003	
	الترتيب (30)	النقاط	الترتيب (24)	النقاط	الترتيب (21)	النقاط	الترتيب (19)	النقاط
السودان	28	0.27	23	0.01	19	0.13	19	0.23
سوريا	26	0.34	21	0.10	17	0.26	15	0.34
تونس	16	0.45	15	0.37	12	0.41	10	0.42
تركيا	21	0.40	/	/	/	/	7	0.44
الإمارات	5	0.52	12	0.50	5	0.67	4	0.53
اليمن	30	0.25	22	0.02	20	0.03	17	0.28
متوسط الدول العربية	0.39		0.34		0.33		0.40	
متوسط دول المقارنة	0.50		0.67		0.69		0.58	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2012**، مرجع سبق ذكره، ص 25.
- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2009**، الإصدار الثالث، الكويت، 2009، ص 14.
- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2006**، الإصدار الثاني، الكويت، 2006، ص 2.
- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2003**، مرجع سبق ذكره، ص 3.

حسب نتائج تقرير التنافسية العربية لسنة 2003 فإن الدول العربية خاصة النفطية ذات الدخل المرتفع استطاعت أن تحقق مراتب جيدة من حيث تنافسيتها الكامنة وهذا ما يؤهلها إلى أن تحسن من الفجوة الأكبر من تنافسيتها الجارية، بينما الدول المنخفضة الدخل تعاني تدهورها في تنافسيتها [1]. ومن خلال مؤشر التنافسية العربية لسنة 2006 تبين أن وضع الدول العربية لم يتعدى نصف ما حققته دول المقارنة، كما يتبين لنا التراجع الحاصل في تنافسية الدول العربية مقارنة بسنة 2003، كما نلاحظ وجود تباين في أداء الدول العربية، حيث أن الدول الخليجية النفطية وذات الدخل المرتفع خاصة قطر والإمارات حققت مستويات مرتفعة، بينما كان أداء الدول العربية غير النفطية وذات الدخل المتوسط متواضعا، حيث كان لارتفاع أسعار البترول الأثر الايجابي على التوازنات الاقتصادية الكلية للدول العربية النفطية [2]. كما بلغ أداء الدول العربية في المؤشر الإجمالي للتنافسية 0.34 مقابل 0.67 لدول المقارنة سنة 2009 أي أن الفجوة

[1] المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2003**، مرجع سبق ذكره، ص 3.

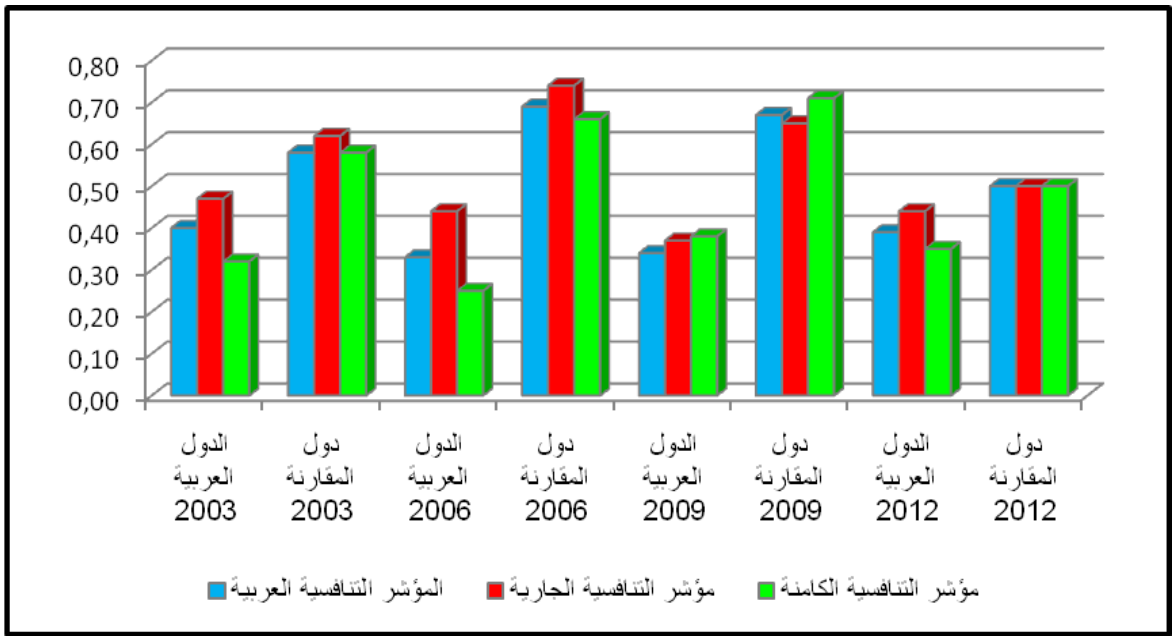
[2] المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2006**، مرجع سبق ذكره، ص 3.

التنافسية تبلغ 49% مقارنة مع فجوة بلغت 50% سنة 2006[1]، حيث أن الفجوة التنافسية لا تزال واسعة وتدل على تواضع الأداء التنافسي للدول العربية كما لاحظنا أن الدول الخليج مازلت تحتل مراتب متقدمة مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى، كما أثرت الأزمة المالية لسنة 2008 على تنافسية الدول العربية خاصة في مجال تدهور البيئة الاقتصادي الكلية وارتفاع التضخم وتراجع أسعار النفط والصادرات إجمالا. وحسب تقرير 2012 للتنافسية العربية فقد بلغ أداء الدول العربية 0.39 مقابل 0.58 لدول المقارنة أي الفجوة التنافسية تبلغ حوالي 32% مقارنة مع 49% لتقرير سنة 2009[2]، وهذا يدل على تحسن في الأداء العربي الذي يرجع أساسا إلى تحسن الوضع التنافسي للدول الخليجية التي حققت مستويات متقدمة ضمن المؤشر بمتوسط بلغ 0.48. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة من شأنه أن يؤدي إلى تراجع هذا الأداء التنافسي للدول العربية خاصة النفطية حيث سيقلل من فرص النمو الاقتصادي و بالتالي زيادة الضغط على سوق العمل وانخفاض مستوى الدخل واحتمال زيادة معدلات الفقر. فالدول العربية تواجه تحديات كبيرة في مجال تحسين وضعها التنافسي في الأسواق الدولية، ويتعين على كل دولة دراسة وضعها التنافسي بشكل جذري لبلوغ أهدافها التنافسية. والشكل التالي يوضح أداء الدول العربية مقارنة بدول المقارنة ضمن مؤشر التنافسية العربية:

[1] المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2009**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2012**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الشكل رقم (3-17): مقارنة الأداء العربي بين نتائج تقارير 2003، 2006، 2009 و2012.



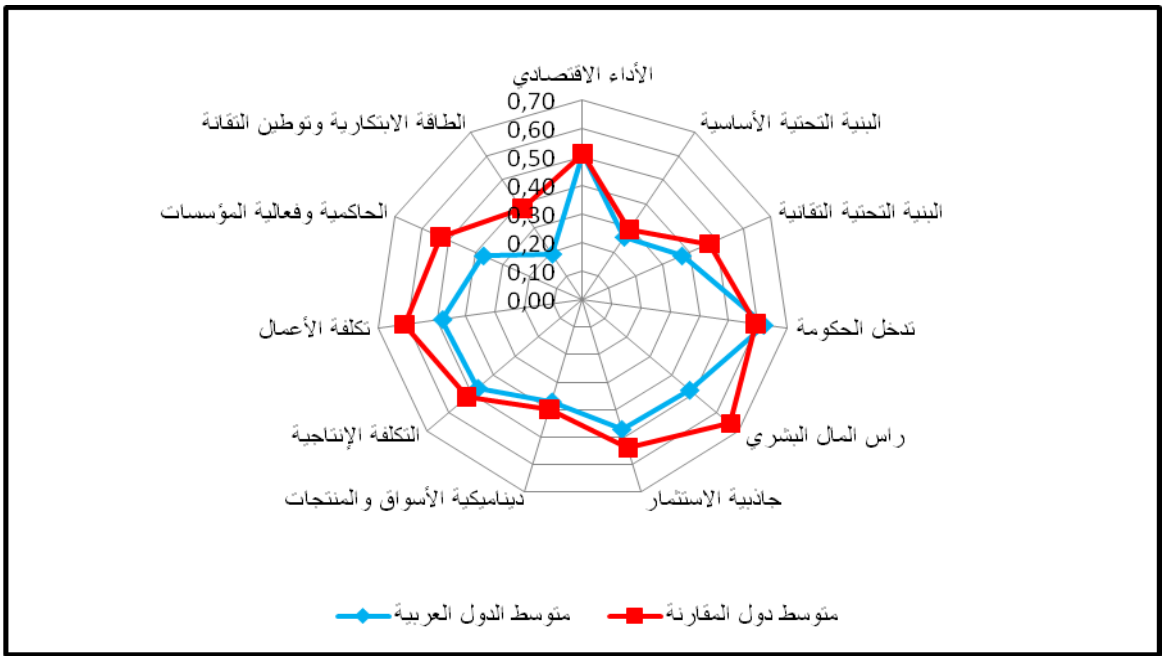
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2012**، مرجع سبق ذكره، ص 25.
- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2009**، مرجع سبق ذكره، ص 14.
- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2006**، مرجع سبق ذكره، ص 2.
- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2003**، مرجع سبق ذكره، ص 3.

ففي تقرير 2012 بلغ متوسط التنافسية الجارية للدول العربية 0.44 مقارنة بمتوسط 0.50 لدول المقارنة جاءت دول الخليج في مراتب متقدمة مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى، أما التنافسية الكامنة فكان متوسط العربية فيها 0.35 مقارنة بمتوسط دول المقارنة بلغ 0.50 مما يدل على تأخر الدول العربية في هذا المؤشر.

ويتضح لنا أكثر اتساع الفجوة التنافسية بين الدول العربية ودول المقارنة من خلال المكونات الرئيسية لمؤشر التنافسية العربية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-18): مكونات مؤشر التنافسية العربية مقارنة بدول المقارنة لسنة 2012.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2012**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ومن خلال الشكل السابق وحسب تقرير التنافسية العربية لسنة 2012 يتضح لنا أن أداء الدول العربية كان أقل من أداء دول المقارنة في كل المؤشرات الرئيسية ما عدا الأداء الاقتصادي وتدخل الحكومة، حيث أن اغلب الدول العربية لها ميزان سالب، أما الدول التي حققت تنافسية ايجابية فهي دول الخليج العربية والأردن وتونس. ويمكن توضيح هذا الفارق من خلال النقاط التالية[1]:

-تعادلت الدول العربية مع دول المقارنة عند متوسط قيمة 0.51 فيما يخص أداء الاقتصاد الكلي، وحققت بعض الدول النفطية مثل البحرين والجزائر وليبيا والكويت والسعودية مراكز متقدمة، بينما كان ترتيب كل من الإمارات وقطر متواضعا، أما الدول العربية غير النفطية فكانت ترتيبها متأخرا؛

[1] المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2012**، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-15.

-بلغ متوسط الدول العربية في مؤشر ديناميكية الأسواق 0.37 مقابل 0.40 لدول المقارنة، حققت دول الخليج مراكز متقدمة في الترتيب خاصة الإمارات، وباستثناء الأردن جاء ترتيب باقي الدول العربية في الثلث الأخير من الترتيب؛

-كما بلغ متوسط مؤشر الإنتاجية والتكلفة للدول العربية 0.47 مقابل 0.52 لدول المقارنة، جاء ترتيب معظم دول الخليج في المراتب الأولى وحققت تونس والأردن والإمارات مراتب متوسطة، وجاءت باقي الدول العربية في المراتب الأخيرة؛

-وتدل النتائج على تواضع مستوى بيئة الأعمال العربية مقارنة لدول المقارنة، حيث بلغ متوسط المؤشر للدول العربية 0.44 مقابل 0.51 لدول المقارنة. ودائما نجد دول الخليج في المراتب المتقدمة مقارنة ببقية الدول العربية الأخرى التي جاءت في مراكز متأخرة ما عدا الأردن وتونس؛

-وفي مجال الحاكمية وفاعلية المؤسسات، بلغ متوسط الدول العربية 0.37 مقابل 0.53 لدول المقارنة، جاءت المغرب والكويت وعمان وقطر في الثلث الأول من الترتيب، أما السعودية والإمارات والأردن فجاءت في وسط الترتيب، وبقية الدول العربية ضمن الثلث الأخير من الترتيب؛

-بلغ متوسط مؤشر البنية التحتية الأساسية للدول العربية 0.26 مقابل 0.29 لدول المقارنة، كانت الإمارات الأولى عربيا تلتها قطر والبحرين والكويت، فيما جاءت السعودية ومصر والأردن ولبنان وليبيا في وسط الترتيب وبقية الدول العربية الأخرى في المراكز الأخيرة؛

-حققت الدول العربية متوسط بقيمة 0.47 في مؤشر جاذبية الاستثمار مقارنة بقيمة 0.54 لدول المقارنة. حلت الأردن في مراكز متقدمة، تبعتها السعودية والبحرين والإمارات، بينما جاءت الكويت ولبنان وليبيا وعمان في وسط الترتيب، وباقي الدول العربية الأخرى في مراكز متأخرة من الترتيب؛

-وفي مجال انخفاض تدخل الحكومة حققت الدول العربية متوسطا متقدما بلغ 0.62 مقارنة بقيمة 0.59 لدول المقارنة، خاصة الإمارات وقطر والجزائر والبحرين والكويت؛

-وفيما يخص تكلفة القيام بالأعمال بلغ متوسط الدول العربية 0.48 مقارنة 0.61 لدول المقارنة، جاءت السعودية كأحسن دولة عربية في ترتيب متقدم، تلتها البحرين وتونس في الثلث الأول من الترتيب، فيما صنفت في وسط الترتيب كل من مصر والكويت وقطر والإمارات؛

-بلغ متوسط الدول العربية 0.48 في مؤشر رأس المال البشري مقابل 0.66 لدول المقارنة، كانت اليونان في المرتبة الأولى بقيمة 0.84 كما حققت كل من قطر والأردن وتونس والبحرين مراتب جيدة، فيما حلت موريتانيا في الأخير بقيمة 0.12 فقط؛

-وفيما يخص مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة حققت الدول العربية في المتوسط قيمة 0.19 وعي قيمة ضعيفة مقابل 0.38 لدول المقارنة، وحتى مؤشر البنية التحتية التقانية سجلت الدول العربية 0.37 مقابل 0.47 لدول المقارنة، حيث جاءت دول الخليج في مراتب متقدمة وباقي الدول العربية جاء ترتيبها في الثلث الأخير من الترتيب.

ثانيا: وضع الدول العربية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

يعتبر مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار مقياسا كميا مجمعا يحتوي على عدد من المؤشرات الفرعية، تم إطلاقه سنة 2013 من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ورصد المؤشر سنة 2015 أكبر عدد من دول العالم ذات التأثير على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ضم 109 دولة تمثل 95% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم، من بينها 16 دولة عربية حيث تم استبعاد كل من ليبيا وسوريا.

تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2015 أن الدول العربية حلت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط قيمة بلغ 40.4 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول بلغ 67، وكانت مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى بمتوسط قيمة 59.5 نقطة، فيما حلت مجموعة دول أفرقيا في المرتبة الأخيرة بمتوسط قيمة 32.9 نقطة. ومقارنة بسنة 2014 فقد ارتفع مؤشر جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة بمقدار 0.1 نقطة فقط وبنسبة 0.29%، فيما كان سنة 2013 متوسط قيمة المؤشر 28 نقطة فقط، حيث نلاحظ تحسنا بين سنتي 2013 و2015، لكن يبقى هذا التحسن ضعيفا. والجدول التالي يوضح وضع الدول العربية مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى على مستوى العالم:

الجدول رقم (3-16): وضع الدول العربية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

الترتيب 2015	المجموعة الجغرافية	2015		2014		2013	
		متوسط القيمة	متوسط الترتيب	متوسط القيمة	متوسط الترتيب	متوسط القيمة	متوسط الترتيب
1	**منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية**	59.5	21	60.9	21	49.1	20
2	**شرق آسيا والمحيط الهادئ**	50.7	42	51.3	42	35.9	48
3	**أوروبا واسيا الوسطى**	47.4	48	46.9	49	33.3	51
4	**المنطقة العربية**	**40.4**	**67**	**40.3**	**67**	**28.0**	**68**
5	**أمريكا اللاتينية والكاريبي**	39.6	71	38.5	71	28.1	68
6	**جنوب آسيا**	35.2	84	34.9	80	24.3	80
7	**أفريقيا**	32.9	88	31.0	89	21.0	91

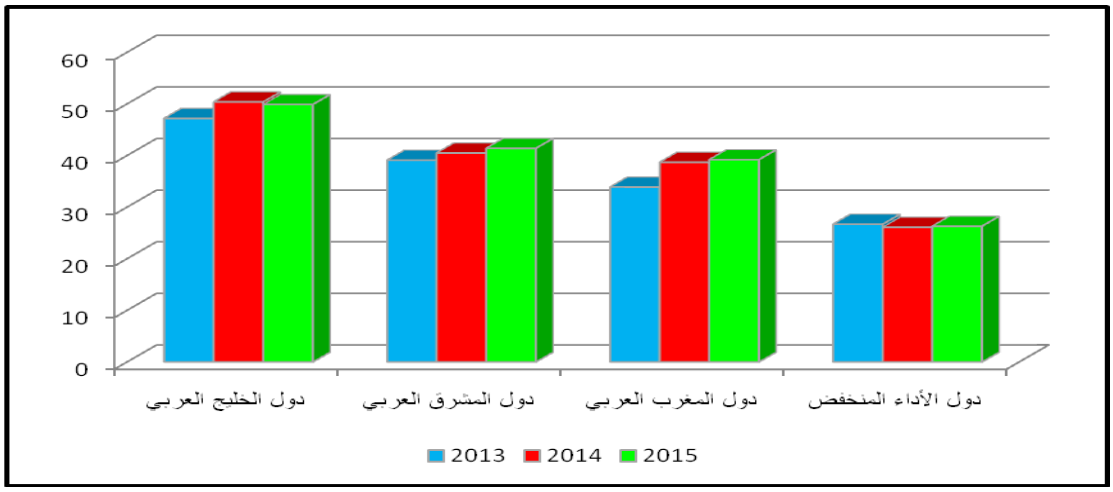
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015**، الكويت، 2015، ص 35.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014**، الكويت، 2014، ص 35.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012- 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 36.

وعلى مستوى المجوعات العربية، توضح نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار أن دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان، والبحرين) تصدرت الأداء العربي في السنوات الثلاثة الأخيرة، بمتوسط قيمة للسنوات الثلاثة بلغ 49.2 نقطة وبأداء جيد، فيما جاءت دول المشرق العربي ثانيا على المستوى العربي بمتوسط قيمة 40.3 نقطة، تلتها دول المغرب العربي بمتوسط قيمة 37.3.

وحلت أخيرا مجموعة الأداء المنخفض بمتوسط قيمة 26.4[1]، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-19): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 35.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014**، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[1] أنظر:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 35.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014**، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ويتضمن المؤشر العام ثلاثة مجموعات رئيسية تتمثل في مجموعة المتطلبات الأساسية التي تمكن الدولة المستضيفة من أن تعمل على جذب الاستثما ر الأجنبي المباشر، ومجموعة العوامل الكامنة التي تحدد قرارات كبار المستثمرين وخصوصا الشركات متعددة الجنسيات، ومجموعة العوامل الخارجية الايجابية التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي.

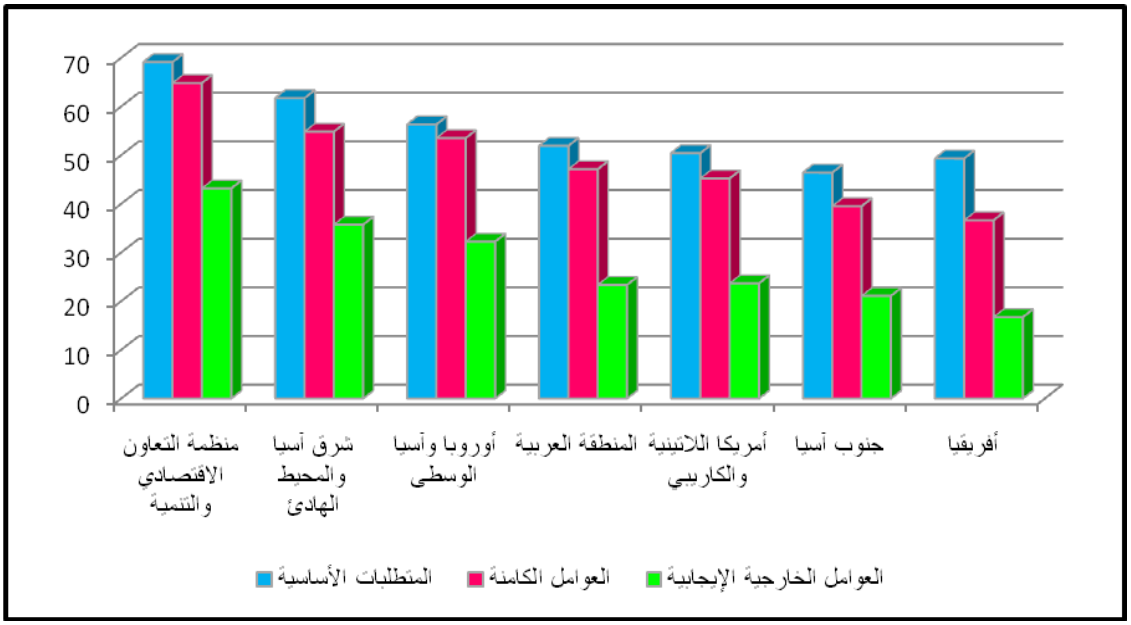
ففي مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة، جاءت مجموعة الدول العربية في المرتبة الرابعة من بين سبع مجموعات جغرافية لسنة 2015 بمتوسط قيمة بلغ 51.4 نقطة، مقارنة بمتوسط قيمة 50.3 سنة 2014 و 51.8 سنة 2013[1]. كما يلاحظ أن أداء الدول العربية في مجال المتطلبات الأساسية يقل بشكل طفيف نسبيا على متوسط الأداء العالمي الذي بلغ 57.4 نقطة. وعلى مستوى مجموعة العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات متعددة الجنسيات، جاء ترتيب الدول العربية في المرتبة الرابعة أيضا لسنة 2015، بمتوسط قيمة 47.1 نقطة ومتوسط ترتيب داخل المجموعة يبلغ 63، ومقارنة بسنة 2014 فقد استقر أداء الدول العربية بنفس القيمة، فيما كانت مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى بمتوسط قيمة 64.8 نقطة. كما حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الخامسة في مؤشر العوامل الخارجية الايجابية لجاذبية الاستثمار لسنة 2015، بمتوسط قيمة بلغ 23.33 نقطة، حيث ارتفع الأداء في هذه المجموعة بمقدار 0.16 نقطة و بنسبة 0.69% مقارنة بسنة 2014[2].

والشكل التالي يوضح وضع مجموعة الدول العربية في المجموعات الرئيسية لمؤشر جاذبية الاستثمار:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014**، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-40.

الشكل رقم (3-20): وضع مجموعة الدول العربية في المجموعات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2015.

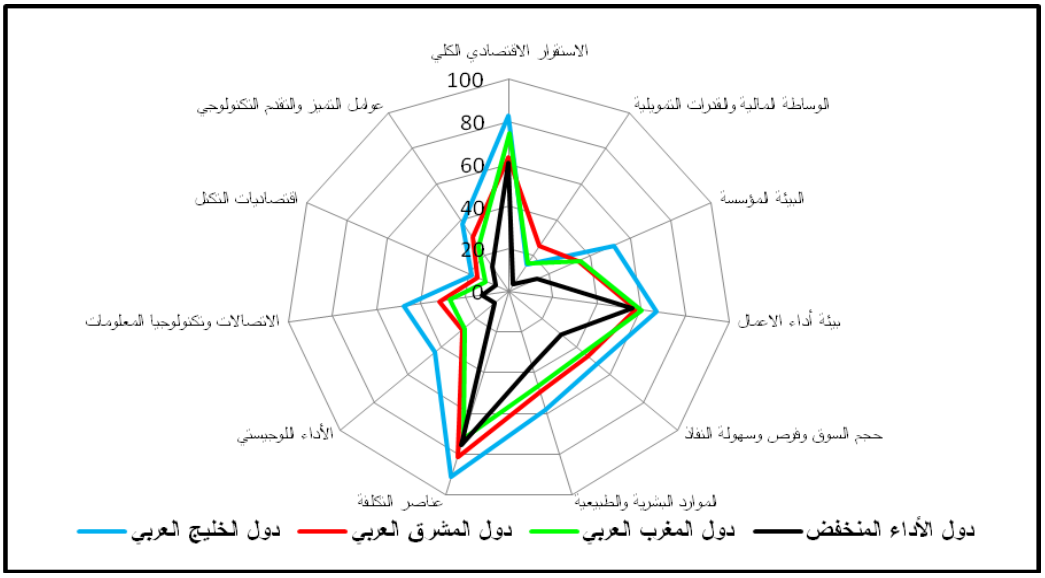


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-43.

وفيما يخص أداء مجموعات الدول العربية ضمن المجموعات الرئيسية للمؤشر العام لجاذبية الاستثمار، كشفت البيانات لسنة 2015 أن مجموعة دول الخليج كان لها التفوق النسبي مقارنة بباقي الدول العربية في كل المجموعات الرئيسية، حيث تصدرت الترتيب العربي في مجموعة المتطلبات الأساسية بمتوسط قيمة 61.2 نقطة بأداء جيد فاق المتوسط العالمي البالغ 57.4 نقطة، تليها دول المغرب العربي بقيمة 52.3 نقطة وبأداء ضعيف ثم دول المشرق العربي بقيمة 49 نقطة وبأداء ضعيف أيضا، ثم في الأخير دول الأداء المنخفض بقيمة 39.8 نقطة. كما تصدرت دول الخليج مجموعة العوامل الكامنة بدرجة 52.2 نقطة بأداء متوسط يزيد قليلا عن المتوسط العالمي البالغ 49.8 نقطة، تليها دول المشرق العربي بدرجة 46.8 نقطة، ثم دول المغرب العربي بقيمة 44.2 نقطة وفي الأخير دول الأداء المنخفض بدرجة 31.2 نقطة. ودائما بقيت دول الخليج في صدارة الترتيب في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية بقيمة 30 نقطة فوق المتوسط العالمي الذي بلغ 29.7

نقطة، حلت بعدها دول المشرق العربي بدرجة 26.7 ثم دول المغرب العربي بدرجة 22.4 نقطة، وجاءت دول الأداء المنخفض بدرجة 11.6 نقطة وبأداء ضعيف جدا [1]. والشكل الموالي يوضح وضع مجموعات الدول العربية ضمن المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

الشكل رقم (3-21): وضع مجموعات الدول العربية في المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2015.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-63.

من خلال الشكل السابق، يمكننا قراءة ما يلي[2]:

-تصدرت دول الخليج الأداء العربي في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي بقيمة 83.1 نقطة وبأداء جيد جدا في ثلاث متغيرات هي استقرار سعر الصرف الحقيقي وعدد أزمات سعر الصرف وأداء الحسابات الجارية والمعاملات الخارجية، فيما حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بأداء متوسط حيث حققت أداء جيد جدا في مؤشر

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-40.

[2] نفس المرجع، ص ص 42-62.

الدين العام، تلتها دول المشرق العربي بقيمة 63.2 نقطة وبأداء ضعيف فيما حلت دول الأداء المنخفض في الأخير بأداء ضعيف جدا؛

-وفي مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، كان هناك ضعف في الأداء العربي على صعيد توفير الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، كما تصدرت هذا المؤشر دول المشرق العربي بقيمة 25.5 نقطة تلتها دول المغرب العربي بقيمة 15.7 نقطة، لتأتي دول الخليج في المرتبة الثالثة بقيمة 15 نقطة، وفي الأخير دول الأداء المنخفض بقيمة 3.8 نقطة فقط؛

-ويتأثر مناخ الاستثمار بالبيئة المؤسسة لاسيما القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار، وفي مؤشر البيئة المؤسسة كان أداء الدول العربية متواضعا عموما حيث كان متوسط قيمة المؤشر 36.1 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 50.9 نقطة، حلت دول الخليج العربي أولا بقيمة 52.1 نقطة وبأداء جيد جدا، تلتها دول المغرب العربي بدرجة 35.4 ثم دول المشرق العربي بقيمة 34.3 نقطة، وفي المرتبة الأخيرة دول الأداء المنخفض بقيمة 14.1 نقطة فقط؛

-كما كان أداء الدول العربية متوسطا في مؤشر بيئة الأعمال بمتوسط قيمة 61.2 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بقيمة 66 نقطة، تصدرت دول الخليج الدول العربية وبدرجة 66.9 نقطة، حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 60.1 بمستوى أداء ضعيف، ثم دول المشرق العربي بقيمة 57.6 نقطة بمستوى ضعيف أيضا وفي الأخير دول الأداء المنخفض بأداء ضعيف جدا؛

-أما فيما يخص مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، فكان وضع الدول العربي قريب من المتوسط العالمي، جاءت دول الخليج أولا بأداء متوسط بقيمة 52.2 نقطة، بعدها حلت دول المشرق العربي بقيمة 46.8 وبأداء متوسط أيضا، فيما حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف، وفي الأخير دول الأداء المنخفض بأداء ضعيف جدا؛

-كما كان أداء الدول العربية في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية قريبا من المتوسط العالمي، حيث جاء الأداء العربي في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 46.8 أفضل بما يزيد عن الضعف من المتوسط العالمي الذي بلغ 19.8، وذلك بفضل توافر النفط وموارد معدنية أخرى في معظم الدول العربية، فيما جاء الأداء العربي في متغيري سنوات التعليم المتوقعة للأطفال ومؤشر التنمية البشرية قريبا من المتوسط العالمي، فيما كان اقل من المستوى العالي في باقي المتغيرات، ودائما حلت دول الخليج الأولى عربيا بأداء جيد، ودول المشرق العربي ثانيا ودول المغرب العربي ثالثا بأداء ضعيف، وفي الأخير دول الأداء المنخفض بأداء ضعيف جدا؛

-تعد عناصر التكلفة والعائد من أهم العوامل التي تدخل في اتخاذ قرار الاستثمار، وجاء أداء الدول العربية بقيمة 81.7 نقطة أعلى من متوسط الأداء العالمي الذي كان مرتفعا أصلا وبقيمة 77.3 نقطة، تصدرت دول الخليج بقيمة 91.1 نقطة، تلتها دول المشرق العربي بقيمة 81 نقطة، وبعدهما دول الأداء المنخفض بقيمة 75.6 نقطة وأخيرا دول المغرب العربي بقيمة 72 نقطة؛

-تم قياس مؤشر الأداء اللوجستي، بناء على أربع أنواع هي كفاءة وشفافية التخليص الجمركي، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، أداء الشحن الجوي وكفاءة الخدمات اللوجستي. الأداء العربي الذي بلغ في هذا المؤشر قيمة 28.5 نقطة جاء اقل من الأداء العالمي البالغ قيمة 37.5 نقطة، حققت دول الخليج أداء جيد بقيمة 43.3، فيما حلت كان أداء دول المشرق العربي ضعيفا بقيمة 27.9، وبعدها دول المغرب العربي بقيمة 26.4 نقطة، فيما كان أداء دول الأداء المنخفض ضعيفا جدا بقيمة 8.3 نقطة فقط؛

- أصبحت الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مكون رئيسي في نمو وتطور جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، وبالتالي أصبحت من العناصر المهمة في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر، وجاء الأداء العربي في هذا المؤشر بقيمة 31.8 نقطة أقل من الأداء العالمي الذي بلغ قيمة 39.2 نقطة المنخفض أصلا. حيث تصدرت دول الخليج بأداء جيد بلغ قيمة 47.3 نقطة وبفارق معتبر عن دول المشرق العربي التي حلت ثانيا عربيا بقيمة 31.5 نقطة بأداء متوسط، ثم دول المغرب العربي بقيمة 26.9 نقطة بأداء ضعيف، وجاء أداء دول الأداء المنخفض ضعيفا جدا بقيمة 12.3 نقطة في المرتبة الأخيرة؛

-يرتكز مؤشر اقتصاديات التكتل على ثلاثة متغيرات هي عدد الشركات المتعددة الجنسيات داخل الدولة، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة. وفي هذا المؤشر جاء أداء الدول العربية اقل بشكل واضح من الأداء العالمي، حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة 12.4 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 15.7 نقطة. وكانت دول المشرق العربي الأولى عربيا بأداء جيد بقيمة 18.2 نقطة، ثم دول المغرب العربي ثانيا بقيمة 15.6 بأداء جيد أيضا، فيما حلت دول الخليج العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 11.8 نقطة وبأداء متوسط، وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض بأداء ضعيف جدا بقيمة 6.5 نقطة؛

-وفي مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي والتي ترتكز على مدى الاستثمار في مجال البحوث والتطوير في بلد ما من اجل تحقيق ميزة تنافسية، كان أداء الدول العربية التي حققت متوسطا بقيمة 28 نقطة اقل بشكل واضح من المتوسط العالمي البالغ قيمة 35.7 نقطة، تصدرت دول الخليج المجموعات العربية بقيمة 37.7 بأداء جيد، فيما حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 30.3 بأداء ضعيف ثم دول المغرب العربي بأداء 25.3 نقطة بأداء ضعيف أيضا، وفي الأخير دول الأداء المنخفض بقيمة 13.7 بأداء ضعيف جدا.

ومع رصد وتقييم كل المؤشرات الفرعية التي تتفرع عن المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2015، يتبين لنا أن غالبية الدول العربية تشكو من نقاط ضعف تكمن بالأساس في المجالات التالية[1]:

- **تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** ويعود ذلك أساسا إلى اعتماد معظم الدول العربية خاصة دول الخليج العربي والعراق وليبيا والجزائر على النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛
- **ارتفاع معدل التضخم:** حيث يلاحظ ارتفاع نعدل التضخم في معظم الدول العربية ولاسيما الدول غير النفطية، وهو ما يعد عائقا يقلل من جاذبية المستثمر الأجنبي خصوصا وانه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي القيمة الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر داخل تلك الدولة؛
- **ارتفاع نسبة عجز الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي:** وهو أحد العوامل السلبية غير المباشرة المنفرة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تظهر خاصة في الدول العربية غير النفطية، وحاليا بعد أزمة انخفاض أسعار النفط في الدول النفطية أيضا، مما يساهم في زيادة معدل التضخم والغموض وعدم التأكد بالنسبة للوضع الاقتصادي؛
- **العوامل المرتبطة بالبيئة المؤسسية:** مزال وضع البيئة المؤسسية في الدول العربية متواضعا بالنظر للدول المنافسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا رغم الجهود التي بذلتها وتبذلها الدول العربية في هذا المجال؛
- **المكونات الخاصة ببيئة أداء الأعمال:** لازالت تمثل تحديا رئيسيا للدول العربية باستثناء عدد محدود من الدول خاصة الخليجية، رغم الإصلاحات المبذولة في الدول العربية لاسيما في السنوات الأخيرة؛

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 67، 68.

-**حجم السوق وفرص النفاذ إليه:** حيث حققت الدول العربية وضعية تنافسية لا بأس بها نسبيا، خاصة دول الخليج العربي، إلا أن عددا معتبرا من الدول العربية يعاني من ميزان سلبي لمؤشر الانفتاح على العالم الخارجي؛

-**رأس المال البشري:** والملاحظ أن معظم الدول العربية لا تعاني من نقص الإطارات البشرية من حيث الكم، إلا أن هنالك مشكلة في نوعية هذه الإطارات متمثل ة في المستوى التعليمي والمهاري وهو ما يؤدي إلى نقص إنتاجية المورد البشري في الدول العربية مقارنة بالعديد من دول العالم؛

-**تراجع الأداء اللوجستي:** حيث تعاني معظم الدول العربية من ميزان جاذبية سالب على مستوى كفاءة التخليص الجمركي ومؤشر أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، ومؤشر جودة وكفاءة الخدمات التجارية، ومؤشر كثافة الطرق البرية، وهو ما يؤثر سلبا على جذب الاستثمار الأجنبي، خاصة الاستثمارات ذات التوجه التصديري؛

-**انخفاض مستوى التقدم التكنولوجي:** لدى الدول العربية ميزان جاذبية سالب على مستوى التقدم التكنولوجي لاسيما في مجال الإنفاق على التنمية البشرية والبحث العلمي بشكل عام، وغياب خطط وبرامج البحث والتطوير، وتزايد اتساع الفجوة بين الدول النامية عموما والمتقدمة في هذا المجال.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

على الرغم مما تمتلكه الدول العربية من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية هائلة، فان حصتها من الاستثمارات العالمية تبلغ حوالي 3.5% فقط، بعدما شهدت تذبذبا واضحا خلال العقدين الماضيين انعكاسا للمتغيرات السياسية والاقتصادية المتباينة التي تشهدها معظم الدول العربية. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها، بالإضافة إلى واقع الاستثمارات العربية البينية.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية.

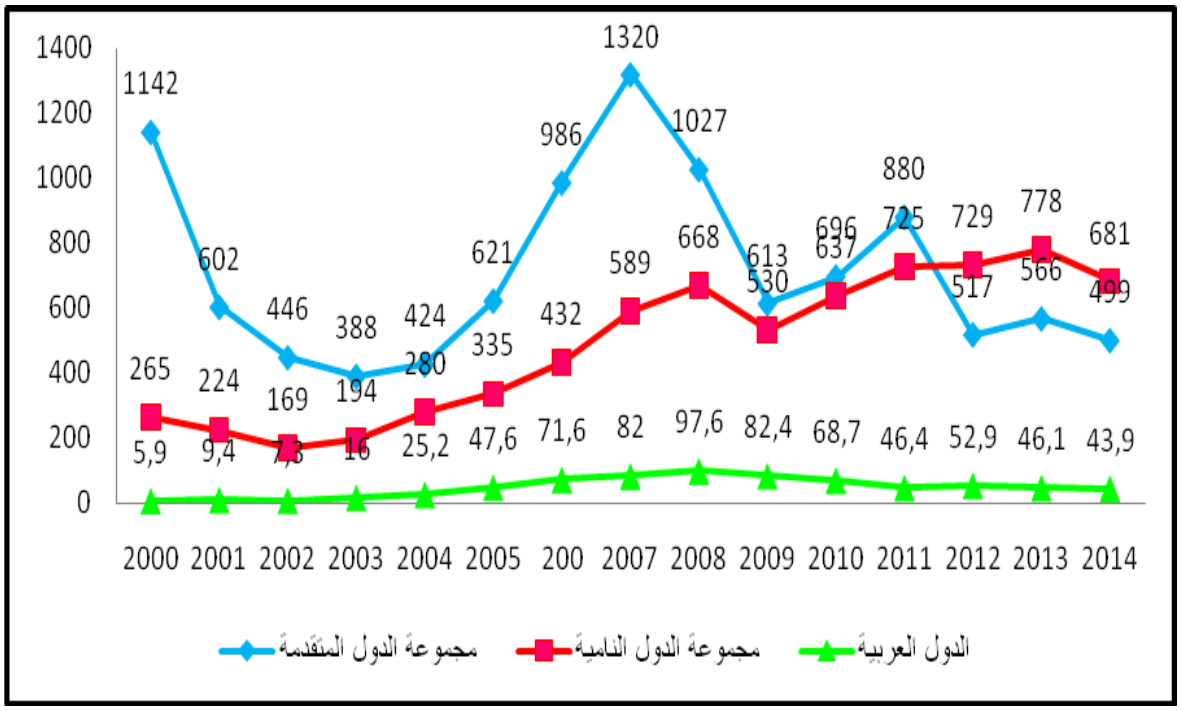
نستعرض من خلال خذا المطلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية وعدد مشاريعه فيها.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية.

يبين الشكل رقم (3-21) اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2014 في مجموعات الدول المتقدمة والدول النامية والدول العربية، حيث نلاحظ أن الدول النامية حققت تقدما ملحوظا خلال السنوات الماضية خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008 لتتخطى حصتها منذ سنة 2012 حصة الدول المتقدمة لأول مرة في التاريخ، بينما الدول العربية فإن الانحدار في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها كان السمة الغالبة، بداية من تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008 وأيضا التأثيرات الكبيرة للأحداث التي تفجرت في عدد من الدول العربية منذ سنة 2011.

الشكل رقم (3-22): منحنى اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعات الدول خلال الفترة (2000-2014).

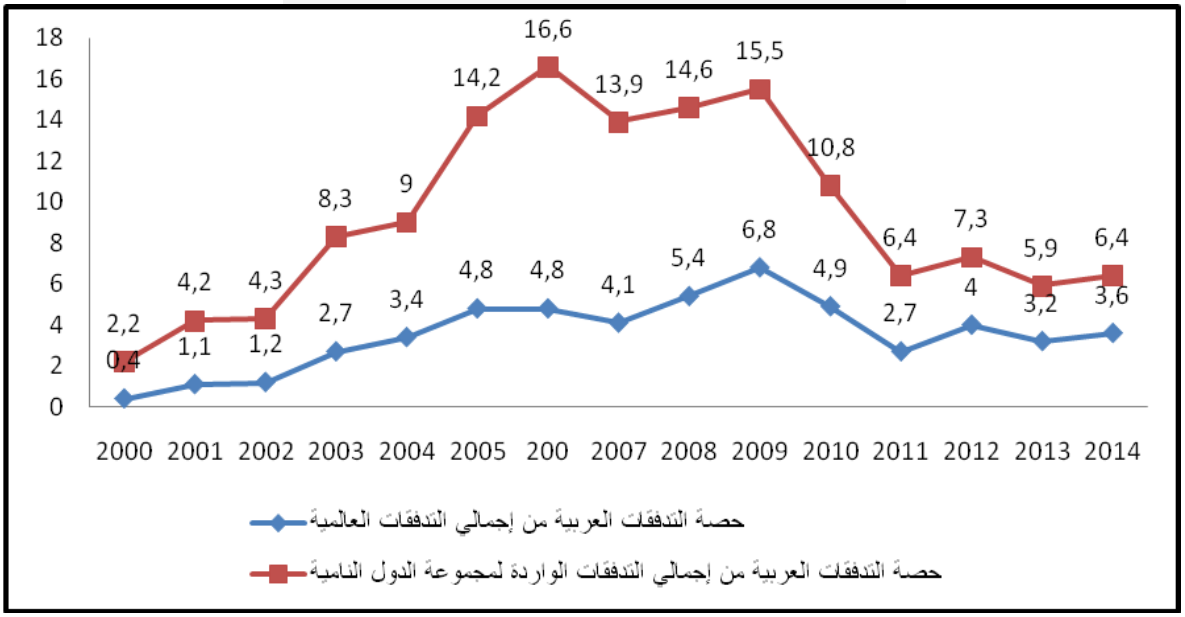
الوحدة: مليار دولار.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 72.

حيث تراجعت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية من 6.8% سنة 2009 إلى 3.6% سنة 2014، وعموما شهدت حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية من الإجمالي العالمي تذبذبا خلال الفترة الماضية، لكنها لم تتخطى حاجز 6.8% المحقق سنة 2009 كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-23): منحنى يبين حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية كنسبة من العالم والدول النامية.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 73.

كما تشير مؤشرات معهد التمويل الدولي إلى تواضع كبير في حصة الدول العربية من التدفقات الرأسمالية للقطاع الخاص إلى الدول الناشئة. وفيما كانت التوقعات تشير إلى احتمالات ايجابية لمزيد من التطور في هذه الحصة بعد سنة 2014، لكن تفاقم الأحداث الجارية في المنطقة يرجح حدوث اتجاها معاكسا ريثما تعود الأوضاع إلى الاستقرار [1]، وهو ما تحقق فعلا حيث تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنسبة 8% من 47.5 مليار دولار سنة 2013 إلى 44 مليار دولار سنة 2014 والتي مثلت نسبة 3.6% من الإجمالي العالمي البالغ 1230 مليار دولار، و 6.4% فقط من حصة الدول النامية البالغ 681 مليار دولار. والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 2000-2014:

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **التحولات الجديدة في خارطة الاستثمار العالمية والعربية: الفرص والتحديات 2013-2014**، تقرير الاستثمار السنوي الخامس، لبنان، جويلية 2014، ص 9.

الجدول رقم (3-17): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بالمليون دولار.

	متوسط 2000-2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	1 071,9	2 632,1	2 746,2	2 300,2	2 580,0	3 052,3	2 661,1	1 488,0
البحرين	864,8	2 638,3	257,2	155,9	780,9	891,2	988,8	957,4
جيبوتي	48,6	228,9	74,7	36,5	79,0	110,0	286,0	153,0
مصر	3 972,9	9 494,6	6 711,6	6 385,6	(483,0)	6 031,0	4 192,1	4 783,2
العراق	395,4	1 855,7	1 598,3	1 396,2	1 882,3	3 400,4	5 131,2	4 781,8
الأردن	1 382,4	2 826,3	2 413,1	1 650,8	1 473,5	1 497,3	1 747,5	1 760,4
الكويت	41,5	(6,0)	1 113,6	1 304,6	3 259,1	2 872,6	1 433,6	485,8
لبنان	2 369,5	4 002,2	4 378,7	3 747,7	3 389,8	3 169,7	2 879,8	3 070,1
ليبيا	950,6	3 180,0	3 310,0	1 909,0	0,0	1 425,0	702,0	50,0
موريتانيا	224,5	342,8	(3,1)	130,5	588,7	1 388,6	1 125,7	492,5
المغرب	1 728,3	2 487,1	1 951,7	1 573,9	2 568,4	2 728,4	3 298,1	3 582,3
فلسطين	31,4	51,5	300,5	206,3	349,3	58,4	175,7	123,9
سلطنة عمان	851,7	2 952,0	1 485,0	1 243,0	874,0	1 040,3	1 625,5	1 179,9
قطر	1 711,9	3 778,6	8 124,7	4 670,3	938,5	395,9	(840,4)	1 040,4
السعودية	7 321,2	39 455,9	36 457,8	29 232,7	16 308,0	12 182,0	8 865,0	8 012,0
الصومال	32,0	87,0	108,0	112,0	102,0	107,3	107,1	105,5
السودان	1 187,9	1 653,1	1 726,3	2 063,7	1 734,4	2 311,5	1 687,9	1 277,4
سورية	422,0	1 465,6	2 569,5	1 469,2	804,2	0,0	0,0	0,0
تونس	1 127,1	2 758,6	1 687,8	1 512,5	1 147,8	1 603,2	1 117,2	1 060,3
الأمارات	6 615,6	13 723,6	4 002,7	5 500,3	7 678,7	9 601,9	10 488,0	10 065,8
اليمن	258,3	1 554,6	129,2	188,6	(518,4)	(531,0)	(133,6)	(577,6)
الإجمالي العربي	**32 609,4**	**97 162,7**	**81 143,6**	**66 789,6**	**45 537,2**	**53 335,9**	**47 538,3**	**43 892,1**

Source : UNCTAD, **World Investment Report 2015**, sur le site-web : www.unctad.org/wir, consulter le : 22/03/2016.

حيث نلاحظ أنه رغم التطور الايجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى معظم الدول العربية إلا أنه مازالت هذه الحصص من التدفقات لا ترقى لإمكانيات هذه الدول رغم ما قدمته من تسهيلات وإعفاءات للمستثمر المحلي والأجنبي.

ويمكن توضيح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الدول العربية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-18): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

	متوسط 2000-2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	1,2973	1,5346	1,9938	1,4223	1,3000	0,7241	0,8050
البحرين	6,1018	6,9771	1,1212	0,6061	2,6885	2,9353	3,0976
جيبوتي	6,2584	23,3019	9,4953	2,3746	6,3017	8,0830	19,5612
مصر	3,6773	5,7597	3,5704	2,9752	(0,2088)	2,7018	2,2364
العراق	1,3190	1,7411	1,4049	1,1440	1,5386	1,5909	1,7386
الأردن	10,5661	12,8625	10,1306	6,2472	5,1092	4,8399	5,3376
الكويت	0,0174	(0,0040)	1,0511	1,0874	2,0299	2,1455	1,2528
لبنان	11,2577	14,4049	13,8632	11,5286	8,6917	8,6465	6,3335
ليبيا	1,8037	3,3359	4,8084	2,3585	0,0000	1,4874	0,7246
موريتانيا	11,1323	9,7182	(0,1066)	4,1362	13,2525	35,7906	28,3754
المغرب	3,2781	2,7983	2,1469	1,7339	2,5889	2,8423	3,2231
سلطنة عمان	2,3621	4,8597	3,0783	3,0291	2,2339	1,3318	2,0371
قطر	3,7521	3,2781	8,3076	3,7326	(0,0506)	0,1699	(0,4202)
السعودية	2,0136	7,5906	8,4964	5,5490	2,4358	1,7132	1,2853
الصومال	1,3078	3,3461	5,3686	10,4556	9,5568	8,2190	8,2022
فلسطين	0,7288	0,8244	4,4720	2,1607	2,1871	2,3833	1,6358
السودان	4,8433	4,0657	4,2471	4,1547	3,5506	4,4409	5,6385
سورية	1,4163	2,7886	4,7486	2,4298	1,2512	0,0000	0,0000
تونس	3,7199	6,1501	3,8840	3,4126	2,4964	3,5522	2,3114
الأمارات	3,5297	4,3501	1,5709	1,9137	2,2028	2,5018	2,6739
اليمن	1,1926	5,1144	0,4540	0,6052	(1,6506)	(1,6174)	(0,3381)

Source : UNCTAD, **World Investment Report 2015**, sur le site-web : www.unctad.org/wir, consulter le : 22/03/2016.

تعكس نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية هذا الاستثمار بالنسبة للنمو الاقتصادي، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن أفضل الأرقام سجلت في دول مثل لبنان والأردن وتونس والمغرب وهي دول غير مصدرة للنفط، عكس الدول المصدرة للنفط وهي الإمارات والسعودية والكويت والعراق والجزائر وليبيا فكانت نسبة التدفقات ضئيلة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فيما أن اليمن سجل أرقاما سلبية في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فهو يعتبر حالة

خاصة كونه من الدول الأقل نموا في العالم وأنها دولة تعاني من اضطرابات سياسية وأمنية فهي غير جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

والجدول التالي يقدم لنا أرقام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية كنسبة من تكوين رأس المال الثابت:

الجدول رقم (3-19): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

	متوسط 2000-2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	5,43	5,27	5,24	3,93	4,07	4,74	3,75	2,13
البحرين	22,51	29,73	4,44	2,33	17,21	15,06	19,31	22,38
جيبوتي	19,39	48,73	18,36	15,66	25,33	28,90	66,89	20,00
مصر	19,79	26,24	18,82	15,19	-1,23	14,72	11,21	12,58
العراق	2,00	6,38	6,48	4,56	4,59	7,06	8,18	9,05
الأردن	42,35	46,17	40,24	26,45	23,58	22,27	25,06	23,07
الكويت	0,10	-0,02	5,85	6,40	15,66	12,89	5,78	1,70
لبنان	53,83	50,49	47,46	40,21	31,40	29,86	25,02	26,94
ليبيا	6,89	10,26	13,01	6,65	0,00	10,94	4,52	0,39
موريتانيا	32,20	24,71	-0,28	8,25	28,52	51,05	45,43	23,52
المغرب	12,35	8,47	6,95	5,65	8,43	9,09	10,53	10,88
فلسطين	2,61	4,43	24,85	12,45	10,60	13,30	9,70	-
سلطنة عمان	8,79	13,29	10,88	8,34	6,75	5,45	7,55	5,34
قطر	11,29	7,67	19,22	11,04	1,86	0,72	-1,40	1,45
السعودية	9,61	33,29	32,99	22,65	10,75	7,43	5,02	4,44
الصومال	6,55	16,68	26,86	52,56	47,80	41,20	41,10	-
السودان	33,16	17,21	18,45	18,34	15,54	22,05	13,67	10,66
سورية	6,79	16,68	26,59	11,78	0,00	0,00	0,00	0,00
تونس	15,99	26,03	15,93	13,97	11,53	16,39	11,75	11,27
الأمارات	18,15	19,44	5,56	7,84	10,16	11,78	11,87	11,19
اليمن	8,30	37,47	3,80	5,23	-28,80	-17,23	-4,08	-17,06

Source : UNCTAD, **World Investment Report 2015**, sur le site-web : www.unctad.org/wir, consulter le : 22/03/2016.

نلاحظ أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت في الدول العربية المصدرة للنفط منخفضة جدا باستثناء الإمارات فقط، حيث أن الاستثمار

الأجنبي المباشر كان له تأثير أكبر على الدول التي لا تعتمد على الصادرات من المواد الطاقوية، خاصة الدول ذات الاقتصاد المتنوع مثل البحرين والأردن ولبنان ومصر.

ثانيا: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

يبين الجدول التالي تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية وقيمتها المالية وعدد الوظائف المحققة من خلالها خلال الفترة 2003-2015:

الجدول رقم (3-20): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

السنة	عدد المشاريع	إجمالي الاستثمار (مليون دولار)	إجمالي فرص العمل
2003	460	46481	72518
2004	436	59567.1	67643
2005	641	78319.1	124944
2006	849	113264.8	182764
2007	719	56841.4	119994
2008	1325	172642.8	300234
2009	1160	108282.4	168490
2010	1044	60033.8	137821
2011	1167	62434.6	125591
2012	1044	48693.4	118449
2013	946	55100.7	101298
2014	788	61047.2	108821
2015	748	46570.3	101143
2016*	278	46394.8	54624
الإجمالي	**11605**	**1015673.3**	**1784334**

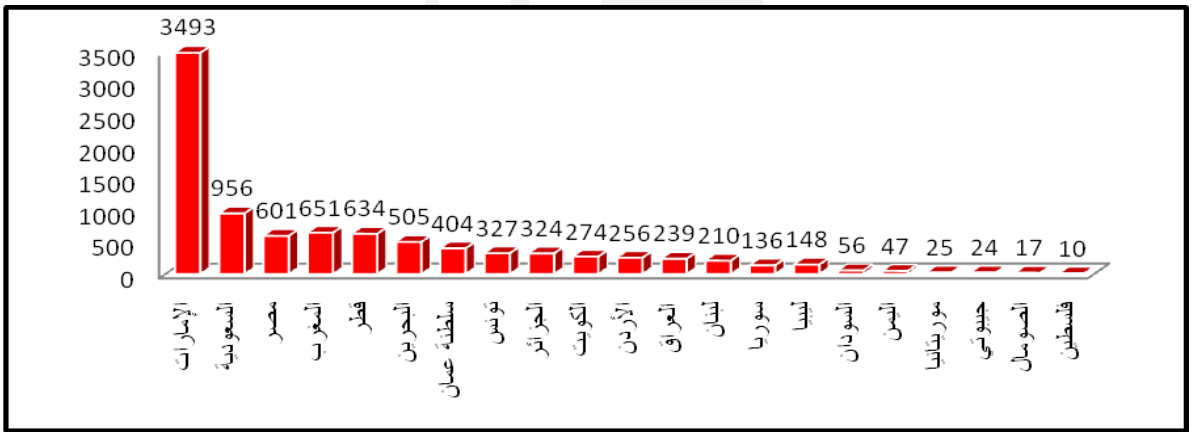
* خلال الفترة من جانفي إلى أفريل 2016.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، الكويت، جوان 2016، ص 7.

شهد عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية اتجها تصاعديا من 463 مشروع سنة 2003 إلى 1335 مشروعا سنة 2008، وبعدها بدأ يتناقص عدد المشاريع مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ سنة 2009حيث تراجع مرة أخرى إلى 748 مشروعا سنة 2015، مع توقعات بتوقف هذا التراجع سنة 2016 التي شهدت تأسيس 278 مشروع فقط في الثلث الأول.

قدرت التكلفة الإجمالية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2003-2016) بما يقارب 1000 مليار دولار، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها هذه المشروعات خلال نفس الفترة بنحو 1.8 مليون فرصة عمل. تركزت مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد قليل من الدول العربية، حيث حظيت الإمارات بنحو 4233 مشروع بنسبة 36% ثم السعودية بنحو 1304 مشروعا بنسبة 11%، ثم مصر والمغرب بعدد 827 مشروعا أجنبيا وبنسبة 7% لكل منهما من الإجمالي العربي [1]. وفيما يخص الشركات الأجنبية العملة في الدول العربية، فيقدر عددها بنحو 6587 شركة تزيد عن 7.6% من جمالي الشركات الأجنبية في العالم، تركزت شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد محدود من الدول العربية أولها الإمارات التي حظيت بنحو 3493 شركة أجنبية وبنسبة 37.4% من الإجمالي العربي، ثم السعودية التي تعمل بها 956 شركة أجنبية بنسبة 10.2% ثم مصر بنحو 601 شركة أجنبية وبنسبة 6.4% من الإجمالي العربي كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-24): عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الدول العربية خلال الفترة 2003-2015.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 6.

كما سجلت البيانات تراجع عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية من 7423 شركة في أفريل 2014 إلى 6109 شركة في أفريل 2015 ورغم ذلك ارتفعت حصة المنطقة من 10 إلى 11% من إجمالي عدد الشركات الأجنبية في العالم. كما ضمت قوائم أكبر 10 شركات مستثمرة في الدول العربية أسماء شركات عربية كبرى منها إعمار وبنك دبي الإسلامي ومجموعات لاندمارك ومجموعة الفطيم من الإمارات، وزين وكيبكو ومجموعة الشايع وبيت التمويل من الكويت، ومجموعة الحكير ودلة البركة ومجموعة بن لادن من السعودية، وأوراسكوم من مصر، وبنك قطر الإسلامي الدولي وشركة قطر للبتروكيماويات من قطر، وسونتراك من الجزائر[1].

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية.

نستعرض من خلال خذا المطلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية وعدد مشاريع الاستثمارات العربية المباشرة في العالم.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية.

تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية بنسبة 10% من 37 مليار دولار سنة 2013 إلى 33.4 مليار دولار سنة 2014، كما مثلت هذه التدفقات 2.5% من الإجمالي العالمي البالغ 1354 مليار دولار، و 7.1% من إجمالي الدول النامية البالغ 468 مليار دولار[2].

مثلت دول الخليج دول الخليج ولبنان وليبيا المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية لسنة 2014 حيث مثلت تدفقات هذه الدول نسبة 98% من الإجمالي العربي كما يوضحه الجدول التالي:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، الكويت، جوان 2014، ص 6.

[2] نفس المرجع، ص 10.

الجدول رقم (3-21): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية بالمليون دولار.

	متوسط 2000-2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	89,0	318,4	214,4	220,4	534,1	192,5	116,8	-
البحرين	747,2	1 620,5	(1 791,5)	334,0	893,6	922,3	1 052,4	(79,8)
مصر	147,0	1 920,2	571,1	1 175,5	625,5	211,1	301,0	252,7
العراق	50,2	33,6	71,9	124,9	366,0	489,5	227,1	241,5
الأردن	17,7	12,8	72,4	28,5	30,8	5,4	15,6	83,4
الكويت	2 517,0	9 090,6	8 581,8	5 889,8	10 772,9	6 741,3	16 648,0	13 108,4
لبنان	502,3	986,6	1 125,8	486,8	934,2	1 009,2	1 962,1	1 892,9
ليبيا	629,4	5 888,2	1 165,0	2 722,0	131,0	2 509,0	180,0	940,0
موريتانيا	1,7	4,1	4,3	4,1	4,2	4,2	4,2	4,2
المغرب	170,9	485,2	470,3	588,8	179,0	406,1	332,0	443,7
فلسطين	147,9	(4,3)	69,3	84,4	(128,1)	29,1	(48,3)	(32,2)
سلطنة عمان	75,5	585,0	109,0	1 498,0	1 232,8	876,5	1 383,6	1 164,3
قطر	772,5	3 657,8	3 214,6	1 863,2	10 108,5	1 840,1	8 021,4	6 748,4
السعودية	455,5	3 497,7	2 177,2	3 906,9	3 430,0	4 402,0	4 943,0	5 396,0
السودان	9,0	98,2	89,2	66,0	84,0	175,0	915,0	-
سورية	44,4	1,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
تونس	11,1	42,2	77,0	74,1	21,3	13,4	21,5	39,3
الأمارات	4 185,9	15 820,3	2 722,9	2 015,0	2 178,0	2 536,0	2 951,7	3 071,8
اليمن	36,1	66,0	66,4	70,3	76,6	71,1	72,7	73,4

Source : UNCTAD, **World Investment Report 2015**, sur le site-web : www.unctad.org/wir, consulter le : 22/03/2016.

حيث تصدرت الكويت قائمة الدول العربية لسنة 2014 بقيمة 13 مليار دولار وبحصة بلغت 39.2%، بعدها قطر بقيمة 6.7 مليار دولار بحصة 20.2%، ثم السعودية بقيمة 5.4 مليار دولار وبنسبة 16.1%، وفي المركز الرابع الإمارات بقيمة 3 مليار دولار وبنسبة 9.2%، تليها لبنان بقيمة 1.9 مليار دولار وبنسبة 5.7%، ثم سلطنة ع مان في المرتبة السادسة بقيمة 1.2 مليار دولار وبحصة 3.5% ثم ليبيا بقيمة 940 مليون دولار وبحصة 2.8%، وبعدها جاء كل من المغرب ومصر والعراق والأردن واليمن وتونس وموريتانيا

على الترتيب، فيما شهدت البحرين وفلسطين تدفقات سالبة، كما لم يتم رصد تدفقات صادرة من الجزائر[1].

ثانيا: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر العربية في العالم.

يوضح الجدول التالي تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية:

الجدول رقم (3-22): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر العربية في العالم.

السنة	عدد المشاريع	إجمالي الاستثمار (مليون دولار)	إجمالي فرص العمل
2003	120	6616.5	13440
2004	117	9394.7	18306
2005	192	42369.2	76427
2006	408	84144.6	147627
2007	292	54736.3	79242
2008	558	130660.3	201089
2009	419	72701	99966
2010	389	26216	65681
2011	507	36969.1	71988
2012	599	32083.5	79275
2013	494	34106.7	62673
2014	453	28458.9	78151
2015*	73	11184.3	14759
الإجمالي	**4621**	**569641.2**	**1008624**

* خلال الفترة من جانفي إلى أفريل 2015.

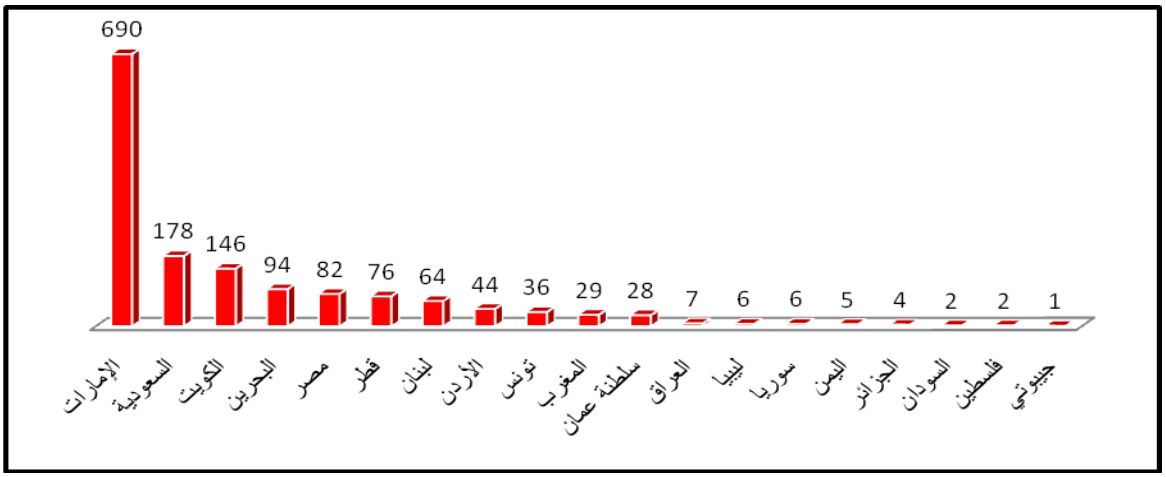
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، مرجع سبق ذكره، ص 8.

شهد عدد مشروعات الاستثمار العربي المباشر في الخارج تذبذبا خلال الفترة 2003-2015، حيث ارتفع من 120 مشروعا استثماريا سنة 2003 إلى 558 مشروع سنة 2008، ثم

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 79،80.

تراجع مع تداعيات الأزمة المالية إلى 389 مشروعا سنة 2010، لكنه عاد للصعود سنة 2012 ليصل إلى 599 مشروعا، ليتراجع مرة أخرى سنة 2014 إلى 453 مشروعا استثماريا. كما بلغت قيمة هذه المشاريع خلال نفس الفترة بحوالي 570 مليار دولار، وفرت حوالي مليون فرصة عمل. أما فيما يخص الشركات العربية العاملة في الخارج، فقد عددها بنحو1500 شركة بنسبة 1.9% من إجمالي الشركات العاملة في الخارج والبال غ 79130 شركة[1]، والشكل التالي يوضح كانت التوزيع الجغرافي لهذه الشركات خلال الفترة 2003-2015:

الشكل رقم (3-25): عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر العربية العاملة في العالم خلال الفترة 2003-2015.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، مرجع سبق ذكره، ص 9.

حيث تصدرت شركات دول الخليج ومصر ولبنان الدول العربية و كانت حصتها 88.7% من إجمالي الشركات العربية المستثمرة في الخارج. جاءت الإمارات متصدرة الدول العربية حيث ضمت 690 شركة مستثمرة في الخارج وبنسبة 46% من إجمالي الشركات العربية، تلتها السعودية بعدد 178 شركة بحصة 11.9% والكويت بـ 146 شركة بنسبة 9.8% والبحرين بـ 94 شركة وبنسبة 6.3%، و82 شركة مصرية بحصة 5.5% ثم قطر في

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، مرجع سبق ذكره، ص 8.

المرتبة السادسة بـ 76شركة وبنسبة 5.1%، ثم لبنان بعدد 64 شركة وحصة 4.3%، فيما لم تمثل بقية الدول العربية سوى 11.3% من إجمالي الشركات العربية المستثمرة في الخارج.

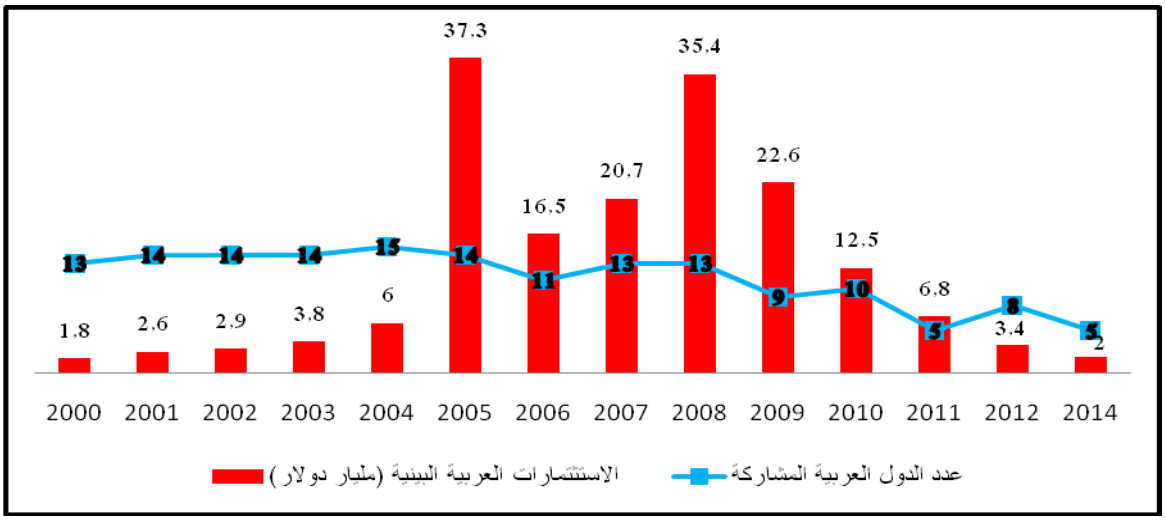
المطلب الثالث: الاستثمارات العربية البينية.

نستعرض من خلال خذا المطلب تدفقات الاستثمارات ومشروعاتها العربية البينية، بالإضافة إلى توزيعها القطاعي.

أولا: تدفقات الاستثمارات العربية البينية.

تشير بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إلى أن الاستثمارات العربية البينية سجلت انخفاضا كبيرا من 6.8 مليار دولار سنة 2011 إلى 3.4 مليار دولار سنة 2012، أي بنسبة 50%، علما انه سجلنا نقصا في المعلومات المتوفرة لديها والتي اقتصرت على 8 دول عربية فقط. والشكل التالي يبين لنا تطور تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية:

الشكل رقم (3-26): تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2000-2014.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، مرجع سبق ذكره، ص 130.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013**، مرجع سبق ذكره، ص 78.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 81.

حيث نلاحظ التطور الايجابي لهذه التدفقات خلال الفترة (2000-2005)، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البينية سنة 2005 لاثنتي عشر دولة عربية مضيفة 37.3 مليار دولار مقابل 6 مليار دولار فقط سنة 2004 أي بزيادة قدرها 621.7% وذلك بسبب الطفرة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات البينية في السعودية والتي جاءت على رأس قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية بلغت 28.7 مليار دولار، حيث شهدت كل الدول العربية زيادة في التدفقات الاستثمارية البينية ما عدا الجزائر [1]. وفي سنة 2006 سجلنا تدفقات بقيمة 16.5 مليار دولار بانخفاض قدر بنسبة 44.2% مقارنة بسنة 2005 ويعود ذلك أساسا إلى عدم تكرار الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمارات العربية البينية للسعودية [2]. لترتفع مرة أخرى تدفقات الاستثمارات العربية البينية سنتي 2007 و2008 بنسبة 125.5% و171% على التوالي بسبب زيادة الاستثمارا ت العربية البينية في كل من ليبيا والجزائر خاصة سنة 2008[3]. وبعدها سجلنا انخفاضا في تدفقات الاستثمارات العربية البينية، ودائما مشكل عدم توفر البيانات إلا لعدد قليل من الدول العربية.

ثانيا: مشروعات الاستثمارات العربية البينية.

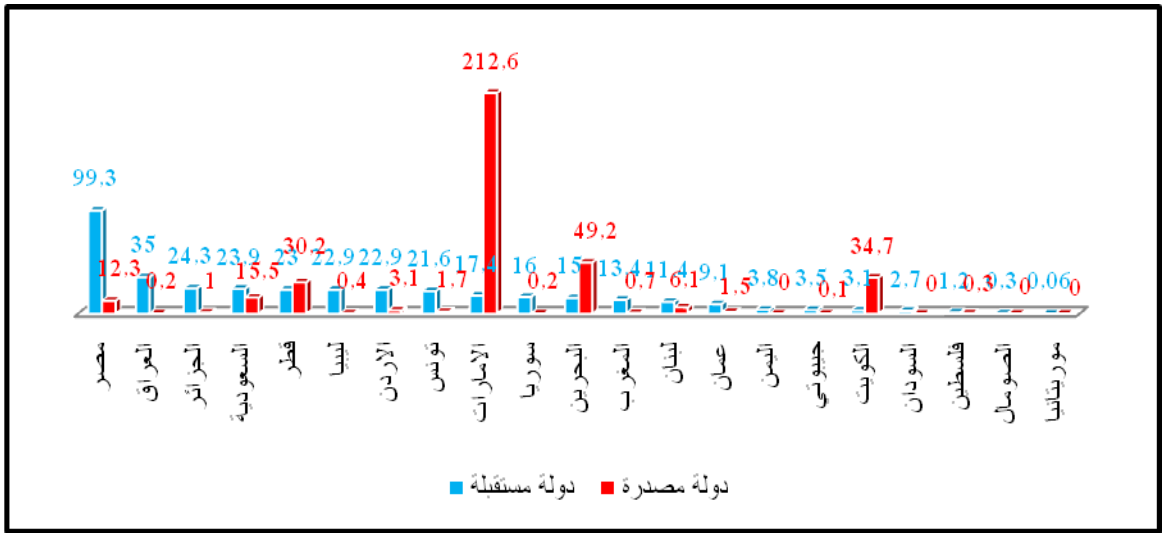
حسب الدول المستقبلة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2003-2015) فقد تصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحواذها على مشروعات بقيمة 99.3 مليار دولار وبحصة 26.8% من إجمالي الاستثمارات، وجاء العراق ثانيا بقيمة 35 مليار دولار بنسبة 9.5% ثم الجزائر ثالثا بقيمة 24.3 مليار دولار وبنسبة 6.6%، وحلت السعودية رابعا بقيمة 23.9 مليار دولار ما يعادل نسبة 6.5% من إجمالي الاستثمارات، ثم قطر بقيمة 23 مليار دولار بنسبة 6.2%، وفي المرتبة السادسة ليبيا والأردن باستثمارات قيمتها 22.9 مليار دولار بنسبة 6.2% لكل دولة منهما، ثم تونس بقيمة 21.6 وبحصة 5.8%، وفي

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005**، الكويت، 2005، ص 33.
[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006**، الكويت، 2006، ص 44.
[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008**، الكويت، 2008، ص 78.

المرتبة التاسعة الإمارات بقيمة 17.4 مليار دولار وبحصة 4.7% ثم بقية الدول العربية الأخرى.

أما حسب الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال نفس الفترة فكانت دول الخليج أكبر مساهم فيها، فقد تصدرت الإمارات كأكبر دولة مساهمة في الاستثمارات العربية البينية بقيمة 212.6 مليار دولار وبنسبة 57.5% من الإجمالي العربي، تلتها البحرين بقيمة 49.2 مليار دولار وبنسبة 13.3%، وفي المرتبة الثالثة ساهمت الكويت باستثمارات قيمتها 34.7 مليار دولار بنسبة 9.4%، وحلت قطر في المرتبة الرابعة بقيمة 30.1 مليار دولار وبحصة 8.2%، وبعدها في المرتبة الخامسة ساهمت السعودية باستثمارات قدرت بقيمة 15.5 مليار دولار بنسبة 4.2% ثم تأتي بقية الدول العربية الأخرى، كما هو مبين من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-27): تكلفة مشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2003-2015.

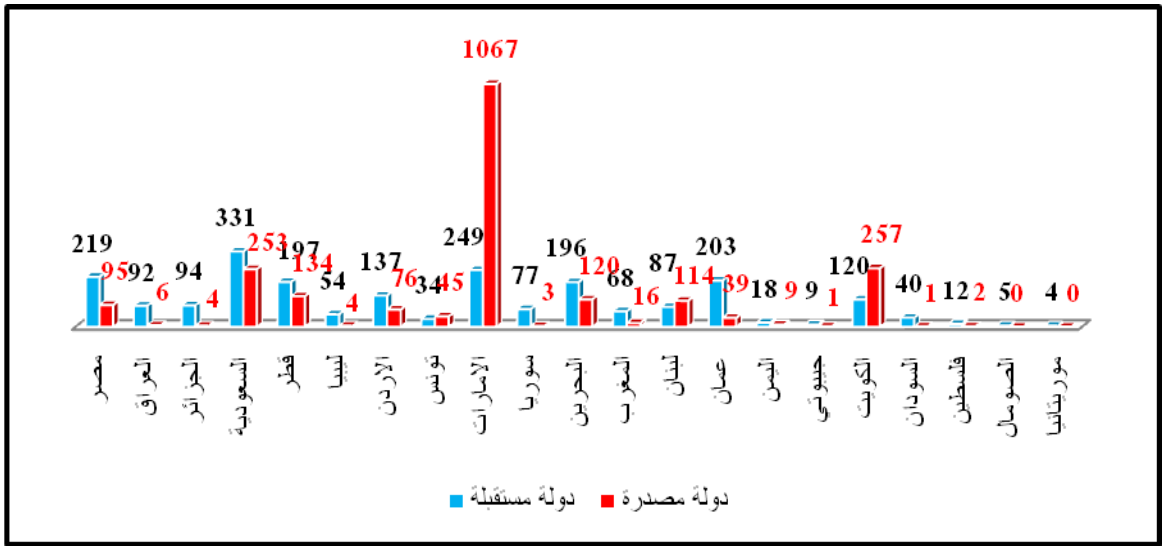


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 87، 88.

أما فيما يخص عدد المشروعات، وحسب الدول المستقبلة نلاحظ استحواذ دول الخليج ومصر والأردن على 65.1% من إجمالي عدد المشروعات العربية، حيث تصدرت السعودية باستحواذها 331 مشروعا بحصة 14.8% ثم الإمارات باستحواذها على 249

مشروعا بحصة 11.1% ثم مصر في المرتبة الثالثة بعدد 219 مشروعا وبحصة 9.8% ثم سلطنة عمان باستحواذها على 203 مشروعا وبنسبة 9.1% من الإجمالي العربي، ثم قطر استحوذت على 197 مشروعا بحصة 8.8% والبحرين التي استحوذت على 196 مشروعا وبنسبة 8.8%، والأردن في المرتبة السابعة بعدد 137 مشروعا استثماري بحصة 6.1% والكويت باستحواذه ا على 120 مشروعا استثماري بنسبة 5.4% ثم بقية الدول العربية الأخرى. كما لاحظنا أيضا أن دول الخليج استحوذت على الحصة الأكبر من عدد المشاريع كدول مصدرة لمشروعات الاستثمارات العربية البينية، حيث استحوذت على 1870 مشروع أي نسبة 83.2% من إجمالي الحصة العربية، استحوذت الإمارات على 1067 مشروعا بحصة 47.5% والكويت استحوذت على 257 مشروعا بحصة 11.4%، ثم السعودية في المرتبة الثالثة حيث استحوذت على 253 مشروعا بحصة 11.3%، وقطر باستحواذها على 134 مشروعا بنسبة 6% من الإجمالي العربي، والشكل التالي يوضح توزيع عدد المشاريع للاستثمارات العربية البينية حسب الدول المستقبلة والمصدرة لها:

الشكل رقم (3-28): عدد مشروعات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2003-2015.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 89، 90.

ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية.

على صعيد التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية خلال العقد الأخير، فقد اتضح لنا هناك تغيرات في التوزيع القطاعي بين سنتي 2003 و2014، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-23): التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية لسنتي 2003 و2014.

القطاعات	2003		2014	
	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)
الخدمات المالية	18	247.2	42	690.9
خدمات الأعمال	6	31.9	13	72.6
العقارات	3	989.8	11	5630.5
الصناعة الاستخراجية	2	868.2	6	2513.9
الصناعة	17	323.6	50	770
السياحة والفندقة	6	1179.6	14	1322.6
النقل	1	9.5	6	117.6
تكنولوجيا المعلومات	5	39.7	2	11.6
الاتصالات	9	303.8	6	184.2
البناء والأشغال العمومية	1	15	2	338
الصحة	1	25.7	0	0
التخزين	0	0	1	92.4
المجموع	**69**	**3754.9**	**153**	**11744.3**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 91.

فحسب عدد المشروعات يلاحظ الارتفاع الطفيف للأهمية النسبية لقطاع الصناعة من 24.6% إلى 32.7% ليصبح القطاع الأهم بعدما كان قطاع الخدمات المالية الأهم نسبيا من بين كل القطاعات سنة 2003 رغم تطوره من 26.1% إلى 27.5%، وأيضا ارتفاع أهمية قطاع العقارات من 4.4% إلى 7.2%، كما لاحظنا الاستقرار النسبي لقطاع خدمات الأعمال حول 8.5%، فيما تراجعت أهمية قطاع الاتصالات بشكل كبير من 8.7% إلى 3.9% فقط وقطاع تكنولوجيا المعلومات من 7.3% إلى 1.3% فقط. أما فيما يخص التكلفة

الاستثمارية للمشروعات العربية البينية، نلاحظ تضاعف أهمية قطاع العقارات حيث ارتفعت من 26.4% إلى 47.9%، مع استقرار نسبي في قطاع الخدمات المالية حول 6%، فيما تراجعت أهمية قطاع الصناعة الاستخراجية النسبية من 23.1% إلى 21.4% وتراجع كبير للأهمية النسبية لقطاع السياحة والفندقة من 31.4% إلى 11.3%.

خلاصة:

تواجه الدول العربية منذ فترة صعوبات عديدة ومجموعة من التحديات التي تعوق قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة بعد الأحداث التي شهدتها منذ نهاية سنة 2010، فجل الدول العربية تعاني من نقص الاستقرار السياسي بها وانتشار الفساد وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، بالإضافة إلى ضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية. وفيما يخص الحريات السياسية فإن كل الدول العربية سجلت درجة دول غير حرة في مؤشر بيت الحرية لسنة 2015 ماعدا المغرب التي سجلت درجة دول حرة جزئيا وتونس التي سجلت درجة دولة حرة، فيما سجلت السعودية وسوريا درجة أسوأ الأسوأ، كما سجلنا تراجعا في الحريات المدنية في الدول العربية. وتعتبر الدول العربية من المناطق منخفضة الفقر إذا ما قورنت بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء أو منطقة شرق آسيا، إلا أن ما حصل من تطورات سياسية في بعض الدول العربية سنة 2011 آثار مخاوف من أن التوازن الاجتماعي في بعض الدول العربية كان هشا أي أن مشكلة الفقر كانت أكبر مما عكسه مؤشر الفقر إلى الدخل وتشير مؤشرات أخرى إلى وجود أشكال عديدة من الحرمان والتهميش مثل سوء التغذية وضعف الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم. وعلى صعيد الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع من 682.7 مليار دولار سنة 2000 إلى 2424 مليار دولار سنة 2015، مع توقعات بمواصلة ارتفاعه إلى 643.2 مليار دولار سنة 2016، و 694.5 مليار دولار سنة 2017. لكن الملاحظ أن حصة الدول العربية من الناتج العالمي قد انخفض ت من 3.6% سنة 2012 إلى 3.3% سنة 2015. ويلاحظ وجود تركز جغرافي واضح للناتج المحلي الإجمالي في 7 دول معظمها نفطية هي السعودية، الإمارات، مصر، العراق والجزائر وقطر والكويت، حيث بلغ ناتج هذه الدول 1925 مليار دولار بنسبة 79% من إجمالي الناتج العربي لسنة 2015. كما عملت الدول العربية على تحسين البيئة القانونية والتشريعية التي تنظم الاستثمار، من خلال إصدار تشريعات جديدة تعمل على إزالة العوائق القانونية التي تقف في وجه الاستثمارات

الأجنبية من حيث نموها واستقرارها. وشهدت المنطقة العربية إصدار العديد من القوانين والتشريعات الجديدة والمعدلة ذات التأثير المباشر وغير المباشر على مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال، والتي كانت في معظمها ايجابية، لاسيما في الدول المستقبلة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر مثل السعودية والإمارات والأردن ومصر. وفيما يخص الحرية الاقتصادية فإن معدل ترتيب المنطقة العربية جاء أقل بكثير من معدل ترتيب مجموعة الدول الأوروبية ومعدل ترتيب أمريكا الشمالية بينما كان أحسن من معدل ترتيب الدول الآسيوية والمعدل العالمي بقليل. أما فيما يخص مقارنة ترتيب الدول العربية بين بعضها البعض ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2016، فقد كانت دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الترتيب. وحسب تقرير البنك الدولي حول بيئة أداء الأعمال لسنة 2016 فإنه يلاحظ وجود تفاوت كبير في وضعية الدول العربية ضمن هذا المؤشر حيث تراوح ترتيبها بين 31 و188 دوليا، احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المراتب المتقدمة عربيا بالإضافة إلى تونس والمغرب حيث كان الأداء بهذه الدول من فوق متوسط إلى جيد، بعدها جاءت دول المشرق العربي بأداء متوسط، فيما حلت كل من العراق، الجزائر، موريتانيا، اليمن، جيبوتي وسوريا ومعظمها يعاني حاليا من عدم استقرار أمني وسياسي والحروب. وأظهرت النتائج أن الدول العربية هي أكثر الدول التي تعاني فيها الشركات من الفساد، حيث توصل الخبراء إلى أن واحد من كل شركتين تواجه قيودا بسبب الفساد، وأكثر من 40% منها تتوقع دفع رشوة في شكل هدايا للحصول على عقود، بينما 19% منها تتوقع دفع رشوة في شكل هدايا لتسير مختلف الأمور الأخرى. وفيما يخص المخاطر القطرية تميزت دول الخليج العربي بدرجة مخاطر منخفضة ومنخفضة جدا، فيما سجلنا تراجع كبير للدول التي مرت ومازالت تمر باضطرابات سياسية وأمنية ما بين 2010 و2015. وحسب تقرير التنافسية العربية لسنة 2012 يتضح لنا أن أداء الدول العربية كان أقل من أداء دول المقارنة في كل المؤشرات الرئيسية ما عدا الأداء الاقتصادي وتدخل الحكومة، حيث أن اغلب الدول العربية لها ميزان سالب، أما الدول التي حققت

تنافسية ايجابية فهي دول الخليج العربي والأردن وتونس. وأوضحت نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار أن دول الخليج تصدرت الأداء العربي في السنوات الثلاثة الأخيرة وبأداء جيد، فيما جاءت دول المشرق العربي ثانيا على المستوى العربي تلتها دول المغرب العربي.

كل هذا أدى إلى تذبذب أداء الدول العربية الذي كان ضعيفا جدا في مجال جذب الاستثمار خلال الفترة الماضية حيث أن متوسط حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم خلال الفترة 2000-2014 لم يتجاوز 3.6% وسجلت التدفقات الواردة إلى المنطقة تراجعا من 47.5 مليار دولار سنة 2013 إلى 44 مليار دولار سنة 2014، فضلا عن أن حصة المنطقة من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم سنة 2014 لم تزد عن 4% وبقيمة 789مليار دولار فقط.

كما تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد محدود من الدول العربية، فقد استحوذت الإمارات والسعودية فقط على 42% من أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة، وبإضافة مصر ولبنان ترتفع إلى 67%، أي أن حصة 17 دولة عربية تبلغ 261 مليار دولار فقط بنسبة 1% من أرصدة الاستثمارات العالمية.

وتكمن الأهمية القصوى في التحرك نحو تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر لكون جميع الدول العربية الغنية منها والفقيرة في حاجة ماسة لتلك الاستثمارات لمواجهة تحديات النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل وتحقيق التنمية الشاملة بشكل عام من خلال الاندماج في الأسواق العالمية وتوطين التكنولوجيا، وسبل الإدارة والتسويق الحديثة.

الفصل الرابع:

واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأردن والسعودية.

تمهيد:

تنقسم الدول العربية من حيث حاجتها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعتين: المجموعة الأولى وتضم الدول ذات العجز المالي والتي تعاني من المديونية الخارجية وفي أغلبها الدول العربية غير النفطية مثل مصر، الأردن، المغرب، تونس، موريتانيا، اليمن والسودان، هذه الدول عادة ما تبحث عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل بشكل أساسي. أما المجموعة الثانية فهي تضم الدول ذات الوفرة المالية والدول الغنية مثل دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والجزائر أي هي الدول النفطية، هذه الدول لا تبحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التمويل بقدر ما تبحث عنه باعتباره ناقلا هاما للتكنولوجيا المتطورة والمهارات الفنية العالية. وكما توصلنا إليه في الفصل السابق، فإن الدول العربية بشكل عام لازالت تعاني من تدني حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مقارنة بباقي دول العالم، وفي نفس الوقت كان من الواضح وجود تباين بين الدول العربية نفسها من حيث حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر بها، حيث لاحظنا تركز معظم تدفقاته في عدد محدود من الدول العربية، ويرجع ذلك أساسا إلى اختلاف البيئة الاستثمارية من دولة لأخرى من حيث البيئة التشريعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وفي هذا الفصل سوف نحاول دراسة هذه الفوارق بعمق بين ثلاثة دول عربية هي الجزائر، الأردن والسعودية، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، الأردن والسعودية.

المبحث الثاني: السياسات العامة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأردن والسعودية.

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، الأردن والسعودية.

المبحث الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، الأردن والسعودية.

توصلنا في الفصل الثالث إلى أن حصة الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كانت ضعيفة جدا مقارنة بباقي مناطق العالم أو المتوسط العالمي لحجم هذه التدفقات، لكن هذا لا يعني أن كل الدول العربية كانت لها نفس الحصيلة، ويعود ذلك إلى أن بعض الدول بذلت مجهودات أكبر من حيث تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين مناخها الاستثماري.

سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأردن والسعودية من خلال إبراز حجم تدفقاته الواردة إليها وكذا توزيعها القطاعي والجغرافي.

المطلب الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول الدراسة.

شهدت حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية من الإجمالي العالمي تذبذبا خلال الفترة الماضية، لكنها لم تتخطى حاجز 6.8% المحقق سنة 2009، رغم التطور الايجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى معظم الدول العربية إلا أنه مازالت هذه الحصص من التدفقات لا ترقى لإمكانيات هذه الدول، كما لاحظنا من خلال الفصل السابق وجود تباين كبير بين الدول العربية من حيث حصيلة هذه التدفقات.

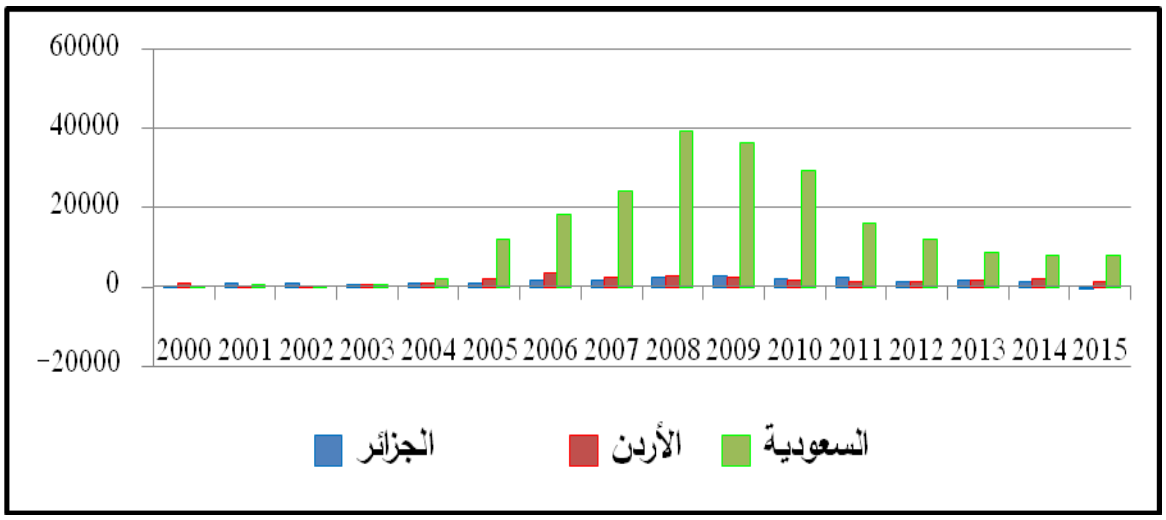
سنحاول مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين ثلاثة دول عربية:- الجزائر وهي إحدى دول المغرب العربي، الأردن وهي إحدى دول المشرق العربي، والسعودية وهي إحدى دول مجلس التعاون الخليجي. والجدول والشكل التاليين يستعرضان لنا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2015):

الجدول رقم (4-1): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2015).

السنوات	الجزائر			الأردن			السعودية		
	التدفقات (مليون دولار)	% من الإجمالي العربي	% من الإجمالي العالمي	التدفقات (مليون دولار)	% من الإجمالي العربي	% من الإجمالي العالمي	التدفقات (مليون دولار)	% من الإجمالي العربي	% من الإجمالي العالمي
2000	280.1	4.72	0.02	913.26	15.40	0.07	183	3.09	0.01
2001	1113.11	11.79	0.16	273.63	2.91	0.04	504	5.36	0.07
2002	1065	14.65	0.18	238.22	3.28	0.04	453	6.23	0.08
2003	637.88	3.98	0.12	546.97	3.42	0.10	778.46	4.86	0.14
2004	881.85	3.49	0.13	936.81	3.71	0.14	1942	7.69	0.28
2005	1145.34	2.44	0.12	1984.48	4.24	0.21	12097.33	25.82	1.27
2006	1888.16	2.57	0.13	3544.01	5.07	0.25	18293.17	26.15	1.30
2007	1743.33	2.07	0.09	2622.14	3.27	0.14	24318.56	30.32	1.28
2008	2631.71	2.71	0.18	2826.25	2.91	0.19	39455.86	40.61	2.63
2009	2753.75	3.38	0.23	2413.1	2.97	0.20	36457.67	44.93	3.09
2010	2301.23	3.44	0.17	1688.59	2.47	0.12	29232.71	43.77	2.10
2011	2580.35	5.67	0.16	1485.91	3.24	0.09	16308.28	35.81	1.04
2012	1499.42	5.72	0.10	1513.09	2.81	0.10	12182.37	22.84	0.81
2013	1692.89	5.60	0.12	1804.50	3.68	0.13	8864.69	18.65	0.62
2014	1506.73	3.39	0.12	2009.44	4.01	0.16	8011.79	18.25	0.63
2015	(587.31)	(1.47)	(0.03)	1274.79	3.19	0.07	8141.03	20.40	0.46
متوسط الفترة	1445.85	3.30	0.12	1629.70	3.54	0.13	13576.5	29.51	1.10

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(UNCTAD)** من الموقع الالكتروني: http://unctadstat.unctad.org

الشكل رقم (4-1): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2015).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1).

نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول الثلاثة محل الدراسة جاءت متباينة من دولة إلى أخرى خلال الفترة (2000-2015)، ويرجع هذا التباين أساسا إلى اختلاف ظروف كل دولة عن الأخرى، ففي الجزائر كان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيلا، وكان متذبذبا بين الصعود والنزول طيلة الفترة، حيث تم تسجيل قيمة سالبة بمقدار 587.31- مليون دولار سنة 2015 وهي أقل قيمة سجلت، ويرجع ذلك إلى وجود عملية تصفية للاستثمار الأجنبي المباشر والتقليل من عمليته في الجزائر، وهذا يرجع أساسا لسياسة التقشف التي تتبعها الدولة من جراء أزمة انخفاض أسعار النفط بداية من أكتوبر 2014 مما جعل الجزائر تقلص حجم مشاريعها الاستثمارية، كما سجلنا 2.75 مليار دولار سنة 2009 كأعلى قيمة للتدفقات، حيث لم تستطع جذب سوى جذب 1.5 مليار دولار كمتوسط لكل سنة خلال فترة الدارسة، ولم تحقق سوى حصة 3.14% من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية و 0.12 من الإجمالي العالمي. أما الأردن فقد حقق نتائج أفضل ولو قليلا مقارنة بالجزائر خلال نفس الفترة بمتوسط 1.6 مليار دولار لكل سنة، حيث اتسمت التدفقات أيضا بالتذبذب صعودا ونزولا بين 0.24 مليار دولار سنة 2002 و 3.54 مليار دولار سنة 2006، كما حقق خلال الفترة (2000-2015) حصة قدرها

3.54% من الإجمالي العربي، و 0.13% من الإجمالي العالمي. أما السعودية فقد حققت نتائج أفضل بكثير من الجزائر والأردن، حيث استطاعت أن تحقق متوسط تدفقات قدره 13.5 مليار دولار لكل سنة، واتسمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بالصعود من سنة 2000 إلى سنة 2008 حيث حققت نحو 39.5 مليار دولار ثم بدأت بالتراجع، كما حققت السعودية خلال نفس الفترة حصة قدرها 29.51% من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية أي ما يقارب ثلث هذه التدفقات، بينما كانت حصتها من الإجمالي العالمي خلال نفس الفترة 1.10% فقط. ومن الواضح تفوق السعودية على الجزائر والأردن ابتداء من سنة 2005، أي بعد إقرار برنامج الخصخصة من قبل الحكومة في جوان 2002 ضمن إستراتيجية الخصخصة وفقا لبرنامج الإصلاح حيث فتح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار في 20 مرفقا عاما ونشاطا حكوميا شملت قطاعات المياه والكهرباء والاتصالات والخدمات[1]، وانضمام السعودية للمنظمة العالمية للتجارة سنة 2005، حيث سجلت زيادة مستمرة في حجم التدفقات إلى أن بلغت أعلى مستوى لها سنة 2008 حيث بلغت ما يقارب 39.5 مليار دولار، ويمكن القول أن إزالة الحواجز أمام الاستثمار فيها كان السبب الرئيسي، فيما تراجعت قيمة هذه التدفقات بعد سنة 2008 نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية وتدهور وضع الاقتصاد العالمي، وتواصل هذا التراجع للعام السادس على التوالي ليستقر في حدود 8 مليار دولار سنويا لسنتي 2014 و2015 على التوالي، حيث بلغت نسبة التراجع 79.37% مابين 2008 و2015، مما جعل السعودية تتراجع للمرتبة الثالثة لأكبر الاقتصادات المتلقية لهذه التدفقات في منطقة غرب آسيا بعد تركيا والإمارات العربية المتحدة، وكثاني اقتصاد متلقي لهذه التدفقات في الدول العربية بعد الإمارات العربية

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاجتماع الدولي حول التنافسية في الدول العربية**، السنة العشرون، العدد 172، نوفمبر 2002، ص 7.

المتحدة[1]. أما فيما يخص الأردن، فلاحظنا القفزة التي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليه سنتي 2005 و2006، ويعود ذلك أساسا إلى برنامج الخوصصة الذي اتبعه الأردن منذ سنة 1998 والذي كان من بين أهدافه جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة العربية منها، حيث قامت الحكومة ببيع حصصها في شركات في قطاعات الصناعة والنقل والاتصالات والسياحة [2]. أما في الجزائر فلقد سجلنا ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ابتداء من سنة 2001، ويرجع ذلك أساسا إلى عودة الاستقرار السياسي والأمني، وصدور الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي ساهم بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع الاتصالات وقطاع الصناعة والمناجم. ويمكن مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الدراسة لسنة 2015 نسبة إلى مساحة كل دولة، مع العلم أن مساحة الجزائر تقدر بـ 2381741 كلم^2، وتقدر مساحة الأردن بـ 89342 كلم^2، أما السعودية فتتربع على مساحة قدرها 2149690 كلم^2، سنجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن قدرت بـ 14268.65 دولار/ كلم ^{2} وهو أحسن رقم مقارنة بالدول الأخرى، نظرا لصغر مساحته، وجاءت السعودية بتدفقات قدرها 3787.07 دولار/ كلم ^{2}، بينما جاءت سالبة في الجزائر بمقدار 246.59- دولار/ كلم ^{2} في الجزائر. ولمعرفة نصيب كل فرد من قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، نستعرض الجدول والشكل التاليين:

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **نشرة صحفية: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب آسيا للعام الخامس على التوالي** ، يوم 24 جوان 2014، UNCTAD/PRESS/PR/2014/15، من الموقع الالكتروني: http://unctad.org/fr/Pages/Media.aspx

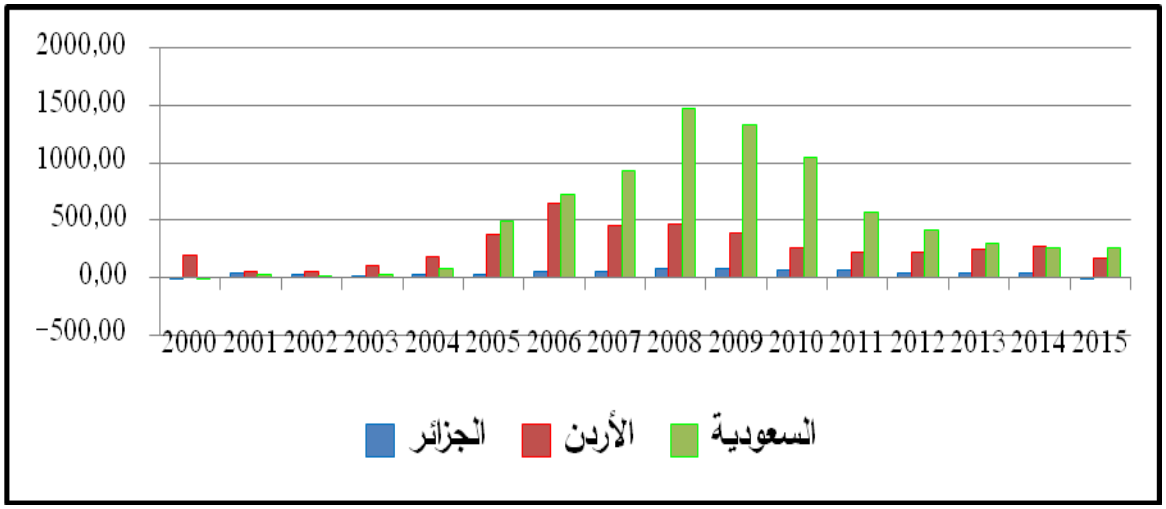
[2] وزارة المالية الأردنية، **نشرة مالية الحكومة العامة** ، المجلد العاشر، العدد الثاني عشر، الأردن، 2009، ص ص 21-24.

الجدول رقم (4-2): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل فرد إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2015).

السنوات	الجزائر	الأردن	السعودية
2000	8.98	191.56	8.55
2001	35.24	56.41	22.90
2002	33.29	48.23	19.98
2003	19.69	108.47	33.33
2004	26.87	181.14	80.73
2005	34.43	372.12	488.88
2006	55.95	640.84	719.64
2007	50.88	455.28	932.33
2008	75.60	470.26	1475.38
2009	77.79	385.06	1330.11
2010	63.86	259.07	1040.66
2011	70.28	219.80	566.49
2012	40.05	216.33	413.02
2013	44.33	250.11	293.52
2014	38.70	270.96	259.39
2015	(14.81)	167.86	258.11
متوسط (2000 -2015)	**43.17**	**268.34**	**496.44**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(UNCTAD)** من الموقع الالكتروني: http://unctadstat.unctad.org

الشكل رقم (4-2): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل فرد إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2015).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-2).

فمن خلال قراءة الجدول السابق نلاحظ وجود تباين واضح في نصيب الفرد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول الدراسة، فالجزائر جاءت متأخرة جدا مقارنة بالأردن والسعودية، حيث حققت متوسط نصيب الفرد من التدفقات خلال الفترة (2000-2015) 41.32 دولار/فرد فقط، وهو رقم ضعيف جدا مقارنة بإمكانات هذه الدولة، في حين حقق الأردن متوسط قدره 268.34 دولار/فرد ويعود هذا الارتفاع إلى قلة عدد سكان الأردن مقارنة بالجزائر مع تقارب حجم التدفقات إلى كلا الدولتين، لكن السعودية وعلى الرغم من تقارب عدد سكانها مع الجزائر إلا أنها حققت أفضل متوسط بمقدار 496.44 دولار/فرد وهذا يرجع أساسا إلى ارتفاع حجم التدفقات إليها خلال نفس الفترة مقارنة بالجزائر والأردن.

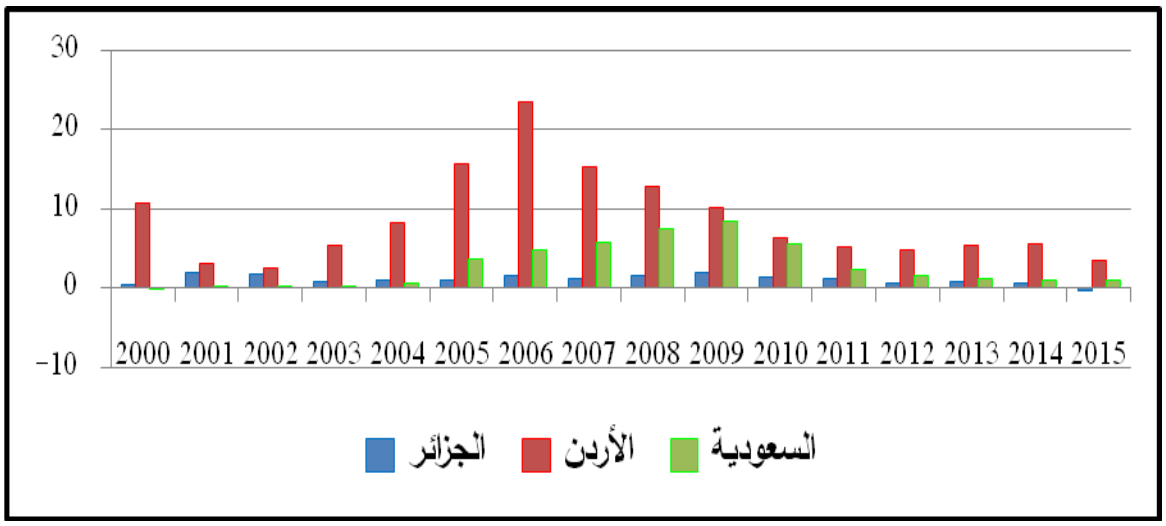
والجدول والشكل التاليين يوضحان لنا مقارنة بين دول الدراسة فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (4-3): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2015).

السنوات	الجزائر	الأردن	السعودية
2000	0.51	10.79	0.09
2001	2.02	3.05	0.27
2002	1.87	2.48	0.24
2003	0.94	5.36	0.36
2004	1.03	8.21	0.75
2005	1.11	15.76	3.68
2006	1.61	23.54	4.85
2007	1.29	15.32	5.85
2008	1.54	12.86	7.59
2009	2.01	10.13	8.5
2010	1.43	6.39	5.55
2011	1.29	5.15	2.44
2012	0.72	4.89	1.66
2013	0.81	5.37	1.19
2014	0.71	5.61	1.06
2015	(0.32)	3.50	1.02

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(UNCTAD)** من الموقع الالكتروني: http://unctadstat.unctad.org

الشكل رقم (4-3): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2015).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-3).

ففيما يخص حصة الاستثما ر الإجمالي المباشر من إجمالي الناتج المحلي فنجد أنها اتسمت بالضعف في الدول الثلاثة، رغم أنها كانت أحسن في الأردن ويعود ذلك لأنه ليس دولة نفطية مقارنة بالجزائر والسعودية، أما السعودية فقد كانت النسبة فيها أحسن من الجزائر التي سجلت نسب جد ضعيفة، ففي سنة 2015 ساهمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بنسبة سالبة 0.32- % من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقابل كانت مساهمة التدفقات إلى السعودية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.2% والتي تبقى نسبة ضعيفة جدا أيضا، بينما حققت التدفقات إلى الأردن نسبة 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أحسن من الدول الأخرى رغم ضعفها.

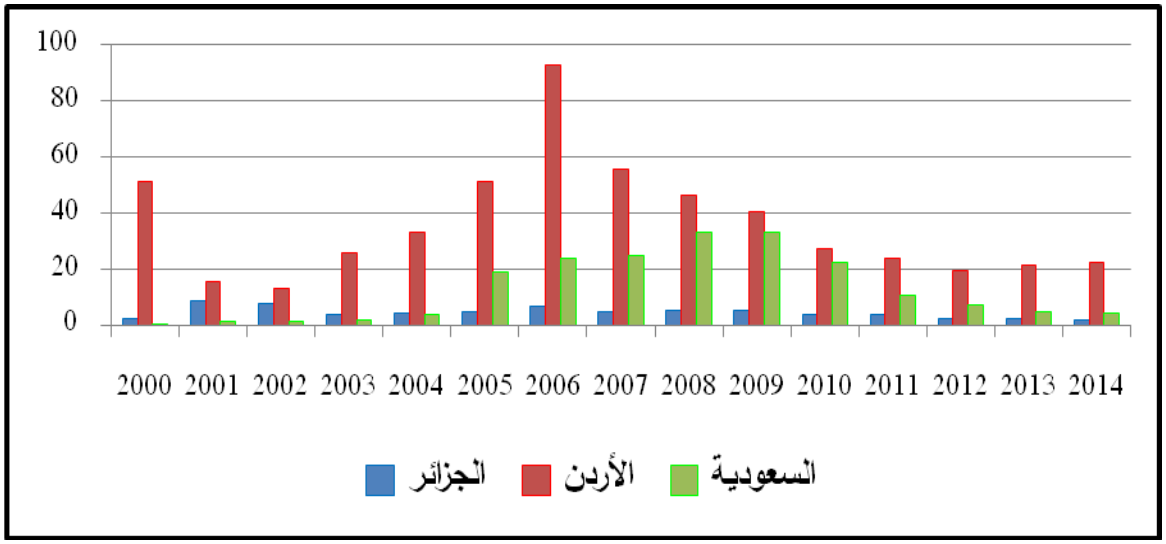
أما فيما يخص مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في دول الدراسة يمكن تقديمها من خلال الجدول والشكل الآتيين:

الجدول رقم (4-4): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2014).

السنوات	الجزائر	الأردن	السعودية
2000	2.47	51.12	0.56
2001	8.90	15.70	1.50
2002	7.64	13.12	1.33
2003	3.90	26.01	1.97
2004	4.30	33.12	3.92
2005	4.96	51.46	19.07
2006	6.96	92.48	23.73
2007	4.90	55.76	24.72
2008	5.26	46.18	33.29
2009	5.25	40.27	32.99
2010	3.93	27.07	22.65
2011	4.07	23.81	10.75
2012	2.33	19.59	7.43
2013	2.36	21.38	5.02
2014	1.92	22.35	4.44

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(UNCTAD)** من الموقع الالكتروني: http://unctadstat.unctad.org

الشكل رقم (4-4): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت إلى الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2000-2014).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-4).

حيث نلاحظ أن مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن حققت أفضل النسب في تكوين رأس المال الثابت مقارنة بالجزائر والسعودية بمعدل متوسط للفترة قدره 35.96%، فيما حققت السعودية معدل متوسط قدره 12.89% والجزائر معدل متوسط قدره 4.61%، ويرجع ذلك إلى حجم رأس المال الثابت بالأردن الذي يعتبر ضعيفا مقارنة بدول الدراسة، خاصة السعودية التي لديها حجم كبير من تراكم رأس المال الثابت مقارنة بالجزائر والأردن. أما فيما يخص تطور مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في دول الدراسة يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2003-2016).

السنوات	عدد المشروعات			التكلفة (مليون دولار)			عدد الوظائف		
	الجزائر	الأردن	السعودية	الجزائر	الأردن	السعودية	الجزائر	الأردن	السعودية
2003	23	16	31	5046,3	1177,8	1811,3	4732	2484	3483
2004	19	11	35	875,2	154,1	13663,6	3334	1011	6369
2005	45	25	58	10545,3	2526	3099,1	11049	5350	9635
2006	50	35	95	9686,6	4916,5	19319,1	9491	15795	17040
2007	29	20	56	4070,1	1141,4	8513,1	5711	4157	9026
2008	75	34	109	16408,2	11881,9	37162,4	27305	13189	26700
2009	32	27	144	2605,1	2517,5	14581,4	5872	6752	19504
2010	21	47	120	1367,4	2142,9	8315,2	3797	4227	9798
2011	27	32	167	1431,6	2822,2	16151,9	2565	3360	16278
2012	18	27	138	2376,8	1461,3	7844,2	4951	2338	16813
2013	16	17	128	4284,6	10953	6332,9	7298	2627	14202
2014	13	14	88	535,5	1729,5	9973,4	2130	3689	13102
2015	13	7	92	749,4	474,1	9855,4	3758	234	14246
2016	20	16	74	7530,1	2752,5	10914,8	11457	2389	15956
المجموع	**401**	**328**	**1335**	**67512,2**	**46650,7**	**167537,8**	**103450**	**67602**	**192152**

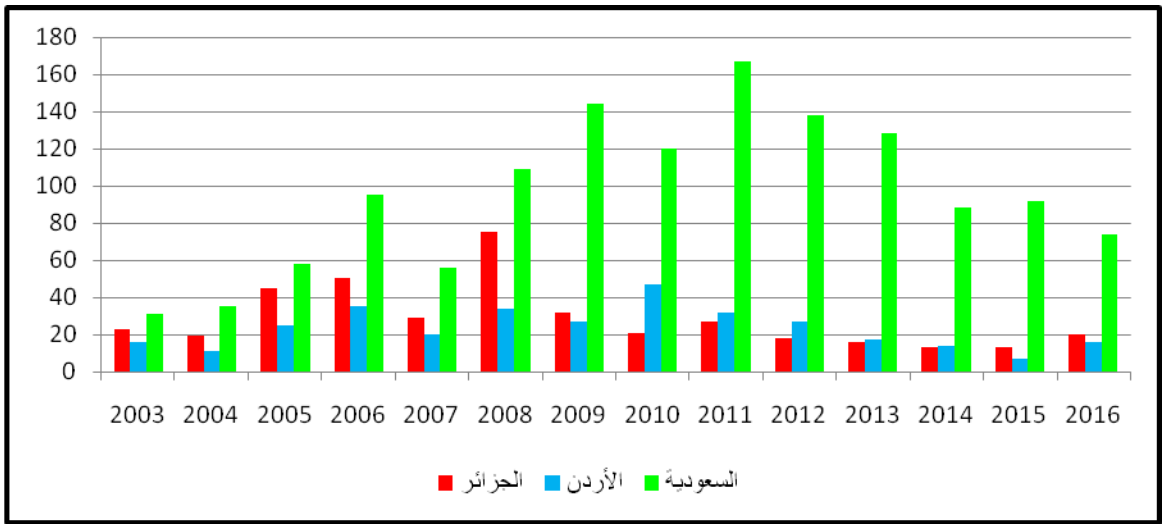
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016**، العدد الواحد والثلاثون، الكويت، 2016، ص 103، 119، 127.

-**Fdi Intelligence From The Financial Times**, from the website : www.fdiintelligence.com, viewing date: 14/11/2016.

حيث بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية خلال الفترة (2003-2016) 1335 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 987 شركة أجنبية ومثلت نسبة 11.35% من الإجمالي العربي، وهو رقم كبير مقارنة بالجزائر التي بلغت بها عدد المشروعات بها خلال نفس الفترة 401 مشروعا فقط يتم تنفيذها من قبل 333 شركة أجنبية وبنسبة 3.41% من الإجمالي العربي، أما الأردن فلم يجلب إلا 328 مشروعا استثماريا يتم تنفيذها من قبل 263 شركة أجنبية وحقق نسبة قدرها 2.72% من الإجمالي العربي، كما يوضحه الشكل رقم (4-5) التالي:

الشكل رقم (4-5): عدد المشروعات الجديدة في الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2003-2016).

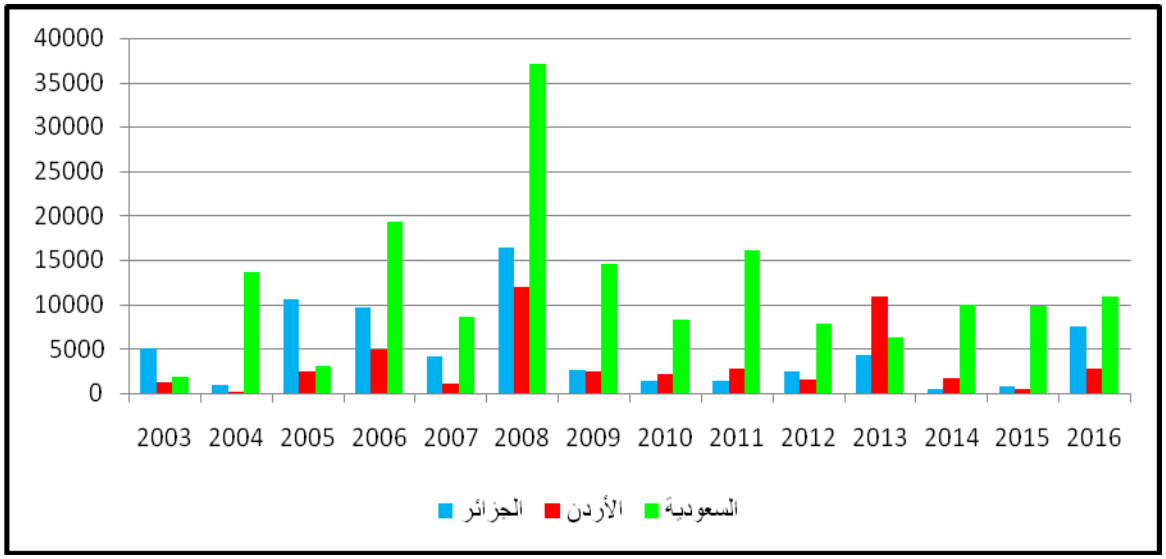


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-5).

فمن الواضح تفوق السعودية على كل من الجزائر والأردن فيما يخص عدد المشاريع الجديدة الوافدة إليها في كل السنوات، خاصة بعد سنة 2008، أما الأردن فقد كان الأضعف.

أما من حيث تكلفة هذه المشاريع فكانت الأكبر في السعودية خلال نفس الفترة بقيمة أكثر من 167.5 مليار دولار مثلت نسبة 14.95% من إجمالي تكلفة المشاريع في العالم العربي، فيما جاءت الجزائر ثانيا بقيمة تقارب 67.5 مليار دولار بنسبة قدرها 6.02% من الإجمالي العربي، بينما كانت تكلفة هذه المشاريع في الأردن بقيمة تقارب 46.6 مليار دولار أي ما نسبته 4.16% فقط من الإجمالي العربي، والشكل التالي يوضح هذا التفاوت خلال الفترة (2003-2016):

الشكل رقم (4-6): تكلفة المشروعات الجديدة في الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2003-2016).

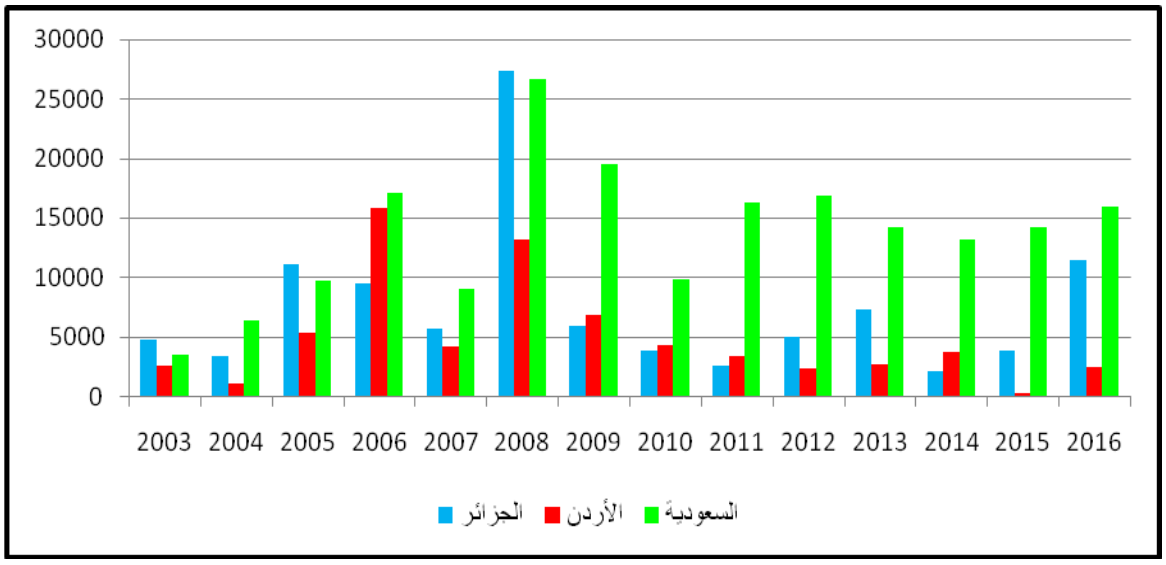


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-5).

حيث نلاحظ أن أعلى تكلفة للمشاريع كانت سنة 2008 في كل دول الدراسة، ففي السعودية كانت قيمة تكلفة المشاريع الجديدة تساوي إلى 37162.4 مليون دولار، فيما كانت أعلى تكلفة في الجزائر بقيمة 16408.2 مليون دولار، أما الأردن فقط حقق تكلفة تقدر بقيمة 11881.9 مليون دولار، أيضا نلاحظ تفوق الأردن من حيث التكلفة سنة 2013 مقارنة بكل من السعودية والجزائر.

وبما أن السعودية كانت الأولى من حيث عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وتكلفتها، فمن الطبيعي أن تكون مساهمة هذه المشاريع في التوظيف أيضا هي الأعلى، فقد ساهمت في إنشاء 192152 وظيفة خلال الفترة (2003-2016) ما يعادل نسبة 10.38% من إجمالي فرص العمل في الدول العربية، وبالمقابل تم إنشاء 103450 وظيفة في الجزائر بنسبة وصلت إلى 5.59% من إجمالي فرص العمل في الدول العربية، و67602 وظيفة جديدة في الأردن بنسبة 3.65% فقط من إجمالي فرص العمل الجديدة في العالم العربي، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (4-7): عدد الوظائف الجديدة في الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2003-2016).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-5).

فمن خلال تطور لعدد الوظائف في دول الدراسة، نلاحظ دائما تفوق السعودية خلال كل السنوات ما عدا سنة 2008 أين ساهمت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في إنشاء 27305 منصب عمل، مقابل 26700 منصب عمل في السعودية و13189 منصب عمل بالأردن.

ولو نقارن بين عدد مناصب الشغل التي أنشأتها مشاريع الاستثمار الأجنبي كنسبة من حجم التشغيل في كل دولة لسنة 2014 حيث قدر حجم التشغيل في الجزائر بـ 10.81 مليون نسمة، وفي الأردن 1.466 مليون نسمة وفي السعودية قدر بـ 10.382 مليون نسمة[1]، نجد أن كل النسب في دول الدراسة جاءت ضعيفة جدا، إلا أن الأردن حقق النسبة الأفضل قدرت بنسبة 0.252% ثم السعودية بنسبة 0.126%، أما الجزائر فكانت الأضعف بنسبة 0.02%.

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**، مرجع سبق ذكره، ص 47.

المطلب الثاني : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول الدراسة.

تشير البيانات المتوفرة لدينا إلى أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول الدراسة كانت مركزة أكثر في قطاع الصناعة، ففي الجزائر حظي قطاع الصناعة خلال الفترة (2002-2015) بما نسبته 57.10% من عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر يليه قطاع البناء بنسبة 17.90% والخدمات بنسبة 17.75%[1]، أما في الأردن فإن توزيع رؤوس الأموال الأجنبية في المؤسسات الفردية في قطاع الصناعة مثل نسبة 36.48% خلال الفترة (2000-2016) يليه قطاع التجارة بنسبة 33.33% ثم الزراعة بنسبة 13.84%[2]. أما في السعودية فتشير البيانات إلى أن قطاع الصناعة كان له النصيب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة العربية السعودية منذ سنة 1960، حيث حظي بنسبة 44.44% من المشاريع الاستثمارية الأجنبية في المملكة [3]. وللتفصيل أكثر سوف نبرز التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر لكل دولة:

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

يمكن إبراز التوزيع القطاعي للاستثما ر الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من خلال الجدول والشكل المواليين:

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار** ، من الموقع الالكتروني : www.andi.dz، تاريخ الاطلاع: 2016/09/12.

[2] وزارة الصناعة والتجارة الأردنية.

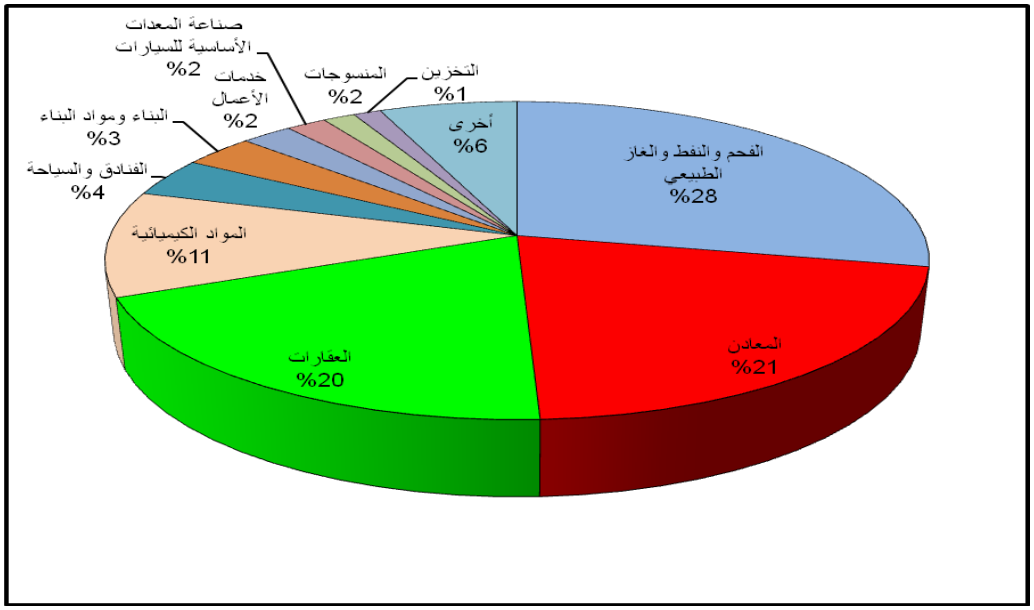
[3] Abdulaziz Almahmood, **Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: Joint Venture Equity Shares and Source Country Characteristics**, A thesis for the degree of Doctor of Philosophy in Economics, Newcastle University, UK, December 2010, p 139.

الجدول رقم (4-6): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2003-2015).

القطاع	عدد المشروعات	%	التكلفة (مليون دولار)	%	عدد الوظائف	%
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	28	7,47	19130	28,12	6489	6,97
المعادن	21	5,60	14371	21,12	16486	17,70
العقارات	19	5,07	13343	19,61	14199	15,24
المواد الكيميائية	14	3,73	7294	10,72	3863	4,15
الفنادق والسياحة	12	3,20	2678	3,94	5826	6,25
البناء ومواد البناء	14	3,73	2238	3,29	3726	4,00
خدمات الأعمال	39	10,40	1599	2,35	1814	1,95
صناعة المعدات الأساسية للسيارات	28	7,47	1252	1,84	14728	15,81
المنسوجات	9	2,40	997	1,47	3678	3,95
التخزين	3	0,80	858	1,26	1786	1,92
أخرى	188	50,13	4282	6,29	20558	22,07
المجموع	**375**	**100**	**68040**	**100**	**93153**	**100**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، جوان 2015، ص 15.

الشكل رقم (4-8): الدائرة النسبية للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2015).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-6).

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2015) تركزت في قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي الذي أخذ ما يقارب 7.47 % من عدد المشاري ع، وأيضا 28.12 % من قيمتها المالية، ومن المنتظر أن يوفر نسبة 6.97% منصب شغل من إجمالي مناصب الشغل التي سوف توفرها مجمل هذه المشاريع، يليه قطاعي المعادن بنسبة 21.12% والعقارات بنسبة 16.61%، هذان القطاعان يمثلان نسبة 10.67% من إجمالي عدد المشاريع، ويساهمان بنسبة 32.94% من عدد الوظائف التي توفرها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن.

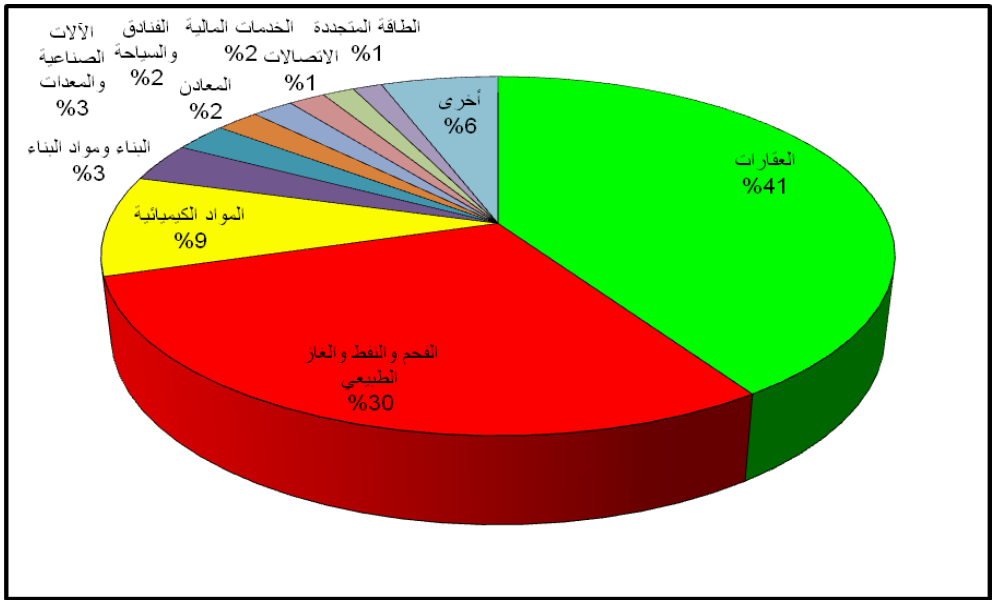
إليك الجدول والشكل المواليين لتوضيح التوزيع القطاعي للاستثما ر الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن:

الجدول رقم (4-7): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2003-2015).

القطاع	عدد المشروعات	%	التكلفة (مليون دولار)	%	عدد الوظائف	%
العقارات	27	8,79	17681	40,68	28665	43,96
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	11	3,58	12877	29,63	2585	3,96
المواد الكيميائية	10	3,26	3934	9,05	2702	4,14
البناء ومواد البناء	6	1,95	1528	3,52	4199	6,44
الآلات الصناعية والمعدات	5	1,63	1128	2,60	3566	5,47
المعادن	5	1,63	910	2,09	1436	2,20
الفنادق والسياحة	28	9,12	871	2,00	3718	5,70
الخدمات المالية	47	15,31	771	1,77	808	1,24
الاتصالات	17	5,54	668	1,54	994	1,52
الطاقة المتجددة	4	1,30	617	1,42	174	0,27
أخرى	147	47,88	2473	5,69	16212	24,86
المجموع	**307**	**100**	**43459**	**100**	**65212**	**100**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، جوان 2015، ص 11.

الشكل رقم (4-9): الدائرة النسبية للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن خلال الفترة (2003-2015).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-7).

حيث تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الأردن خلال الفترة (2003-2015) في قطاعي العقار بنسبة 40.68% والفحم والنفط والغاز الطبيعي بنسبة 29.63%، وبدرجة أقل في قطاع المواد الكيميائية بنسبة 9.05% هذه القطاعات مثلت أيضا نسبة 15.63% من إجمالي عدد المشاريع، ومن المنتظر أن تساهم في توظيف 52.06% من إجمالي مناصب الشغل التي توفرها هذه المشاريع.

ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية.

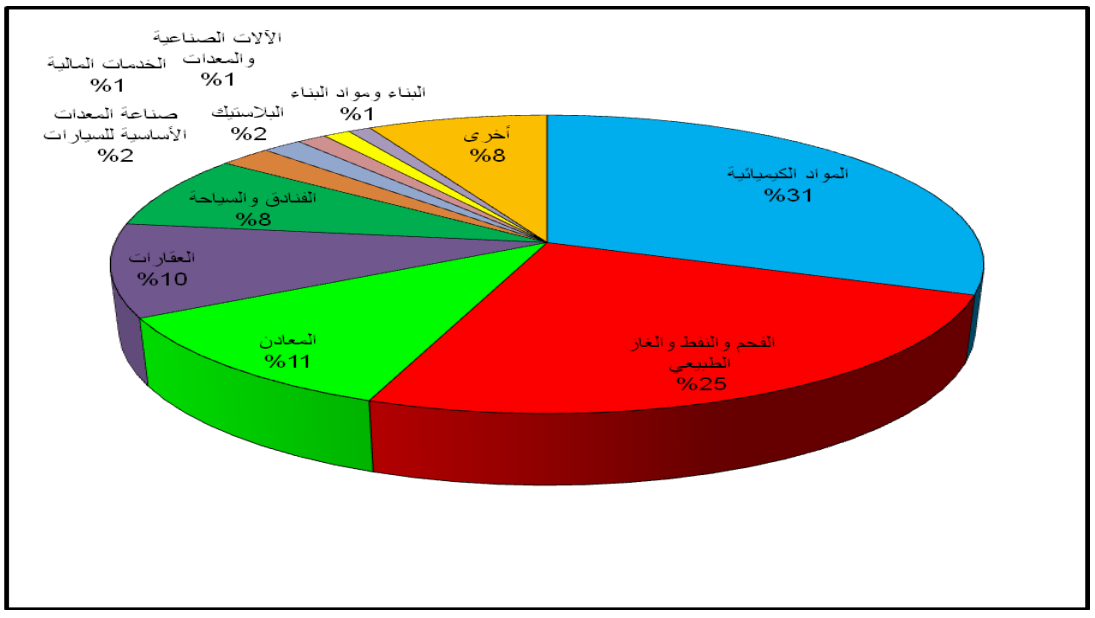
أما في المملكة العربية السعودية فيمكننا إبراز التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (4-8): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2003-2015).

القطاع	عدد المشروعات	%	التكلفة (مليون دولار)	%	عدد الوظائف	%
المواد الكيميائية	52	4,39	46769	30,56	17959	10,61
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	33	2,79	38613	25,23	7154	4,23
المعادن	29	2,45	17151	11,21	15024	8,88
العقارات	57	4,81	15436	10,08	25581	15,12
الفنادق والسياحة	77	6,50	12176	7,96	10847	6,41
صناعة المعدات الأساسية للسيارات	18	1,52	3412	2,23	7980	4,72
البلاستيك	21	1,77	2606	1,70	3689	2,18
الخدمات المالية	112	9,46	1931	1,26	2059	1,22
الآلات الصناعية والمعدات	93	7,85	1744	1,14	10196	6,03
البناء ومواد البناء	19	1,60	1492	0,97	2465	1,46
أخرى	673	56,84	11730	7,66	66246	39,15
المجموع	**1184**	**100**	**153059**	**100**	**169200**	**100**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، جوان 2015، ص 17.

الشكل رقم (4-10): الدائرة النسبية للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية خلال الفترة (2003-2015).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-8).

لم يختلف التوزيع في القطاعي في المملكة العربية السعودية كثيرا عن الجزائر والأردن، فكان معظمه في قطاعات المواد الكيميائيةة بنسبة 30.56% والفحم والنفط والغاز الطبيعي بنسبة 25.23% والمعادن بنسبة 11.21%، كان نصيب هذه القطاعات من عدد المشاريع ما نسبته 9.63% فقط، وساهمت بنسبة 23.72% من إجمالي الوظائف التي حققتها هذه المشاريع، فمن الواضح أن هذه القطاعات تعتمد على عنصر رأس المال أكثر في العملية الإنتاجية.

المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول الدراسة.

من خلال البيانات المتوفرة لدينا، توصلنا إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول الدراسة مصادرها متشابهة، فكانت معظمها من دول أوروبا خاصة دول الاتحاد الأوروبي، ودول آسيا خاصة الدول العربية منها، أما أمريكا فتمثلت أهم دولها المستثمرة في دول الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومصر كانت أهم دولة افريقية المستثمرة في الجزائر والأردن والسعودية. وبالتالي جل الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر هي دول متقدمة. وللتوضيح أكثر يمكن إبراز التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة فيما يلي:

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

ليكن الجدول التالي الذي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة:

الجدول رقم (4-9): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة (2003-2015).

القارة	الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
أوروبا	اسبانيا	20	24	6702	7860
	فرنسا	62	81	10011	5950
	سويسرا	7	12	5874	4538
	انجلترا	18	24	2033	3738
	لوكسمبورغ	1	3	4349	2447
	تركيا	5	5	4628	1941
	روسيا	3	4	580	1346
	ألمانيا	14	17	4922	669
	ايرلندا	4	4	354	478
	ايطاليا	6	6	815	219

القارة	الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
آسيا	الإمارات	25	26	11561	15280
	فيتنام	2	2	1999	4743
	الصين	12	12	9566	2658
	قطر	2	2	3089	2150
	السعودية	8	13	3464	933
	سنغافورة	1	1	425	468
	كوريا الجنوبية	7	10	2651	234
	ميانمار (بورما)	1	1	342	160
	إيران	4	4	1268	152
أمريكا	الولايات المتحدة	31	34	3210	3303
	كندا	7	7	597	645
	برمودا	1	1	214	443
	البرازيل	1	1	214	443
	جزر البهاما	1	1	214	443
أفريقيا	مصر	9	11	7350	4178
	تونس	17	22	2018	1132
	جنوب أفريقيا	1	1	638	350
	ليبيا	1	1	819	321
	المغرب	6	7	437	129
استراليا		1	1	1012	270
أخرى		28	37	1797	422
الإجمالي		**306**	**375**	**93153**	**68040**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، جوان 2015، ص 15.

توزعت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على أوروبا التي مثلت نسبة 42.90% وآسيا بنسبة 39.36%، فيما مثلت أفريقيا نسبة 8.98% و أمريكا 7.76% فقط.

أما على مستوى الدول فقط مثلت الإمارات واسبانيا وفرنسا أهم الدول المستثمرة في الجزائر بنسبة 42.75% من الإجمالي، حيث كان نصيب الإمارات 22.46% واسبانيا 11.55% وفرنسا 8.74%.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن.

توزعت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الأردن على آسيا التي مثلت نسبة 58.23% وأوروبا بنسبة 31.11%، فيما مثلت أمريكا نسبة 7.14% وأفريقيا 2.71% فقط.

أما على مستوى الدول فقد مثلت الإمارات وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية أهم الدول المستثمرة في الأردن بنسبة 65.72% من الإجمالي، حيث كان نصيب الإمارات نسبة 35.54% وروسيا 23.22% والولايات المتحدة الأمريكية 6.95%.

والجدول التالي الذي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في الأردن خلال الفترة:

الجدول رقم (4-10): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة (2003-2015).

القارة	الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
أوروبا	روسيا	5	5	1535	10093
	استونيا	1	1	116	750
	فرنسا	15	19	3120	657
	هولندا	3	3	416	601
	انجلترا	15	15	1725	408
	ايطاليا	4	4	504	290
	اسبانيا	8	8	526	261
	سويسرا	5	6	589	150
	الدنمارك	3	3	257	142
	تركيا	5	5	737	107
	النرويج	2	2	188	39
	ألمانيا	5	5	220	23
آسيا	الإمارات	39	59	22490	15447
	السعودية	9	16	3103	2603
	البحرين	7	12	4614	1987
	الهند	5	5	1336	1528
	الكويت	18	25	4847	1121
	كوريا الجنوبية	6	10	733	865
	الصين	6	6	1737	637
	اليابان	2	2	342	520
	قطر	3	3	2540	359
	لبنان	6	11	722	146
	سنغافورة	1	1	192	48
	اليمن	2	2	193	17
	العراق	1	1	61	16
	سلطنة عمان	1	1	212	13
أمريكا	الولايات المتحدة	48	53	7815	3022
	كندا	3	3	210	82
أفريقيا	مصر	5	9	3131	1178

القارة	الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
استراليا		4	4	527	301
أخرى		8	8	321	49
الإجمالي		**245**	**307**	**65059**	**43459**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، جوان 2015، ص 11.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية.

توزعت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية على آسيا التي مثلت نسبة 42.67% وأوروبا بنسبة 27.65%، فيما مثلت أمريكا نسبة 27.04% وأفريقيا 2.03% فقط.

أما على مستوى الدول فقد مثلت الولايات المتحدة الأمريكية أهم الدول المستثمرة في السعودية بنسبة 25.15% من الإجمالي أي ربع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها مصدره الولايات المتحدة الأمريكية، تلتها دولة فرنسا بنسبة 13.20% واليابان بنسبة 10.40%.

والجدول التالي الذي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في السعودية خلال الفترة:

الجدول رقم (4-11): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة (2003-2015).

القارة	الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
أوروبا	فرنسا	44	69	11365	20201
	هولندا	20	37	6539	7818
	ألمانيا	36	43	6233	4029
	انجلترا	70	82	3601	3002
	سويسرا	24	35	3361	1892
	ايطاليا	19	21	2234	1206
	لوكسمبورغ	3	6	4022	1181
	بلجيكا	6	8	766	1065
	فنلندا	5	8	725	924
	روسيا	5	5	722	358
	اسبانيا	26	35	3480	320
	ايرلندا	11	13	655	171
	النرويج	5	8	788	151
آسيا	اليابان	37	47	7519	15915

القارة	الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
	الإمارات	135	201	32140	13489
	الصين	12	15	4837	10450
	الهند	52	63	7433	6270
	ماليزيا	10	14	7003	5201
	سنغافورة	10	18	6744	4239
	قطر	19	23	5668	3839
	كوريا الجنوبية	9	9	5344	2451
	البحرين	23	30	1772	904
	الأردن	9	11	1270	838
	سلطنة عمان	7	12	615	778
	الكويت	22	31	2680	701
	تايلاند	1	1	192	228
أمريكا	الولايات المتحدة	179	228	30353	38488
	كندا	19	22	2724	2449
	البرازيل	2	2	319	457
أفريقيا	مصر	13	15	3604	3113
أخرى		53	72	4492	932
الإجمالي		**886**	**1184**	**169200**	**153059**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، جوان 2015، ص 17.

والملاحظ أيضا أن السعودية كانت من بين الدول المستثمرة في كل من الأردن بنسبة 5.99% من أجمالي الاستثمارات، والجزائر بنسبة 1.37% من الإجمالي، فيما سجلنا استثمارات أردنية في السعودية بنسبة ضئيلة من الإجمالي مثلت 0.55% فقط، بينما لم يتم تسجيل استثمار أجنبي مباشر صادر من الجزائر في كل من الأردن والسعودية خلال الفترة (2003-2015).

المبحث الثاني: السياسات العامة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأردن والسعودية

لقد بذلت دول الدراسة مجهودات متفاوتة بهدف تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر وحفزه وتشجيعه، وكذلك ضمانه من خلال إصدار عدة تشريعات، وإطلاق مجموعة من الحوافز الضريبية وغير الضريبية، بالإضافة إلى إبرام عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، وفي هذا المبحث سوف نتناول السياسة العامة لهذا النوع من الاستثمار من حيث النوع المسموح به من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، والقوانين المنظمة له، والحوافز الممنوحة لجذبه، بالإضافة إلى الاتفاقيات الخاصة به.

المطلب الأول: التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة.

سوف نعرض من خلال هذا المطلب أهم قوانين الاستثمار التي تبنتها دول الدراسة، وسنركز أكثر على القوانين التي كانت سارية المفعول منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا.

أولا: التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

عرفت الجزائر عبر تطورها عدة مراحل اقتصادية ، تتسم كل مرحلة بنموذج اقتصادي معين وواكب هذا التطور تنوع في المنظومة التشريعية حسب الأهداف الاقتصادية لكل مرحلة، خاصة التشريعات المنظمة للاستثمار حيث تجسدت بعدة أوامر وقوانين ، فمنذ الاستقلال وخلال الفترة التي ساد فيها النظام الاشتراكي، تبنت الجزائر عدداً من القوانين متعلقة بالاستثمار تمثلت فيما يلي[1]:

- قانون الاستثمارات لسنة 1963؛
- قانون الاستثمارات لسنة 1966؛
- القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني لسنة 1982؛
- القانون المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها لسنة 1986؛

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **تطور التشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار 1963-2016**، من الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/evolution-loi-sur-l-investissement، تاريخ الاطلاع: 2016/11/10.

- القانون المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية لسنة 1988؛

إلا أن هذه النصوص التشريعية لم تنجح إلى حد كبير في جلب الاستثمارات الأجنبية، ولم تعطي النتائج المنتظرة نظرا للظروف الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في ظل نظام اقتصادي اشتراكي ومناخ استثماري غير ملائم. لكن نتيجة التحولات الاقتصادية التي حدثت بداية التسعينيات من القرن العشرين، وانفتاح الجزائر على الرأسمال الأجنبي والمحلي الخاص، وانتهاجها مسار الانتقال إلى اقتصاد السوق والإصلاحات التي اعتمدتها على جل المؤسسات الاقتصادية والمالية، كان لابد من إيجاد الصيغة القانونية وفق المرحلة الانتقالية والتطورات العالمية، ولهذا سوف يتم عرض تطور القوانين المتعلقة بالاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي في الجزائر على النحو التالي:

- قانون النقد والقرض رقم 90-10؛
- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات ؛
- الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ؛
- الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03؛
- القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار.

1. قانون النقد والقرض رقم 90-10:

يعتبر صدور القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض بمثابة تنظيم جديد لمعالجة الاستثمارات الأجنبية على المستوى بنك الجزائر، كما أسندت لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، كما قام بتحرير الاستثمار الأجنبي بإلغاء قانوني 1982 و1986 اللذين ادخلا مقاييس التفرقة بتحديد نسبة رأسمال الشركة المختلطة حسب قاعدة (51% و49%) بموجب نظم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال[1]. لقد رخص هذا القانون لغير المقيمين تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر

[1] المادة 214 من قانون النقد والقرض رقم 90-10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990، ص 544.

لتمويل النشاطات الاقتصادية، ويحدد قانون النقد والقرض كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في المجالات التالية[1]:

- إحداث وترقية الشغل؛
- تحسن مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين؛
- شراء الوسائل التقنية والعلمية والاستغلال الأمثل محليا لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية وفقا للاتفاقيات الدولية؛
- توازن سوق الصرف.

وحدد هذا القانون بوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج، حيث تتميز طبيعة هذه العلاقة بخاصتين هما:

أ-في المجال المالي: الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وكذا المساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية، ومن هنا يتأكد أن هذا القانون نص على حرية إنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة، وتكون لغير المقيمين سواء لوحدهم أو بالتعاون مع المقيمين[2].

ب-في المجال الاستثماري: يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو بالاستثمار المباشر، وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية[3].

2. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات:

لقد ألغى هذا القانون صراحة كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والقوانين المخالفة له، حيث نص على ما يلي: "عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات تلغى جميع الأحكام

[1] المادة 183 من قانون النقد والقرض رقم 90-10.

[2] المادة 128 من قانون النقد والقرض رقم 90-10.

[3] المواد 181، 182، 183، 191 من قانون النقد والقرض رقم 90-10.

السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي "[1]. وسعيا لإعطاء هذا القانون أكثر مصداقية وديناميكية وشفافية، تم إنشاء ولأول مرة في الجزائر هيئة تشرف على تكريس وتجسيد الضمانات والامتيازات والتحفيزات، حيث تم بموجبه إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI)، على شكل الشباك الوحيد من قبل رئيس الحكومة تكون تحت وصايته[2]. لقد جاء القانون 93-12 بترقية الاستثمار لينسجم مع برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتحقيق سياسة الانفتاح ، ولتكملة قانون النقد والقرض 90-10 الذي أبرز الانفتاح التشريعي للاقتصاد الوطني، من خلال تحسين الشروط المتعلقة بجذب واستقبال رؤوس الأموال الأجنبية بما فيها الاستثمارات وتشجيعها، حيث نص هذا المرسوم على مجموعة من الحوافز وفقا لنظامين عام وخاص بالإضافة إلى الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة [3]. بالإضافة إلى مجموعة من الضمانات أهمها أن يحظى المستثمر الأجنبي بنفس معاملة المستثمر الجزائري من حيث الحقوق والالتزامات[4].

3. الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار:

صدر الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، لكي يتماشى مع الواقع الجزائري اتجاه الاستثمار ودعم المستثمرين والطموحات المستقبلية ومتطلبات الفترة الجديدة. ويمكن إبراز أهم ما جاء به هذا القانون فيما يلي:

- إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر لاسيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات، ما عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات[5].

---

[1] المادة 49 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993، ص 10.

[2] المادتين 7 و8 من المرسوم التشريعي رقم 93-12.

[3] المواد 16-37 من المرسوم التشريعي رقم 93-12.

[4] المادة 38 من المرسوم التشريعي رقم 93-12.

[5] المادة 35 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، ص 9.

- أعطى مفهوما جديدا للاستثمار من خلال ما يلي[1]:

1.اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛

2.المساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛

3.استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

- مبدأ حرية الاستثمار ومراعاة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة[2]؛

- يحدد الأمر 01-03 الاستثمارات المنجزة في النشاطات المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة[3]؛

- مبدأ عدم التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب، بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار[4]؛

- جاء الأمر 01-03 بالمزيد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين خاصة، وزيادة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية؛

- تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة، وهو جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار، ويكلف المجلس على الخصوص بما يلي[5]:

1.يقترح إستراتجية تطوير الاستثمار وأولوياتها؛

2.يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة؛

3.يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات، يحدد المجلس الوطني للاستثمار شروط الحصول على المزايا والحوافز؛

---

[1] المادة 02 من الأمر 01-03.

[2] المادة 05 من الأمر 01-03.

[3] المادة 01 من الأمر 01-03.

[4] المادة 14 من الأمر 01-03.

[5] المادتين 18 و19 من الأمر 01-03.

4.يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.

- تم إنشاء مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي المتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) كبديل للوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم الاستثمار (APSSI)[1]، ويتضمن المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، ويمكن عرض أهم مهام هذه الوكالة فيما يلي[2]:

1.ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛

2.استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛

3.منح المزايا المرتبطة بالاستثمار؛

4.تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛

5.التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

4. الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03:

جاء الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ليعدل ويتمم الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي سبق ذكره، حيث تم تعديل عدة مواد من الأمر 01-03، خاصة فيما يتعلق بزيادة المزايا والحوافز للمستثمرين، أما بالنسبة لآجال الرد على طلبات الامتيازات حيث قلصت من 30 يوما إلى إمكانية سحب قرار منح الامتيازات الخاصة بالانجاز بعد 72 ساعة من إيداع الطلب، و10 أيام بالنسبة للامتيازات الخاصة

[1] المادة 06 من الأمر 01-03.

[2] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55 الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001، ص 8.

بالاستغلال[1]، كما جاء الأمر 06-08 بحق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم قد غُبنوا بشأن الاستفادة من المزايا، من الإدارة أو الهيئة المكلفة بتنفيذ هذا الأمر ويمارس هذا الطعن لدى لجنة تحدد تشكيلتها تنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم. ويمارس هذا الطعن دون المساس بالطعن القضائي الذي يستفيد منه المستثمر. ويجب أن يمارس هذا الطعن خلال الخمسة عشر يوما التي تلي تاريخ التبليغ بالقرار محل الاحتجاج أو صمت الإدارة أو الهيئة المعنية مدة 15 يوما ابتدءا من تاريخ إخطارها. وتفصل اللجنة في الطعن في أجل شهر واحد[2].

تجدر الإشارة إلى أن الدولة الجزائرية أدرجت حق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب، وكذلك لا يمكن انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي[3].

كما وردت عدة تعديلات تتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين في عدة قوانين مالية وقوانين مالية تكميلية ما بين 2009 و2015.

5. القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار:

ينص القانون الذي تمت المصادقة عليه في البرلمان في جويلية 2016 على ترتيب الامتيازات حسب أهمية قطاع النشاط. كما يلغي هذا القانون أحكام الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم [4]. ويشير هذا القانون إلى أن النظام الوطني لتشجيع الاستثمار يجب أن يعاد بناؤه بطريقة "تعدل" الامتيازات حسب السياسة الاقتصادية

---

[1] المادة 07 من الأمر 06-08 المتم والمعدل للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006، ص 18.

[2] المادة 06 من الأمر 06-08.

[3] المادتين 58، 62 من الأمر رقم 09-01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2009، ص 13،15.

[4] المادة 37 من القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار الصادر يوم 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 03 أوت 2016، ص 24.

المنتهجة من طرف الدولة وهذا بتبسيطه مع تسريع الإجراءات. كما ينص على وضع آليات لمختلف أجهزة التشجيع الموجودة مع إقرار قاعدة تتمثل في استفادة المستثمر من التشجيع "الأكثر امتيازا" في حال وجود امتيازات من نفس النوع. ويتضمن أيضا دعم قطاع الصناعة بامتيازات خاصة من خلال تخفيض أكبر للحقوق الجمركية لكن هذه الامتيازات لا يتم تطبيقها إلا إذا كان النشاط ذا فائدة اقتصادية أو يتمركز في الجنوب أو مناطق الهضاب العليا. كما يوضح القانون أن هذه الامتيازات التي أقرت في قطاع الصناعة ستدمج مع تلك التي خصصت لقطاعي السياحة والفلاحة حيث ستكون هناك امتيازات إضافية إلى جانب تلك الموجهة للنشاطات ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية وذات الأهمية التي تتمركز في مناطق تسعى الحكومة إلى جعلها مناطق انتشار. وفي هذا السياق يراجع نص القانون تعليمة الامتيازات والتحفيزات في ثلاثة مستويات. ويتعلق الأمر بالامتيازات المشتركة بالنسبة لكل المستثمرين المؤهلين (إعفاءات ضريبية وجمركية وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة...) وامتيازات إضافية لنشاطات متميزة (الصناعة والفلاحة والسياحة) وامتيازات استثنائية للمستثمرين الذي يشكلون أهمية خاصة للاقتصاد الوطني[1]. كما ألغى النص الإجراء الحالي للتصريح بالاستثمار وطلب الامتيازات والملف الإداري وتعويضها بوثيقة وحيدة للتسجيل تمنح الحق في الحصول على كل الامتيازات [2].

أما عن كيفيات منح الامتيازات المشتركة فيشير النص إلى أن ذلك يكون بصفة "آلية" دون المرور على المجلس الوطني للاستثمار ، وفي حال عدم إمكانية تطبيق قاعدة الآلية يحدد النص إلزامية وجوب الدراسة واتخاذ القرار من المجلس الوطني للاستثمار لمنح هذه الامتيازات للمشاريع التي تتجاوز حد 5 مليار دج مقابل 2 مليار دج سابقا [3]. أما فيما يخص الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فتنشأ لديها أربع (04) مراكز تضم مجموع

[1] المادة 07 من القانون رقم 16-09.

[2] المادة 08 من القانون رقم 16-09.

[3] المادة 14 من القانون رقم 16-09.

المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذا لانجاز المشاريع[1]:

- مركز تسيير المزايا، ويكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات باستثناء تلك الموكلة للوكالة؛
- مركز استيفاء الإجراءات، ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع؛
- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، ويكلف بمساعدة ودعم وإنشاء المؤسسات؛
- مركز الترقية الإقليمية، ويكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلية.

كما ينص هذا القانون صراحة على أنه تتمتع الدولة الجزائرية بحق الشفعة على كل التنازلات عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من قبل أو لفائدة الأجانب[2].

تجدر الإشارة إلى أنه لغاية كتابة هذه السطور لم تصدر النصوص التنظيمية المتخذة لتطبيق هذا القانون، وعليه تبقى أحكام القانون رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم سارية المفعول لحين صدور النصوص التنظيمية لتطبيق القانون الجديد[3].

ثانيا: التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

تعددت القوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار في الأردن، حيث حاول الأردن تطويرها وتكييفها مع متطلبات كل مرحلة وجعلها أكثر جاذبية للاستثمار، حيث تم وضع قانون تشجيع وتوجيه الصناعة سنة 1955، وقانون تشجيع الاستثمار لسنة 1967، ثم قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1987، تضمنت هذه القوانين عدة إعفاءات ضريبية وجمركية، ويمكن تقديم أهم قوانين الاستثمار في شهدها الأردن في الفترة الأخيرة فيما يلي:

[1] المادة 27 من القانون رقم 16-09.

[2] المادة 30 من القانون رقم 16-09.

[3] المادة 39 من القانون رقم 16-09.

1.قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) لسنة 1995:

تم من خلاله إلغاء قانون تشجيع الاستثمار رقم (11) لسنة 1987، وقانون تنظيم الاستثمارات العربية والأجنبية رقم (27) لسنة 1992[1]. عامل هذا القانون المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني حيث منحه حق الاستثمار بالتملك أو المشاركة أو بالمساهمة في أي مشروع اقتصادي على أن لا يجوز أن يتملك كامل المشروع في بعض قطاعات الأنشطة التجارية والخدماتية والمقاولات الإنشائية (أن لا تزيد نسبة التملك عن 50% في بعض القطاعات، و49% في قطاعات أخرى حددها القانون) [2]، وعلى أن يكون الحد الأدنى لاستثمار غير الأردني في أي مشروع خمسون ألف (50000) دينار أردني باستثناء الاستثمار في شركات المساهمة العامة [3]، وتضمن هذا القانون جملة من الإعفاءات والتسهيلات لأي مشروع يكون في القطاعات التالية[4]:

- الصناعة؛
- قطاع الزراعة (بدون الإجحاف بأية امتيازات وردت في قوانين أخرى)؛
- المستشفيات؛
- النقل البحري والسكك الحديدية؛
- أي قطاع أخر أو فروعه يقرر مجلس الوزراء إضافته بناء على تنسيب المجلس.

حيث يرأس رئيس الوزراء المجلس المسمى بالمجلس الأعلى لتشجيع الاستثمار، وينوبه وزير الصناعة والتجارة، بالإضافة إلى عدد من الوزراء ومحافظ البنك المركزي، ورئيس إتحاد الغرف التجارية الأردنية ورئيس غرفة صناعة عمان، والمدير العام وثلاثة أشخاص

[1] المادة 38 من قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995.

[2] المادتين03، 04 من نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (54) لسنة 2000 صادر بمقتضى أحكام المادة 24 من قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995.

[3] المادة 07 من نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (54) لسنة 2000.

[4] المادة 03 (أ) من قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995.

من القطاع الخاص كأعضاء [1]، يتولى المجلس تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار، من أجل تحقيق التنمية الشاملة، وله في سبيل ذلك ما يلي[2]:

- إقرار الإستراتيجية الوطنية الخاصة بالاستثمار بما في ذلك تنمية القطاعات الإنتاجية وتطويرها ومتابعة تنفيذها؛

- إقرار السياسة الاستثمارية؛

- إقرار السياسة الترويجية للاستثمار ومتابعة تنفيذها؛

- النظر في الأنظمة الخاصة بالاستثمار.

ولمجلس الوزراء وبناء على تنسيب وزارة الصناعة والتجارة وتوصية اللجنة منح أي مشروع ينشأ ضمن القطاعات المنصوص عليها في القانون وللسنوات التي يراها مناسبة حوافز أو ضمانات أو مزايا أخرى وفقا لطبيعة نشاطه وموقعه الجغرافي ومدى إسهامه في زيادة الصادرات وتشغيل الأيدي العاملة الوطنية واستغلال الموارد الطبيعية المحلية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك في حالات خاصة ولاعتبارات يقدرها مجلس الوزراء وتقتضيها المصلحة الوطنية[3].

كما حدد هذا القانون ثلاثة مناطق تنموية (أ، ب، ج) تتمتع بالإعفاءات الضريبية حسب التطور الاقتصادي لكل منطقة [4]، وفي حالة نقل المشروع خلال مدة الإعفاء من منطقة تنموية إلى أخري خلال مدة، فيعامل المشروع لغايات الإعفاء خلال باقي المدة معاملة مشاريع منطقة التنمية المنقول إليها على أن يعلم المؤسسة بذلك[5].

[1] المادة 11 من قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995.

[2] المادة 12 من قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995.

[3] المادة 03 (ب) من قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995.

[4] المادة 04 (أ) من قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995.

[5] المادة 09 من قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995.

لقد تم إنشاء بموجب هذا القانون مؤسسة تسمى مؤسسة تشجيع الاستثمار [1]، تهدف إلى ما يلي[2]:

- تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها؛
- تبسيط إجراءات تأسيس المشاريع الاستثمارية ومتابعتها؛
- إنشاء نافذة استثمارية في المؤسسة تتولى ترخيص مشاريع الاستثمار؛
- تقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين وإصدار الأدلة الخاصة بذلك؛
- وضع برامج لترويج الاستثمار في المملكة لجذب المستثمرين وتنفيذها.

2. قانون الاستثمار المؤقت رقم (68) لسنة 2003:

تم بموجبه إلغاء القانون رقم (16) لسنة 1995[3]، حيث يتمتع المشروع بالمزايا والإعفاءات من الرسوم والضرائب المنصوص عليها في هذا القانون، والأنظمة الصادرة بمقتضاه إذا كان في أي من القطاعات المعفاة [4]، وأيضا قسم هذا القانون المناطق التي تتمتع فيها المشاريع إلى ثلاث مناطق تنموية (أ، ب، ج) حسب درجة التطور الاقتصادي[5]، ولا تسري أحكام هذا القانون في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة [6]. نص هذا القانون على أن تؤلف هيئة تشجيع الاستثمار لجنة تسمى (لجنة الحوافز الاستثمارية)[7]، تتولى النظر في طلبات المستثمرين للإعفاء من الرسوم والضرائب وأي طلبات أخرى ذات علاقة بهذه الإعفاءات [8]. كما يحق لأي مستثمر غير أردني أن

[1] المادة 13 من قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995.
[2] المادة 14 من قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995.
[3] المادة 27 من قانون الاستثمار رقم (68) لسنة 2003.
[4] المادة 03 (أ) من قانون الاستثمار رقم (68) لسنة 2003.
[5] المادة 03 (ب) من قانون الاستثمار رقم (68) لسنة 2003.
[6] المادة 26 من قانون الاستثمار رقم (68) لسنة 2003.
[7] المادة 07 (أ) من قانون الاستثمار رقم (68) لسنة 2003.
[8] المادة 08 من قانون الاستثمار رقم (68) لسنة 2003.

يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة، ويعامل المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني[1]. وبموجب أحكام هذا القانون تعني عبارة (رأس المال الأجنبي) ما يستثمره غير الأردني في المملكة من أموال نقدية أو عينية أو حقوق مادية أو معنوية لها قيمة مالية بما فيها العلامات التجارية وبراءات الاختراع [2]. ويحق للمستثمر غير الأردني ما يلي[3]:

- إخراج رأس ماله الذي أدخله إلى المملكة للاستثمار فيها؛
- تحويل ما تأتى له من استثماره من عوائد وأرباح إلى خارج المملكة؛
- تصفية استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه دون تأخير شريطة أن يكون قد أوفى بما ترتب للغير من التزامات على المشروع أو أي التزامات ترتبت عليه بمقتضى التشريعات النفاذة المفعول؛
- للمستثمر غير الأردني إخراج المبالغ المبينة أعلاه بعملة قابلة للتحويل.

وللمستثمر حق نقل ملكية المشروع خلال مدة الإعفاء إلى أي مستثمر أخر وعليه قبل استكمال الإجراءات اللازمة لهذه الغاية إعلام اللجنة مسبقا بذلك مع بيان أسباب نقل الملكية، ويستمر المشروع في هذه الحالة بالاستفادة من الإعفاءات والتسهيلات والضمانات التي منحت له حتى نهاية تلك المدة[4].

3. قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014:

بموجب أحكام هذا القانون، تم إلغاء قانون تشجيع الاستثمار رقم (12) لسنة 1995 وقانون الاستثمار المؤقت رقم (68) لسنة 2003 وكل القوانين والأنظمة الأخرى التابعة لهما[5].

---

[1] المادة 12 (أ) من قانون الاستثمار رقم (68) لسنة 2003.
[2] المادة 12 (ب) من قانون الاستثمار رقم (68) لسنة 2003.
[3] المادة 18 من قانون الاستثمار رقم (68) لسنة 2003.
[4] المادة 15 من قانون الاستثمار رقم (68) لسنة 2003.
[5] المادة 47 من قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014.

كما أن أحكامه لا تسري على منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة [1]، جاء هذا القانون بجملة من الحوافز والمزايا قسمها إلى الحوافز والمزايا خارج المناطق التنموية والمناطق الحرة والحوافز والمزايا داخل المناطق التنموية والمناطق الحرة، وتنشأ هذه المناطق بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس الاستثمار [2]، الذي يرأسه رئيس الوزراء، ويتكون من عدة أعضاء مكونة من وزراء الصناعة والتجارة والتموين، والمالية، والعمل، والتخطيط والتعاون الدولي، ورئيس هيئة الاستثمار، ومحافظ البنك المركزي، ورئيس غرفة صناعة الأردن ورئيس غرفة تجارة الأردن، وأربع ممثلين من القطاع الخاص يتم تعيينهم من قبل المجلس [3]. كما أنشئت بموجب هذا القانون هيئة الاستثمار ترتبط برئيس الوزراء وتهدف إلى جذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتشجيعه وترويجه وضمان ديمومة المناخ الاستثماري الجاذب وتنشيط الحركة الاقتصادية وتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وتنميتها وتنظيمها وزيادة الصادرات[4].

حددت هيئة الاستثمار أربعة معايير لمنح الاستثناءات للمستثمر غير الأردني من القيود على نسبة التملك ، وتتضمن المعايير الجديدة التي أقرت مؤخرا موائمة حجم الاستثمار للنشاط الاقتصادي، ومساهمة المشروع في تشغيل أيد عاملة أردنية على أن يكون من العاملين الأردنيين في مناصب إدارية و أن يتم تسجيلهم لدى الضمان الاجتماعي فور بدء الإنتاج أو العمل. كما تتضمن المعايير أن يساهم المشروع في نقل المعرفة والتكنولوجيا إن أمكن والموقع الجغرافي للمشروع، الأفضلية في المحافظات (خارج منطقة أمانة عمان الكبرى ومحافظة إربد ومدينة الزرقاء) والمناطق الأقل نموا. واشترطت تعليمات أسس ومعايير منح الاستثناءات للمستثمر غير الأردني من القيود على نسبة التملك، أن يرفق الطلب إلى هيئة الاستثمار مرفقا بدراسة جدوى اقتصادية وفنية للمشروع

[1] المادة 03 من قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014.
[2] المادة 28 (أ) من قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014.
[3] المادة 19 (أ) من قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014.
[4] المادتان 20 و21 (أ) من قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014.

اعتمادا على المعطيات التقنية ودراسات السوق والتوجهات الإستراتيجية للمشروع على المديين المتوسط والبعيد، وأن يقدم المستثمر ما يثبت الملاءة المالية لديه، أن يقدم وثائق تتعلق باستثمارات قادمة أو سابقة له، و أن يبين عدد العمالة الحالية والإضافية المتوقعة في حال رفع القيد.

ونصت التعليمات على وضع آلية لمتابعة المشاريع الحاصلة على استثناء للتأكد من حقيقة الاستثمار، وفي حال لم يباشر المشروع عمله خلال سنة من تاريخ صدور موافقة مجلس الوزراء تعتبر الموافقة الصادرة ملغاة حكما[1].

ثالثا: التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.

صدرت عدة أنظمة لتنظيم الاستثمار الأجنبي في السعودية، فمع متطلبات كل مرحلة طورت السعودية أنظمتها القانونية لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات، حيث خضعت للتغير على أربعة مراحل هي[2]:

1. نظام الاستثمار لسنة 1955:

تناول هذا النظام تعريف الاستثمار الأجنبي والمنشآت المقصودة بتطبيقه، وقرر للمستثمر حق الإقامة، واشترط هذا النظام على أن لا تقل مشاركة رأس المال الوطني عن 51%، وغيرها من الشروط التي تبين حقوق وواجبات المستثمر الأجنبي.

2. نظام الاستثمار لسنة 1963:

اشترط أن يكون الاستثمار الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية التي لا تشمل المشروعات الصناعية البترولية والتعدينية، وأن يحصل المستمر الأجنبي على ترخيص من وزير الصناعة والتجارة بناء على توصية من لجنة تسمى لجنة الاستثمار الأجنبي أنشئت بموجب هذا القانون. كما نص هذا النظام على أن تتم معاملة الاستثمار الأجنبي

[1] هيئة الاستثمار الأردنية، الموقع الالكتروني: http://www.jic.gov.jo/DefaultAr.aspx، تاريخ الاطلاع: يوم 2016/11/01.

[2] فايز عبد الهادي أحمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية** ، إصدار خاص محكم صادر عن المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2012، ص ص 18-20.

المباشر طبقا لنظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية كإحدى المزايا المهمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. نظام استثمار رأس المال الأجنبي لسنة 1979:

اشترط أن تكون مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن خطة التنمية الاقتصادية، وأن لا تكون في مشروعات استخراج البترول والمعادن، وأن يكون شكل الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار المشترك فقط، ولا يحق للمستثم ر الأجنبي تملك العقار، كما تم تشكيل لجنة مختصة لشؤون الاستثمار الأجنبي، ومنحها صلاحية منح التراخيص، وصلاحية اقتراح وتحديد مشروعات التنمية.

4. نظام الاستثمار الأجنبي لسنة 2000:

صدر نظام الاستثمار الأجنبي الجديد بمرسوم ملكي بتاريخ 10 أفريل 2000، حيث تناول تعريفا واسعا وشاملا للاستثمار الأجنبي، وحدد صورتين لشكل ملكيته في المملكة العربية السعودية، إما أن تكون منشآت مشتركة مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي، أو منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي [1]، ويجوز للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص من قبل الهيئة العامة للاستثمار في أنشطة مختلفة [2]. كما منح هذا القانون مزيدا من الحوافز الضريبية والجمركية والتسهيلات الإدارية للمستثم ر الأجنبي، وأقر مبدأ المعاملة الوطنية للاستثمار الأجنبي ووضع الحماية اللازمة له ضد المخاطر التجارية، وجعل كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على المشروع [3]، كما أجاز للمنشآت الأجنبية المرخص لها من قبل الهيئة العامة للاستثمار تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة لمزاولة النشاط المرخص، أو لغرض سكن كل العاملين بها أو بعضهم[4]، كما أجاز عدم مصادرة الاستثمارات الأجنبية كليا أو جزئيا إلا بحكم قضائي

[1] المادة 05 من قانون الاستثمار الأجنبي السعودي، المرسوم الملكي رقم م/1 الصادر بتاريخ 10 أفريل 2000.

[2] المادة 04 من قانون الاستثمار الأجنبي السعودي لسنة 2000.

[3] المادة 09 من قانون الاستثمار الأجنبي السعودي لسنة 2000.

[4] المادة 08 من قانون الاستثمار الأجنبي السعودي لسنة 2000.

ولا تنزع ملكيتها إلا للمصلحة العامة وبتعويض عادل [1]. ويعد هذا التطور التشريعي دلالة واضحة على رغبة السعودية في مواكبة المستجدات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، وتذليل كل العقبات له وفتح السوق السعودية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ويمكننا استخلاص عدة نقاط فيما يخص القوانين والتشريعات التي تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، حيث لاحظنا أن دول الدراسة الثلاثة تحولت من سياسة المنع للاستثمار الأجنبي المباشر إلى سياسة الجذب له، كما أنها حاولت مواكبة كل التطورات الحاصلة في البيئة الدولية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بإعطاء مزيد من الحوافز والتسهيلات والضمانات من أجل المنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأنشأت هيئات مختصة في تنظيم وتطوير الاستثمار والترويج له، كما أن القوانين والتشريعات في السعودية كانت أكثر استقرارا وأكثر وضوحا وشفافية، حيث تضمنت تعريفات لكل المصطلحات الواردة في قوانينها، بالإضافة إلى قلة عدد البنود في تشريعاتها، أما الجزائر فكانت الأكثر تغييرا لقوانين الاستثمار، خاصة من خلال تعديلها حيث أدخلت عدة تعديلات على الأمر رقم 01-03 من خلال الأمر 06-08 المعدل والمتمم، بالإضافة إلى تعديلات أخرى صدرت عبر عدة قوانين مالية وقوانين مالية تكميليةٍ قبل صدور قانون الاستثمار الأخير رقم 16-09 سنة 2016.

المطلب الثاني : المزايا والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة.

توصلنا من خلال القوانين الحديثة المتعلقة بالاستثمار لدول الدراسة إلى أنها تضمنت جملة من الحوافز والمزايا المقدمة للمستثم ر الأجنبي، وسنتطرق في هذا المطلب إلى هذه الحوافز بالتفصيل في كل دولة.

[1] المادة 11 من قانون الاستثمار الأجنبي السعودي لسنة 2000.

أولا: الحوافز والمزايا المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد نص القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار على جملة من الحوافز مقدمة للمستثمرين، وأدرج تلك الحوافز ضمن ثلاثة أقسام نقدمها في ما يلي[1]:

1. مرحلة الانجاز: تستفيد من المزايا الآتية:

أ -الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

ب -الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

ج -الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

د -الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة ق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛

هـ -تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار؛

و -الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء؛

ز -الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

2. مرحلة الاستغلال: بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، يستفيد المشروع لمدة ثلاث (03) سنوات من المزايا الآتية:

[1] المادة 12 من القانون رقم 16-09.

أ –الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

ب –الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

ج –تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

أما الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، وكل منطقة تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة فتستفيد مما يأتي[1]:

1. مرحلة الانجاز: بالإضافة إلى المزايا السابقة المذكورة أعلاه في النقاط (أ، ب، ج، د، و، ز) تستفيد الاستثمارات مما يأتي:

أ –تتكفل الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛

ب – التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل انجاز مشاريع استثمارية:

- بالدينار الرمزي للمتر المربع (م ^{2}) خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا وكذا المناطق التي تتطلب تهيئتها مساهمة من قبل الدولة.
- بالدينار الرمزي للمتر المربع (م ^{2}) خلال فترة خمس عشرة (15) سنة، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

2. مرحلة الاستغلال: تستفيد المشاريع المنجزة في منطقة الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، من المزايا المنصوص

[1] المادة 13 من القانون رقم 16–09.

عليها في النقطتين (أ، ب) من مرحلة الاستغلال المذكورة أعلاه لمدة عشر (10) سنوات من تاريخ بداية الاستغلال المحدد في محضر المعاينة.

أما الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايير دولار فيخضع منح المزايا لها للموافقة المسبقة المجلس الوطني للاستثمار[1].

كما لا تلغي المزايا السابقة التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة الممنوحة لفائدة النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والنشاطات الفلاحية، أما إذا وجدت عدة مزايا من نفس الطبيعة فيستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل[2].

كما ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات عندما تنشئ أكثر من مائة (100) منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر[3].

كما تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني من مزايا استثنائية والمعدة على أساس اتفاقية تفاوض بين المستثمر والوكالة يتم إبرامها بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار تتمثل في ما يلي[4]:

أ تمديد مدة مزايا الاستغلال الفترة ممكن أن تصل إلى عشر سنوات؛

ب منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح في مرحلة الانجاز.

ويؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات. وتستفيد من

[1] المادة 14 من القانون رقم 16-09.

[2] المادة 15 من القانون رقم 16-09.

[3] المادة 16 من القانون رقم 16-09.

[4] المادتين 17 و18 من القانون رقم 16-09.

نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، السلع والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيد ة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

ثانيا: الحوافز والمزايا المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

منذ أن باشر الأردن الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق، فتح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي على حد سواء، من خلال رفع القيود عليه، بل وتشجيعه بجملة من المزايا والحوافز تضمنتها قوانين الاستثمار المتعاقبة، وفيما يلي أهم المزايا والحوافز التي يتضمنها قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014 للمشاريع الاستثمارية:

1. الحوافز والمزايا خارج المناطق التنموية والمناطق الحرة[1]:

- تعفى مدخلات الإنتاج اللازمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية الصناعية أو الحرفية الذي يتضمنها الجدول رقم (1/أ)[2]، وتخضع للضريبة العامة على المبيعات وفقا لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات النافذ في حال تم استيرادها أو شراؤها محليا على أن تقوم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات برد هذه الضريبة المدفوعة عنها خلال ثلاثين (30) يوما من تاريخ تقديم طلب خطي بذلك، وإذا لم ترد دائرة ضريبة الدخل والمبيعات هذه الضريبة تلتزم بدفع فائدة بنسبة 9% سنويا؛

- تعفى من الرسوم الجمركية الضريبة العامة على المبيعات مدخلات الإنتاج الذي يتضمنها الجدول (1/ب) ومستلزمات الإنتاج والموجودات الثابتة الذي يتضمنها الجدول رقم (1/ج) ومستلزمات الإنتاج والموجودات الثابتة ذات الاستخدام المزدوج الذي يتضمنها الجدول (1/د) اللازمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية الصناعية أو الحرفية[3]؛

[1] المواد 4، 5، 6 من قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014.

[2] الجريدة الرسمية الأردنية، نظام الحوافز الاستثمارية رقم 33 لسنة 2015، ص ص 2226- 2270.

[3] نفس المرجع، ص ص 2271- 2291.

- تقوم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات برد هذه الضريبة العامة على المبيعات المدفوعة عن الخدمات الذي يتضمنها الجدول رقم (2) خلال ثلاثين (30) يوما من تاريخ تقديم طلب خطي بذلك، وإذا لم ترد دائرة ضريبة الدخل والمبيعات هذه الضريبة تلتزم بدفع فائدة بنسبة 9% سنويا؛

- تعفى من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات السلع اللازمة للأنشطة الاقتصادية المحددة الذي يتضمنها الجدول رقم (3)[1] والخاصة بما يلي:

1 – الزراعة والثروة الحيوانية؛

2 – المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة؛

3 – المنشآت الفندقية والسياحية؛

4 – مدن التسلية والترويج السياحي؛

5 – مراكز الاتصال؛

6 – مراكز البحث العلمي والمختبرات العلمية؛

7 – الإنتاج الفني والإعلامي؛

8 – مراكز المؤتمرات والمعارض؛

9 – نقل و/أو توزيع و/أو استخراج المياه والغاز والمشتقات النفطية باستعمال خطوط الأنابيب؛

10 – النقل الجوي والنقل البحري والسكك الحديدية.

2. الحوافز والمزايا داخل المناطق التنموية والمناطق الحرة[2]:

- تكون ضريبة الدخل بنسبة 5% من دخل المؤسسة المسجلة الخاضع للضريبة والمتأتي من نشاطها الاقتصادي داخل المنطقة التنموية أو في القطاع الصناعي باستثناء البنوك وشركة الاتصالات المتحصلة على رخصة فردية، والشركات المالية وشركات الوساطة

[1] الجريدة الرسمية الأردنية، نظام الحوافز الاستثمارية رقم 33 لسنة 2015، ص ص 2298– 2331.

[2] المواد 11، 12، 13 من قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014.

المالية وشركات الاستشارات والتدقيق المالي والضريبي، وشركات النقل، وشركات التأمين وإعادة التأمين، والصناعات التعدينية والاستخراجية الأساسية، وتوليد وتوزيع الكهرباء ونقل و/أو توزيع و/أو استخراج المياه والغاز والمشتقات النفطية باستعمال خطوط الأنابيب؛

- تستفيد المؤسسة المسجلة من أي إعفاءات ضريبية سارية في المملكة تتعلق بالصادرات من السلع والخدمات؛

- الإعفاء من الضريبة العامة على المبيعات على السلع والخدمات التي تقوم المؤسسة بشرائها أو استيرادها لغايات ممارسة نشاطها الاقتصادي داخل المنطقة التنموية؛

- تعفى من الضريبة على المبيعات الرافعات الشوكية، والسيارات المعدة لنقل عشرة أشخاص فأكثر بمن فيهم السائق والمباعة للمؤسسة المسجلة لغايات نقل العمال؛

- تعفى الخدمات المؤداة من مؤسسات مسجلة في المناطق الحرة من ضريبة المبيعات عند بيعها للاستهلاك في المنطقة الحرة؛

- تتمتع المؤسسة المسجلة التي تمارس نشاطها داخل المنطقة التنموية من الرسوم الجمركية باستثناء رسوم الصادرات فيما يخص المواد والمعدات والآلات والتجهيزات ومواد البناء الداخلة في بناء وإنشاء وتجهيز وتأثيث جميع أنواع المشاريع التي تقام في المناطق التنموية بما في ذلك قطع الغيار اللازمة لصيانتها والبضائع المستوردة للمنطقة التنموية لممارسة النشاط الاقتصادي أو المصدرة منها لخارج المملكة؛

- لا تخضع السلع المنتجة أو المصنعة في المناطق التنموية والمستوفية بشروط المنشأ الأردني للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عند وضعها في الاستهلاك في السوق المحلي.

كما تتمتع المؤسسة المسجلة التي تمارس نشاطها الاقتصادي في المناطق الحرة إلى[1]:

- الإعفاء من ضريبة الدخل على الأرباح المتأتية من الأنشطة التالية:

[1] المادة 14 من قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014.

1 -تصدير السلع أو الخدمات خارج المملكة؛

2 -تجارة الترانزيت؛

3 -البيع أو التنازل عن السلع داخل حدود المناطق الحرة؛

4 -تقديم الخدمات وتوريدها داخل المنطقة الحرة.

- الإعفاء من ضريبة الدخل عن الرواتب وعلاوات الموظفين غير الأردنيين العاملين في المشاريع التي تقام في المنطقة الحرة؛

- الإعفاء من الرسوم الجمركية وسائر الضرائب والرسوم المترتبة على البضائع المصدرة من المنطقة الحرة لغير السوق المحلي وعلى البضائع المستوردة إليها ولا يشمل الإعفاء بدل الخدمات؛

- إعفاء الأبنية والإنشاءات المقامة في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الأبنية والأراضي ومن عوائد التعبيد والتنظيم والتحسين؛

- السماح لها بتحويل العملات الأجنبية والأرباح الناشئة عنها من المنطقة الحرة وفق أحكام التشريعات النافذة؛

- إخراج الآلات والمعدات والمواد والسلع والتجهيزات اللازمة لإقامة أي مشروع فيها وتشغيله أو توسعته والأرباح الناشئة عنه إلى خارج المملكة وفق أحكام التشريعات النافذة.

ثالثا: الحوافز والمزايا المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.

يقدم نظام الاستثمار الأجنبي لسنة 2000 مجموعة من الحوافز والمزايا، يمكن ذكرها في ما يلي:

1. الحوافز الضريبية: لقد تقرر بموجب نظام الاستثمار الأجنبي الجديد أن تعامل جميع الاستثمارات الأجنبية المرخص لها لأحكام الضرائب المعمول بها في المملكة العربية السعودية[1]، حيث تم إلغاء الضريبة على الدخل الشخصي، وتم تخفيض الضرائب على

[1] المادة 14 من قانون الاستثمار الأجنبي السعودي لسنة 2000.

أرباح الشركات لتصبح 20% من صافي الأرباح [1]، مع إمكانية ترحيل الخسائر لسنوات مقبلة فيما يتعلق بالضرائب دون التقيد بمدة محددة بشرط أن يكون الحد الأقصى المسموح بحسمه في كل سنة ضريبية لا يتجاوز نسبة 25% من الربح السنوي [2]، كما تم إعفاء المستثمر الأجنبي من الضريبة على دخل الشركات الصناعية والزراعية لمدة عشر سنوات، وخمس سنوات لباقي المشروعات الأخرى. كما قرر مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ 24 نوفمبر 2008 وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى الموافقة على منح حوافز ضريبية مشروطة للمستثمرين في بعض مناطق المملكة وهي: حائل، جازان، نجران، الباحة، الجوف والحدود الشمالية[3]، وذلك بهدف دعم وتشجيع رؤوس الأموال، وتوسيع دائرة الاستثمار لتشمل جميع المناطق خصوصا الأقل نموا، وعدم تركيزها في المناطق الرئيسية، حيث منح المشروعات المقامة في بعض المناطق خصما ضريبيا بنسبة 50% من تكاليف التدريب السنوي للسعوديين وخصما ضريبيا آخر بنسبة 50% من الأجور السنوية المدفوعة للسعوديين، إذا بقي من الضريبة ما يمكن خصمه بعد تطبيق الفقرة السابقة، ويطبق ذلك وفقا لعدد من الضوابط منها: ألا يقل حجم رأس المال المستثمر عن مليون ريال سعودي، وألا يقل عدد الموظفين السعوديين عن خمسة تكون وظائفهم من الوظائف الفنية أو الإدارية الأساسية ومدة توظيفهم لا تقل عن سنة، وتطبق الحوافز الضريبية لمدة عشر سنوات[4].

---

[1] وزارة الخارجية، مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، من الموقع الالكتروني:
http://www.mofa.gov.sa/ServicesAndInformation/aboutKingDom/InvestmentAndTourism/Pages/InvestmentsInKingdomOverview67621.aspx

[2] المادة 11 من اللائحة التنظيمية لنظام الضريبة على الدخل، وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، من الموقع الالكتروني:
http://www.mofa.gov.sa/ServicesAndInformation/aboutKingDom/InvestmentAndTourism/InvestmentSystems/Pages/NewsArticleID25547.aspx

[3] وزارة الخارجية، مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، من الموقع الالكتروني:
http://www.mofa.gov.sa/ServicesAndInformation/aboutKingDom/InvestmentAndTourism/Pages/InvestmentsInKingdomOverview67621.aspx

[4] فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص22، 23.

2. الإعفاءات الجمركية: نتيجة انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية، التزمت بخفض وتعديل السقف الجمركي وحذف الرسم النوعي على بعض السلع، وقد تم تعديل التعريفة الجمركية على ثلاث مراحل هي[1]:

المرحلة الأولى (2005/12/11-2007/12/10): بدأت من اليوم الأول لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، حيث تم إعفاء وتخفيض الرسوم الجمركية لـ 470 سلعة.

المرحلة الثانية (2007/12/11-2008/12/10): خفضت الرسوم الجمركية لـ 22 سلعة، حيث تم تخفيض سبع سلع منها تشمل العطور ومبيدات الحشرات من 10% إلى 9.8% نزلا سنويا إلى 6.5% عام 2010، وتخفيض رسوم 15 سلعة من منتجات البلاستيك من 15% إلى 14.6% نزولا سنويا إلى 6.5% سنة 2010، وجميعها ضمن قطاع المواد الكيماوية.

المرحلة الثالثة (2008/12/11-2009/12/10): تم تخفيض الرسوم الجمركية على 87 سلعة من السلع ذات رسوم الحماية في المملكة، منها 61 سلعة من منتجات المواد الكيماوية والأحبار والشامبو ومعاجين الأسنان والحلاقة، وخفضت رسومها الجمركية من 12% إلى 8%، و13 سلعة من منتجات البلاستيك حيث خفضت رسومها من 14.6% إلى 11.9%، وتخفيض رسوم سلعتين وهما حامض الكبريت وحامض الكبريت الزيتي من 20% إلى 11.3%، وتخفيض الرسوم الجمركية لسلعتين هما الثلاجات المنزلية التي تعمل بالضغط وأثاث الحفظ والعرض بأجهزة تبريد أو تجميد من فئة 12% إلى فئة 10%، وخفضت رسوم سلعتين من السجاد من فئة 15% إلى 12%.

كما تم إزالة الرسوم الجمركية عن 90 سلعة من منتجات تقنيات المعلومات سنة 2010، كما تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الإعفاء منها لـ 671 سلعة، و180 سلعة تعتبر رئيسية للمستهلك، وذلك بالنزول بها إلى حد الرسم الجمركي الخليجي الموحد (إعفاء أو 5%) ليصبح مجموع ما تم تخفيضه أو إعفاءه من الرسوم الجمركية 851 سلعة.

[1] فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-22.

المطلب الثالث: الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة.

قدمت دول الدراسة الثلاثة عدة ضمانات للمستثمري ن الأجانب من خلال أنظمة الاستثمار الأجنبي الحديثة لديها، من أجل تشجيع هذا النوع من الاستثمارات ودعمه وحمايته.

أولا: الضمانات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر لدول الدراسة.

يمكننا اختصار هذه الضمانات من خلال قراءة آخر قانون استثمار لكل دولة من دول الدراسة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-12): ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأردن والسعودية.

نوع الضمان	الجزائر	الأردن	السعودية
الإقامة	مضمونة	مضمونة	مضمونة
معاملة رأس المال الأجنبي بنفس مزايا رأس المال الوطني	عادلة	عادلة	عادلة
إمكانية تملك العقار	منح العقار عن طريق الامتياز	موجودة	موجودة
حرية الاستثمار	مضمونة	مضمونة	مضمونة
حرية تحويل رأس المال والأرباح	مضمونة	مضمونة	مضمونة
تسوية النزاعات	التسوية الودية أو اللجوء إلى التحكيم	التسوية الودية أو اللجوء إلى التحكيم	التسوية الودية أو اللجوء إلى التحكيم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين الاستثمار في دول الدراسة.

يوضح الجدول أعلاه مدى تقارب الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي في كل من الجزائر، الأردن والسعودية، حيث سجلنا اختلاف من حيث إمكانية تملك العقار في الجزائر مقارنة بالأردن والسعودية، حيث يتم منح العقار بصيغة الامتياز، أي كراء العقار بمبالغ جد محفزة يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي للمتر المربع في بعض المناطق ولمدة 33 سنة قابلة للتجديد مرتين.

ثانيا: الضمانات الاتفاقية للاستثمار الأجنبي المباشر لدول الدراسة.

أبرمت دول الدراسة الثلاث عدة اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف تتعلق بتشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. الاتفاقيات الثنائية:

حيث أبرمت الأردن 56 اتفاقية ثنائية الأطراف فيما استطاعت الجزائر إبرام 49 اتفاقية ثنائية والسعودية 23 اتفاقية ثنائية فقط، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-13): عدد الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأردن والسعودية.

الدول	الجزائر	الأردن	السعودية
الدول العربية	13	14	00
أفريقيا	6	2	00
أمريكا	2	2	00
أوروبا	21	30	13
آسيا	7	8	10
المجموع	**49**	**56**	**23**

Source : Preparation Of The Student, depending on : UNCTAD, **international investment agreements**, web site : http://investmentpolicyhub.unctad.org/IIA , Viewing Date: 22/08/2016.

والملاحظ أن معظم الاتفاقيات الثنائية للدول الثلاثة تم إبرامها مع دول أوروبية والدول العربية، أما السعودية فأبرمت اتفاقيات ثنائية مع دول أوروبية وآسيوية غير عربية.

2. الاتفاقيات متعددة الاطراف:

تم إبرام عدد من الاتفاقيات متعددة الأطراف من خلال الانضمام إلى هيئات دولية وإقليمية لها علاقة بتشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-14): عدد الاتفاقيات المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأردن والسعودية.

الدول	الجزائر	الأردن	السعودية
عدد الاتفاقيات الإقليمية والدولية	23	30	35

Source: UNCTAD, **international investment agreements**, web site : http://investmentpolicyhub.unctad.org/IIA , Viewing Date: 22/08/2016.

ويمكن ذكر أهم هذه الاتفاقيات فيما يلي[1]:

- انضمت دول الدراسة الثلاث إلى اتفاقية نيويورك التي تم اعتمادها من قبل الأمم المتحدة، وتم توقيعها يوم 10 جوان 1958، والتي تعنى بالاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها.

- انضمام دول الدراسة إلى اتفاقية الاستثمار لجامعة الدول العربية التي تم توقيعها يوم 29 أوت 1970 في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، والتي تعنى بحرية الاستثما ر وحركة رؤوس الأموال بين الدول العربية.

- وقعت الدول الثلاث على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، والتي تم اعتمادها في القمة العربية يوم 26 نوفمبر 1980 بعاصمة الأردن عمان ودخل مشروع النظام الأساسي لمحكمة الاستثمار العربية حيز التنفيذ يوم 22 فيفري 1988.

- انضمام دول الدراسة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة لمجموعة البنك الدولي والتي أنشئت سنة 1985، والتي تقدم تأمينا ضد المخاطر السياسية أو ضمانات لتعزيز

[1] أنظر:
- UNCTAD, **international investment agreements**, web site : http://investmentpolicyhub.unctad.org/IIA , Viewing Date: 22/08/2016.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **الاتفاقات والاتفاقيات** ، الجزائر، من الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions ، تاريخ الاطلاع: 2016/08/22.
-وزارة الصناعة والتجارة والتموين، **اتفاقيات الدول الأجنبية** ، المملكة الأردنية الهاشمية، من الموقع الالكتروني: http://mit.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=309 ، تاريخ الاطلاع: 2016/08/22.

الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

- انضمام الدول الثلاث للوكالة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والتي أنشئت سنة 1974 والتي يقع مقرها بالكويت، وتهتم بتشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين والممولين العرب والأجانب.

- انضمام الدول الثلاث إلى المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التي أنشئت يوم 1 أوت 1994 والتي يقع مقرها بحدة بالمملكة العربية السعودية، والتي تهتم بتشجيع تدفقات الاستثمار بين الدول الأعضاء.

- انضمام دول الدراسة الثلاث لاتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى التي أنشئت سنة 1965.

- انضمام الدول الثلاث لاتفاقية الاستثمار في منظمة المؤتمر الإسلامي التي وقعت يوم 5 جوان 1981 ودخلت حيز التنفيذ يوم 23 سبتمبر 1986، والتي تهدف إلى تعزيز وحماية وضمان الاستثمار بين الدول الأعضاء.

- انضمام الأردن والجزائر إلى اتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية باعتبارهما دولتان تطلان على البحر الأبيض المتوسط، حيث وقع الأردن على اتفاقية الشراكة يوم 24 نوفمبر 1997 ودخلت حيز التنفيذ يوم 1 ماي 2002، أما الجزائر فقد وقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 22 أفريل 2002، ودخلت حيز التنفيذ يوم 1 سبتمبر 2005.

لقد أبرمت دول الدراسة عديد الاتفاقيات الثائية والمتعددة الأطراف الإقليمية والدولية، حيث أبرمت الجزائر 72 اتفاقية، فيما قامت الأردن بإبرام 86 اتفاقية، في حين وقعت السعودية على 58 اتفاقية معظمها متعددة الإطراف، وهذا من شأنه إبراز جهود كل دولة في تحسين مناخ الاستثمار في الدول الثلاث من خلال تعزيز وحماية الاستثمار وضمانه.

3. اتفاقيات تجنب الازدواج والغش الضريبيين:

كما أبرمت الجزائر والأردن والسعودية عدة اتفاقيات دولية تخص تجنب الازدواج الضريبي و الغش الضريبي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-15): عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في الجزائر، الأردن والسعودية.

الدول	الجزائر	الأردن	السعودية
الدول العربية	13	13	3
أفريقيا	1	00	2
أمريكا	1	1	00
أوروبا	12	22	22
آسيا	4	13	12
المجموع	**31**	**48**	**39**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، من الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions، تاريخ الاطلاع: 2016/08/20.

- دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وزارة المالية، المملكة الأردنية الهاشمية، من الموقع الالكتروني: http://www.istd.gov.jo/Arabic/Legislations/DoubleTax2.aspx، تاريخ الاطلاع: 2016/08/20.

- الهيئة العامة للزكاة والدخل، المملكة العربية السعودية، من الموقع الالكتروني: https://dzit.gov.sa/dzit_logon/MenuItems.jsp?menu_id=circularagreements&menu_grp=agreements&ume.logon.locale=ar، تاريخ الاطلاع: 2016/08/20.

توضح أرقام الجدول رقم (04-15) الجهود المبذولة من طرف دول الدراسة فيما يخص اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، خاصة الأردن الذي وقع 48 اتفاقية في هذا المجال، تليه المملكة العربية السعودية التي وقعت 39 اتفاقية، وجاءت الجزائر متأخرة في هذا المجال مقارنة بالأردن والسعودية حيث أبرمت 31 اتفاقية فقط، هذا النوع من الاتفاقيات من شأنه أن يعزز الحوافز الضريبية الممنوحة من قبل هذه الدول للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، الأردن والسعودية

أثبتت الدراسات أنه توجد علاقة قوية بين مكانة القطر في مؤشرات مناخ الاستثمار وقدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء على هذا سوف نقوم في هذا المبحث بإبراز أهم التطورات الاقتصادية في كل من الجزائر والأردن والسعودية، وتوضيح مكانة دول الدراسة ضمن أهم مؤشرات مناخ الاستثمار الدولية والإقليمية.

المطلب الأول: تحليل المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في دول الدراسة.

يعتبر الجانب الاقتصادي لأي دولة أحد مكونات مناخ الاستثمار الرئيسية لديها، فالاستقرار الاقتصادي من المحددات الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا المطلب سنقوم باستعراض أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر، الأردن والسعودية.

أولا: مؤشر النمو الاقتصادي.

سجلت الجزائر والأردن والسعودية معدلات نمو اقتصادي إيجابية خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، كما أنها تراجعت سنة 2015 في دول الدراسة الثلاث مقارنة بسنة 2014، حيث سجلت الجزائر تراجعا في معدل النمو بمقدار 0.8 نقطة مئوية من 3.8% سنة 2014 إلى 3% سنة 2015، وفي الأردن تراجع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.7 نقطة مئوية من 3.1% إلى 2.4%، كما انخفض معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بمقدار 0.15 نقطة مئوية من 3.64% إلى 3.49%. كما لاحظنا تأثر معدل النمو الاقتصادي للدول الثلاث بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، خاصة الجزائر والمملكة العربية السعودية التي سجلت معدلات نمو اقتصادي سالبة، وذلك تأثرا بانخفاض أسعار النفط سنة 2009، لتنتعش بعدها في السنوات اللاحقة من جراء التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية، والجدول التالي يوضح تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول الدراسة:

الجدول رقم (4-16): معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر، الأردن والسعودية.

السنوات	الجزائر	الأردن	السعودية
2005	5.1	8.1	5.57
2006	2.0	8.1	2.79
2007	3.0	8.2	1.85
2008	2.4	7.2	6.25
2009	1.6	5.5	2.06-
2010	3.6	2.3	4.76
2011	2.9	2.6	9.96
2012	3.4	2.7	5.38
2013	2.8	2.8	2.67
2014	3.8	3.1	3.64
2015	3.0	2.4	3.49

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات:

- بنك الجزائر.
- البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي 2015، ص 4.
- مؤسسة النقد العربي السعودي.

لقد شهدت الجزائر منذ بداية القرن الواحد والعشرين فترة من الانتعاش والرخاء الاقتصادي، مما انعكس هذا بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي، وظل الاقتصاد الجزائري قويا بدعم من قوة دفع القطاعات خارج قطاع المحروقات مدعوما بالإنفاق العام، الذي ساعده في ذلك ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى مستويات قياسية، حيث لا يزال قطاع النفط يهيمن على الاقتصاد الجزائري وهو ما يفسر تراجع معدلات النمو الاقتصادي مع تراجع أسعار النفط منذ شهر أكتوبر 2014، حيث لا تزال الجزائر تعتمد على قطاع النفط الذي يمثل 30% من ناتجها المحلي الإجمالي [1]. وباعتبار المملكة العربية السعودية دولة مصدرة للنفط شأنها في ذلك شأن الجزائر، تمتع الاقتصاد السعودي بفترة غير

[1] صندوق النقد الدولي، **مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر لسنة 2012**، نشرة معلومات معممة، 25 جانفي 2013، ص 1.

مسبوقة من الانتعاش منذ بداية القرن الواحد والعشرين قبل خمسة عشر سنة، فقد كانت السياسات الاقتصادية الكلية مشجعة للأعمال وداعمة للاستثمارات، وقد نفذت الحكومة مبادرات لتحقيق التنويع الاقتصادي ونمو القطاع الخاص غير النفطي، ولذلك ظل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قويا، إلا أن معدل النمو الاقتصادي تباطأ متأثرا بانخفاض أسعار النفط، رغم أن القطاع الخاص غير النفطي استمر في إظهار نشاط متواصل حيث بلغ متوسط نموه 6.8% خلال الخمس سنوات الماضية [1]، لكنه تراجع إلى 5.4% سنة 2014 و 3.4% سنة 2015 ويعد هذا أبطأ معدل سجله القطاع الخاص منذ سنوات[2]. أما الأردن فقد سجل تراجعا في معدل النمو بعد سنة 2008 متأثرا بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، ليعود للانتعاش مرة أخرى سنة 2014 مدعوما بانتعاش قطاعي الصناعة والخدمات وقطاع الصادرات مستفيدا من انخفاض أسعار النفط باعتبار الأردن من الدول المستوردة له [3]، ليعود الاقتصاد الأردني للتباطؤ في الأداء سنة 2015 حيث شهدت العديد من القطاعات تراجعا أبرزها الصادرات الوطنية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتراجع القطاع السياحي[4].

ثانيا: مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم).

سجلنا معدلات تضخم مقبولة في دول الدراسة خلال الفترة الماضية، حيث سجلت الجزائر خلال الفترة (2005-2015) معدلات تضخم ما بين 1.64% و8.9%، أما الأردن فقد سجل معدلات تضخم تراوحت بين -0.7% و14% خلال نفس الفترة، كما سجلت السعودية خلال العشر سنوات الأخيرة معدلات تضخم تراوحت بين 0.7% و 6.1%، كما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] مؤسسة النقد العربي السعودي، **تقرير الاستقرار المالي لسنة 2015**، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 8.

[2] مؤسسة النقد العربي السعودي، **تقرير الاستقرار المالي لسنة 2016**، المملكة العربية السعودية، 2016، ص 7.

[3] وزارة الصناعة والتجارة، **تقرير الإحصاءات الصناعية للنصف الأول من عام 2014**، المملكة الأردنية الهاشمية، أكتوبر 2014.

[4] صندوق النقد العربي، **آفاق الاقتصاد العربي سبتمبر 2016**، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 28.

الجدول رقم (4-17): معدل التضخم في الجزائر، الأردن والسعودية.

السنوات	الجزائر	الأردن	السعودية
2005	1.64	3.5	0.7
2006	2.53	6.25	2.2
2007	3.5	4.7	4.1
2008	4.4	14	6.1
2009	5.7	-0.7	4.1
2010	4.3	4.8	3.8
2011	4.5	4.2	3.7
2012	8.9	4.5	2.9
2013	3.3	4.8	3.5
2014	2.9	2.9	2.7
2015	4.2	0.2	2.1
***2016**	5.9	1.5	2.3
***2017**	6.5	2.2	2.9

* توقعات.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2005-2012)**، الكويت.
- نشرة ضمان الاستثمار، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص 12.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، **مؤشرات اقتصادية مختارة (2008-2015)**، السعودية، 16 سبتمبر 2015.
- البنك المركزي الأردني، **تقرير الاستقرار المالي 2015**، ص 4.
- بنك الجزائر.

ارتفع معدل التضخم في الجزائر سنة 2015 إلى 4.2% بعدما كان 2.9% سنة 2014 نظرا لتراجع الناتج الزراعي بسبب الظروف المناخية، وانخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية، ومن المتوقع أن يتراوح معدل التضخم سنة 2016 في حدود 5.9% و 6.5% سنة 2017 مع الضغوط الذي يتعرض لها سعر صرف الدينار الجزائري حيث انخفض بنسبة 20% منذ بداية 2015، وفي أفريل 2016 تم تسجيل معدل تضخم 6.7% نتيجة لارتفاع أسعار مجموعات الملابس والسكن

والمواد الغذائية والصحة والنقل والاتصالات، وتقليص الدعم الموجه للكهرباء والبنزين والغاز.

تراجع معدل التضخم في الأردن إلى 0.2% سنة 2015 وهي نسبة جد ضئيلة ويعود ذلك لتراجع أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها في الأسواق العالمية، وفي ضوء ارتفاع مستوى الطلب المحلي للسلع والخدمات، خاصة مع تزايد أعداد النازحين للأردن، فيتوقع تسجيل معدل تضخم 1.5% سنة 2016 و2.2% سنة 2017، حيث تم تسجيل معدل تضخم 1.2% في الثلث الأول من سنة 2016، ويرجع هذا التراجع إلى تواصل انخفاض أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة بها.

استفادت معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية سنة 2015 من تراجع الأسعار العالمية للمواد الخام والغذاء مسجلة معدل 2.1% مقارنة بمعدل 2.7% في العام السابق، ونتيجة للإجراءات التي اتخذتها السعودية سنة 2016 فقد تم خفض مستويات الدعم الموجه لمنتجات الطاقة ورفع أسعار الكهرباء والمياه، فمن المتوقع تسجيل معدل 3.7% سنة 2016 و3.8% سنة 2017، حيث تم تسجيل معدل تضخم 4.1% في ماي 2016 وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار مجموعات التبغ والنقل والسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع أخرى من الوقود، وزيادة حجم الطلب العائلي، كما خفف من حدة الفجوة التضخمية انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية وارتفاع القوة الشرائية للريال السعودي نتيجة ارتباطه بالدولار الأمريكي[1].

ثالثا: مؤشر السياسة المالية (العجز/الفائض في الموازنة العامة).

حققت الجزائر والسعودية فائضا في الموازنة العامة في معظم سنوات الفترة (2000-2015) ويعود ذلك إلى تأثير الإيرادات النفطية على موازنتي الدولتين، فيما حقق الأردن

[1] صندوق النقد العربي، **آفاق الاقتصاد العربي مارس 2016**، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص ص 25-37.

عجزا في موازنته العامة، والجدول التالي يوضح تطور الفائض والعجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول الدراسة:

الجدول رقم (4-18): العجز/الفائض في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، الأردن والسعودية.

السنوات	الجزائر	الأردن	السعودية
المتوسط (2000-2011)	4.6	4.4-	7.8
2012	4.0-	8.9-	13.6
2013	1.5-	11.1-	6.5
2014	7.9-	10.3-	2.3-
2015	13.9-	3.0-	15.0-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات:

- نشرة ضمان الاستثمار، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص 13.
- مؤسسة النقد العربي السعودي.

حققت الجزائر فائضا في الموازنة العامة بنسبة 4.6% خلال الفترة (2000-2011)، تزامن هذا مع ارتفاع أسعار النفط، فيما زادت نسبة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من -4% سنة 2012 إلى -13.9% سنة 2015، ساهم في ذلك انخفاض أسعار النفط خلال السنيتين الأخيرتين والحفاظ على الإنفاق العام على مستوى عال (40% من الناتج المحلي الإجمالي)، كما أن وجود احتياطات النقد الأجنبي مهمة وانخفاض الدين الخارجي ساعد الجزائر من امتصاص آثار الصدمة البترولية، بالإضافة إلى التدابير المتخذة من قبل الحكومة برفع الدعم جزئيا على المواد الطاقوية والكهرباء والغاز، وفرض ضرائب جديدة على القيمة المضافة، وعلى الاتصالات والانترنت ساعد في انخفاض العجز الموازني.

كما نلاحظ أن الأردن حقق عجزا في الموازنة العامة في معظم السنوات الأخيرة، فيما يعتمد الأردن في تخفيض العجز في الموازنة العامة على المساعدات الخارجية حيث

تمثل مثلت المساعدات الخارجية نسبة 15.32% من الإيرادات العامة كمتوسط للفترة (1964-2013)، ونسبة 11.01% سنة 2013[1].

حققت السعودية تحسنها في الموازنة العامة خلال السنوات الثلاثة عشر الماضية تماشيا مع الفوائض في الميزانية مستفيدة من إيرادات صادرات النفط الكبيرة، مكنتها من تخفيض دينها العام بنسبة 93.5% حيث انخفض الدين العام 685 مليار ريال سعودي سنة 2002 إلى 44 مليار ريال سعودي سنة 2014، إلا أنه نتيجة لتراجع أسعار النفط خلال السنتين الماضيتين سجلت السعودية عجزا كبيرا في موازنتها العامة، حيث زادت نسبة العجز من -2.3% سنة 2014 إلى -15% سنة 2015 وزاد الدين العام ليصل إلى 142 مليار ريال سعودي بعدما اقترضت السعودية 98 مليار ريال سعودي، حيث تم اتخاذ تدابير للتقليل من نسبة العجز الموازني على الأقل من بينها رفع الدعم على المواد الطاقوية بنسبة 50%[2].

رابعا: مؤشر سياسة التوازن الخارجي (نسبة العجز الخارجي).

يوضح الجدول رقم (4-15) نسبة الفائض أو العجز في الحساب الجاري للجزائر والأردن والسعودية:

الجدول رقم (4-19): العجز/الفائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، الأردن والسعودية.

السنوات	الجزائر	الأردن	السعودية
المتوسط (2000-2011)	14.1	5.0-	16.2
2012	5.9	15.2-	22.4
2013	0.4	10.3-	18.2
2014	4.5-	6.8-	10.3
2015	17.7-	7.4-	3.5-

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء 2000-2017**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[1] وزارة المالية الأردنية.

[2] مؤسسة النقد العربي السعودي، **تقرير الاستقرار المالي 2015**، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 10، 11.

استمرت الحسابات الخارجية في الجزائر في المعاناة من انخفاض في عائدات التصدير في عام 2016 وعجز الحساب الجاري الذي سجل عجزا بنسبة -17.7% سنة 2015، ومع ذلك، من المتوقع أن يتحسن الحساب الجاري بسبب انخفاض الواردات، يعود ذلك إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في سنة 2016 وبدء نفاذ القانون على تراخيص الاستيراد في جانفي 2016، والتي تقر نسب محددة من واردات سيارات الركاب الجديدة. كما يمكن أن تتخذ الحكومة تدابير حمائية أخرى تستهدف قطاع الصلب ومنتجات تكنولوجيا المعلومات.

أدى انخفاض فاتورة الطاقة في الأردن إلى انكماش كبير من العجز في الحساب الجاري على الرغم من تسجيل انخفاضا في الصادرات بسبب الصراع في سوريا والعراق في عام 2015 اللتان تعتبران من أهم الدول المستوردة من الأردن، والنظرة السلبية لتهدئة ممكنة في المنطقة في عام 2016 لا تزال تؤثر على الموازين الخارجية. إن اشتداد الصراع في المنطقة يؤدي إلى استمرار الانخفاض في الصادرات ، كما يمكن أن ينخفض الطلب الهندي على الفوسفات. في ظل توقع زيادة الطلب المحلي القوي بسبب تدفق اللاجئين إلى زيادة الواردات.

كما تم تسجيل عجز في الحساب الجاري السعودي سنة 2015 بعد سنوات من الفوائض، ويتوقع أن يستمر العجز في الحساب الجاري مع انخفاض الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 25٪ في الربع الأول من سنة 2016، وانخفاض عائدات صادرات النفط بنسبة 33٪، ويقابل هذا انكماش بسيط في الواردات بنسبة 14٪[1].

والجدول رقم (4-16) يوضح لنا مقارنة نقاط القوة ونقاط الضعف بين دول الدراسة:

[1] COFACE, études économiques, sur le site: http://www.coface.com/fr/cofaweb/comparer/678-680-777 , Consulter le 25/05/2016.

الجدول رقم (4-20): نقاط القوة والضعف في اقتصادات الجزائر، الأردن والسعودية.

الدولة	نقاط القوة	نقاط الضعف
الجزائر	- احتياطات ضخمة من النفط والغاز؛ - إمكانيات كبيرة في مجال الطاقات المتجددة والسياحة؛ - وضعية مالية خارجية صلبة (ديون خارجية جد منخفضة، احتياطات هامة من النقد الأجنبي).	- الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات والمشاكل الناجمة عنه؛ - خطوط فاصلة بين الحكومة والشعب؛ - ارتفاع البطالة بين الشباب؛ - الوزن الكبير للقطاع العام في الاقتصاد؛ - البيروقراطية وضعف القطاع المالي ومشاكل بيئة الأعمال.
الأردن	- الدعم السياسي والمالي من دول الخليج والدول الغربية؛ - إنتاج مهم من الفوسفات والبوتاس؛ - العمالة المغتربة والسياحة مصدرا هاما للنقد الأجنبي.	- عدم وجود موارد طاقوية وقاعدة إنتاجية؛ - قابلية التأثر لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لدول الجوار؛ - الخلل في الحسابات العامة والخارجية مما يؤدي إلى الاعتماد على المساعدات ورأس المال الأجنبي؛ - ارتفاع معدل البطالة.
السعودية	- أول منتج في منظمة الأوبك ويمتلك ربع الاحتياطات العالمية من النفط؛ - الدور القيادي الإقليمي السياسي والاقتصادي؛ - اقتصاد ناشئ متنوع ومفتوح بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛ - موقف مالي قوي ومتانة النظام المصرفي.	- الاعتماد الكبير على قطاع النقط والغاز، وزيادة الاستهلاك المحلي للطاقة؛ - معدل بطالة كبير؛ - وجود ضعف للحكومة في إدارة مناخ الاستثمار؛ - عدم استقرار البيئة الجيوسياسية.

Source: COFACE, études économiques, sur le site: http://www.coface.com/fr/cofaweb/comparer/678-680-777 , Consulter le 25/05/2016.

المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في دول الدراسة وفقا للمؤشرات الدولية.

حققت السعودية مراتب عالمية مقبولة خلال الفترة الأخيرة ضمن أهم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، فيما جاء الأردن في مراتب عالمية متوسطة عموما، بينما لا زالت الجزائر تقبع في مراتب عالمية متأخرة لا تعكس إمكاناتها وسوف نوضح هذا من خلال ما يلي:

أولا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية.

نلاحظ من الجدول رقم (4-21) أن الأردن احتل مراتب جيدة من حيث الحرية الاقتصادية، حيث احتل المرتبة 48 عالميا من بين 166 دولة سنة 2016، كما احتل المرتبة الرابعة عربيا بعد كل من البحرين والإمارات وقطر متقدما على كل من السعودية التي حلت في المرتبة 78 عالميا و 07 عربيا، والجزائر التي حلت في مراتب جد متأخرة حيث جاءت في الرتبة 154 من بين 166 دولة و14 عربيا من بين 19 دولة عربية، حيث جاءت وراءها العراق وليبيا والسودان وسوريا واليمن وهي دول تعاني من أوضاع أمنية وسياسية واقتصادية جد صعبة. كما نلاحظ أيضا تحسن أداء الأردن حيث ارتفع تنقيطه ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية من 66.1 نقطة سنة 2010 إلى 68.3 نقطة سنة 2016 مكنه من التقدم بأربعة مراتب، فيما تراجع تنقيط السعودية من 64.1 إلى 62.1 مما جعلها تتأخر في الترتيب العالمي من 65 سنة 2010 إلى 78 سنة 2016، كذلك تراجعت الجزائر في الترتيب العالمي من 105 عالميا سنة 2010 إلى 154 عالميا سنة 2015 بسبب تراجع تنقيطها من 56.9 إلى 50.1.

الجدول رقم (4-21): مكانة الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2016).

الدولة	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	نقاط المؤشر	56.9	52.4	51.0	49.6	50.8	48.9	50.1
	الترتيب عالميا	105	132	140	145	146	157	154
	الترتيب عربيا	13	14	15	14	14	14	14
الأردن	نقاط المؤشر	66.1	68.9	69.9	70.4	69.2	69.3	68.3
	الترتيب عالميا	52	38	32	33	39	38	48
	الترتيب عربيا	06	04	03	04	04	05	04
السعودية	نقاط المؤشر	64.1	66.2	62.5	60.6	62.2	62.1	62.1
	الترتيب عالميا	65	54	74	82	77	77	78
	الترتيب عربيا	07	06	07	08	08	08	07

Source: The Heritage foundation, **Index of economic freedom**, le site web: www.heritage.org/index

ثانيا: وضع دول الدراسة ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

يوضح الجدول التالي تصنيف دول الدراسة ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

الجدول رقم (4-22):وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

السنة		الجزائر	الأردن	السعودية
جانفي 2015	الترتيب العربي	7	9	5
	الترتيب العالمي	74	87	22
	نقاط المؤشر	**67.3**	**65.0**	**78.8**
فيفري 2014	الترتيب العالمي	51	82	18
	نقاط المؤشر	**71.3**	**66.3**	**80.8**
جانفي 2012	الترتيب العربي	8	10	4
	نقاط المؤشر	**72.0**	**67.8**	**81.0**
ديسمبر 2010	الترتيب العربي	10	11	6
	نقاط المؤشر	**72.0**	**69.5**	**80.3**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، الكويت، 2011، ص 62.

- The PRS Group, **International Country risk Guide**, USA, January 2015, p56.

سجلت كل من الجزائر والأردن درجة مخاطر معتدلة، بينما حصلت السعودية على درجة مخاطر منخفضة في جانفي 2015، حيث سجلنا تراجع تنقيط الجزائر في هذا المؤشر من 72.0 نقطة في ديسمبر 2010 إلى 67.3 نقطة في جانفي 2015، مما جعل الجزائر تتراجع من درجة مخاطر منخفضة إلى درجة مخاطر معتدلة. كما تراجعت المملكة العربية السعودية في هذا المؤشر لنفس الفترة من 80.3 نقطة إلى 78.8 نقطة مسجلة درجة مخاطر منخفضة، بعدما سجلت خلال السنوات الأخيرة درجة مخاطر منخفضة جدا. فيما بقي تصنيف الأردن في درجة مخاطر معتدلة طيلة الفترة الماضية رغم تراجعه في التنقيط من 69.5 نقطة في ديسمبر 2010 إلى 65.0 نقطة في جانفي 2015، حيث تأخر عن الجزائر والسعودية من حيث الترتيب والتنقيط.

ثالثا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر الكوفاس (COFACE) للمخاطر القطرية.

تراجعت الجزائر ضمن هذا المؤشر من درجة A4 حسب تصنيف جانفي 2011 وجوان 2012، إلى الدرجة c حسب التصنيف الأخير في أكتوبر 2016، أي من درجة مخاطر منخفضة من حيث القدرة على السداد إلى درجة مخاطر مرتفعة حيث تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا ، كما تراجعت السعودية في نفس الفترة من درجة A4 والتي تعني درجة مخاطر منخفضة إلى درجة B والتي تدل على درجة مخاطر مرتفعة حيث يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا . في حين حافظ الأردن على نفس التصنيف ضمن الدرجة B، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-23): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر الكوفاس (COFACE) للمخاطر القطرية.

الدولة	أكتوبر 2016		أفريل 2016	جوان 2012	جانفي 2011
	الترتيب عربيا	الدرجة			
الجزائر	10	C	B	A4	A4
الأردن	5	B	B	B	B
السعودية	5	B	A4	A4	A4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، العدد 27، الكويت، 2011، ص 62.

- **Carte De l'évaluation Des Risques Pays Par Coface**, Sur le Site Web: http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays , Consulter le 28/11/2016.

رابعا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر الشفافية (مؤشر مدركات الفساد).

يوضح الجدول رقم (4-24) تصنيف دول الدراسة ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة (2010-2016)، حيث يعتبر الأردن الأحسن نسبيا من بين الدول الثلاث، عندما استطاع أن يجتاز عتبة 50 نقطة سنة 2015 أين يكون فيها مؤشر الفساد في المعدل المتوسط، حيث سجل الأردن 53 نقطة بعدما سجل 49 نقطة سنة 2014 مما جعله يتقدم في الترتيب العالمي من المرتبة 55 إلى المرتبة 45 فيما حصل سنة 2016 على المرتبة 57 عالميا من

بين 176 دولة بتنقيط 48 نقطة. فيما تواصل السعودية تحسنها سنويا طيلة الفترة حيث حصلت على 52 نقطة سنة 2015 في المرتبة 48 عالميا، إلا أنها تراجعت سنة 2016 لتكون في المرتبة 62 عالميا بتنقيط 46 نقطة، مقارنة بـ 47 نقطة سنة 2010 وكانت في المرتبة 50 عالميا. بينا كانت الجزائر الأسوء بين دول الدراسة ضمن هذا المؤشر، رغم تحسنها طيلة الفترة (2010-2016)، حيث جاء تصنيفها في المرتبة 108 عالميا سنة 2016 وبتنقيط 34 نقطة وهذا يدل على مدى تفشي الفساد ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار، وأيضا وجود نظرة سيئة نوعا ما للشركات الأجنبية للجزائر.

الجدول رقم (4-24): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر الشفافية.

السنة		الجزائر	الأردن	السعودية
2016	الترتيب العالمي	108	57	62
	الترتيب العربي	10	3	4
	نقاط المؤشر	**34**	**48**	**46**
2015	الترتيب العالمي	88	45	48
	الترتيب العربي	9	3	4
	نقاط المؤشر	**36**	**53**	**52**
2014	الترتيب العالمي	100	55	55
	الترتيب العربي	11	3	3
	نقاط المؤشر	**36**	**49**	**49**
2013	الترتيب العالمي	94	66	63
	الترتيب العربي	10	6	5
	نقاط المؤشر	**36**	**45**	**46**
2012	الترتيب العالمي	105	58	66
	الترتيب العربي	11	4	6
	نقاط المؤشر	**34**	**48**	**44**
2011	الترتيب العالمي	112	56	57
	الترتيب العربي	11	6	7
	نقاط المؤشر	29	45	44
2010	الترتيب العالمي	105	50	50
	الترتيب العربي	12	5	5
	نقاط المؤشر	**29**	**47**	**47**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية، من الموقع الالكتروني:

www.transparency.org

خامسا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر التنافسية العالمية.

حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة (2016- 2017) الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي، احتلت السعودية المرتبة 29 عالميا من بين 138 دولة متقدمة على الأردن الذي حل في المرتبة 63 عالميا والجزائر التي صنفت في المرتبة 87 عالميا، حيث تم تصنيف السعودية ضمن مجموعة الدول المتحولة من مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية إلى مرحلة الاقتصاد ذو التوجه نحو الابتكار، بينما تم تصنيف الأردن ضمن مجموعة الدول في مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية، بينما جاءت الجزائر ضمن مجموعة الدول المتحولة من الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية نحو الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية[1].وبالمقارنة مع تقرير التنافسية العالمي لسنة (2012-2013)، تراجعت السعودية بـ 11 مرتبة عالمية، بينما تحسن الأردن بمرتبة واحدة، فيما تحسنت الجزائر بـ 23 مرتبة عالمية، والجدول رقم (4-25) يبين لنا ترتيب وأداء دول الدراسة ضمن مؤشر التنافسية العالمية:

الجدول رقم (4-25): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر التنافسية العالمية.

الدولة	2017-2016		2016-2015		2015-2014		2014-2013		2013-2012	
	الترتيب (138)	النقاط (7-1)	الترتيب (140)	النقاط (7-1)	الترتيب (144)	النقاط (7-1)	الترتيب (148)	النقاط (7-1)	الترتيب (144)	النقاط (7-1)
السعودية	29	4.84	25	5.07	24	5.06	20	5.10	18	5.19
الأردن	63	4.29	64	4.23	64	4.25	68	4.20	64	4.23
الجزائر	87	3.98	87	3.97	79	4.08	100	3.79	110	3.72

Source : Preparation Of The Student, depending on :

- World Economic Forum, **The global competitiveness report 2016-2017**, Switzerland, 2016, p 7.
- World Economic Forum, **The global competitiveness report 2015-2016**, Op.cit, p 7.
- World Economic Forum, **The global competitiveness report 2014-2015**, Op.cit, p 13.
- World Economic Forum, **The global competitiveness report 2013-2014**, Op.cit, p 15.
- World Economic Forum, **The global competitiveness report 2012-2013**, Op.cit, p 13.

وبمقارنة دول الدراسة ضمن الثلاث مجموعات الرئيسية المكونة لمؤشر التنافسية العالمية لسنة (2016-2017)، نلاحظ تفوق السعودية في كل المجموعات مقارنة بالأردن

[1] World Economic Forum, **The global competitiveness report 2016-2017**, Op.cit, p 38.

والجزائر، رغم أن المملكة العربية السعودية خسرت أربعة أماكن، ويعود ذلك أساسا نتيجة لبيئة الاقتصاد الكلي المتدهور في أعقاب انخفاض أسعار النفط، وقد كشفت السعودية مؤخرا برنامجا اقتصاديا طموحا في مجال التنمية، والتي تهدف إلى تنويع نطاق واسع للاقتصاد من أجل تقليل الاعتماد على النفط بحلول سنة 2030، وتحقيق تنويع اقتصادي أعلى سيتطلب بناء القدرات في قطاعي الصناعات والخدمات، وتعزيز التعليم والتدريب العلمي، ومن الضروري أن يكون سوق العمل أكثر مرونة ، مع إمكانية كبيرة لتحسين الأسواق المالية التي لا تزال أقل استقرارا مقارنة مع الاقتصادات المشابهة الأخرى [1]. بينما حافظ الأردن على مكانته في المرتبة 63 على الرغم من التحديات الهائلة التي لديه نتيجة للوضع الجيوسياسي في المنطقة. وللأردن كفاءة سوق السلع فعالة إلى حد ما بسبب كثافة المنافسة المحلية، كما أن كفاءة الشركات الأردنية جعلت سوق المال فعال نسبيا، على الرغم من أن الثقة في القطاع المالي بحاجة إلى تعزيز، وسوق العمل يتصف ببعض المرونة. وبالتطلع إلى الأمام، يمكن للأردن الاستفادة من قطاع الأعمال النشيط نسبيا، وأيضا رفع مستوى قطاع الصحة باستيراد أحدث التقنيات في هذا المجال من الخارج، ويعتبر التصدي لتحديات الاقتصاد الكلي مفتاح لتحرير التمويل العام لتعزيز تنافسية ا الاستثمار[2]. فيما حققت الجزائر المرتبة 88 في مجموعة المتطلبات الأساسية، ساعدها في ذلك ترتيبها في مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الحسن لاعتمادها على موارد المحروقات، بالإضافة إلى تدعيمها لقطاعي الصحة والتعليم الابتدائي، بينما سجلت مراتب متأخرة في مجموعة معززات الكفاءة (المرتبة 110)، وتأخرت أكثر في مجموعة عوامل الابتكار والتطور (المرتبة 119)، كما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

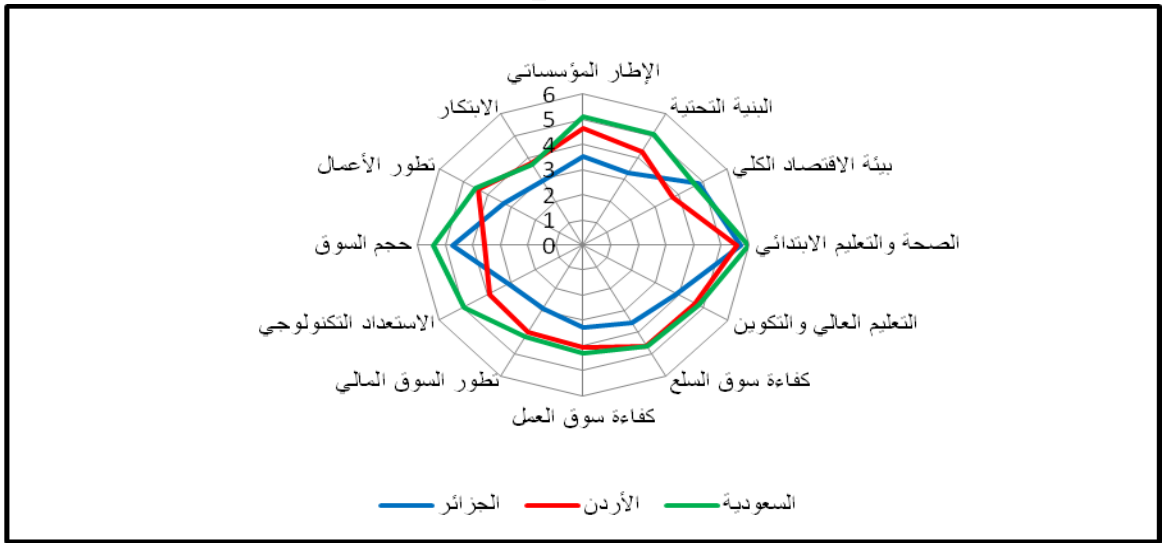
[1] World Economic Forum, **The global competitiveness report 2016-2017**, Op.cit, 28, 29.
[2] Ibid, p 30.

الجدول رقم (4-26): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية لسنة 2016-2017.

المؤشرات الفرعية		الجزائر		الأردن		السعودية	
		الترتيب	النقاط (1-7)	الترتيب	النقاط (1-7)	الترتيب	النقاط (1-7)
المتطلبات الأساسية		**88**	**4.33**	**70**	**4.56**	**32**	**5.21**
مكونات المؤشر	الإطار المؤسساتي	99	3.50	34	4.61	24	5.10
	البنية التحتية	100	3.28	56	4.28	31	5.07
	بيئة الاقتصاد الكلي	63	4.83	118	3.75	68	4.71
	الصحة والتعليم الابتدائي	73	5.71	80	5.59	51	5.98
معززات الكفاءة		**110**	**3.55**	**66**	**4.13**	**33**	**4.74**
مكونات المؤشر	التعليم العالي والتكوين	96	3.87	51	4.69	46	4.80
	كفاءة سوق السلع	133	3.52	43	4.62	41	4.64
	كفاءة سوق العمل	132	3.25	87	4.04	65	4.30
	تطور السوق المالي	132	2.89	68	3.99	47	4.23
	الاستعداد التكنولوجي	108	3.08	75	3.90	41	5.01
	حجم السوق	36	4.73	75	3.56	14	5.44
عوامل الابتكار والتطور		**119**	**3.12**	**39**	**4.05**	**36**	**4.10**
مكونات المؤشر	تطور الأعمال	121	3.31	36	4.37	31	4.52
	الابتكار	112	2.93	40	3.73	42	3.69

Source: World Economic Forum, **The global competitiveness report 2016-2017,** OP.Cit, pp 46-50.

الشكل رقم (4-11): مقارنة دول الدراسة ضمن مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2016-2017.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-22).

المطلب الثالث: تحليل مناخ الاستثمار في دول الدراسة وفقا للمؤشرات الإقليمية.

سوف نعتمد في هذا المطلب على مؤشر التنافسية العربية الصادر من المعهد العربي للتخطيط، ومؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لتحليل مناخ الاستثمار للجزائر والأردن والسعودية.

أولا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر التنافسية العربية.

لمقارنة دول الدراسة ضمن مؤشر التنافسية العربية نقدم الجدول والشكل التاليين:

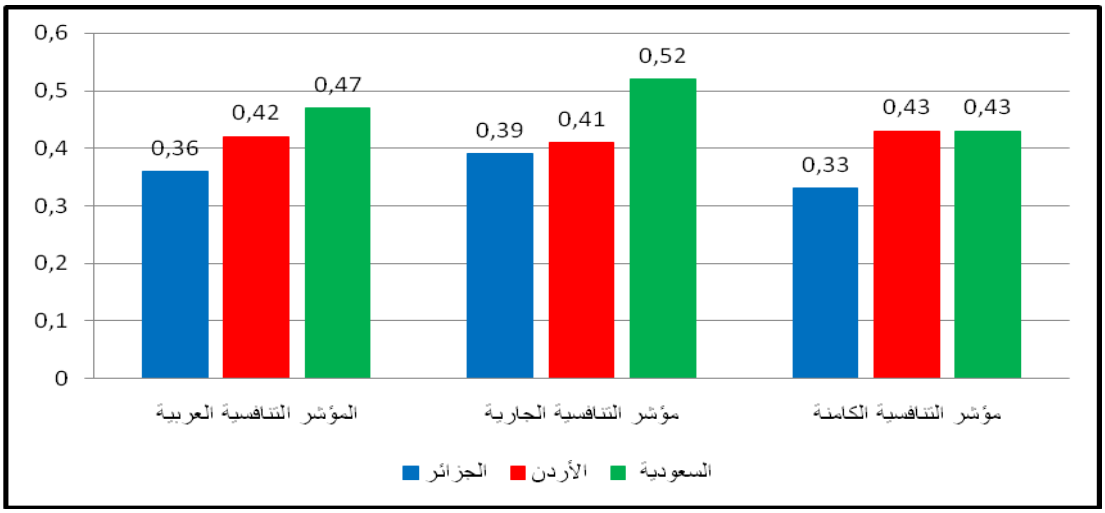
الجدول رقم (4-27): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر التنافسية العربية.

الدولة	2012		2009		2006		2003	
	الترتيب (30)	النقاط	الترتيب (24)	النقاط	الترتيب (21)	النقاط	الترتيب (19)	النقاط
الجزائر	24	0.36	20	0.22	18	0.20	13	0.37
الأردن	18	0.42	11	0.51	9	0.41	8	0.43
السعودية	11	0.47	10	0.54	13	0.33	9	0.42
متوسط الدول العربية	0.39		0.34		0.33		0.40	
متوسط دول المقارنة	0.50		0.67		0.69		0.58	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2012**، مرجع سبق ذكره، ص 25.
- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2009**، مرجع سبق ذكره، ص 14.
- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2006**، مرجع سبق ذكره، ص 2.
- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2003**، مرجع سبق ذكره، ص 3.

الشكل رقم (4-12): مقارنة دول الدراسة ضمن مؤشر التنافسية العربية لسنة 2012.

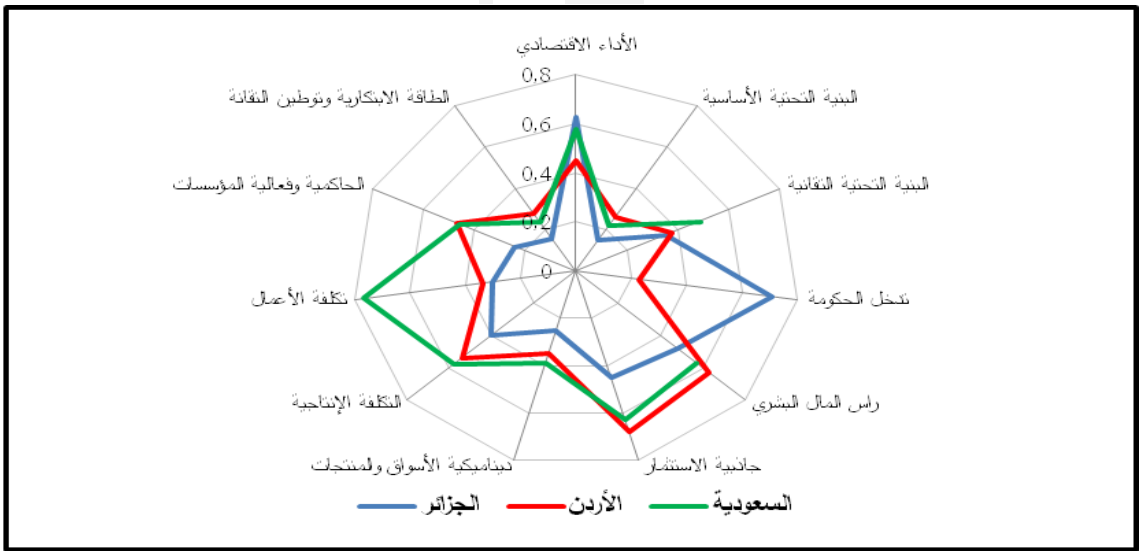


المصدر: المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2012**، مرجع سبق ذكره، ص 28.

من خلال الجدول رقم (4-27) نلاحظ تدهور مراتب دول الدراسة الثلاث سنة 2012 مقارنة بالتقارير السابقة، حيث حصلت الجزائر، الأردن والسعودية على المراتب 24، 18، 11 على التوالي من بين 30 دولة، مقارنة بـ 13، 8، 9 بنفس الترتيب من بين 19 دولة سنة 2003، ورغم تحسن الأداء للجزائر ما بين سنتي 2009 و2012 إلا أنها تأخرت بأربع (4) مراتب وذلك بسبب تحسن أداء الدول الأخرى ضمن المؤشر، خاصة وأننا نعلم أنه تم انضمام 6 دول جديدة للمؤشر سنة 2012.

أما من حيث أداء دول الدراسة ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العربية، فقد تفوقت الجزائر على الأردن والسعودية في مؤشري الأداء الاقتصادي وتدخل الحكومة، في حين تأخرت في باقي المؤشرات الأخرى، مما يدل على أنها أقل جاذبية للاستثمار مقارنة بالأردن والسعودية، في حين كانت السعودية الأحسن معظم المؤشرات الفرعية، وهو ما يوضحه الشكل رقم (4-13):

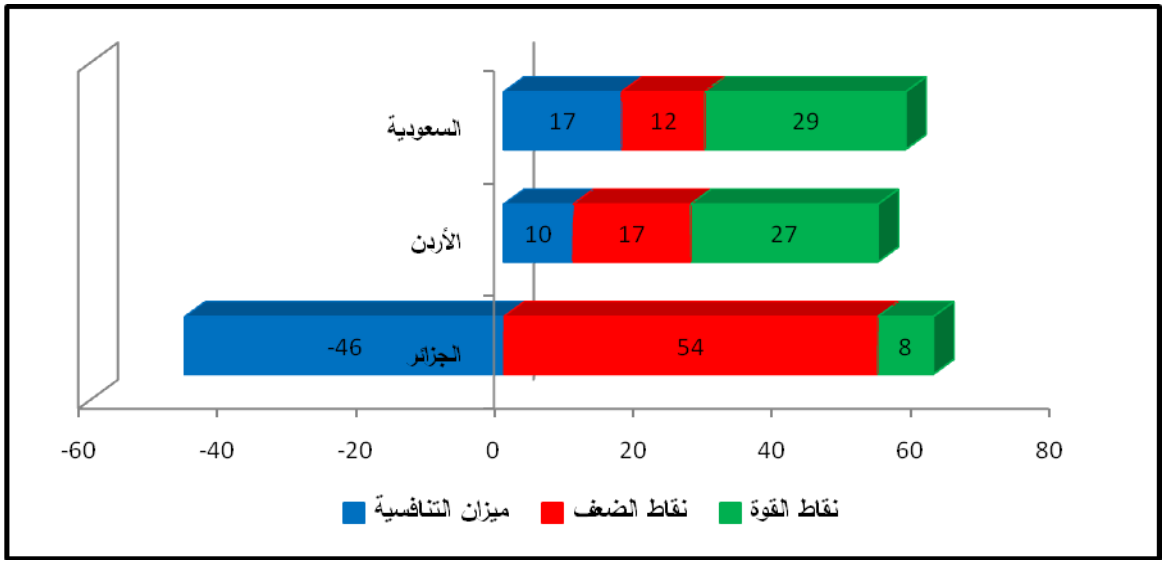
الشكل رقم (4-13): أداء دول الدراسة في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العربية لسنة 2012.



المصدر: المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2012**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ولمقارنة أكثر دقة بين دول الدراسة، سوف نستخدم ميزان التنافسية العربية لقياس الفرق بين نقاط القوة ونقاط الضعف لكل دولة، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-14): أداء دول الدراسة في ميزان التنافسية العربية لسنة 2012.



المصدر: المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2012**، مرجع سبق ذكره، ص 57.

فمن خلال ميزان التنافسية العربية لسنة 2012، وبعد طرح نقاط الضعف من نقاط القوة، تبين لنا أن الجزائر فقط من حققت ميزان تنافسي سلبي بقيمة (-46) مما يدل على ضعف القدرة التنافسية وقلة جاذبية المناخ الاستثماري للجزائر، مقارنة بالأردن والسعودية اللتان حققتا ميزان تنافسية إيجابي، مع أفضلية بسيطة لدولة السعودية التي حققت ميزان تنافسي ايجابي بقيمة 29 مقابل 27 للأردن.

ثانيا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

يوضح الجدول رقم (4-28) تطور أداء الجزائر، الأردن والسعودية ضمن المؤشر العام لجاذبية الاستثمار من حيث الترتيب والقيمة:

الجدول رقم (4-28): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

الدولة	2016		2015		2014		2013	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
الجزائر	87	34,2	87	33,9	85	32,2	82	24,1
الأردن	59	42,1	59	40,2	59	40,2	57	31,2
السعودية	46	47,9	45	48,3	53	42,1	56	31,3

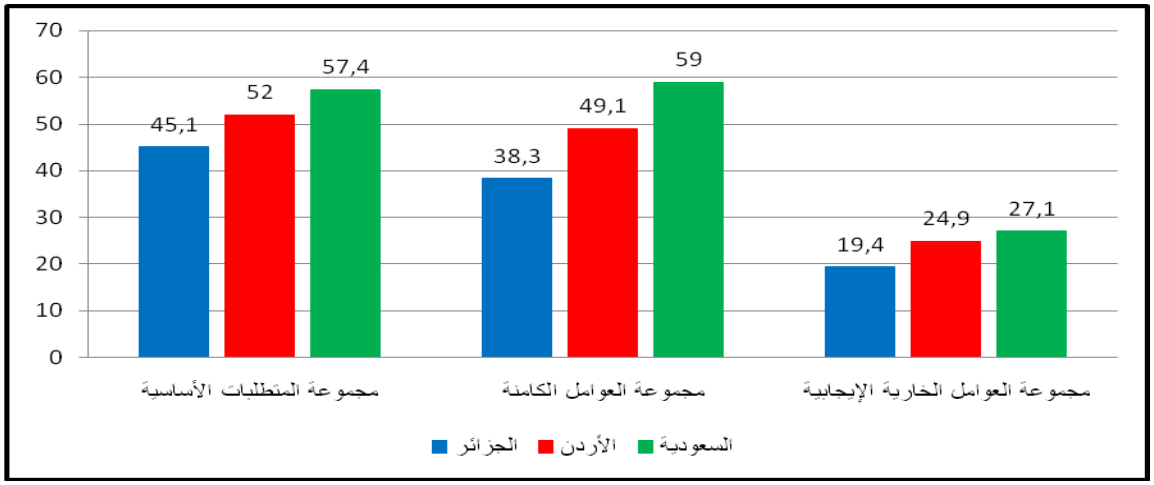
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016**، الكويت، 2016، ص 104، 120، 128.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 104، 120، 128.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014**، مرجع سبق ذكره، ص 106، 110، 111.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012- 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 94، 98، 99.

وبالمقارنة بين أداء كل دولة من دول الدراسة، نلاحظ تفوق السعودية على الأردن والجزائر في كل السنوات، رغم أن الأردن كان أداءه قريب من أداء السعودية، إلا أن أداء الجزائر كان ضعيفا مقارنة بالدولتين السابقتين. فحسب مؤشر الجاذبية لسنة 2016، حققت السعودية أداء جيد بقيمة 47.9 نقطة فاقت قيمة المتوسط العالمي التي وصلت إلى 45.6 نقطة، بينما كان أداء الأردن متوسطا بقيمة 42.1 نقطة، في حين كان أداء الجزائر ضعيفا بقيمة 34.2 نقطة.

ويمكن مقارنة أداء الجزائر، الأردن والسعودية ضمن المجموعات الرئيسية للمؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2016 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-15): أداء دول الدراسة في المجموعات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2016.



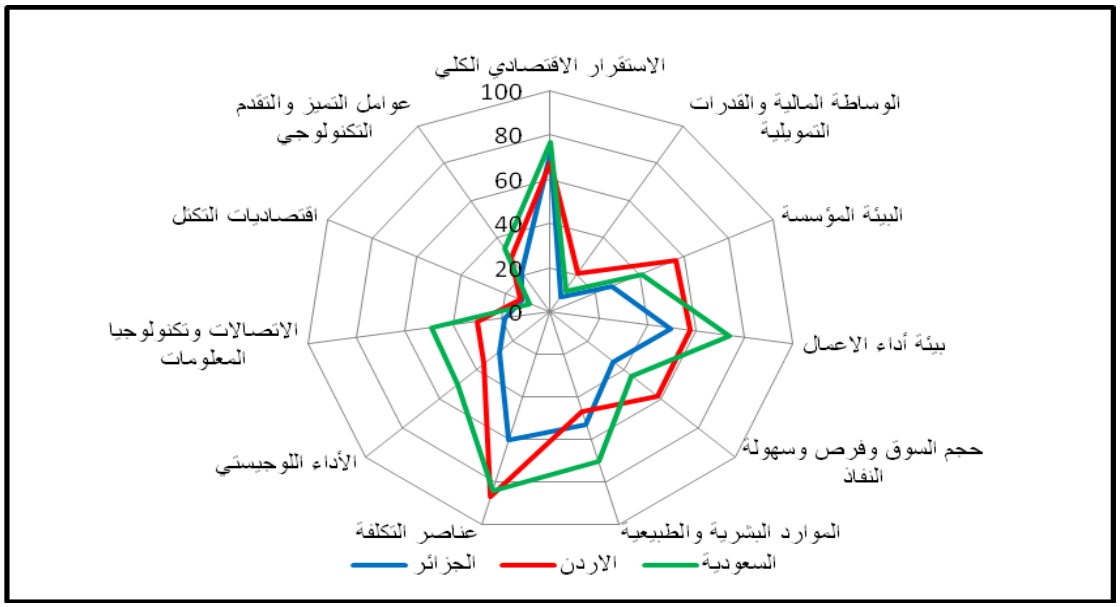
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016**، مرجع سبق ذكره، ص 104، 120، 128.

حيث نلاحظ تفوق السعودية في الثلاث مجموعات الرئيسية مقارنة بالأردن والجزائر، وأيضا نلاحظ أن مجموعة المتطلبات الأساسية كان لها الوزن الأكبر نسبيا لأداء دول الدراسة، وتأتي بعدها مجموعة العوامل الكامنة بوزن نسبي مقارب للمجموعة الأولى، وفي الأخير مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية. وعليه تم تصنيف جاذبية الجزائر، الأردن والسعودية من حيث تصنيف مراحل النمو ضمن المجموعة الثانية والتي تضم الدول المعتمدة على الكفاءة والفاعلية، وهي الدول التي يتميز معظما بوفرة في الموارد الطبيعية (النفط والغاز)، كما يجب عليها مواصلة تحسين جاذبيتها مقارنة بالدول المنافسة اعتمادا بشكل رئيسي على مجموعة العوامل الكامنة التي تضم حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، نوعية الموارد البشرية المتوافرة بالتزامن مع الاستفادة من الموارد الطبيعية، والبنى التحتية والنجاعة اللوجستية بما يؤدي إلى رفع الإنتاجية وتبني طرق إنتاج أكثر كفاءة وفعالية، مع بقاء الأهمية النسبية لمحاور مجموعة المتطلبات الأساسية[1].

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016**، مرجع سبق ذكره، ص 95.

ويمكن إظهار تفوق السعودية مقارنة بالجزائر والأردن بشكل أدق من خلال المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لجاذبية الاستثمار من خلال الرسم البياني العنكبوتي التالي:

الشكل رقم (4-16): أداء دول الدراسة في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2016.

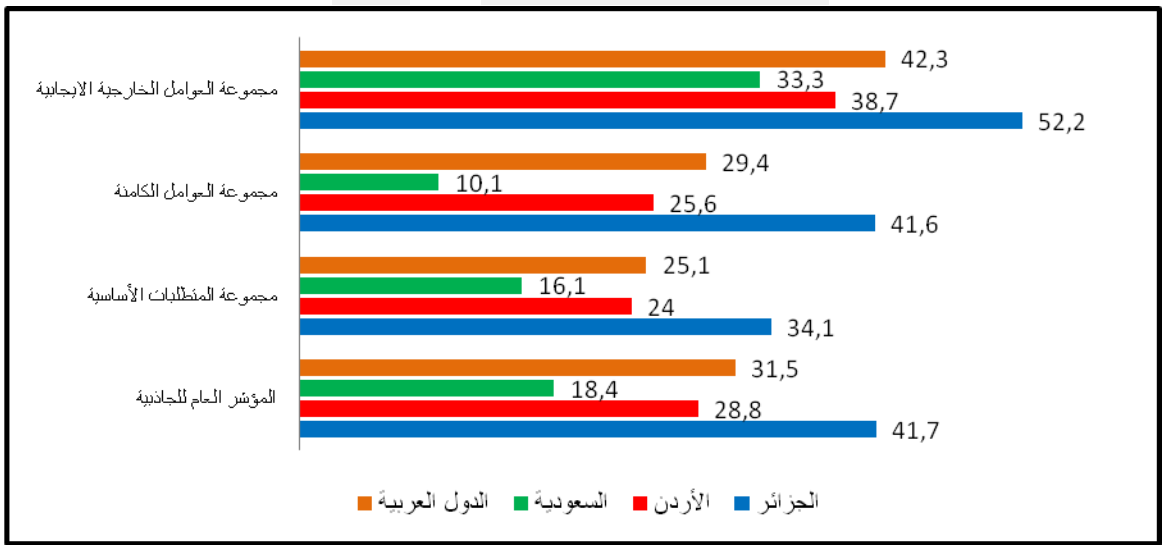


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016**، مرجع سبق ذكره، ص 104، 120، 128.

يوضح الشكل أعلاه تفوق السعودية في جميع المؤشرات الفرعية مقارنة بالجزائر، بينما كان تفوقها مقارنة بالأردن في ستة (6) مؤشرات فرعية وهي: الاستقرار الاقتصادي الكلي، بيئة أداء الأعمال، الموارد البشرية والطبيعية، الأداء اللوجستي، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي. فيما تفوق الأردن على السعودية في مؤشرات: الوساطة المالية والقدرات التمويلية، البيئة المؤسسية، حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، عناصر التكلفة، واقتصاديات التكتل. أما بمقارن ة أداء الأردن بالجزائر، فنلاحظ تفوق الأردن في معظم المؤشرات الفرعية ماعدا مؤشري الاستقرار الاقتصادي الكلي، والموارد البشرية والطبيعية.

ويمكن مقارنة فجوة الجاذبية لدول الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-17): فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2016 (%).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016**، مرجع سبق ذكره، ص 64، 65.

والمقصود بفجوة الجاذبية الفارق أو الاختلاف في توافر المتطلبات الأساسية وفي حيازة العوامل الكامنة والعناصر الخارجية الإيجابية المحددة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بين دولة أو مجموعة جغرافية ما ودولة أو مجموعة جغرافية مرجعية. ففجوة الجاذبية تعبر عن التحدي التي تواجهه الدولة من أجل تحسين موقعها التنافسي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

على مستوى المؤشر العام بلغت فجوة الجاذبية للسعودية بالاستناد إلى متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 18.4% وهو وضع أفضل من الأردن والجزائر، كما أنه كان أحسن من فجوة الجاذبية العربية أيضا، في حين بلغت فجوة الجاذبية للجزائر 41.7% وهي قيمة عالية تعكس مدى التحدي الكبير الذي تواجهه هذه الدولة لتحسين تنافسيتها وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول الأخرى. وعلى مستوى الثلاث مجموعات الرئيسية، كانت مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية صاحبة

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016**، مرجع سبق ذكره، ص 65.

أعلى نسبة فجوة في الدول العربية بنسبة 42.3 % والسعودية بنسبة 33.3% والأردن 38.7%، وكانت مرتفعة جدا للجزائر بنسبة 52.2%، تلتها مجموعة العوامل الكامنة، حيث كانت فجوة الدول العربية بنسبة 29.4% والسعودية 10.1% والأردن 25.6% والجزائر 41.6%، ثم مجموعة المتطلبات الأساسية فكانت فجوة جاذبية الدول العربية في هذه المجموعة بنسبة 25.1% وفي السعودية 16.1%، والأردن 24% والجزائر 34.1%.

خلاصة:

بذلت الجزائر، الأردن والسعودية مجهودات معتبرة من أجل تحسين مناخها الاستثماري وجعله أكثر تنافسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لها، حيث تحولت دول الدراسة الثلاثة من سياسة المنع للاستثمار الأجنبي المباشر إلى سياسة الجذب له، كما أنها حاولت مواكبة كل التطورات الحاصلة في البيئة الدولية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بإعطائها مزيد من الحوافز والتسهيلات والضمانات من أجل المنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأنشأت هيئات مختصة في تنظيم وتطوير الاستثمار والترويج له، وفيما يخص القوانين والتشريعات التي تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، فقد تميزت القوانين والتشريعات في السعودية بالاستقرار والوضوح والشفافية مقارنة بالأردن والجزائر، حيث تضمنت تعريفات لكل المصطلحات الواردة في قوانينها، بالإضافة إلى قلة عدد البنود في تشريعاتها، أما الجزائر فكانت الأكثر تغييرا لقوانين الاستثمار، خاصة من خلال تعديلها حيث أدخلت عدة تعديلات على الأمر رقم 01-03 من خلال الأمر 06-08 المعدل والمتمم، بالإضافة إلى تعديلات أخرى صدرت عبر عدة قوانين مالية وقوانين مالية تكميلية قبل صدور قانون الاستثمار الأخير رقم 16-09 سنة 2016. فيما لاحظنا تقارب الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي من قبل دول الدراسة، حيث سجلنا اختلاف من حيث إمكانية تملك العقار في الجزائر مقارنة بالأردن والسعودية، حيث يتم منح العقار بصيغة الامتياز (كراء فقط). كما أبرمت دول الدراسة عديد الاتفاقيات الثائية والمتعددة الأطراف الإقليمية والدولية، حيث أبرمت الجزائر 72 اتفاقية والأردن 86 اتفاقية والسعودية 58 اتفاقية معظمها متعددة الإطراف، وكان هذا من شأنه أن يحسن مناخ الاستثمار في الدول الثلاث من خلال تعزيز وحماية الاستثمار وضمانه. بالإضافة إلى توقيع عدة اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، خاصة الأردن الذي وقع 48 اتفاقية في هذا المجال، تليه المملكة العربية السعودية التي وقعت 39 اتفاقية، وجاءت الجزائر متأخرة في هذا المجال مقارنة بالأردن والسعودية حيث أبرمت 31

اتفاقية فقط، هذا النوع من الاتفاقيات من شأنه أن يعزز الحوافز الضريبية الممنوحة من قبل هذه الدول للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تميزت اقتصادات الجزائر والأردن والسعودية باستقرار نسبي على المستوى الكلي، حيث شهدت الجزائر منذ بداية القرن الواحد والعشرين فترة من الانتعاش والرخاء الاقتصادي، وظل الاقتصاد الجزائري قويا بدعم من قوة دفع القطاعات خارج قطاع المحروقات مدعوما بالإنفاق العام، الذي ساعده في ذلك ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى مستويات قياسية، وباعتبار المملكة العربية السعودية دولة مصدرة للنفط شأنها في ذلك شان الجزائر، تمتع الاقتصاد السعودي بفترة غير مسبوقة من الانتعاش منذ بداية القرن الواحد والعشرين، فقد كانت السياسات الاقتصادية الكلية مشجعة للأعمال وداعمة للاستثمارات، أما الأردن فقد سجل تراجعا في معدل النمو بعد سنة 2008 متأثرا بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، ليعود للانتعاش مرة أخرى سنة 2014 مدعوما بانتعاش قطاعي الصناعة والخدمات وقطاع الصادرات مستفيدا من انخفاض أسعار النفط باعتبار الأردن من الدول المستوردة له. كما سجلنا معدلات تضخم مقبولة في دول الدراسة خلال الفترة الماضية. ومن خلال تقييم مناخ الاستثمار للدول الثلاث وفقا لأهم المؤشرات الدولية والإقليمية، كان ترتيب وأداء السعودية أفضل نسبيا في معظم هذه المؤشرات فيما حل الأردن ثانيا، بينما كان أداء الجزائر ضعيفا مقارنة بالدولتين السابقتين أو بالمقارنة مع مجموعة الدول العربية أو المستوى العالمي أيضا.

كل هذا كان من شأنه تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول، فجاءت تدفقاته الواردة إلى الدول الثلاثة محل الدراسة متباينة من دولة إلى أخرى خلال الفترة (2000-2015)، ففي الجزائر كان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيلا، وكان متذبذبا بين الصعود والنزول، حيث لم تستطع سوى جذب 1.5 مليار دولار كمتوسط لكل سنة خلال فترة الدارسة، ولم تحقق سوى حصة 3.14% من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية و 0.12 من الإجمالي العالمي. أما الأردن فقد حقق نتائج أفضل ولو قليلا مقارنة

بالجزائر خلال نفس الفترة بمتوسط 1.6 مليار دولار لكل سنة، حيث اتسمت التدفقات أيضا بالتذبذب صعودا ونزولا بين 0.24 مليار دولار سنة 2002 و 3.54 مليار دولار سنة 2006، كما حقق خلال الفترة (2000-2015) حصة قدرها 3.54% من الإجمالي العربي، و0.13% من الإجمالي العالمي. أما السعودية فقد حققت نتائج أفضل بكثير من الجزائر والأردن، حيث استطاعت أن تحقق متوسط تدفقات قدره 13.5 مليار دولار لكل سنة، كما حققت السعودية خلال نفس الفترة حصة قدرها 29.51% من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية أي ما يقارب ثلث هذه التدفقات، بينما كانت حصتها من الإجمالي العالمي خلال نفس الفترة 1.10% فقط.

الفصل الخامس:

بيئة أداء الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد:

أدركت الجزائر، الأردن والسعودية كغيرها من الدول العربية والنامية أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والتراكم الرأسمالي للنمو الاقتصادي والدخل الوطني. ولقد رأينا من خلال الفصل الرابع كم المجهودات التي بذلتها ومازالت تبذلها هذه الدول من أجل جذب هذا النوع من الاستثمار، وذلك من خلال تحسين مناخها الاستثماري عبر سن قوانين استثمار تعطي مزيدا من الحوافز والتسهيلات والضمانات، وإنشاء هيئات مختصة في تنظيم وتطوير الاستثمار، وإبرام عدة اتفاقيات دولية وإقليمية في هذا المجال.

وفي ظل التطورات الأخيرة الدولية والإقليمية التي أثرت في مناخ الاستثمار في الدول العربية، وفي ظل أيضا بيئة شديدة التنافس بين دول العالم للفوز بأكبر قدر من التدفقات الاستثمارية العالمية، تسعى الجزائر، الأردن والسعودية كغيرها من الدول إلى الإسراع في العودة لمسيرة جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين بيئة أداء الأعمال عملية مهمة في هذا المجال، حيث لاحظنا أيضا في الفصل الثالث أن عددا من الدول العربية سرعت من وتيرة الإصلاحات على مستوى بيئة أداء الأعمال خلال الفترة الماضية.

في هذا الفصل سوف نقوم بتحليل بيئة أداء الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية، وتقييم مدى تأثيرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول. حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع بيئة أداء الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية.

المبحث الثاني: إصلاحات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية.

المبحث الثالث: أثر بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأردن والسعودية.

المبحث الأول: واقع بيئة أداء الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية

سنقوم بتحليل واقع بيئة أداء الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية باستخدام المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، ومؤشراته الفرعية العشرة.

المطلب الأول: وضع دول الدراسة ضمن المؤشر العام ومؤشراته الفرعية لسهولة أداء الأعمال.

يصدر البنك الدولي منذ سنة 2004 سلسلة تقارير تشمل بيئة أداء الأعمال تهدف إلى توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية لـ 190 دولة من بينها 19 دولة عربية والعمل على تحسينها، حيث يتم قياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية. ويقاس مؤشر سهولة أداء الأعمال على أساس متوسط عشر مؤشرات فرعية وهي: بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار.

أولا: وضع دول الدراسة ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.

حسب بيانات مجموعة البنك الدولي حول أنشطة الأعمال في دول الدراسة للفترة (2005-2017) تبين لنا أن كل من الجزائر والأردن والسعودية تراجعت في الترتيب العام للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال بين 2005 و 2017، تراجعت الجزائر بـ55 رتبة كاملة، من المرتبة 128 سنة 2005 من بين 155 دولة إلى المرتبة 156 سنة 2017 من بين 190 دولة، كما تراجعت الأردن بـ 44 رتبة كاملة من المرتبة 74 سنة 2005 إلى المرتبة 118 سنة 207، فيما تراجعت السعودية بـ 56 رتبة كاملة من المرتبة 38 سنة 2005 إلى المرتبة 94 سنة 2017، وهو ما يعطينا صورة واضحة على أن الدول الثلاث تحتل مراتب متأخرة في الترتيب العالمي، أما على مستوى الترتيب العربي فقد احتلت الجزائر معظم سنوات الفترة مراتب بين 13 و16 من بين 19 دولة عربية، فيما كان الأردن يحتل المراتب بين 9

و10 عربيا، فيما نلاحظ أن السعودية كانت في المرتبة الأولى عربيا إلى غاية سنة 2013، فيما احتلت المرتبة الثانية سنتي 2014 و2015، وتراجعت إلى المرتبة 7 عربيا سنتي 2016 و2017، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-1): ترتيب الجزائر، الأردن والسعودية ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2005-2017).

السنوات	عدد دول المؤشر	الجزائر			الأردن			السعودية		
		الترتيب	التغير	الترتيب العربي	الترتيب	التغير	الترتيب العربي	الترتيب	التغير	الترتيب العربي
2005	155	128	-	14	74	-	6	38	-	1
2006	175	123	5-	10	73	1-	5	35	3-	1
2007	175	116	7-	10	78	5+	5	38	3+	1
2008	178	125	9+	10	80	2+	5	23	15-	1
2009	181	132	7+	14	101	21+	10	16	7-	1
2010	183	136	4+	13	107	6+	9	12	4-	1
2011	183	136	0	14	111	4+	10	11	1-	1
2012	183	148	12+	16	96	15-	9	12	1+	1
2013	185	152	4+	16	106	10+	9	22	10+	1
2014	189	153	1+	15	119	13+	10	26	4+	2
2015	189	154	1+	14	117	2-	11	49	23+	2
2016	189	163	9+	15	113	4-	9	82	33+	7
2017	190	156	7-	13	118	5+	9	94	12+	7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-WORLD BANK GROUP, **Doing Business: Reports (2007-2017)**, Editions: (4^{th}-17^{th}).

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **نشرة ضمان الاستثمار**، السنة الرابعة والعشرون، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2006، ص 12.

وبمقارنة ترتيب الجزائر مع الأردن والسعودية، نلاحظ تأخر الجزائر بشكل واضح في الترتيب، فوفقا للترتيب الجديد لسنة 2017 احتلت الجزائر المرتبة 156 متقدمة في الترتيب مقارنة بالسنة الماضية بـ 7 مراتب كاملة، لكنها مازالت في مرتبة جد متأخرة، فيما احتل الأردن المرتبة 118 عالميا متأخرا عن ترتيبه في سنة 2016 بـ 5 مراتب، بينما كانت

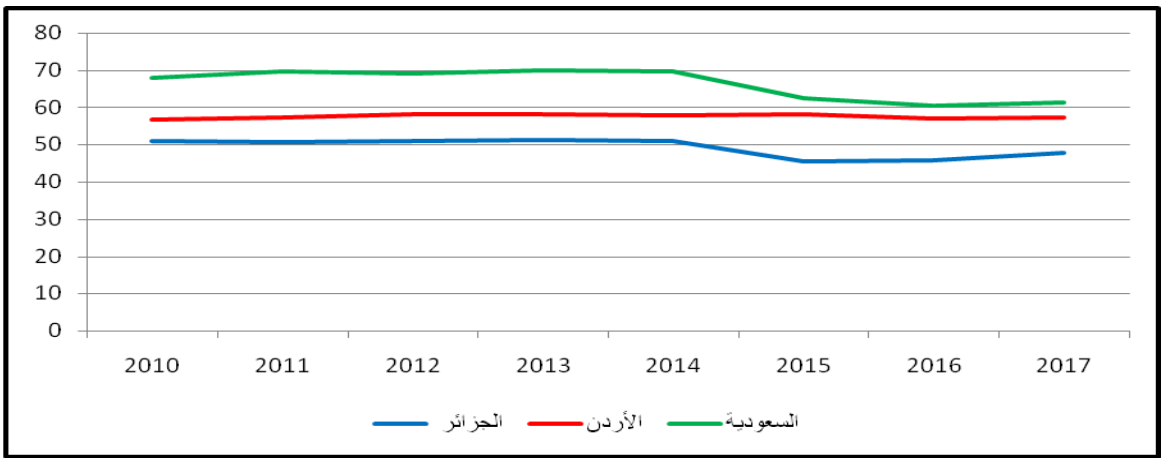
السعودية الأفضل مقارنة بالجزائر والأردن، حيث جاءت في المرتبة 94 سنة 2017، رغم تأخرها بـ 12 مرتبة كاملة مقارنة بالعام السابق أين احتلت المرتبة 82. مع العلم أن التراجع لا يعني بالضرورة زيادة تعقد الإجراءات وتكلفتها أو زيادة ضعف المؤسسات القانونية، فحتى لو لم تقم الدولة بإصلاحات ممكن أن تتأخر في الترتيب بسبب تقدم الدول الأخرى في الترتيب مقارنة بها، لذا سنضيف مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء لدول الدراسة، والجدول والشكل المواليين يظهران لنا تطور مقياس المسافة كم الحد الأعلى للأداء لدول الدراسة:

الجدول رقم (5-2): مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء للجزائر، الأردن والسعودية لسهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2010-2017).

السنوات	الجزائر		الأردن		السعودية	
	الأداء	التغير	الأداء	التغير	الأداء	التغير
2010	50.96	-	56.75	-	67.91	-
2011	50.70	0.26-	57.17	0.42+	69.55	1.64+
2012	50.90	0.2+	58.02	0.85+	69.00	0.55-
2013	51.16	0.26+	58.07	0.05+	69.95	0.95+
2014	50.83	0.33-	57.88	0.19-	69.54	0.41-
2015	45.57	5.26-	57.96	0.08+	62.25	7.29-
2016	45.88	0.31+	57.02	0.94-	60.33	1.92-
2017	47.76	1.88+	57.30	0.28	61.11	0.78+

Source : Preparation Of The Student, depending on : WORLD BANK GROUP, **Doing Business**, web site**:** http://www.doingbusiness.org/Custom-Query.

الشكل رقم (5-1): مقارنة مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء لسهولة أداء الأعمال بين الجزائر، الأردن والسعودية.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (5-2).

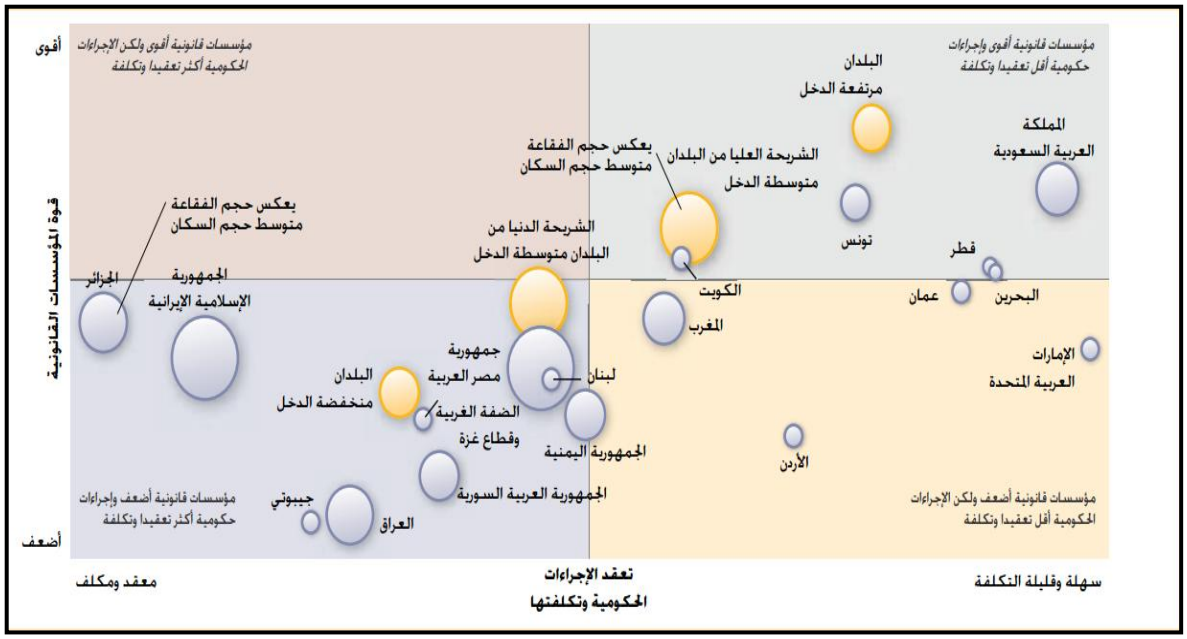
يظهر مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء مدى اقتراب كل اقتصاد من الحد الأعلى المتمثل بأفضل أداء سجل عبر كل من مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في جميع الاقتصادات والسنوات التي يغطيها التقرير منذ عام 2005، ويتراوح المقياس بين الصفر (0) و100، حيث يشكل الصفر (0) مقياس الأداء الأسوء و100 مستوى الأداء الأعلى.

والملاحظ أن مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء أظهر تفوق السعودية على الأردن والجزائر، فيما ظهر مقياس الأداء للأردن مستقرا نسبيا خلال الفترة (2010-2017) حيث تراوح بين 56.75 و58.07، بينما سجلنا تراجع كل من الجزائر والسعودية ضمن هذا المقياس ابتداء من سنة 2015، حيث تراجع مقياس الأداء للسعودية من 69.54 سنة 2014 إلى 62.25 سنة 2015، كما تراجع مقياس الأداء للجزائر من 50.83 سنة 2014 إلى 45.57 سنة 2015.

ثانيا: وضع دول الدراسة ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال.

وحسب تقرير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2013 كان متوسط الترتيب للجزائر والأردن والسعودية في مجموعة المؤشرات كما يلي:

الشكل رقم (5-2): متوسط الترتيب في مجموعة من المؤشرات الفرعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



المصدر: مجموعة البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013**، الطبعة العاشرة، 2013، ص 12.

يعكس حجم الفقاعة متوسط عدد السكان لكل دولة، وتشير قوة المؤسسات القانونية إلى متوسط الترتيب في مجالات الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، إنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار، بينما تشير تعقد الإجراءات الحكومية وتكلفتها إلى متوسط الترتيب في مجالات بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء وتسجيل الملكية ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود.

ويمكن المقارنة بين دول الدراسة الثلاث فيما يخص قوة المؤسسات القانونية، حيث نلاحظ تأخر الأردن مقارنة بالجزائر والمملكة العربية السعودية، اتسم الأردن بضعف المؤسسات القانونية بينما الجزائر اقتربت من الوسط فيما كانت المؤسسات القانونية في السعودية الأقوى مقارنة بالجزائر والأردن وكل الدول العربية الأخرى، أما فيما يتعلق بالإجراءات الحكومية، فقد كانت في الجزائر الأكثر تعقيدا وتكلفة مقارنة بالأردن والسعودية بل وكل الدول العربية، فيما كانت هذه الإجراءات تتصف بالسهولة وقلة تكلفتها

في المملكة العربية السعودية التي كانت أحسن من الأردن وباقي الدول العربية الأخرى ما عدا دولة الإمارات.

سجلت الجزائر تحسنا في الترتيب ضمن خمسة مؤشرات فرعية سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 وهي مؤشرات بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، حماية المستثمر، ودفع الضرائب، فيما تأخرت في باقي المؤشرات الأخرى، واستقر ترتيبها ضمن مؤشر التجارة عبر الحدود. كما تحسن ترتيب الأردن في ثلاث مؤشرات فرعية وهي الحصول على الكهرباء، حماية المستثمر، ودفع الضرائب، فيما استقرت ترتيبها في باقي المؤشرات، وتأخرت في مؤشري بدء المشروع واستخراج تراخيص البناء. أما السعودية تراجع ترتيبها في ستة مؤشرات فرعية وهي: بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، الحصول على الائتمان، دفع الضرائب وإنفاذ العقود، بينما تحسن ترتيبها ضمن مؤشر حماية المستثمر، واستقر ترتيبها في باقي المؤشرات الأخرى، ويمكن مقارنة ترتيب وأداء دول الدراسة في كل المؤشرات الفرعية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-3): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن المؤشرات الفرعية أداء الأعمال.

المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال		الجزائر		الأردن		السعودية	
		2016	2017	2016	2017	2016	2017
بدء المشروع	الترتيب	145	142	98	106	146	147
	الأداء	76.08	77.54	84.84	84.62	76.07	77.09
استخراج تراخيص البناء	الترتيب	119	77	96	109	14	15
	الأداء	64.56	71.02	68.32	67.19	80.75	80.66
الحصول على الكهرباء	الترتيب	130	118	60	48	23	28
	الأداء	57.56	60.58	77.88	80.93	84.83	84.81
تسجيل الملكية	الترتيب	161	162	96	96	32	32
	الأداء	43.83	43.83	62.18	62.18	78.15	78.51
الحصول على الائتمان	الترتيب	174	175	185	185	78	82
	الأداء	10.00	10.00	0.00	0.00	50.00	50.00
حماية المستثمر	الترتيب	174	173	166	165	97	63
	الأداء	33.33	33.33	35.00	35.00	51.67	58.33
دفع الضرائب	الترتيب	170	155	82	79	65	69
	الأداء	46.10	53.99	73.28	73.94	77.15	77.04
التجارة عبر الحدود	الترتيب	178	178	50	50	158	158
	الأداء	24.15	24.15	86.06	86.39	49.62	49.62
إنفاذ العقود	الترتيب	100	102	124	124	103	105
	الأداء	55.49	55.49	52.42	52.42	55.07	55.07
تسوية حالات الإعسار	الترتيب	71	74	142	142	169	169
	الأداء	47.67	47.67	30.17	30.38	0.00	0.00

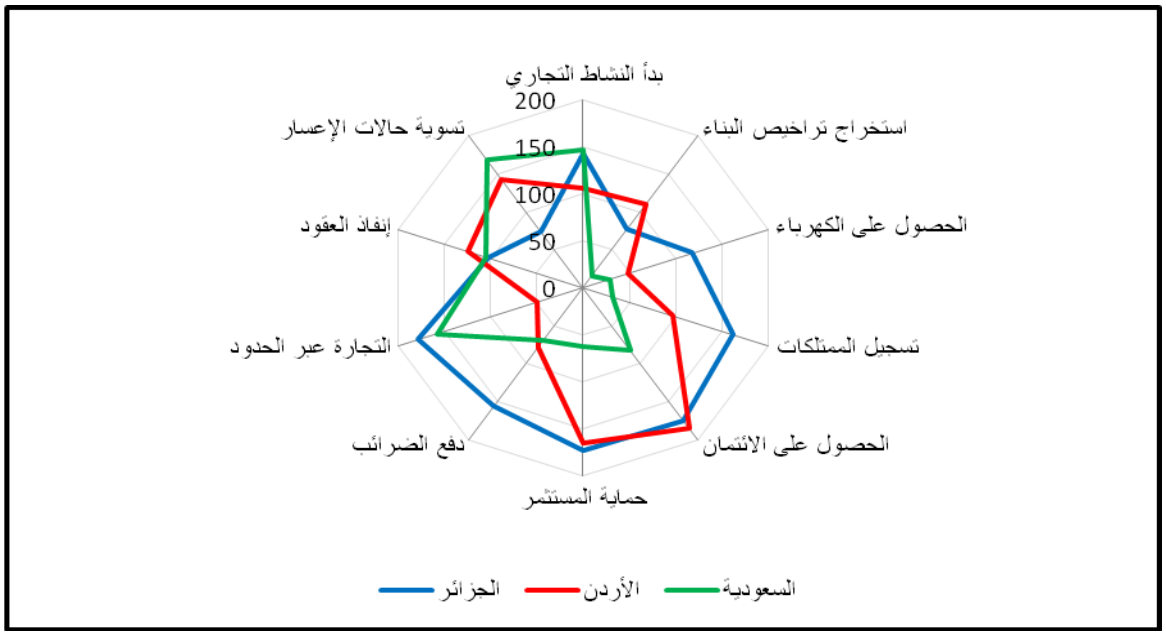
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الأردن**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/jordan
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في السعودية**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/saudi-arabia

نلاحظ أن الترتيب النسبي للجزائر للمؤشرات الفرعية لبيئة أداء الأعمال لسنة 2017 يشير إلى أن أفضل إجراءات هي تلك الخاصة بتسوية حالات الإعسار (74)، وأسوء ترتيب هو الخاص بالتجارة عبر الحدود (178)، أما الأردن فان ترتيبه النسبي يشير إلى أن أفضل إجراء له هي تلك الخاصة بالحصول على الكهرباء (48)، وأسوء ترتيب هو الخاص بالحصول على الائتمان (185)، بينما يشير الترتيب النسبي للسعودية أن أحسن إجراء له لسنة 2017 هو الخاص استخراج تراخيص البناء (15)، وأسوء ترتيب له هو الخاص بتسوية حالات الإعسار (169).

وبمقارنة ترتيب دول الدراسة لسنة 2017، وجدنا أن الجزائر كانت الأفضل ضمن مؤشر تسوية حالات الإعسار فقط، بينما تفوق الأردن في ترتيبه ضمن مؤشرات بدء النشاط التجاري والتجارة عبر الحدود، فيما كانت السعودية الأحسن في باقي المؤشرات الأخرى، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (5-3): مقارنة ترتيب الجزائر، الأردن والسعودية ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لسنة 2017.

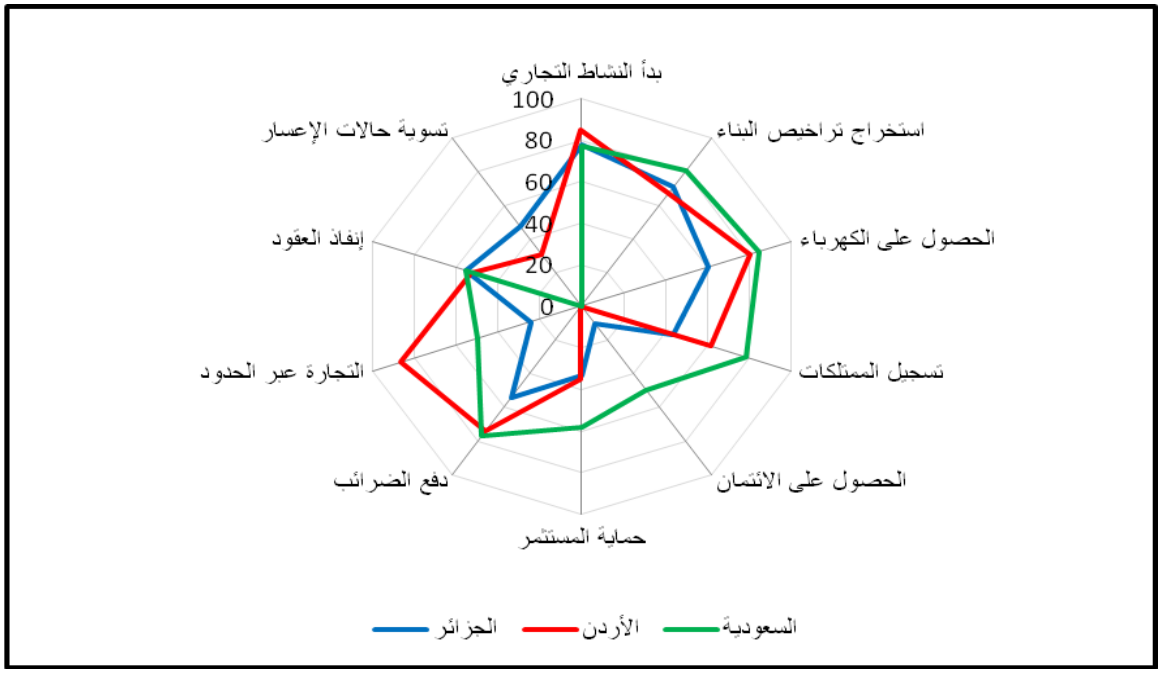


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5-3).

وللمرة الأولى، تضمن التقرير لسنة 2017 البعد الجنساني في ثلاثة مؤشرات: بدء النشاط التجاري، تسجيل الملكية، وإنفاذ العقود. ويجد التقرير أن المنطقة العربية تسجل أداء سيئا على مقاييس البعد الجنساني الجديدة إذ أن 70% من اقتصادات المنطقة تفرض عواقب تنظيمية إضافية على النساء الرائدات مقارنة بالرجال.

أما فيما يخص مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء لسنة 2017، كانت الجزائر الأحسن أداء ضمن مؤشري إنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار، فيما كان الأردن الأحسن ضمن مؤشري بدء النشاط التجاري والتجارة عبر الحدود، فيما تفوقت السعودية في باقي المؤشرات الستة الأخرى، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (5-4): مقارنة أداء الجزائر، الأردن والسعودية ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لسنة 2017.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد بيانات على الجدول رقم (5-3).

ثالثا: ملاحظات نقدية للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.

يتميز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بعدة ايجابيات تكمن بالخصوص في توفير معلومات عن أنظمة الأعمال حول العالم وعن الجهود والتدابير التي تقوم مختلف

الحكومات لتطوير اللوائح والإجراءات الحكومية وتحسين البيئة الاستثمارية وبيئة الأعمال. كما يمثل مصدرا لبعض الدول للاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في ميدان تنظيم وتحسين بيئة أداء الأعمال وبالتالي تشجيع اكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

لكن بالرغم من هذه الايجابيات، يتعرض هذا التقرير إلى العديد من الانتقادات والى معارضة شديدة من قبل العديد من الدول بما فيها المتقدمة مثل فرنسا والصين، وقد بلغ استياء الصين من تصنيفها المتعثر لدرجة وصفها أن هذا التقرير من شأنه أن يضر بسمعة البنك الدولي لكونه يستخدم وسائل خاطئة ولا يعكس الواقع. وقد دفع ذلك رئيس البنك الدولي لطلب تحقيق من لجنة خارجية مستقلة والتي أصدرت عدة توصيات من أجل تحسين التقارير المقبلة[1].

تجدر الإشارة إلى أن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال تتخلل هبعض نقاط الضعف من حيث القياس، يمكن إجمالها في النقاط التالية[2]:

-**مشكلة التحيز في الاختيار:** حيث لا يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أي معلومات عن سبب وكيفية اختيار العينة الممثلة، وما هي المنهجية المتبعة في ذلك؟ وحسب البنك الدولي شارك أكثر من 25 ألف مهني في مشاركات الاستطلاعات في 189 دولة في توفير البيانات التي تعتمد عليها مؤشرات التقرير وذلك خلال الفترة (2003-2014). ويستخدم البنك الدولي نوعين من البيانات:

---

[1] المعهد العربي للتخطيط، **منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة** ، جسر التنمية ، العدد المائة والسادس عشر، السنة الثاني عشر، الكويت، مارس 2014، ص 4، 5.

[2] أنظر:

– أحمد الكواز، **بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص** ، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 28، المعهد العربي للتخطيط، جوان 2008، ص ص 22-24.

– المعهد العربي للتخطيط، **منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-10.

النوع الأول: يخص قراءة القوانين والأنظمة لكل دولة، فان 72% من البيانات الواردة في مؤشرات التقرير تستند حسب البنك الدولي إلى قراءات للقوانين، ويساعد الخبراء المحليون المشاركون في الاستطلاعات فريق ممارسة أنشطة الأعمال في فهم وتفسير القواعد والقوانين.

النوع الثاني: تستخدم بيانات بوصفها مدخلات للمؤشرات الفرعية عن تعقيد وتكلفة الإجراءات التنظيمية. حيث يتم وضع جميع الدول في سلة واحدة بغض النظر عن تطورها الاقتصادي، ويتم اللجوء إلى سيناريوهات حالات معيارية بافتراضات محددة ومن هذه الافتراضات الأخذ بعين الاعتبار حالة شركة صغيرة أو متوسطة توجد في اكبر مدينة تجارية في الاقتصاد المعني، كما يتم إقصاء الشركات والمستثمرين من المشاركة في الاستطلاعات رغم أنهم المعنيون بالدرجة الأولى. ووفقا لمعدي التقرير فإن الحالات الافتراضية التي يتم اختيارها من كل دولة تهدف إلى جعل المقارنة أكثر تبسيطا وعالمية، إلا أن هذا التبسيط مخل بالأمور، حيث يفترض أنه لكافة دول العالم نفس الأدوات التشريعية والقانونية التي تستخدم لحل نفس المشاكل، معنى هذا أن المؤشرات الفرعية لا تأخذ بعين الاعتبار تنوع الحلول المقترحة من قبل الدول.

-لا تشير الأرقام القياسية والمؤشرات الفرعية إلى درجة فرض القوانين، بل إلى وجودها فقط، حيث تشير تجارب دول العالم إلى تفاوت كبير جدا في درجة فرض القوانين.

-التجميع ونظام الترجيح: حيث يقوم التقرير مثلا بتجميع متغيرات كمية مع متغيرات نوعية، وهنا تظهر مشكلة ما هي المتغيرات الخاضعة للتجميع، وما هي الأوزان المستخدمة لتعكس أهميتها النسبية. أما فيما يخص الترجيح فيلاحظ أن التقرير يعطي، من ناحية، أوزانا متساوية لكل من المكونات الداخلة ضمن المؤشرات الفرعية، ومن ناحية أخرى، يعطي المؤشر أوزانا اكبر لبعض المكونات لمؤشرات أخرى، دون تقديم أي إقناع في إتباعه لهذه المنهجية.

-لا يقيس التقرير كل العوامل والسياسات والمؤسسات التي تؤثر في نوعية بيئة أداء الأعمال في اقتصاد ما، أو قدرته التنافسية كحجم الأسواق أو استقرار الاقتصاد الكلي، أو حالة النظام المالي، أو حالة سوق العقار، أو الأوضاع الأمنية أو مستوى الإجرام، أو انتشار الرشوة أو الفساد، بالإضافة إلى عدم الإشارة إلى حالة البنية التحتية للدولة ومدى تأثير كلفة هذه الأخيرة على نشاط الشركة.

-أيضا لاحظنا أن هناك ترتيب غير متوقع لبعض الدول في مراكز متقدمة، فمن المستغرب أن تتقدم دول فقيرة أو التي خرجت من حرب أهلية مثل رواندا في مرتبة متقدمة على دول متقدمة كفرنسا أو بلجيكا أو اسبانيا.

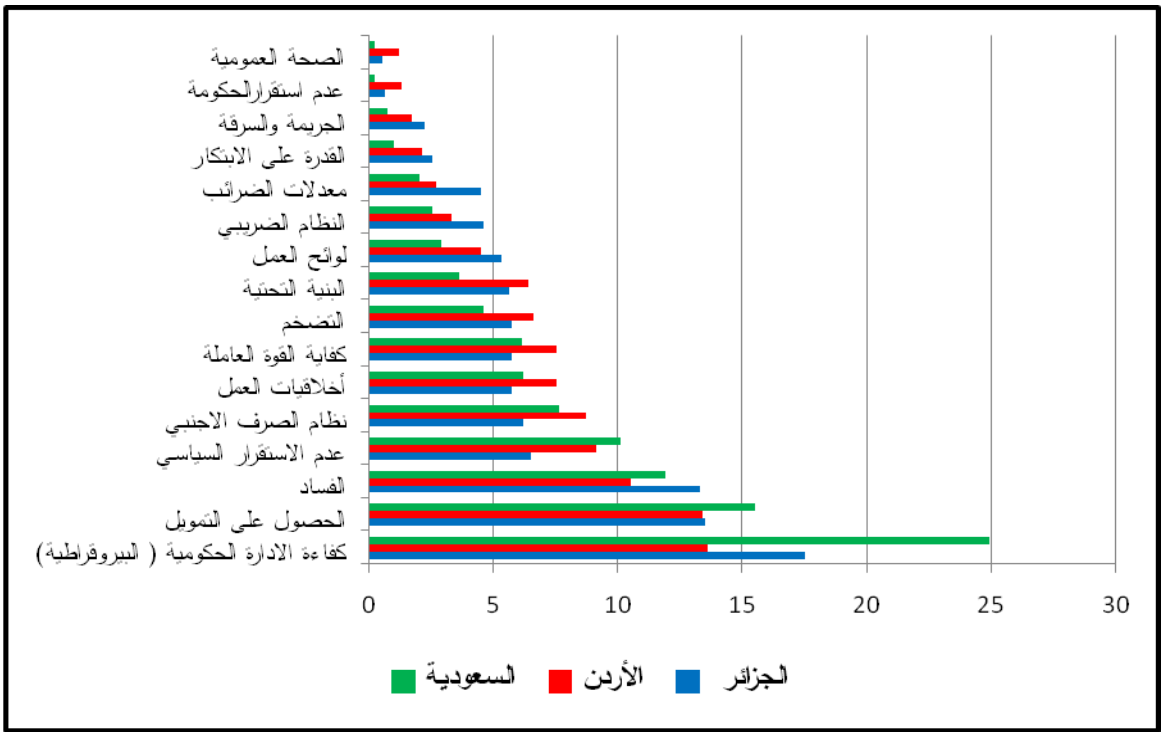
-أيضا من البديهي أن يعكس تصنيف الدول ضمن مؤشر بيئة أداء الأعمال قدرة هذه الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الكثير نتائج تصنيف الدول حسب المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال لا تتوافق مع القدرة التنافسية للدول وقدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى سبيل المثال تعد اكبر الاقتصادات الناشئة مثل الصين والبرازيل وروسيا والهند (BRIC)، من ابرز الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المقابل تحتل هذه الدول مراكز متوسطة أو متدنية في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال.

رابعا: العوامل المعيقة لممارسة أنشطة الأعمال في دول الدراسة.

حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2017/2016، فان أكثر العوامل إعاقة لممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية كانت تتعلق بالبيروقراطية، ومشكل الحصول على التمويل والفساد الإداري والمالي، ففي الجزائر مثلت هذه العوامل نسبة 44.3% من إجمالي العوامل المعيقة، حيث مثل مشكل تعقد البيروقراطية الحكومية نسبة 17.5% من مجموع العوامل المعيقة، ومشكل الحصول على التمويل نسبة 13.5%، أما الفساد فمثل نسبة 13.3%. أما نفس العوامل في الأردن فمثلت نسبة 37.5% مقسمة على

مشكلة البيروقراطية بنسبة 13.6%، ومشكل الحصول على التمويل بنسبة 13.4%، أما الفساد فمثل نسبة 10.5% وهي الأقل مقارنة بالجزائر والسعودية، هذه الأخيرة مثلت نفس العوامل المعيقة بها نسبة 52.3% منها 24.9% لمشكل البيروقراطية و 15.5% لمشكل الحصول على التمويل، فيما مثل الفساد نسبة 11.9%[1]. ويمكن تقديم أهم المشاكل التي يواجهها المستثمر في الجزائر، الأردن والسعودية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5-5): العوامل الأكثر إعاقة لممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية.



Source : World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2016-2017,** OP.Cit, p 96, 218,310.

المطلب الثاني: وضع دول الدراسة ضمن مجموعة مؤشرات تعقد الإجراءات وتكلفتها.

في هذا المطلب سنتطرق إلى وضعية الجزائر والأردن والسعودية ضمن مجموعة مؤشرات تعقد الإجراءات وتكلفتها والتي تضم المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال في مجالات: بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، دفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود.

[1] World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2016-2017,** OP.Cit, p 96, 218,310.

أولا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر بدء المشروع.

تعتبر عملية بدء المشروع (تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة) أول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار، ويعتبر هذا المؤشر مهما لبيئة أداء الأعمال، فارتفاعه يعبر عن صعوبة بدء وتأسيس الأعمال، ويتكون المؤشر من أربع (4) مكونات هي: عدد الإجراءات، والوقت اللازم لإتمامها، وتكلفتها، والحد الأدنى لرأس المال القانوني المدفوع لتأسيس شركة جديدة[1]. يمكن توضيح وضع دول الدراسة ضمن هذا المؤشر لسنة 2017 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-4): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر بدء النشاط التجاري لسنة 2017.

المؤشر	الجزائر	الأردن	السعودية	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الإجراء للرجال (العدد)	12.0	7.0	12.0	7.8	4.8
الوقت للرجال (أيام)	20.0	12.0	15.0	20.1	8.3
التكلفة للرجال (% من دخل الفرد)	11.1	22.4	4.1	26.3	3.1
الإجراء للنساء (العدد)	12.0	8.0	15.0	8.6	4.8
الوقت للنساء(أيام)	20.0	13.0	18.0	20.9	8.3
التكلفة للنساء (% من دخل الفرد)	11.1	22.4	4.1	26.3	3.1
الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (% من دخل الفرد)	0.0	0.1	0.0	11.2	9.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الأردن**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/jordan
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في السعودية**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/saudi-arabia

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية**، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2011، ص 10.

فمن حيث عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس شركة جديدة، كان الأردن الأحسن بثمانية (8) إجراء، متفوقا على الجزائر باثني عشرة (12) إجراء، والسعودية بخمسة عشر (15) إجراء، كما لاحظنا أن النساء في الجزائر لا تحتاج لإجراءات خاصة بها، بينما الأردن يطلب إجراء واحد خاص بالنساء والسعودية تتطلب ثلاثة إجراءات إضافية للنساء. أما من حيث الوقت اللازم لإتمام هذه الإجراءات، فكان الأردن أيضا الأحسن حيث يتطلب ذلك 12 يوما، وفي السعودية 15 يوما، بينما في الجزائر فيتطلب الأمر 20 يوما. تكلف هذه الإجراءات 11.1% كم دخل الفرد الجزائري، بينما كانت تكلفتها في الأردن تقدر بنسبة 22.4% من دخل الفرد الأردني، و 4.1% من دخل الفرد السعودي، كما يتعين على المستثمر دفع رأس مال قانوني لتأسيس شركة قدر بنسبة 0.1%، أما الجزائر والسعودية فقد تم إلغاء دفع حد أدنى من رأس المال المدفوع لتأسيس شركة. وفيما يلي تفصيل لإجراءات بدء المشروع في دول الدراسة:

1. إجراءات بدء المشروع في الجزائر:

لتسجيل شركة جديدة في الجزائر، يجب إتباع الإجراءات ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (5-5): ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر بدء المشروع في الجزائر.

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
1	طلب الحصول على شهادة أصلية للسجل التجاري، من خلال ملئ استمارة لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري، ودفع الرسوم. ومنذ فيفري 2015 أصبحت فيه خدمة التسجيل الالكتروني عبر الموقع: www.cnrc.org.dz	يوم واحد	576 دج
2	إيداع رأس المال التأسيسي للشركة.	يوم واحد	بدون تكلفة
3	تقديم شهادة الميلاد للمسيرين والمتصرفين الإداريين، يمكن الحصول عليها من البلدية.	يوم واحد	بدون تكلفة
4	تقديم وثائق القانون الأساسي للشركة وتوثيقه، بتوقيع المسيرين وعقد الإيجار لدى مكتب تسجيل الشركة. وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 08-243، فان رسوم التوثيق هي:	7 أيام	انظر تفاصيل الإجراء

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
	• 5٪ إذا كان رأس مال الشركة بين 1دج و200000 دج. • 1٪ إذا كان رأس مال الشركة بين 200،001 دج و300000 دج. • 0.7٪ إذا كان رأس مال الشركة بين 300001دج و400000دج. • 0.6٪ إذا كان رأس مال الشركة بين 400001دج و500000دج. • 0.5٪ إذا كان رأس مال الشركة بين 500001دج و1000000دج. • 0.5٪ إذا كان رأس مال الشركة 1،000،000 دج فما فوق.		
5	نشر القانون الأساسي للشركة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية. (تتقاضى 48 دج لكل سطر).	يوم واحد	48 دج للسطر (افتراض 20 سطر)
6	بعد شهرين، يتم اكتمال تسجيل الشركة لدى المركز الوطني للسجل التجاري، وفقا للقانون رقم 04-08، وذلك في جدود يوم واحد، لكن عمليا تتطلب العملية يومين، وتكون رسوم التسجيل كما يلي: • 9120دج إذا كان رأس مال الشركة بين 30001دج و100000دج. • 9520دج إذا كان رأس مال الشركة بين 100001دج و300000دج • 9760دج إذا كان رأس مال الشركة أكثر كم 300000دج.	يومان	انظر التعليق
7*	دفع ضريبة الدمغة والحصول على إيصال لدى مديرية الضرائب.	يوم واحد (يدخل ضمن الإجراء السابق)	4000 دج
8	التسجيل لدى مصلحة الضرائب والحصول على البطاقة الجبائية.	يومان	بدون تكلفة
9	التسجيل لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء	يوم واحد	بدون تكلفة
10	التسجيل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.	يوم واحد	بدون تكلفة
11	صنع ختم للشركة ، وتكون أسعاره في المتوسط بين 1500 دج و3000 دج.	يومان	1800 دج
12	مسك دفتر المحاسبة لدى مكتب المحاسبة وختمه لدى المحكمة، وتكون الرسوم 2000دج للدفتر (يوجد 4 دفاتر).	يوم واحد	8000 دج

*يقام بالتزامن مع إجراء أخر.

Source: WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2017: Economy Profile - Algeria**, 14th edition, USA, 2016, p 24, 25.

2. إجراءات بدء المشروع في الأردن:

لتسجيل شركة جديدة في الأردن، يجب إتباع الإجراءات التي يتضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم (5-6): ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر بدء المشروع في الأردن.

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
1 للنساء	الحصول على إذن الزوج لمغادرة المنزل، فوفقا لقانون الأحوال الشخصية، يجب على الزوجة الحصول على تصريح لمغادرة المنزل.	يوم واحد	بدون تكلفة
2	فتح حساب مصرفي وإيداع 50% من رأس مال تأسيس الشركة.	يوم واحد	بدون تكلفة
3	يجب على صاحب المشروع، تقديم طلب تسجيل الشركة لدى وزارة الصناعة والتجارة، مع بطاقة الهوية لشخصه، وشهادة إثبات إيداع 50% من رأس مال الشركة، ومذكرة النظام الأساسي للشركة، وتشمل الرسوم: • رسوم التسجيل: ويدفع 0.002 من رأس مال الشركة أو 250 دينار أردني، أخذ الأكبر بينهما. • رسوم الدمغة: دفع 0.003 من رأس مال الشركة. • رسوم النشر في الجريدة الرسمية 15 دينار أردني. • رسوم محضر أول اجتماع للجمعية العمومية ومجلس الإدارة: 40 دينار أردني. • رسوم الحصول على عقد تأسيس الشركة : 10 دينار أردني. • رسوم التوثيق: 10 دينار أردني. • رسوم الإيداع (حفظ الملفات): 10 دينار أردني.	يوم واحد	انظر تفاصيل الإجراء
4*	التسجيل لدى مصلحة الضرائب من خلال ملئ استمارة طلب، والحصول على رقم التعريف الضريبي للشركة.	يوم واحد (يدخل ضمن الإجراء السابق)	بدون تكلفة
5*	التسجيل في غرفة الصناعة، أو غرفة التجارة، حسب نشاط الشركة إذا كان صناعيا أو تجاريا، وتقديم ملف يتضمن، عقد تأسيس الشركة وعقد الإيجار، وبطاقة الهوية للشركة موقعة من قبل مسيري الشركة، وتدفع الرسوم: • التسجيل في غرفة التجارة: بين 50 دينار و1500 دينار. • التسجيل في غرفة الصناعة بين 100 دينار و 1500 دينار أردني.	يوم واحد (يدخل ضمن الإجراء السابق)	75 دينار أردني للتسجيل في غرفة التجارة أو 200 دينار للتسجيل في غرفة الصناعة
6	الحصول على رخصة مهنية من بلدية عمان الكبرى، حيث يجب على صاحب الشركة تقديم طلب مرفوقا بملف يتضمن: خريطة الموقع، تصريح الأشغال عن أمانة عمان الكبرى فور الانتهاء من البناء، نسخة	8 أيام	200 دينار أردني

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
	من عقد الملكية للتأكد من الموقع، وعقد تأسيس الشركة، وشهادة التسجيل لدى غرفة الصناعة أو غرفة التجارة، وعقد الإيجار مختوم من أمانة عمان الكبرى.		
7*	تلقي تفتيش الصحة والسلامة من قبل أمانة عمان الكبرى، ويوجز بالنسبة لبعض الشركات إجراء التفتيش لسلامة مباني الشركة من قبل ممثل وزارة الصحة.	يوم واحد (يدخل ضمن الإجراء السابق)	بدون تكلفة
8*	التسجيل لدى مصالح الضمان الاجتماعي، حيث يجب على الشركة تقديم اشتراكات عن موظفيها على أساس شهري، وابتداء من سبتمبر 2011 تم فرض إضافية للقطاع الخاص بنسبة 2.25% تخص التأمين على البطالة والأمومة.	يوم واحد (يدخل ضمن الإجراء السابق)	بدون تكلفة

*يقام بالتزامن مع إجراء أخر.

Source: WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2017: Economy Profile - Jordan**, 14th edition, USA, 2016, pp 22- 24.

2. إجراءات بدء المشروع في السعودية:

لتسجيل شركة جديدة في السعودية، يجب إتباع الإجراءات التالية:

الجدول رقم (5-7): ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر بدء المشروع في السعودية.

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
1 للنساء	الحصول على بطاقة التعريف الوطنية للزوجة، حيث يجب ملئ النموذج رقم 56/2 من قبل المرأة للحصول على بطاقة التعريف الوطنية، وهي خاصة للمرأة في السعودية حيث يتم إظهارها من قبل احد أقاربها (زوجها أو أبوها أو أخوها) الذي تم ذكره في البطاقة.	يوم واحد	بدون تكلفة
2 للنساء	الحصول على إذن الزوج لمغادرة المنزل وفقا للمرسوم الملكي رقم 53 لسنة 2012، ويجب أن يكون بسائق، رغم انه لا يوجد تنظيم يمنع المرأة من السياقة في السعودية إلا أن الدولة لا تصدر رخص سياقة للمرأة.	يوم واحد	بدون تكلفة
3 للنساء	توظيف رجل لإدارة الأعمال. فحسب القرار رقم 120 الصادر يوم 12 ربيع الثاني 1425 هـ، فانه يجوز للمرأة امتلاك أعمال، لكن بشرط توظيف رجل لإدارة هذه الأعمال.	يوم واحد	بدون تكلفة
4	حجز اسم للشركة، ويكون الحجز لمدة شهرين، ويمكن فعل ذلك عبر	أقل من يوم	بدون تكلفة

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
	موقع وزارة التجارة والصناعة.	واحد (إجراء عبر الانترنت)	
5	تقديم عقد تأسيس الشركة إلى قسم الشركات بوزارة التجارة والصناعة للمصادقة عليه، ويمكن ذلك عبر الانترنت، وبعد الموافقة تحال الوثائق المختومة من قبل الوزارة إلى الموثق الذي عليه جمعها شخصيا والمتواجد مقره في نفس مبنى قسم الشركات.	أقل من يوم واحد (إجراء عبر الانترنت)	بدون تكلفة
6	يعد مراجعة الوثائق من قبل الموثق، والمصادقة عليه، يمكن الحصول على عقد التأسيس المصادق عليه من قبل الوزارة و الموثق، كما يمكن أخذ وصل (شهادة) لإيداع رأس مال الشركة من الموثق.	3 أيام	بدون تكلفة
7	فتح حساب مصرفي وإيداع رأس مال تأسيس الشركة به.	يوم واحد	بدون تكلفة
8	الحصول على رخصة تحديد موقع الشركة من قبل البلدية، و التسجيل لدى مكتب البريد "واصل" من اجل التسجيل لدى وزارة العمل.	يوم واحد	بدون تكلفة
9	دفع رسوم التسجيل عبر نافذة البنك الموجودة في قسم الشركات.	يوم واحد	500 ريال رسوم التسجيل + 650 ريال حقوق النشر
10	الحصول على شهادة تسجيل الشركة بعد تقديم ملف يتضمن عقد تأسيس الشركة، وشهادة إيداع رأس مال الشركة، وبعض الوثائق الأخرى لدى وزارة التجارة والصناعة، التي أطلقت مؤخرا إمكانية الحصول على الشهادة عبر الانترنت.	يومان	بدون تكلفة
11	صنع ختم الشركة الذي يجب أن يتضمن رقم تسجيل الشركة، ويكلف ذلك ما بين 40 و50 ريال سعودي.	يوم واحد	50 ريال
12	التسجيل لدى غرفة التجارة ودفع رسوم العضوية.	يوم واحد	2000 ريال رسوم العضوية
13	تقديم ملف للتسجيل لدى وزارة العمل من اجل التسجيل لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.	يوم واحد	بدون تكلفة
14	التسجيل لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.	يومان	بدون تكلفة
15*	التسجيل لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل.	3ايام (في وقت واحد مع الإجراء السابق)	بدون تكلفة

*يقام بالتزامن مع إجراء أخر.

Source: WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2017: Economy Profile - Saudi Arabia**, 14th edition, USA, 2016, pp 22- 26.

نلاحظ أن كثرة الإجراءات في السعودية يعود لزيادة بعض الإجراءات الخاصة بالنساء، ففي المملكة العربية السعودية، تُطلب ثلاثة (3) إجراءات إضافية من النساء المتزوجات لبدء نشاط تجاري وتشغيله. وإحدى هذه المتطلبات في المملكة العربية السعودية تكمن في ضرورة توظيف مدير ذكر لإدارة الشركة. هذه الإجراءات التي لا توجد في كل من الأردن والجزائر حيث يوجد إجراء واحد خاص بالنساء في الأردن، فيما لا يوجد أي إجراء يخص النساء لوحدهم في الجزائر.

ثانيا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر استخراج تراخيص البناء.

تمت إضافته سنة 2006، وهو مؤشر يهتم بقياس مرونة استخراج تراخيص البناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط صغير أو متوسط الحجم من خلال رصد عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار هذه التراخيص والفترة الزمنية المستغرقة لانجازها وتكلفة استصدارها التي تمثل كافة الرسوم القانونية المطلوبة رسميا، بما في ذلك استيفاء الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستخراج كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بمعاينة وفحص وتركيب وتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات.
وتفترض منهجية احتساب المؤشر أن صاحب المشروع على دراية بكافة الأنظمة القائمة، وبالتالي فلن يلجأ لتأجير وسيط لإتمام الإجراءات المطلوبة إلا إذا طلب منه ذلك بموجب القانون[1].

ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي[2]:

-عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار تراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم.

-الفترة الزمنية للازمة لاستصدار التراخيص (معبرا عنها بعدد الأيام).

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لسنة 2013**، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثلاثون، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2012، ص 11.

[2] نفس المرجع، ونفس الصفحة.

-التكلفة الرسمية (دون أية رسوم غير رسمية) لانجاز إجراءات استخراج تلك التراخيص، بما في ذلك الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بتوصيل الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات (كنسبة من نصيف الفرد من الدخل الوطني).

ويمكن توضيح وضع دول الدراسة ضمن هذا المؤشر لسنة 2017 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-8): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر استخراج تراخيص البناء لسنة 2017.

المؤشر	الجزائر	الأردن	السعودية	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
عدد الإجراءات	17.0	16.0	13.0	15.1	12.1
الوقت (أيام)	130.0	63.0	106.0	129.5	152.1
التكلفة (% من متوسط الدخل الوطني للفرد)	0.9	10.0	0.5	3.3	1.6
مؤشر رقابة جودة البناء (0-15)	10.0	11.0	12.0	9.9	11.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الأردن**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/jordan
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في السعودية**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/saudi-arabia

من خلال الجدول، نلاحظ أن دول الدراسة كانت متقاربة في عدد إجراءات استخراج تراخيص البناء، مع أفضلية للسعودية بثلاثة عشر (13) إجراء، بعدها الأردن بستة عشر (16) إجراء والجزائر بسبعة عشر إجراء (17). تتطلب هذه الإجراءات في السعودية 106 يوما كاملا، وفي الجزائر 130 يوما كاملا، بينما لا تتطلب سوى 63 يوم في الأردن، وهو وقت أفضل بكثير مقارنة بدول الدراسة أو حتى مجموعة دول التعاون الاقتصادي والتنمية. أما من حيث التكلفة، فتكلف هذه الإجراءات 10% من دخل الفرد الأردني، بينما لا تكلف سوى 0.9% من دخل الفرد الجزائري، و0.5% من دخل الفرد السعودي. كما كانت

السعودية الأفضل في مؤشر رقابة جودة البناء بتنقي ط 15/12 أحسن من تنقيط مجموعة دول التعاون الاقتصادي والتنمية، فيما كان تنقيط الأردن 15/11، والجزائر 15/10.

وفيما يلي تفصيل لهذه الإجراءات:

1. إجراءات استخراج تراخيص البناء في الجزائر:

لاستخراج رخصة البناء في الجزائر، يجب إتباع الإجراءات التي يتضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم (5-9): ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر استخراج تراخيص البناء في الجزائر.

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
1	الحصول على شهادة التعمير لقطعة الأرض، من خلال طلب للبلدية، ويتم ذلك خلال أسبوع بواسطة البريد الالكتروني. هذه الشهادة ليست شرطا ضروري لكنها مطلوبة من قبل المهندس المعماري من الناحية العملية.	14 يوم	بدون تكلفة
2	الحصول على رخصة بناء سارية المفعول لمدة 3 سنوات، وذلك بتقديم طلب إلى البلدية، وإلى مديرية التعمير. يتضمن الملف التالي: • عقد الملكية أو عقد الحيازة أو عقد إداري. • مخطط الموقع. • مخططات الأخرى الضرورية (مخطط المشروع من قبل المهندس المعماري). • مخطط التوزيع. • مرجع رخصة التجزئة. • تقييم تفصيلي للأشغال • تقرير عن نوع البناء وطبيعة المواد المستعلمة. • قرار الوالي بالنسبة للمنشآت المصنفة. • تقييم الأثر البيئي بالنسبة للمنشات الصناعية.	60 يوم	127100دج
3	إبلاغ البلدية بموعد انطلاق البناء، وأيضا بموعد انجاز البناء.	يوم واحد	بدون تكلفة
4	طلب عملية المراقبة التقنية لأعمال الحفر الأولى من قبل وكالة فنية، وهناك ما بين 5 إلى 8 لجان للمراقبة التقنية في البناء.	يوم واحد	بدون تكلفة
5	تلقي عملية المراقبة التقنية لأعمال الحفر.	يوم واحد	بدون تكلفة

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
6	تلقي عملية المراقبة التقنية من قبل لجنة الفحص لقواعد البناء (الأساس).	يوم واحد	بدون تكلفة
7	تلقي عملية المراقبة التقنية لعملية صب الخرسانة.	يوم واحد	بدون تكلفة
8	تلقي المراقبة التقنية الثانية لعملية صب الخرسانة.	يوم واحد	بدون تكلفة
9	إبلاغ البلدية بعملية انتهاء أعمال البناء	يوم واحد	بدون تكلفة
10	طلب المراقبة التقنية النهائية للحصول على شهادة المطابقة، وعادة ما يتم التفتيش في حدود أسبوعين من تقديم الطلب.	يوم واحد	بدون تكلفة
11	الحصول على شهادة المطابقة، وعلى الرغم من أن القانون يتطلب الحصول على شهادة مطابقة، إلا انه في الحالة العملية نادرا ما تصدر.	23 يوم	9500دج
12	تسجيل المبنى في السجل العقاري لدى الوكالة الوطنية مسح الأراضي (Cadastre).	يوم واحد	بدون تكلفة
13*	عملية توصيل المياه والصرف الصحي.	يوم واحد	بدون تكلفة
14*	إبلاغ البلدية لتوصيل شبكة الصرف الصحي، عند طلب رخصة بناء، يتم إرسال نسخة منه لكل المصالح المعنية بالمرافق العامة لإدراجه ضمن الخطط.	يوم واحد	15000دج
15*	إرسال لجنة للدراسة الفنية المالية لتوصيل شبكة المياه، ويجب دفع التكلفة قبل بدء عملية الانجاز.	يوم واحد	بدون تكلفة
16*	الحصول على مجاري الصرف الصحي.	21 يوم	13000دج
17*	الحصول على شبكة المياه.	18 يوم	25000دج

*يقام بالتزامن مع إجراء أخر.

Source: WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2017: Economy Profile - Algeria**, 14th edition, USA, 2016, pp 31- 35.

2. إجراءات استخراج تراخيص البناء في الأردن:

لاستخراج رخصة البناء في الأردن، يجب إتباع الإجراءات التي يتضمنها الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-10): ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر استخراج تراخيص البناء في الأردن.

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
1	تلقي فحص التربة عن طريق مكتب هندسة مرخص قبل بدء أعمال البناء.	4 أيام	600 دينار أردني
2	الحصول على وثيقة تحديد الموقع.	يوم واحد	8 دينار أردني

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
3	الحصول على موافقة نقابة المهندسين على مخططات تصميم المشروع في اجل أقصاه 7 أيام، ودفع الرسوم لأمانة عمان الكبرى: • 0.010 دينار أردني/م^2 رسوم مراجعة التصاميم. • 0.030 دينار أردني/م^2 رسوم المساهمة في التصميم. • 0.005 دينار أردني (5 فلس)/م^2 رسوم الإدارة والتوجيه.	3 أيام	6342 دينار أردني
4	طلب الحصول على رخصة البناء.	يوم واحد	بدون تكلفة
5	الحصول على رخصة السلامة للمشروع من قبل مديرية الدفاع المدني كجزء من الحصول على رخصة البناء.	يومان	بدون تكلفة
6	تلقي الفحص من قبل إدارة التنمية لمدينة عمان الكبرى.	يوم واحد	بدون تكلفة
7	الحصول على رخصة البناء سارية المفعول لمدة سنتين.	14 يوم	3251 دينار أردني
8	التعاقد مع مكتب هندسة لمتابعة ومراقبة عملية البناء	يوم واحد	4747 دينار أردني
9	طلب الحصول على إذن الأشغال، فبعد الانتهاء من البناء يتم طلب رخصة الأشغال لدى أمانة عمان الكبرى.	يوم واحد	بدون تكلفة
10	طلب مراقبة مديرية الدفاع المدني بعد الانتهاء من البناء، وهذا العمل مطلوب للحصول على إذن الأشغال.	يوم واحد	بدون تكلفة
11	الحصول على الموافقة النهائية لمديرية الدفاع المدني	يومان	بدون تكلفة
12	مراقبة الأعمال المنجزة من قبل أمانة عمان الكبرى	يوم واحد	بدون تكلفة
13	الحصول على إذن الأشغال.	14 يوم	بدون تكلفة
14	تقديم طلب توصيل المياه لدى سلطة مياه الأردن، ويتم خروج لجنة مختصة في غضون 14 يوم للفحص.	يوم واحد	بدون تكلفة
15	استقبال لجنة المياه والصرف الصحي.	يوم واحد	بدون تكلفة
16	الحصول على توصيل شبكة المياه، وشبكة الصرف الصحي.	15 يوم	2337 دينار أردني

Source: WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2017: Economy Profile - Jordan**, 14th edition, USA, 2016, pp 30- 34.

3. إجراءات استخراج تراخيص البناء في السعودية:

لاستخراج رخصة البناء في السعودية، يجب إتباع الإجراءات التي يتضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم (5-11): ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر استخراج تراخيص البناء في السعودية.

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
1	الحصول على تقرير مسح الأراضي من أمانة منطقة الرياض، للأرض التي سوف يقام عليها البناء قبل طلب رخصة البناء.	3 أيام	بدون تكلفة
2	تقديم طلب الحصول على رخصة البناء وطلب الفحص، لدى أمانة منطقة الرياض عبر الالكترونية للخدمات البلدية: http://eservices.alriyadh.gov.sa ، ويكون الطلب مرفوقا بملف يحتوي على الوثائق القانونية للأرض، ونسخة من بطاقة التعريف لمقدم الطلب، وتقرير مسح الأراضي، ووثائق أخرى.	5 أيام	1050 ريال سعودي
3	تلقي الفحص من لجنة مراقبة من طرف أمانة منطقة الرياض.	يوم واحد	بدون تكلفة
4	استخدام مكتب هندسة مرخص له لرسم مخطط البناء.	يوم واحد	1000 ريال سعودي
5	الحصول على رخصة البناء.	12 يوم	2601 ريال سعودي
6	تلقي التفتيش أثناء البناء، من قبل فرع البلدية الذي يقوم بعمليات مراقبة عشوائية لأشغال البناء، والتي يكون مكتب الهندسة مشرفا عليها.	يوم واحد	بدون تكلفة
7	طلب شهادة إتمام البناء من أمانة منطقة الرياض. فتقوم البلدية بفحص البناء والتأكد من إتمامه.	يوم واحد	بدون تكلفة
8	تلقي الفحص النهائي لإصدار شهادة إتمام البناء.	يوم واحد	بدون تكلفة
9	الحصول على شهادة إتمام البناء من أمانة منطقة الرياض.	7 أيام	بدون تكلفة
10	طلب خطاب موافقة من الدفاع المدني، بعدها يتم خروج الدفاع المدني لموقع البناء للفحص على أن البناء آمن للنشاط التجاري.	يوم واحد	بدون تكلفة
11	استقبال لجنة التفتيش النهائي من قبل الدفاع المدني لتوافق أجهزة السلامة من الحرائق للمبنى.	يوم واحد	بدون تكلفة
12	الحصول على خطاب موافقة الدفاع المدني.	12 يوم	بدون تكلفة
13	طلب والحصول على توصل شبكة المياه وشبكة الصرف الصحي.	60 يوم	11050 ريال سعودي

Source: WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2017: Economy Profile - Saudi Arabia**, 14th edition, USA, 2016, pp 32- 34.

ثالثا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر توصيل الكهرباء.

تعتبر خدمة توصيل الطاقة الكهربائية بالتوازي مع غيرها من خدمات البنية التحتية مثل التزود بالمياه والوقود وتعبيد الطرق وشبكات الاتصالات، من الخدمات الضرورية التي بدونها لا يمكن للمشاريع بكافة أنواعها البدء في ممارسة أنشطتها أو الاستمرار فيها. ويتضمن مؤشر توصيل الكهرباء الذي تم استحداثه سنة 2012، مجموعة من المؤشرات الفرعية لقياس مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء، يمكن ذكرها فيما يلي[1]:

-عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل، أي عدد مرات تردد العميل على شركة توزيع الكهرباء، ويساعد هذا المؤشر في تحديد الاختناقات في عملية توصيل التيار الكهربائي.

- الوقت المستغرق لتوصيل التيار، ويقيس الفترة الزمنية التي تستغرقها شركات توزيع الكهرباء لتلبية طلب عميل تجاري معبرا عنها بعدد الأيام.

-تكلفة توصيل التيار الكهربائي، كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني السنوي، وتشتمل التكلفة على الرسوم الثابتة، وتكلفة متغيرة إضافية منها تكلفة العمالة والمواد المدفوعة لشركة توصيل الكهرباء أو لإحدى شركات المقاولات الخاصة وأحيانا تكاليف ودائع على سبيل التأمين أو مدفوعات لهيئات عامة أخرى معنية بإجراءات المعاينة الفنية واستخراج التصاريح والموافقات.

والجدول التالي يوضح وضع دول الدراسة ضمن هذا مؤشر توصيل الكهرباء لسنة 2017:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لسنة 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الجدول رقم (5-12): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر الحصول على الكهرباء لسنة 2017.

المؤشر	الجزائر	الأردن	السعودية	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
عدد الإجراءات	5.0	5.0	4.0	5.0	4.8
الوقت (أيام)	180.0	50.0	61.0	81.7	76.2
التكلفة (% من متوسط الدخل الوطني للفرد)	1330.4	325.3	31.4	771.8	62.5
مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعرفة (0-8)	5.0	6.0	6.0	4.2	7.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الأردن**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/jordan
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في السعودية**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/saudi-arabia

يبلغ عدد إجراءات توصيل الكهرباء في السعودية 4 إجراءات، وهو عدد أقل مقارنة بالجزائر والأردن اللتان يبلغ عدد الإجراءات في كل منها 5 إجراءات. أما الوقت المستغرق لإتمام هذه الإجراءات في الجزائر فهو 180 يوم، وهو وقت كبير نسبيا مقارنة السعودية التي تستغرق هذه الإجراءات فيها 61 يوما، أما الأردن فكان الأفضل من حيث الوقت بـ 50 يوما فقط. كما بلغت تكلفت هذه الإجراءات في الجزائر نسبة 1330.4% من دخل الفرد، فيما بلغت في الأردن نسبة 325.3% من دخل الفرد، أما السعودية فهي الأحسن بنسبة 31.4%.

وفيما يلي تفاصيل إجراءات توصيل الكهرباء في دول الدراسة:

1. إجراءات توصيل الكهرباء في الجزائر:

لتوصيل الكهرباء في الجزائر، يجب إتباع الإجراءات التي يتضمنها الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-13): ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر توصيل الكهرباء في الجزائر.

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
1	تقديم طلب لدى شركة توزيع الكهرباء والغاز الجزائرية، حيث يجب تقديم طلب خطي مرفوقا بملف يتضمن أوراق أخرى أهمها مخطط الموقع واحتياجات الطاقة الكهربائية.	60 يوم	بدون تكلفة
2*	إجراء زيارة ميدانية من قبل شركة التوزيع لمعاينة الموقع و تقدير التكاليف	10 أيام	بدون تكلفة
3	شراء المحولات وغيرها من المعدات وبناء المحطة من قبل شركة التوزيع.	60 يوم	2815000 دج
4	تركيب العداد الكهربائي من قبل شركة سونلغاز وتوقيع عقد التوريد من قبل الزبون.	52 يوم	2669188.45 دج
5	فحص التوصيلات الداخلية قبل بدء تدفق التيار الكهربائي.	8 أيام	بدون تكلفة

*يقام بالتزامن مع إجراء أخر.

Source: WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2017: Economy Profile - Algeria**, 14th edition, USA, 2016, p 43, 44.

2. إجراءات توصيل الكهرباء في الأردن:

لتوصيل الكهرباء في الأردن، يجب إتباع الإجراءات التي يتضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم (5-14): ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر توصيل الكهرباء في الأردن.

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
1	تقديم طلب لدى شركة الكهرباء الأردنية، مرفوقا بوثائق تتعلق بالملكية العقارية، وتحديد احتياجات الطاقة الكهربائية وشهادة مهنية من وزارة الصناعة والتجارة والتموين.	14 يوم	بدون تكلفة
2*	تلقي الفحص الخارجي من قبل شركة الكهرباء الأردنية.	يوم واحد	بدون تكلفة
3	الحصول على رخصة الحفر من البلدية لانطلاق الأعمال الخارجية،	7 أيام	50 دينار أردني
4	توظيف مقاولة لأعمال الكهرباء، للقيام بالأعمال الخارجية، ويمكن دفع رسوم التوصيل عن طريق مكتب البريد أو البنك، وبعدها تبدأ الأعمال الخارجية إما بتوصيل كابلات من المحطة الموجودة، أو بناء محطة جديدة.	20 يوم	5310 دينار أردني

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
5	توصيل العداد الكهربائي والتوصيل النهائي للكهرباء.	9 أيام	5901.43 دينار أردني

*يقام بالتزامن مع إجراء أخر.

Source: WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2017: Economy Profile - Jordan**, 14th edition, USA, 2016, p 41, 42.

3. إجراءات توصيل الكهرباء في السعودية:

لتوصيل الكهرباء في السعودية، يجب إتباع الإجراءات التي يتضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم (5-15): ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر توصيل الكهرباء في السعودية.

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
1	تقديم طلب إلى الشركة السعودية للكهرباء عبر الانترنت، وأيضا تسديد الرسوم عبر الانترنت.	14 يوم	بدون تكلفة
2*	الحصول على الفحص الخارجي من قبل الشركة السعودية للكهرباء، حيث تتم عملية فحص ميدانية وتقدير التكلفة، تتم العملية في غضون أسبوع.	يوم واحد	بدون تكلفة
3	الحصول على التوصيل الخارجي من الشبكة إلى الموقع، حيث إذا كانت المسافة أقل من 1000م يدفع العميل فقط رسوم التوصيل دون الأعمال الأخرى.	40 يوم	24500 ريال سعودي
4	إتمام تركيب العداد والتزويد النهائي للكهرباء.	7 أيام	198.57 ريال سعودي

*يقام بالتزامن مع إجراء أخر.

Source: WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2017: Economy Profile - Saudi Arabia**, 14th edition, USA, 2016, p 43, 44.

رابعا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر تسجيل الملكية.

تعتبر عملية تسجيل الملكية العقارية من الأمور المهمة بالنسبة للمستثمر، حيث تمثل العقارات ما يزيد عن نصف الثروة على مستوى العالم، إضافة إلى أنها تعتبر ضمان للحصول على التمويل بالنسبة للمستثمر، ويقيس هذا المؤشر مرونة النصوص القانونية والإجراءات المتعلقة بتسجيل ملكية الأصول العقارية، ويسجل التقرير التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام إحدى منشآت الأعمال بشراء قطعة أرض ومبنى لنقل سند

الملكية من منشاة أعمال أخرى حتى يمكن للمشتري استخدام العقار الذي اشتراه لتوسيع أنشطة أعماله، وكضمان عند حصوله على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك.

ويتم إدراج أي إجراء – مطلوب بموجب القانون أو الضرورة العملية – سواء كانت مسؤولية استيفائه على عاتق البائع أو المشتري أو طرف آخر ينوب عنهما. ويقدم المحامون المتخصصون في الملكية العقارية وموظفو التوثيق والشهر العقاري، وموظفو السجل العقاري المحليون معلومات عن الإجراءات وكذلك عن الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل منها. وتعتبر هذه المعاملة مستوفاة عندما يمكن الاحتجاج بها في مواجهة الغير، وعندما يمكن للمشتري استخدام هذا العقار كضمان عيني للحصول على قرض بنكي أو إعادة بيعه [1]. ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مؤشرات فرعية أخرى هي[2]:

-عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري.

-الفترة الزمنية لانجاز إجراءات التسجيل (معبرا عنها بعدد الأيام التي تستغرقها عملية نقل ملكية عقار بين شركتين).

-التكلفة الرسمية (دون أية رسون غير رسمية) لانجاز إجراءات تسجيل أو نقل ملكية العقار حتى يتمكن المالك (المستثمر) من بيعه أو رهنه كضمان مقابل الحصول على قرض مصرفي (نسبة مئوية من قيمة الأصل العقاري).

ويمكن توضيح وضع دول الدراسة ضمن هذا المؤشر لسنة 2017 من خلال الجدول التالي:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لسنة 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشر تسجيل ملكية الأصول العقارية**، نشرة ضمان الاستثمار، السنة السابعة والعشرون، العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2009، ص 10.

الجدول رقم (5-16): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر تسجيل الممتلكات لسنة 2017.

المؤشر	الجزائر	الأردن	السعودية	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
عدد الإجراءات	10.0	7.0	3.0	5.7	4.7
الوقت (أيام)	55.0	21.0	3.0	30.5	22.4
التكلفة (% من قيمة العقار)	7.1	9.0	0.0	5.9	4.2
مؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي (0-30)	7.0	20.5	9.5	12.5	22.7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الأردن**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/jordan
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في السعودية**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/saudi-arabia

يوضح الجدول السابق، أن السعودية كانت الأفضل في مؤشر تسجيل الممتلكات، من حيث الإجراءات والوقت والتكلفة، حيث يتطلب تسجيل الممتلكات بها 3 إجراءات فقط تتم خلال 3 أيام ولا تتطلب تكلفة تماما، بينما في الأردن فيتطلب تسجيل الملكية 7 إجراءات خلال 21 يوما وبتكلفة تقدر بنسبة 9% من قيمة العقار، أما في الجزائر فيتطلب نفس الأمر 10 إجراءات وتتم خلال 55 يوما وبتكلفة تقدر بنسبة 7.1%.

وفيما يلي تفصيل لهذه الإجراءات:

1. إجراءات تسجيل الملكية في الجزائر:

لتسجيل الملكية في الجزائر، يجب إتباع الإجراءات التي يتضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم (5-17): ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر تسجيل الملكية في الجزائر.

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
1	الحصول على مخطط مسح الأراضي، الذي يحدد الأرض ومالكها من الوكالة الوطنية لمسح الأراضي.	15 يوم (في وقت واحد مع الإجراء رقم	34 دينار رسوم الوكالة + 20 دينار

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
		2)	رسوم الطابع
2*	الحصول على شهادة عدم الرهن من وكالة العقارية	7 أيام	500 دج
3	تقديم أوراق الملف للموثق، ويأمر الموثق إيداع 20% من قيمة العقار في حسابه في الخزينة العامة، وتشمل: • رسوم التسجيل، 5% من قيمة العقار (2.5% لكل طرف). • أتعاب الموثق حسب المرسوم رقم 08-243. • ضريبة التسجيل العقاري، 1% من قيمة العقار.	3 أيام	5% من قيمة العقار + 17% ضريبة على القيمة المضافة المطبقة على أتعاب الموثق.
4	دفع الرسوم لدى الخزينة العمومية ويحصل المشتري على إيصال كدليل على دفع خمس مبلغ بيع العقار في حساب الموثق.	يوم واحد	6% من قيمة العقار (5% الرسوم + 1% رسوم النشر)
5	توقيع الطرفين على العقد عند الموثق، وإصدار نسخة مؤقتة من اتفاق البيع، و يواصل الموثق تسجيل عقد تحويل العقار.	يوم واحد	بدون تكلفة
6	يدفع الموثق الرسوم للمصلحة الضرائب.	يوم واحد	الرسوم المذكورة في الإجراءات السابقة.
7	تقديم العقد الأصلي وكل الوثائق لدى مصلحة الضرائب للتسجيل والختم.	3 أيام	بدون تكلفة
8	ملف التصريح بدفع الضريبة في مديرية الضرائب والحصول على إيصال، وهو مهم حيث يمكن الموثق من تحصيل 50% من المبلغ المودع في حسابه.	يوم واحد	بدون تكلفة
9	بعد 30 يوم وإذا لم يكن فيه اعتراض من مديرية الضرائب، يقوم الموثق بتسليم شيك للبائع بقيمة الإيداع منقوصا منه قيمة الضريبة على الأرباح الرأسمالية.	30 يوم (المهلة)	بدون تكلفة
10*	إصدار العقد الجديد ونشره حيث يكون قد تم دفع رسوم النشر (1%) من قبل الوكالة العقارية.	15- 20 يوم	التكلفة مدفوعة سابقا

*يقام بالتزامن مع إجراء أخر.

Source: WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2017: Economy Profile - Algeria**, 14th edition, USA, 2016, pp 50- 52.

2. إجراءات تسجيل الملكية في الأردن:

لتسجيل الملكية في الأردن، يجب إتباع الإجراءات التي يتضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم (5-18): ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر تسجيل الملكية في الأردن.

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
1	الحصول على عقد ملكية الأرض، خريطة مسح الأرض من مديرية مسح الأراضي، كما يجب على المشترى كونه شخص اعتباري الحصول على موافقة الجهات المختصة. وبعدها تراسل مديرية مسح الأراضي ترسل بريد الكتروني لوزير المالية للموافقة ليوافق على شراء الشركة للأرض، هذه العملية تتطلب تكوين ملف يحتوي على وثاق تخص الأرض.	8 – 12 يوم	1.5 دينار لعقد الملكية، 3.5 دينار لخريطة مسح الأرض، و10 دينار لتقسيم الأراضي.
2	الحصول على خريطة التقسيم من البلدية، و وتطلب منها أيضا بيان يوضح عدم مخالفة البيع للقانون يتكون الملف من: • النظام الأساسي للشركة. • ترخيص وزارة الصناعة والتجارة. • عقد الملكية. • نموذج البيع الرسمي. • خريطة مسح الأراضي.	3 أيام	10 دينار (تم دفعها في الإجراء السابق)
3	الحصول على وثيقة من البلدية لإثبات انه لا توجد أي ضرائب تتعلق بالعقار غير مسددة.	يوم واحد	بدون تكلفة
4	تقديم الملف إلى دائرة الأراضي والمساحة لطلب نقل ملكية العقار إلى المشتري.	يوم واحد	بدون تكلفة
5	خروج لجنة فحص ميداني (مهندس دولة) لتفقد العقار وتقييم تكلفته.	4 أيام	بدون تكلفة
6	دفع الرسوم وإجراء جلسة البيع في قسم التسجيل العقاري	يوم واحد	9% من قيمة العقار (5% رسوم التسجيل + 4% ضريبة بيع العقار)
7	النقل النهائي للملكية وإصدار عقد الملكية الجديد	يوم واحد	تم دفعها في الإجراء رقم 6

Source: WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2017: Economy Profile - Jordan**, 14th edition, USA, 2016, pp 49-51.

3. إجراءات تسجيل الملكية في السعودية:

لتسجيل الملكية في السعودية، يجب إتباع الإجراءات التي يتضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم (5-19): ملخص الوقت، التكلفة والإجراءات لمؤشر تسجيل الملكية في السعودية.

الرقم	الإجراء	الوقت	التكلفة
1	يقوم المشتري بإجراء تحري عن الملكية من حيث تسجيل الملكية وتفاصيل رسمية عنها، ولإجراء هذه العملية يحتاج المشترى إلى إذن من البائع.	يوم واحد	بدون تكلفة
2	يقوم البائع والمشتري بحجز موعد عبر الانترنت مع كاتب العدل (الموثق): • طلب التحويل عبر الانترنت، لسكان الرياض الموقع: www.moj.gov.sa. • يتم الحصول على موعد في نفس اليوم، ويقوم الموظفين بالتحقق من الوثائق المطلوبة وهي: بطاقة التعريف (الهوية). شيك بنكي. صك إثبات الملكية (عقد الملكية). عقد تأسيس الشركة. شهادة التسجيل. إثبات التوكيل.	يوم واحد	بدون تكلفة
3	إصدار مسودة عقد الملكية وتوقيع أطراف العقد.	يوم واحد	بدون تكلفة

Source: WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2017: Economy Profile - Saudi Arabia**, 14th edition, USA, 2016, p 51, 52.

خامسا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر دفع الضرائب.

تستند المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال في مجال دفع الضرائب والمساهمات الإلزامية، على جمع البيانات فيما يخص دفع مختلف أنواع الضرائب (ضرائب على الأرباح، وضرائب والمساهمات فيما يخص العمل، وضرائب الاستهلاك)، يقيس مؤشر دفع الضرائب الذي تم استحداثه سنة 2006 مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية.

ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية هي[1]:

-مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنويا، ويشمل عدد مرات التردد على السلطات المعنية لسداد الضرائب أو الاشتراكات الإلزامية على الشركة خلال السنة.

-مؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية.

-مؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكا ت المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية.

والجدول الموالي يوضح لنا وضع دول الدراسة ضمن مؤشر دفع الضرائب لسنة 2017:

الجدول رقم (5-20): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر دفع الضرائب لسنة 2017.

المؤشر	الجزائر	الأردن	السعودية	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
عدد المدفوعات	27.0	25.0	3.0	17.8	10.9
الوقت (ساعات سنويا)	265.0	145.0	67.0	208.2	163.4
إجمالي سعر الضريبة (% من إجمالي الربح)	65.6	27.6	15.7	32.3	40.9
مؤشر ما بعد الإيداع (0-100)	49.3	49.3	10.9	65.7	85.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria

- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الأردن**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/jordan

- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في السعودية**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/saudi-arabia

تفوقت السعودية أيضا ضمن هذا المؤشر، فتحتاج عملية دفع الضرائب بها فقط لثلاث (3) مرات للمدفوعات خلال 67 ساعة سنويا، كما أن إجمالي سعر الضريبة بها يقدر بنسبة 15.7% من أجمالي الربح. أما الأردن فيتطلب الأمر 25 مرة للمدفوعات خلال 145 ساعة سنويا وبإجمالي ضرائب 27.6% من إجمالي الربح، فيما سجلنا تأخر الجزائر في

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لسنة 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

هذا المجال، حيث تتطلب عملية دفع الضرائب 27 مرة للمدفوعات خلال 265 ساعة سنويا وتبلغ نسبة إجمالي سعر الضريبة 65.6% من إجمالي الربح.

والجداول التالية تبين تفاصيل هذه العملية في الجزائر والأردن والسعودية:

1. بيانات دفع الضرائب في الجزائر:

يمكن توضيح ملخص إدارة دفع الضرائب في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-21): ملخص إدارة ودفع الضرائب في الجزائر.

الضريبة أو مساهمة الإلزامية	المدفوعات (العدد)	ملاحظات على المدفوعات	الوقت (ساعات)	معدل الضريبة القانوني	الوعاء الضريبي	إجمالي معدل الضريبة (% من الأرباح)	ملاحظات حول معدل الضريبة الإجمالي
ضريبة على دخل الشركات	0	مشتركة	122	%19	الربح الخاضع للضريبة	8.27	
اشتراكات الضمان الاجتماعي	12		76	%25.5	الدخل الإجمالي	28.76	
الرسم على النشاط المهني	0	مشتركة		%1	الدورة	26.52	
ضريبة التكوين والتدريب	0	مشتركة		%2	الدخل الصافي	1.80	
الرسم على الفوائد	0	اقتطاع		%10	دخل الفوائد	0.26	مدرجة في ضرائب أخرى
الضريبة على الأراضي المبنية	0			%3	القيمة التأجيرية للأرض	0.12	
ضريبة الصرف الصحي	0	مدمجة		10000 دج	رسم ثابت	0.05	
الضريبة على الأراضي غير المبنية	1			%7	القيمة التأجيرية للأرض	0.03	
ضريبة المركبات	1			%1000	رسم ثابت	0.01	
ضريبة الدمغة	0	مدمجة		من 40 دج إلى 2500 دج	عدد صفحات الملف	0.00	قيمة صغيرة
ضريبة على العمل والموظف	0	مدمجة		%9		0.00	اقتطاع
الضريبة على القيمة	12		67	%17	القيمة	0.00	غير مدرجة

الضريبة أو مساهمة الإلزامية	المدفوعات (العدد)	ملاحظات على المدفوعات	الوقت (ساعات)	معدل الضريبة القانوني	الوعاء الضريبي	إجمالي معدل الضريبة (% من الأرباح)	ملاحظات حول معدل الضريبة الإجمالي
المضافة					المضافة		
ضريبة الوقود	1			1 دج/ لتر	كمية الوقود	0.00	قيمة صغيرة
المجموع	27.0		265.0			65.6	

Source: WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2017: Economy Profile - Algeria**, 14th edition, USA, 2016, p 73, 74.

2. بيانات دفع الضرائب في الأردن:

يمكن توضيح ملخص إدارة دفع الضرائب في الأردن من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-22): ملخص إدارة ودفع الضرائب في الأردن.

الضريبة أو مساهمة الإلزامية	المدفوعات (العدد)	ملاحظات على المدفوعات	الوقت (ساعات)	معدل الضريبة القانوني	الوعاء الضريبي	إجمالي معدل الضريبة (% من الأرباح)	ملاحظات حول معدل الضريبة الإجمالي
اشتراكات الضمان الاجتماعي على الموظف.	0	مدمجة		%7.00	المرتبات الشهرية، أو أي مبلغ يدفع كراتب شهري ثابت	7.90	غير مدرجة
اشتراكات الضمان الاجتماعي	12			%13.25	المرتبات الشهرية، أو أي مبلغ يدفع كراتب شهري ثابت	14.95	
ضريبة على دخل الشركات	1			%14	الدخل الخاضع للضريبة	10.64	
ضريبة نقل الملكية	1			%4	القيمة التقديرية للعقار	1.21	
ضريبة الأملاك	1		90	%10	القيمة التأجيرية السنوية	0.45	
ضريبة المركبات	1		10	رسم ثابت (500 دينار)		0.24	

الضريبة أو مساهمة الإلزامية	المدفوعات (العدد)	ملاحظات على المدفوعات	الوقت (ساعات)	معدل الضريبة القانوني	الوعاء الضريبي	إجمالي معدل الضريبة (% من الأرباح)	ملاحظات حول معدل الضريبة الإجمالي
الرسم على الفوائد	0	مدمجة		%5	دخل الفوائد	0.13	مدرجة في ضرائب أخرى
ضريبة العمل المحلي	1			رسم ثابت (200 دينار)		0.10	
ضريبة السلع والخدمات (ضريبة على القيمة المضافة)	6		45	%16	القيمة المضافة	0.00	غير مدرجة
ضريبة الدمغة	1			من 0.3% إلى 0.6%	قيمة العقد	0.00	قيمة صغيرة
ضريبة الوقود	1					0.00	غير مدرجة
المجموع	25.0		145.0			27.6	

Source: WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2017: Economy Profile - Jordan**, 14th edition, USA, 2016, p 73, 74.

3. بيانات دفع الضرائب في السعودية:

ويمكن توضيح ملخص إدارة دفع الضرائب في السعودية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-23): ملخص إدارة ودفع الضرائب في السعودية.

الضريبة أو مساهمة الإلزامية	المدفوعات (العدد)	ملاحظات على المدفوعات	الوقت (ساعات)	معدل الضريبة القانوني	الوعاء الضريبي	إجمالي معدل الضريبة (% من الأرباح)	ملاحظات حول معدل الضريبة الإجمالي
الزكاة	1	عبر الانترنت	33	%2.5	ضريبة على الدخل	2.18	
مساهمات العمل – يدفعها رب العمل	1	عبر الانترنت	34	%11 (%12 ابتداء من سبتمبر 2012)	الدخل الإجمالي	13.54	
ضريبة المركبات	1					0.00	قيمة صغيرة
اشتراكات الضمان الاجتماعي – يدفعها رب العمل	0	عبر الانترنت ومدمجة		%9 (%10 ابتداء من سبتمبر	الدخل الإجمالي	0.00	اقتطاع

الضريبة أو مساهمة الإلزامية	المدفوعات (العدد)	ملاحظات على المدفوعات	الوقت (ساعات)	معدل الضريبة القانوني	الوعاء الضريبي	إجمالي معدل الضريبة (% من الأرباح)	ملاحظات حول معدل الضريبة الإجمالي
				(2012			
المجموع	3.0		67.0			15.7	

Source: WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2017: Economy Profile - Saudi Arabia**, 14th edition, USA, 2016, p 75, 76.

سادسا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر التجارة عبر الحدود.

يركز هذا المؤشر الفرعي لبيئة الأعمال على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير معبرا عنها بتكلفة تصدير أو استيراد شحنة من البضائع المترتبة على عدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد وبالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية. بدءا من الاتفاق التعاقدي النهائي بين طرفي العملية وانتهاء بتسليم الشحنة. وفي تقرير 2006 بدأ بتجميع بيانات ومعلومات لإدراج هذا المؤشر الفرعي. وتم التركيز على متطلبات الإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد لشحنة قياسية من السلع. وتعرف الشحنة القياسية على أنها بضائع لا تحتاج إلى تجميد أو تبريد يتم نقلها بوسيلة نقل جافة تسع 20 قدما (حاوية قياسية)، وتكون مشحونة بكامل طاقتها، على أن تستوفي هذه البضائع معايير الصحة والسلامة والبيئة العالمية[1].

والجدول التالي يوضح وضع دول الدراسة ضمن هذا المؤشر وفقا لتقرير 2017:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لسنة 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الجدول رقم (5-24): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر التجارة عبر الحدود لسنة 2017.

المؤشر	الجزائر	الأردن	السعودية	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الوقت اللازم للتصدير: الامتثال لقوانين الحدود (ساعات)	118	38	69	64	12
تكلفة التصدير: الامتثال لقوانين الحدود (الدولار الأمريكي)	593	131	264	460	150
الوقت اللازم للتصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	149	2	90	77	3
تكلفة التصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (الدولار الأمريكي)	347	16	105	261	36
الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (ساعات)	327	75	228	121	9
تكلفة الاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (الدولار الأمريكي)	466	181	779	555	115
الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	249	55	131	101	4
تكلفة الاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (الدولار الأمريكي)	400	30	390	305	26

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الأردن**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/jordan
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في السعودية**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/saudi-arabia

يتضح لنا من خلال متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي للتجارة عبر الحدود في دول الدراسة لسنة 2017 ما يلي:

-كانت الأردن الأفضل فيما يخص عدد المستندات اللازمة لعملية التصدير بخمسة (5) مستندات فقط، فيما تتطلب العملية في السعودية ستة (6) مستندات بعدما كانت سنة 2006 تتطلب 5 مستندات، فيما تتطلب عملية التصدير في الجزائر ثمانية (8) مستندات حيث تم إنقاص مستند واحد مقارنة بسنة 2006.

-أما بخصوص الوقت اللازم للتصدير بخصوص الامتثال لقوانين الحدود فكان الأردن الأفضل بين دول الدراسة بقيمة 38 ساعة أفضل بكثير من معدل الوقت اللازم للتصدير

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقيمة 64 ساعة، فيما تتطلب العملية في السعودية 69 ساعة، أما الجزائر فكانت متأخرة جدا حيث يلزم 118 ساعة لإتمام عملية التصدير. أما الوقت اللازم للامتثال للشروط والمتطلبات المستندية فيكلف في الأردن ساعتين اثنين فقط، بينما في السعودية يتطلب الأمر 90 ساعة، وفي الجزائر 149 ساعة كاملة.

-تتكلف عملية التصدير بخصوص الامتثال لقوانين الحدود في الأردن 131 دولار أمريكي وهي قيمة أفضل من تكلفة العملية في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تتكلف بقيمة 150 دولار أمريكي وأفضل بكثير من معدل تكلفة عملية التصدير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تكلف قيمة 460 دولار أمريكي، فيما تكلف العملية في السعودية 264 دولار أمريكي، وفي الجزائر بقيمة 593 دولار أمريكي. أما بخصوص الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية فتكلف العملية 16 دولار أمريكي فقط في الأردن، بينما تكلف نفس العملية في السعودية 105 دولار أمريكي، أما الجزائر فتبقى متأخرة جدا عن السعودية والأردن، فتكلف العملية بها 347 دولار أمريكي.

-تتطلب عملية الاستيراد في الأردن 7 مستندات حيث تم تقليص عدد المستندات المطلوبة للاستيراد بمقدار 5 مستندات كاملة حيث كانت تتطلب العملية 12 مستندا سنة 2006، بينما تتطلب العملية نفسها في السعودية 8 مستندات، وفي الجزائر 9 مستندات.

-تستغرق عملية الاستيراد – فيما يخص الامتثال لقوانين الحدود– 75 ساعة في الأردن، وفي السعودية 228 ساعة، بينما في الجزائر يلزم 327 ساعة. أما فيما يخص الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية، فيتطلب الأمر 55 ساعة في الأردن، و 131 ساعة في السعودية، بينما في الجزائر يلزم 249 ساعة.

-كما تكلف عملية الاستيراد في الأردن 181 دولار أمريكي، أفضل من الجزائر التي تكلف 466 دولار أمريكي، في حين كانت التكلفة مرتفعة في السعودية بقيمة 779 دولار أمريكي، هذا بخصوص الامتثال لقوانين الحدود. أما فيما يخص للشروط والمتطلبات

المستندية فتكلف العملية في الأردن 30 دولار أمريكي فقط، و 390 دولار أمريكي في السعودية، بينما تكلف نفس العملية في الجزائر 400 دولار أمريكي.

المطلب الثالث: وضع دول الدراسة ضمن مجموعة مؤشرات قوة المؤسسات القانونية.

في هذا المطلب سنتطرق إلى وضعية الجزائر والأردن والسعودية ضمن مجموعة مؤشرات قوة المؤسسات القانونية والتي تضم المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال في مجالات: الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، إنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار.

أولا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر الحصول على الائتمان.

للائتمان المصرفي أهمية كبيرة في تمويل المشروعات، خاصة في ظل غياب أو عدم اكتمال نضج الأسواق المالية العربية (خاصة سوق تداول أدوات حقوق الملكية)، ليس فقط لاحتياجات رأس المال التشغيلي (مثل أجور العمال وشراء المواد الخام...) ولكن أيضا لاحتياجات التمويل طويل الأجل (التراكم الرأسمالي). تتضح من ذلك أهمية توفر مكاتب لتسجيل وتجميع المعلومات والبيانات الائتمانية عن المقترضين لاستمرارية تمويل المشاريع وتقديم الائتمان المصرفي. ففي ظل غياب مثل هذه المكاتب لا يستطيع المستثمر المقبل على الاقتراض تقديم شهادات أو مستندات تعزز تاريخه الائتماني وموقفه الائتماني الحالي وتثبت انتظامه في تسديد كافة التزاماته وديونه في تواريخ استحقاقها. ومن ثم يمتنع المصرف عن منح أو تقديم قرض لهذا العميل لتمويل التوسعات في أعماله من جهة. ومن جهة أخرى فإن إدارة المصرف دائما ما ترغب في الحصول من العميل على أنواع محددة من الأصول كضمانات مقابل القروض المقدمة له، ولا لا تتضمن أية أصول مستحقة التحصيل في المستقبل مما يعتبر قصورا في القوانين المعمول

بها في هذا الشأن. مما يترتب عن ذلك صعوبة الحصول على الائتمان خاصة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

صدر مؤشر الحصول على الائتمان سنة 2005 وهو يقيس مدى سهولة الحصول على الائتمان اللازم لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية، ويتناول المؤشر بعدين هامين، يتمثل الأول في نطاق المعلومات والبيانات الائتمانية ومدى فعالية قوانين الإفلاس والضمانات في دعم الحصول على الائتمان المصرفي. ويتكون من أربع مؤشرات فرعية وهي[2]:

-مؤشر قوة الحقوق القانونية لكل من الدائن والمدين، ويقيس دور قانون الإفلاس وقانون الضمانات في تيسير الحصول على الائتمان المصرفي.

-مؤشر مدى عمق المعلومات والبيانات الائتمانية، ويقيس أثر التشريعات والقوانين على مدى إتاحة المعلومات الائتمانية ونطاقها وجودتها.

-مؤشر مدى تغطية المكاتب العامة لتسجيل المعلومات الائتمانية (عدد المقترضين كنسبة من عدد البالغين).

-مؤشر مدى تغطية المكاتب الخاصة لتسجيل المعلومات الائتمانية (عدد المقترضين كنسبة من عدد البالغين).

والجدول الموالي يوضح لنا وضعية دول الدراسة ضمن مؤشر الحصول على الائتمان لسنة 2017:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشر إمكانية الحصول على الائتمان وأهميته لسهولة أداء الأعمال 2007**، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الثالث، الكويت، سبتمبر 2007، ص 5.

[2] نفس المرجع، ص6، 7.

الجدول رقم (5-25): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر الحصول على الائتمان لسنة 2017.

المؤشر	الجزائر	الأردن	السعودية	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-12)	2.0	0.0	2.0	1.4	6.0
مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-8)	0.0	0.0	8.0	4.4	6.5
تغطية مركز السجلات (% من البالغين)	3.0	2.5	0.0	13.5	12.1
مركز المعلومات الائتمانية (% من البالغين)	0.0	0.0	48.3	12.8	67.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الأردن**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/jordan
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في السعودية**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/saudi-arabia

حيث كانت السعودية والجزائر أفضل في مؤشر قوة الحقوق القانونية بدرجتين اثنتين من أصل 12 درجة، مقارنة بالأردن بحصوله على درجة صفر (0)، كما أن هذه الدول تراجعت في هذا المؤشر خلال الفترة (2005-2017)، حيث تراجعت السعودية والجزائر بدرجة واحدة، فيما تراجع الأردن بدرجتين من 12 درجة.

تحصلت السعودية على 8 درجات من أصل 8 في مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية، فيما حصلتا دولتي الجزائر والأردن على 0 درجة لكل منهما.

أما فيما يخص تغطية مركز السجلات فكانت الجزائر الأفضل بنسبة 3%، يليها الأردن بنسبة 2.5%، بينما السعودية حصلت على نسبة 0%، وهذه النسب ضعيفة جدا مقارنة بمعدل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي حقق نسبة 13.5%.

بينما السعودية كانت الأفضل من بين دول الدراسة فيما يخص تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية حيث حققت نسبة 48.3% وهي نسبة تقترب من نسبة منطقة التعاون

الاقتصادي والتنمية بنسبة 67.1%، بينما حققت كل من الجزائر والأردن على نسبة 0% في هذا المكون.

ثانيا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر حماية المستثمر.

تمثل المبالغة في قيمة الضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية لتقديم التمويل اللازم للمستثمرين احد العوائق التي تحول دون تنفيذ المشروعات وخاصة للمستثمرين غير القادرين على تقديم مثل تلك الضمانات. وفي هذه الحالة يلجأ المستثمر إلى البحث عن شركاء لتمويل مشروعه، إلا أن صعوبة الوصول إلى هؤلاء الشركاء تمثل عائقا آخر أمام إقامة المشروع. كما أن الشركاء عادة ما يتخوفون من استيلاء المستثمر على أموالهم. ومن هنا تنشأ الحاجة الملحة إلى إدخال أساليب الإدارة السليمة في الشركات (الحوكمة) وتعني الشفافية والإفصاح عن البيانات والمعلومات التي من شأنها تقديم الحوافز للمستثمرين للحصول على التمويل اللازم للمشاريع دون الحاجة إلى ممارسة الرقابة والمتابعة اليومية لعمليات تلك المشاريع. الأمر الذي يعني ضرورة توفير حماية قانونية لكبار وصغار المستثمرين عن طريق إلزام الشركات بضرورة الإفصاح عن معلومات وبيانات الملكية والأداء المالي وطبيعة النشاط والمعاملات [1]. ويستفيد كبار المستثمرين وأصحاب الشركات والقائمين على إدارتها من الحماية القانونية المتوفرة لهم، إذ أنه في ظل احتمال حدوث الممارسات غير السليمة (التجاوزات عن التلاعب والتدليس) الذي ينتج عنها الاستيلاء على حقوق وأموال المستثمرين الآخرين. فإن القليل من المستثمرين سوف تتوفر لديهم الجرأة على الاستثمار في شركات الأعمال سواء عن طريق المشاركة أو الاستثمار في الأوراق المالية للشركات المسجلة في البورصة، ومن ثم سوف يقتصر مصدر التمويل المتاح على الائتمان المصرفي فقط. ولعل أكثر ما يهدد المستثمرين

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **حماية المستثمر كأحد المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للعام 2007**، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الثاني، الكويت، جوان 2007، ص 8.

ويجعلهم يحجمون عن الاستثمار هو احتمال تعرض أموالهم إلى الاستيلاء، حيث أن هنا ممارسات وأساليب ملتوية يمكن بواسطتها الاستيلاء على أموال المستثمرين وخاصة الصغار منهم. وهو ما يجعل من الإفصاح المتعلق بالملكية والأداء المالي وطبيعة النشاط والمعاملات ضرورة للتقليل من مخاطر مصادرة أموال المستثمرين والاستيلاء عليها. ويمكنا ذكر أمثلة واقعية عن ذلك، حيث[1]:

-في سنة 1996، لجأت شركة Aeroflot وهي اكبر شركة خطوط طيران روسية للحصول على التمويل من خلال الاقتراض من شركة أخرى يسيطر عليها أكبر المساهمين في شركة الطيران المذكورة بسعر فائدة أعلى من سعر السوق، ونتيجة لذلك تم الاستيلاء على ما يزيد عن 600 مليون دولار.

-في سنة 1998، استأجرت شركة فرنسية مستودعا من شركة أخرى بإيجار أعلى من سعر السوق، واتضح بعدها أن المساهمين المسيطرين على الشركة الفرنسية المستأجرة هم أنفسهم أصحاب الشركة المؤجرة التي اشترت الأرض وأقامت المستودع بغرض تأجيره للشركة المستأجرة.

-في سنة 2001، انهارت شركة أجهزة رياضية في جنوب أفريقيا، بسبب استثمار نحو 7 مليون دولار في سلسلة صالات للألعاب الرياضية في ألمانيا، التي اتضح لاحقا أن الشركة الوكيل في هذا العقد يديرها المديران القائمان على إدارة الشركة المستثمرة حيث تقاضى كل مدير عمولة بلغت مليون دولار.

-في سنة 2003، تعرضت شركة مكسيكية للهاتف النقال لمخاطر التأخر في سداد قرض قدره 325 مليون دولار لأكبر دائنيها شركة نورتل، وعليه باعت شركة نورتل القرض لشركة قطاع خاص (شركة كورديسكو) بخصم كبير مقابل 107 مليون دولار، وبعد أربعة شهور فقط قامت الشركة المقترضة بسداد كامل قيمة القرض (325 مليون دولار) للشركة التي

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **حماية المستثمر كأحد المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للعام 2007**، مرجع سبق ذكره، ص8.

اشترت القرض (شركة كورديسكو) وبهذا حصلت على صافي ربح قدره 218 مليون دولار، ولم تخبر الشركة المقترضة صغار المستثمرين لديها أن الشركة التي اشترت الدين مملوكة بواسطة المساهمين المسيطرين عليها.

حيث في كل الأمثلة السابقة لم يقدم كبار المساهمين الذين يديرون هذه الشركات الإفصاح اللازم عن ملكياتهم غير المباشرة في الشركات الأخرى، وأنه تم إخفاء معلومات هامة عن صغار المساهمين، ويعد مثل هذا التعتيم في كثير من الدول أمرا مشروعا وقانونيا.

لذلك تم إنشاء مؤشر حماية المستثمر، وهو مؤشر فرعي للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال منذ سنة 2006، يقيس مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية. ويفرق المؤشر بين ثلاثة أبعاد وهي: شفافية صفقات الأطراف ذات العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وتحمل المسؤولية عن التربح (المعاملات الذاتية) (نطاق مؤشر مسؤولية المديرين وأعضاء مجلس الإدارة)، وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى).

ولقد وضعت هذه البيانات بناء على استقصاء شمل محامين متخصصين في قوانين الشركات في كل دولة يغطيها المؤشر، وهي تستند أيضا إلى لوائح وقواعد هيئات الأوراق المالية، وقوانين الشركات، وقواعد المحاكم المعمول لديها بشأن الأدلة[1].

والجدول الموالي يوضح لنا وضعية دول الدراسة ضمن مؤشر حماية المستثمر لسنة 2017:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لسنة 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الجدول رقم (5-26): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر حماية المستثمر لسنة 2017.

المؤشر	الجزائر	الأردن	السعودية	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين (0-10)	3.3	3.5	5.8	4.5	6.5
مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح (0-10)	3.3	3.3	6.7	4.7	6.3
مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين (0-10)	3.3	3.7	5.0	4.3	6.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الأردن**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/jordan
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في السعودية**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/saudi-arabia

ويتضح من متابعة مكونات مؤشر حماية المستثمر في دول الدراسة أن السعودية كانت متفوقة في كل المكونات، حيث حصلت على درجة 5.8 من 10 في مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين، بينما حصلت الأردن على 3.5 والجزائر على 3.3 درجة. كما أن السعودية كانت الأفضل في مؤشر أنظمة تضارب المصالح بدرجة 6.7 من 10 وهي درجة أحسن من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فيما حصل كل من الأردن والجزائر على 3.3 درجة، وضمن مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين حصلت السعودية على 5.0 درجة من 10، فيما حصل الأردن على 3.7 درجة والجزائر على 3.3 درجة فقط.

ثالثا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر إنفاذ العقود.

يعتبر وجود نظام قضائي فعال وكفء للتعامل مع الشركات المتعثرة يساعد أصحاب الشركات الجدد على بدء وممارسة نشاطهم والعمل على تنميته. ففي ظل ارتفاع معدلات استرداد الالتزامات في حالات التعثر، فان البنوك سوف تكون أكثر استعدادا لتقديم التمويل اللازم للشركات ناهيك عن اجتذاب طرق التمويل الأخرى ممثلة في رؤوس أموال

المستثمرين. ويقيس مؤشر إنفاذ العقود التجارية مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل أو البت في القضايا التجارية من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل تحصيل مديونية متأخر سدادها نجمت عن بيع بضائع، وتتبع عدد الإجراءات والفترة الزمنية اللازمة لتحصيل هذا الدين منذ رفع المدعي للدعوة القضائية وحتى تاريخ التحصيل الفعلي لهذا الدين لدى الشركات. ويعتمد قياس هذا المؤشر على المعلومات المتوافرة في التشريعات ذات الصلة، وتلك التي يتم تجميعها من مكاتب المحماة المحلية ورجال القضاء والعاملون بالمكاتب والإدارات الحكومية للبت في القضايا التجارية. ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مؤشرات فرعية هي[1]:

-عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية، ويحسب متوسط عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ عقد ما خلال الفترة من تاريخ رفع المدعي للدعوى القضائية وحتى تاريخ السداد الفعلي لكل نزاع تجاري أمام المحكمة المختصة.

-الفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بشأنها (معبرا عنها بعدد الأيام).

-التكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة) بدون أية رسوم غير رسمية لانجاز إجراءات تسجيل القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحقاته التجارية من الشركة المدينة (كنسبة من الديون المتأخر سدادها).

يوضح الجدول الموالي وضع دول الدراسة ضمن مؤشر إنفاذ العقود التجارية لسنة 2017:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية**، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثامنة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، ديسمبر 2010، ص 17.

الجدول رقم (5-27): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر إنفاذ العقود لسنة 2017.

المؤشر	الجزائر	الأردن	السعودية	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الوقت (أيام)	630.0	689.0	575.0	653.3	553.0
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	19.9	31.2	27.5	25.0	21.3
عدد الإجراءات	45	39	40	44.55	31.52
نوعية الإجراءات القضائية (0-18)	5.5	7.0	6.0	5.8	11.0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الأردن**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/jordan
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في السعودية**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/saudi-arabia

كانت السعودية الأفضل من حيث الوقت اللازم لإصدار حكم نهائي في العقد، حيث تستغرق العملية بها 575 يوم، بينما تتطلب نفس العملية 630 يوم في الجزائر، و 689 يوم في الأردن. أما من حيث التكلفة فحققت الجزائر أفضل نسبة بقيمة 19.9% فقط من قيمة المطالبة، بينما تتكلف العملية في السعودية 27.5%، وفي الأردن 31.2%. تتطلب العملية في الأردن 39 إجراء، وهذا العد كان ثابتا منذ سنة 2006، فيما تتطلب نفس العملية في السعودية 40 إجراءا بعدما كان 43 إجراءا سنة 2006، فيما سجلت الجزائر 45 إجراءا حيث تحسن بدرجتين بعدما كانت 47 إجراءا سنة 2006. حيث حققت السعودية 6 درجات من18 ضمن مؤشر نوعية الإجراءات القضائية، فيما حققت الأردن 7 درجات، والجزائر 5.5 درجات.

رابعا: وضع دول الدراسة ضمن مؤشر تسوية حالات الإعسار (تصفية النشاط التجاري).

يعتبر وجود نظام فعال وكفء للتعامل مع الشركات المتعثرة أمر يساعد أصحاب الشركات الجدد على بدء وممارسة نشاطهم والعمل على تنميته، ذلك أن مرونة الخروج

من النشاط وإغلاقه في حالة الفشل من خلال إجراءات بسيطة غير مكلفة، يساعد على إعادة توظيف رؤوس الأموال في القطاعات التي تتميز بارتفاع كفاءتها الإنتاجية، ومن ثم زيادة الإنتاجية الكلية لقطاع الأعمال وتوفير المزيد من فرص العمل. ولعل أهم مستفيد من هذا النظام هم أصحاب الأعمال أنفسهم، حيث تشير البيانات حول العالم إلى ارتفاع معامل الارتباط فيما بين عدد الشركات المعلن إفلاسها وتم إغلاقها، وتلك التي أنشأت حديثا. فضلا عن أن إغلاق الشركات المفلسة يرفع من الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج داخل الاقتصاد الواحد. فعلى سبيل المثال، ساهم إغلاق شركات مفلسة في نمو الإنتاجية الإجمالية – خلال حقبة التسعينات في تايوان 19%، و 23% في كوريا الجنوبية و39% في اندونيسيا. من ناحية أخرى، يتجاوز عدد الشركات التي تعلن إفلاسها في الدول المتقدمة والغنية بدرجة كبيرة نظيره في الدول النامية، ولا يرجع ذلك بالطبع إلى استمرار نجاح شركات الأعمال في الدول النامية وعدم تعثرها، بل يرجع إلى عدم مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها في تلك الدول[1].

يقصد بالإفلاس، التصفية أو إعادة التأهيل (الهيكلة)، وكلاهما يمثل نوع من إجراءات الحجز على الأصول المقدمة كضمانات. ويتم إعلان إفلاس الشركات عند تعرضها للعسر المالي. في حين يقصد بالتصفية بيع الشركة المتعثرة لملاك جدد، ويقصد بإعادة الهيكلة، محاولة الحفاظ على الشركة في وضع يمكنها من ممارسة نشاطها تحت إشراف مالكيها الحاليين أو إدارتها الحالية[2].

يركز مؤشر تسوية حالات الإعسار (تصفية النشاط التجاري) على مدى مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات إعلان

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشر تصفية النشاط وإغلاق الأعمال وأهميته لبيئة أداء الأعمال 2008**، نشرة ضمان الاستثمار، السنة السادسة والعشرون، العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2008، ص 17.

[2] نفس المرجع، ونفس الصفحة.

الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف الدول. ويتكون هذا المؤشر الذي يصدر منذ سنة 2004 من مؤشرين فرعيين هما[1]:

1. استرداد الدين في الإعسار: ويتكون من أربع مكونات هي:

-الوقت: يسجل الوقت اللازم لاسترداد الدائنين لأموالهم بالسنوات، من لحظة إعسار الشركة وحتى دفع جزء من الأموال المستحقة عليها للبنك أو دفعها بالكامل. وقد أخذت في الاعتبار أساليب المماطلة والتأخير المحتلمة التي تستخدمها الأطراف لتعطيل الدعوى، من قبيل تقديم الطعون والاستئنافات أو طلبات لتمديد آجال المواعيد القانونية.

-التكلفة: تحسب تكلفة الدعوى القضائية كنسبة مئوية من قيمة ممتلكات المدين، وتشمل الرسوم القضائية والحكومية والأتعاب والتكاليف الأخرى.

-نتائج رد المديونية: بعد رد المديونية في حالة استمرار المنشأة في مزاولة عملها، تصبح القيمة 1 وتتدرج في الانخفاض حتى الصفر بحسب نسبة الوضع بعد رد الديون.

-معدل استرداد الدائنين: عدد السنتات المستردة من كل دولار قائم في ذمة الشركة المتعثرة لصالح الدائنين (المقرضين، مصلحة الضرائب والعاملين).

2. صلابة إطار الإعسار: ويتراوح مقياس هذا المؤشر بين 0 و 16، ويستند إلى أربعة مكونات هي:

-مؤشر الشروع بالإجراءات، ويتكون من ثلاثة مكونات منها إمكانية المدينين بالشروع في إجراءات التصفية وإعادة التنظيم، ويتراوح هذا المؤشر من 0 إلى 3. وتشير الأرقام المرتفعة إلى زيادة فرص الحصول على إجراءات الإعسار.

-مؤشر إدارة أصول المدينين، ويتكون من ستة مكونات، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و6، وتشير الأرقام المرتفعة إلى معالجة أكثر فائدة لأصول المدينين من منظور أصحاب المصلحة في الشركة.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015**، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، ديسمبر 2014، ص 10.

-مؤشر إجراءات إعادة التنظيم، ويتكون من ثلاثة مكونات، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و3، وتشير الأرقام المرتفعة إلى امتثال اكبر للممارسات المقبولة عالميا.

-مؤشر مشاركة الدائنين، ويتكون من أربعة مكونات، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 4، وتشير الأرقام المرتفعة إلى مشاركة اكبر للدائنين.

يوضح الجدول الموالي وضع دول الدراسة ضمن مؤشر تسوية حالات الإعسار لسنة 2017:

الجدول رقم (5-28): وضع الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مؤشر تسوية حالات الإعسار لسنة 2017.

المؤشر	الجزائر	الأردن	السعودية	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
معدل الاسترداد (سنت على الدولار)	50.8	27.4	0.0	26.0	73.0
الوقت (عدد السنوات)	1.3	3.0	لا ممارسة	3.0	1.7
التكلفة (% من الممتلكات)	7.0	20.0	لا ممارسة	13.8	9.1
النتيجة (0 للبيع بالتجزئة و1 لاستمرار المشروع)	0.0	0.0	لا ممارسة	0	1
مؤشر صلابة إطار الإعسار (0-16)	6.5	5.0	0.0	5.3	12.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الأردن**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/jordan
- مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في السعودية**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/saudi-arabia

فيما يخص مؤشر استرداد الدين في الإعسار، فنلاحظ أن الجزائر كانت الأحسن في معدل الاسترداد والوقت والتكلفة مقارنة بالأردن، فيما السعودية لم نسجل ممارسة في هذا المؤشر، أما بالنسبة لنتيجة رد المديونية في حال استمرار المنشأة فتم تسجيل صفر (0) لكل من الجزائر والأردن. أما فيما يخص مؤشر صلابة إطار الإعسار، فكانت الجزائر أيضا الأحسن بقيمة 6.5 من 16 نقطة أحسن من معدل منطقة إقليم الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا التي حققت متوسط قيمته 5.3 من 16 نقطة، وأحسن من الأردن بقيمة 5 نقاط، فيما لم تسجل ممارسة في السعودية وبالتالي تسجيل صفر (0) نقطة.

ولتحسين وضعيتها ضمن هذا المؤشر على دول الدراسة القيام بما يلي[1]:

-تبسيط إجراءات إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال.

-تحسين الإجراءات القانونية للحجز على الأصول المقدمة كضمانات مقابل التمويل.

-ضرورة توفير خبراء متخصصين في مجال تقييم وتصفية وإعادة هيكلة الشركات المتعثرة.

-ضرورة إشراك الدائنين في إجراءات ومراحل عملية الإفلاس، ففي الكويت مثلا يتم العمل بأسلوب الموافقة الجماعية للدائنين قبل الدخول في إجراءات إعلان الإفلاس.

-توفير التدريب المستمر لرجال القضاء والإداريين المعنيين بإجراءات الإفلاس.

-تقليص فرص استئناف الأحكام، فعادة ما يتم اللجوء إليه بقصد تعطيل تنفيذ الأحكام الصادرة. وبالتالي فان تقليص استخدام حق الاستئناف يؤدي إلى زيادة معدلات استرداد الديون القائمة في ذمة الشركات المتعثرة.

-زيادة المقابل المادي الذي يتقاضاه الإداريون القائمون على تنفيذ عملية تصفية الشركة المتعثرة بهدف تعظيم قيمتها، حيث ثبت نجاح أسلوب الحوافز المادية للقائمين على تنفيذ إجراءات الإفلاس مقابل الإسراع في تنفيذ هذه الإجراءات، وبالتالي زادت حصيلة التصفية ومعدلات استرداد الديون بنسبة 20% .

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشر تصفية النشاط وإغلاق الأعمال وأهميته لبيئة أداء الأعمال 2008**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

المبحث الثاني: إصلاحات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية

نفذت الجزائر، الأردن والسعودية مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين البيئة التنظيمية لأصحاب المشاريع، ففي الفترة (2005-2017) نفذت الجزائر 15 إصلاحا أقل من الأردن الذي نفذ في نفس الفترة 17 إصلاحا، والسعودية الأكثر إصلاحا مقارنة بالدولتين السابقتين في نفس الفترة حيث نفذت 22 إصلاحا في بيئة أداء الأعمال، سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى هذه الإصلاحات بالتفصيل، بالإضافة إلى محاولة تقديم وصفة إصلاحات لدول الدراسة قابلة للتطبيق.

المطلب الأول: إصلاحات مجموعة مؤشرات تعقد الإجراءات وتكلفتها في دول الدراسة.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى الإصلاحات التي نفذت من قبل الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مجموعة مؤشرات تعقد الإجراءات وتكلفتها، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-29): إصلاحات مجموعة مؤشرات تعقد الإجراءات وتكلفتها المنفذة في الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2005-2017).

المؤشرات الفرعية	الجزائر	الأردن	السعودية
بدء المشروع	2	5	6
استخراج تراخيص البناء	3	1	2
الحصول على الكهرباء	1	0	0
تسجيل الممتلكات	1	1	3
دفع الضرائب	3	3	1
التجارة عبر الحدود	1	5	2
المجموع	**11**	**15**	**14**

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015**، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، ديسمبر 2014، ص 10.
- WORLD BANK GROUP, **Business Reforms in Algeria, Jordan, and Saudi Arabia**, http://www.doingbusiness.org/reforms

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن الأردن كان الأكثر إصلاحا في مجموعة مؤشرات تعقد الإجراءات وتكلفتها حيث نفذ 15 إصلاحا، كما نفذت السعودية في نفس المجال 14 إصلاحا، بينما نفذت الجزائر 11 إصلاحا. ويمكن ذكر أهم هذه الإصلاحات خلال الفترة (2008-2017) فيما يلي[1]:

أولا: الإصلاحات في مجال بدء المشروع.

تتعقب مجموعة مؤشرات بدء النشاط التجاري التغييرات المرتبطة بسهولة التسجيل والتشغيل الرسمي لشركة محدودة المسؤولية ، وتقسم الإصلاحات إلى قسمين: تلك التي تسهل ممارسة أنشطة الأعمال وتلك التي تصعبها. ويستخدم مؤشر بدء النشاط التجاري معيار واحد لتصنيف الإصلاحات ، حيث تستخدم الفجوة الإجمالية من المسافة الكلية للحد الأعلى للأداء على المؤشر لتقييم أثر التغييرات في البيانات. ويصنف كل تحديث في البيانات يؤدي إلى تغيير نقطتين مئويتين أو أكثر في الفجوة النسبية للمسافة من الحد الأعلى للأداء على أنه إصلاح. على سبيل المثال، إذا اختصر تنفيذ محطة واحدة جديدة لتسجيل الشركات من الوقت والإجراءات بطريقة تقلل الفجوة النسبية نقطتين مئويتين أو أكثر، يصنف هذا التغيير على أنه إصلاح. وعلى العكس، فإن تحديثات الرسوم الطفيفة وتغييرات صغيرة أخرى في المؤشرات ذات تأثير إجمالي دون نقطتين مئويتين على الفجوة النسبية لا تصنف على أنها إصلاحات ولكن تأثيرها لا يزال ينعكس على المؤشرات المحدثة لهذه المجموعة من المؤشرات.

نفذت دول الدراسة الثلاث في هذا المجال 11 إصلاحا خلال الفترة (2008-2017)، من بينها 5 إصلاحات للسعودية و4 للأردن فيما قامت الجزائر بإصلاحين فقط.

---

1 - WORLD BANK GROUP, **Business Reforms in Algeria,** http://www.doingbusiness.org/Reforms/Overview/Economy/algeria
- WORLD BANK GROUP, **Business Reforms In Jordon**, http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/jordan
- WORLD BANK GROUP, **Business Reforms In Saudi Arabia**, http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/saudi-arabia

ففي الجزائر كان أول إصلاح سنة 2016 حين قامت بإلغاء الحد الأدنى لرأس المال المدفوع اللازم لتأسيس الشركات، وكان الإصلاح الثاني في سنة 2017، حيث ستطبق إصلاحا جديدا بإلغاء شرط الحصول على شهادة السوابق العدلية لمديري الشركات.

أما الأردن فكان الإصلاح الأول سنة 2008 تمثل في تقليص الوقت وعدد الإجراءات من خلال وثيقة واحدة للسجل التجاري، وكان ثاني إصلاح سنة 2009 بتسهيل بدء النشاط عن طريق تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المدفوع اللازم لتأسيس الشركات بنسبة 96%، وفي 2010 قام بتسهيل بدء الأعمال التجارية من خلال خدمة استقبال واحدة لتسجيل الشركات، وفي 2012 تم تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لتأسيس الشركة من 1000 دينار إلى 1 دينار، ويجب دفع نصفه فقط قبل تسجيل الشركة.

أما السعودية فقامت سنة 2008 بإلغاء الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لتأسيس الشركة، وفي سنة 2009 قامت بتخفيض الوقت والتكلفة لبدء الأعمال من خلال إلغاء بعض الإجراءات الشكلية، وفي سنة 2010 تم تسهيل تسجيل الشركات من خلال إنشاء مركز موحد تابع لوزارة التجارة لتسجيل الشركات، بعدها سنة 2012 تم الجمع بين ممثلين عن دائرة الزكاة وضريبة الدخل والمؤسسات العامة للتأمينات الاجتماعية في المركز الموحد لتسجيل الشركات، وفي سنة 2017 ستقوم بتقليل الوقت لعملية توثيق السجل التجاري.

ثانيا: الإصلاحات في مجال استخراج تراخيص البناء.

تتعقب مجموعة مؤشرات استخراج تراخيص البناء التغييرات المرتبطة بفعالية وجودة أنظمة تراخيص البناء كل سنة، وتقسم الإصلاحات إلى قسمين: تلك التي تسهّل ممارسة أنشطة الأعمال وتلك التي تصعبها. تستخدم مجموعة مؤشرات استخراج تراخيص البناء معيار واحد لتصنيف الإصلاحات، حيث تستخدم الفجوة الإجمالية من المسافة الكلية للحد الأعلى للأداء على المؤشر لتقييم أثر التغييرات في البيانات. ويصنف كل تحديث

في البيانات يؤدي إلى تغيير نقطتين مئويتين أو أكثر في الفجوة النسبية للمسافة من الحد الأعلى للأداء على أنّه إصلاح. على سبيل المثال، إذا اختصر تنفيذ نظام ترخيص الكتروني جديد الوقت بطريقة تقلل الفجوة النسبية نقطتين مئويتين أو أكثر، يصنف هذا التغيير على أنّه إصلاح. وعلى العكس، فإن تحديثات الرسوم الطفيفة وتغييرات صغيرة أخرى في المؤشرات ذات تأثير إجمالي دون نقطتين مئويتين على الفجوة النسبية لا تصنّف على أنها إصلاح ولكنّ تأثيرها لا يزال ينعكس على المؤشرات المحدثة لهذه المجموعة من المؤشرات.

نفذت دول الدراسة الثلاث في هذا المجال 6 إصلاحات خلال الفترة (2008-2017)، من بينها 3 إصلاحات للجزائر وإصلاحين للسعودية، فيما قامت الأردن بإصلاح واحد فقط. طبقت الجزائر سنة 2008 إجراءات حكومية جديدة بهدف تحسين إدارة عملية استخراج تراخيص البناء والمساعدة في ضمان إتمام مشاريع البناء في الوقت المناسب وبصورة آمنة، وفي 2016 قامت بإلغاء تقديم نسخة مصادق عليها لعقد الملكية عند طلب رخصة بناء، كما اتخذت إجراءات من شأنها أن تقلل الوقت للحصول على رخصة البناء سنة 2017.

كما قام الأردن سنة 2010 بتسهيل الحصول على رخصة البناء لمشاريع البناء التجارية المتوسطة الحجم من خلال توسيع خدمات الشباك الموحد في عمان الكبرى.

فيما قللت السعودية سنة 2010 من الوقت للشروع في البناء وذلك من خلال تقديم رخصة بناء مؤقتة تسمح بالشروع في البناء بعد يوم واحد فقط، فيما يتم الحصول على رخصة البناء بعد أسبوع واحد فقط، فيما قامت سنة 2011 بتسهيل التعامل مع رخص البناء بتقديم نظام إجراءات جديدة بسيطة.

ثالثا: الإصلاحات في مجال الحصول على الكهرباء.

يستعرض مؤشر الحصول على الكهرباء التطورات المتعلقة بكفاءة عملية توصيل الكهرباء، وتنقسم هذه الإصلاحات إلى نوعين: الإصلاحات التي تجعل القيام بأعمال تجارية أسهل والتغييرات التي تجعل القيام بأعمال تجارية أكثر صعوبة. يستخدم الحصول على المؤشرات معيارين للتعرف على الإصلاح.

أولا، يتم استخدام الفجوة الإجمالية لمدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء لتقييم تأثير تغيرات البيانات. يتم تصنيف أي تحديث للبيانات يؤدي إلى تغيير في نقطتين مئويتين أو أكثر على مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء كإصلاح. على سبيل المثال، إذا كان خلق نافذة واحدة جديدة في مؤسسة الكهرباء يقلل من الوقت اللازم لمعالجة طلبات الحصول على توصيل جديد للكهرباء بطريقة تقلل من الفجوة النسبية العامة بنسبة نقطتين مئويتين أو أكثر، يصنف مثل هذا التغيير كإصلاح. من ناحية أخرى، لا يتم تصنيف التحديثات الطفيفة للرسوم أو التغيرات الصغيرة الأخرى التي لها تأثير كلي أقل من نقطتين مئويتين على الفجوة النسبية كإصلاح، ولكن لا يزال ينعكس تأثيرها على المؤشرات الأكثر تحديثا لهذا موضوع.

ثانيا، لتعتبر إصلاحات يجب أن تكون التغييرات في البيانات مرتبطة بمبادرة من قبل مؤسسة كهرباء أو من الحكومة وليست حدثا خارجي. على سبيل المثال إذا زاد انقطاع التيار بشكل كبير من سنة إلى أخرى بسبب سوء الأحوال الجوية، لا يمكن أن يعتبر ذلك كإصلاح يجعل ممارسة الأعمال التجارية أكثر صعوبة ، وبالمثل إذا كانت تكلفة المواد المتعلقة بالكهرباء (مثل الكابلات أو المحولات) تنخفض بسبب ارتفاع قيمة العملة، لا يمكن أن يعتبر ذلك كإصلاح يجعل ممارسة الأعمال التجارية أسهل ، ولكن، إذا أنشأت مؤسسة كهرباء نافذة واحدة لتبسيط عملية الحصول على توصيل جديد للكهرباء أو في حال أنشأت المؤسسة نظاماً ألياً لتحسين رصد انقطاع التيار الكهربائي وإعادة خدمات

الكهرباء، سيتم اعتبار هذه الإجراءات كإصلاحات تجعل ممارسة الأعمال التجارية أسهل.

تم تسجيل إصلاح واحد فقط نفذته الجزائر خلال الفترة (2008-2017)، حيث قامت بإجراء لنشر رسوم الكهرباء على المواقع الالكترونية من أجل المزيد من الشفافية لسنة 2017، فيما قامت السعودية سنة 2013 بزيادة التكاليف من خلال زيادة رسوم توصيل الكهرباء، وهو إجراء يزيد من صعوبة أداء الأعمال. بينما لم تتخذ الأردن أية إجراءات في هذا المجال.

رابعا: الإصلاحات في مجال تسجيل الممتلكات.

تتعقب مجموعة مؤشرات تسجيل الملكية التغييرات المرتبطة بفعالية وجودة أنظمة إدارة الأراضي كل سنة، وتقسم الإصلاحات إلى قسمين: تلك التي تسهل ممارسة أنشطة الأعمال وتلك التي تصعّبها. تستخدم مجموعة مؤشرات تسجيل الملكية معيارين لتنصيف الإصلاحات.

أولا، تستخدم الفجوة الإجمالية من المسافة الكلية للحد الأعلى للأداء على المؤشر لتقييم أثر التغييرات في البيانات. ويصنف كل تحديث في البيانات يؤدي إلى تغيير نقطتين مئويتين أو أكثر في الفجوة النسبية للمسافة من الحدّ الأعلى للأداء على أنه إصلاح. على سبيل المثال، إذا اختصر تنفيذ نظام الكتروني جديد لتسجيل الملكية الوقت بطريقة تقلل الفجوة النسبية نقطتين مئويتين أو أكثر، يصنف هذا التغيير على أنه إصلاح. وعلى العكس، فإن تحديثات الرسوم الطفيفة وتغييرات صغيرة أخرى في المؤشرات ذات تأثير إجمالي دون نقطتين مئويتين على الفجوة النسبية لا تصنّف على أنها إصلاح ولكن تأثيرها لا يزال ينعكس على المؤشرات المحدثة لهذه المجموعة من المؤشرات.

ثانيا، يستخدم مجموع درجات التقدير على نوعية نظام إدارة الأراضي كمعيار إضافي بحيث يصنف أي تغيير بنقطة واحدة أو أكثر على مجموع درجات تقدير النوعية على أنه إصلاح. وعلى سبيل المثال، يصنف استكمال التغطية الجغرافية لسجل الأراضي في المدينة التجارية (تقدير 2) كإصلاح. ولكن لا يعتبر نشر إحصائيات نقل الملكية (تقدير 0.5) تغييرا بارزا بما يكفي ليصنف على أنّه إصلاح.

نفذت دول الدراسة الثلاث في هذا المجال 4 إصلاحات خلال الفترة (2008-2017)، من بينها إصلاحين للسعودية، وإصلاح واحد لكل من الجزائر والأردن.

حيث قامت الجزائر سنة 2010 بإلغاء رسوم التوثيق وضريبة الأرباح الرأسمالية، فيما قامت الأردن في نفس السنة بتخفيض رسوم نقل الملكية، أما السعودية فقامت باعتماد نظام الكتروني شامل لتسجيل وثائق الملكية سنة 2009 مما سهل عملية تسجيل الملكية، كما قامت سنة 2016 بإدخال نظام حاسوب جديد في السجل العقاري.

خامسا: الإصلاحات في مجال دفع الضرائب.

يتتبع مؤشر دفع الضرائب التعديلات المتعلقة بالضرائب المختلفة والمساهمات الإلزامية التي يجب على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة ما، والأعباء الإدارية لدفع الضرائب والمساهمات، والأعباء الإدارية للامتثال مع عمليتين يتم إجرائهما في ما بعد التقديم (استرداد ضريبة القيمة المضافة وتدقيق الضريبة) في السنة التقويمية. وتقسم الإصلاحات إلى قسمين: تلك التي تسهّل ممارسة أنشطة الأعمال و تلك التي تصعبها. يستخدم مؤشر دفع الضرائب معيار واحد لتصنيف الإصلاحات.

تستخدم الفجوة الإجمالية من المسافة الكلية للحد الأعلى للأداء على المؤشر لتقييم أثر التغييرات في البيانات. ويصنف كل تحديث في البيانات يؤدي إلى تغيير نقطتين مئويتين أو أكثر في الفجوة النسبية للمسافة من الحد الأعلى للأداء على أنه إصلاح. على سبيل المثال، إذا كان تطبيق نظام الكتروني جديد لحفظ الملفات أو دفع ضريبة واحدة من

الضرائب الرئيسية الثلاثة (ضريبة الدخل على الشركات، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب الخاصة بالعمال والاشتراكات الإجبارية) يقلل من الوقت و/أو عدد الدفعات بطريقة تخفض الفجوة النسبية العامة بنسبة نقطتين مئويتين أو أكثر، يصنف هذا التغيير على أنه إصلاح. وعلى العكس، فإن التحديثات الطفيفة على النسب الضريبية أو الرسوم الثابتة أو غيرها من التعديلات الصغيرة في المؤشرات ذات تأثير إجمالي دون نقطتين مئويتين على الفجوة النسبية لا تصنّف على أنّها إصلاحات ولكن تأثيرها لا يزال ينعكس على المؤشرات المحدّثة لهذه المجموعة من المؤشرات.

نفذت دول الدراسة الثلاث في هذا المجال 5 إصلاحات خلال الفترة (2008-2017)، من بينها إصلاحين للأردن، وإصلاحين للجزائر وإصلاح واحد فقط للسعودية.

قامت الجزائر سنة 2010 بتخفيض الضريبة على أرباح الشركات للبناء والأشغال والعمومية والسياحة وإنتاج السلع. كما تم تخفيض الضريبة على النشاط المهني وإدخال النظم المحاسبية الحديثة مما يجعل دفع الضرائب أسهل سنة 2017.

كما جعل الأردن دفع الضرائب أسهل حين ادخل نماذج ضريبية بسيطة ونظام الدفع عبير الانترنت سنة 2010، وألغت الأردن بعض الضرائب سنة 2011 وأقرت ضريبة الدخل وضريبة المبيعات الكترونيا.

فيما قامت السعودية سنة 2013 باعتماد تقديم الملفات وأنظمة الدفع الالكترونية (عبر الانترنت) لاشتراكات الضمان الاجتماعي. لكننا سجلنا إدخال السعودية نظام ضريبة الدخل أكثر تعقيدا مما يساهم في تراجع ترتيبها ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2017.

سادسا: الإصلاحات في مجال التجارة عبر الحدود.

تقيس مجموعة مؤشرات التجارة عبر الحدود الوقت والتكلفة المرتبطين بالعملية اللوجستية لاستيراد وتصدير البضائع كل سنة. وتقسم الإصلاحات إلى قسمين: تلك التي

تسهل ممارسة أنشطة الأعمال وتلك التي تصعّبها. تستخدم مجموعة مؤشرات التجارة عبر الحدود معيار نموذجي لتصنيف الإصلاحات، حيث تستخدم الفجوة الإجمالية من المسافة الكلية للحد الأعلى للأداء على المؤشر لتقييم أثر التغييرات في البيانات، ويصنف كل تحديث في البيانات يؤدي إلى تغيير نقطتين مئويتين أو أكثر في الفجوة النسبية للمسافة من الحد الأعلى للأداء على أنه إصلاح. على سبيل المثال، إذا اختصر تنفيذ نظام شباك موحد الوقت بطريقة تقلل الفجوة النسبية نقطتين مئويتين أو أكثر، يصنف هذا التغيير على أنه إصلاح. أما تحديثات رسوم الشحن الطفيفة وتغييرات صغيرة أخرى في المؤشرات ذات تأثير إجمالي دون نقطتين مئويتين على الفجوة النسبية لا تصنف على أنها إصلاح ولكن تأثيرها لا يزال ينعكس على المؤشرات المحدثة لهذه المجموعة من المؤشرات.

قامت دول الدراسة الثلاث بتنفيذ 7 إصلاحات في هذا المجال خلال الفترة (2008-2017)، من بينها إصلاحين للسعودية، وإصلاح واحد للجزائر و 4 إصلاحات للأردن.

قامت الجزائر بتحديث البنية التحتية لميناء الجزائر العاصمة سنة 2015، فيما سجلنا تراجعا للجزائر في هذا المجال سنة 2008 من خلال زيادة عمليات التفتيش التي تقوم بها الجزائر.

قام الأردن سنة 2010 بتنفيذ نظام تفتيش سمع بتخفيض الوقت للتصدير والاستيراد، حيث خفض عدد الحاويات التي تخضع للتفتيش والسماح بتقديم البيانات الجمركية عبر الانترنت، كما ادخل الماسحات بالأشعة السينية الضوئية لنظام إدارة المخاطر، وفي سنة 2015 قام بتجديد البنية التحتية لميناء العقبة، كما قام الأردن مؤخرا بتبسيط عمليات التخليص الجمركية، وتحسين البنية التحتية لجمارك وميناء العقبة مما ساهم في تحسين ترتيبه لسنة 2017.

حسنت السعودية أنشطة الأعمال في مجال التجارة عبر الحدود بإلغائها الحصول على نسخ ورقية للوثائق عن طريق نقل البيانات الكترونيا سنة 2008، وفي سنة 2011 خفضت

الوقت اللازم للاستيراد من خلال إنشاء محطة حاويات جديدة في ميناء جدة الإسلامي، بينما تم تسجيل إجراءات سنة 2014 تصعب من عملية التجارة عبر الحدود.

المطلب الثاني: إصلاحات مجموعة مؤشرات قوة المؤسسات القانونية في دول الدراسة.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى الإصلاحات التي نفذت من قبل الجزائر، الأردن والسعودية ضمن مجموعة مؤشرات قوة المؤسسات القانونية، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-30): الإصلاحات مجموعة مؤشرات قوة المؤسسات القانونية المنفذة في الجزائر، الأردن والسعودية خلال الفترة (2005-2017).

المؤشرات الفرعية	الجزائر	الأردن	السعودية
الحصول على الائتمان	3	1	3
حماية المستثمرين	0	0	2
تنفيذ العقود	1	1	1
تسوية حالات الإعسار	0	0	2
المجموع	**04**	**02**	**08**

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015**، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، ديسمبر 2014، ص 10.
- WORLD BANK GROUP, **Business Reforms in Algeria, Jordan, and Saudi Arabia**, http://www.doingbusiness.org/reforms

حيث نفذت الجزائر 4 إصلاحات، وكانت أفضل من الأردن في هذا المجال الذي نفذ إصلاحين فقط، بينما نفذت السعودية 8 إصلاحات. ويمكن ذكر أهم هذه الإصلاحات خلال الفترة (2008-2017) فيما يلي[1]:

[1] - WORLD BANK GROUP, **Business Reforms in Algeria,** http://www.doingbusiness.org/Reforms/Overview/Economy/algeria
- WORLD BANK GROUP, **Business Reforms In Jordon**, http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/jordan
- WORLD BANK GROUP, **Business Reforms In Saudi Arabia**, http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/saudi-arabia

أولا: الإصلاحات في مجال الحصول على الائتمان.

يتتبع مؤشر المعلومات الائتمانية التغيرات المرتبطة بتغطية ونطاق وسهولة الحصول على المعلومات الائتمانية المتاحة سواء من خلال مكتب الائتمان أو سجل الائتمان في كل سنة، وتنقسم هذه الإصلاحات إلى نوعين: الإصلاحات التي تجعل القيام بأعمال تجارية أسهل والتغييرات التي تجعل القيام بأعمال تجارية أكثر صعوبة. يستخدم مؤشر المعلومات الائتمانية ثلاثة معايير للتعرف على الإصلاح:

أولا، يتم تصنيف جميع التغييرات في القوانين واللوائح والممارسات التي يكون لها أي تأثير على نتيجة الاقتصاد على مؤشر المعلومات الائتمانية كإصلاحات. ومن أمثلة الإصلاحات التي تؤثر على المؤشر تشمل التدابير الرامية إلى توزيع بيانات الائتمان الإيجابية بالإضافة إلى البيانات السلبية، وتوزيع بيانات الائتمان من المرافق أو تجار التجزئة أو إدخال عشرات الائتمان باعتبارها خدمة ذات قيمة مضافة. يعتبر أي تغيير يحسن نتيجة اقتصاد ما في أي من ميزات المؤشر الثمانية كإصلاح. يمكن لبعض الإصلاحات أن يكون لها تأثير على أكثر من ميزة ، على سبيل المثال استحداث مكتب ائتمان جديد يغطي أكثر من 5% من السكان البالغين ويوزع معلومات عن الشركات والأفراد، وكذلك البيانات الإيجابية والسلبية، ويوفر الوصول عبر الإنترنت إلى مستخدمي البيانات، يمثل زيادة بنسبة 3 نقط على المؤشر. في المقابل، يمثل إدخال التشريعات التي تكفل حقوق المقترضين للوصول إلى البيانات الخاصة بهم في أكبر مكتب ائتمان أو تسجيل في الاقتصاد إصلاح مع زيادة بنسبة نقطة على المؤشر.

ثانيا، يمكن أيضا أن تصنف التغييرات التي تزيد تغطية أكبر مكتب ائتمان أو سجل في الاقتصاد بأكثر من 5% من السكان البالغين على أنها إصلاحات. وفقا لمنهجية الحصول على الائتمان، إذا كان مكتب الائتمان أو السجل ليس قيد التشغيل أو يغطي أقل من 5% من السكان البالغين، تكون النتيجة على عمق مؤشر المعلومات الائتمانية 0. يعتمد أثر إصلاح على خصائص نظام التقارير الائتمانية للاقتصاد من حيث علاقتها

بميزات المؤشر الثمانية. لا يصنف توسيع نطاق التغطية التي لا يصل إلى 5% من السكان البالغين كإصلاح ولكن لا يزال يعكس تأثيره على أكثر الإحصاءات المحدثة . وثالثا، يقر أحيانا مؤشر المعلومات الائتمانية تعديلات تشريعية من دون تأثير حالي على البيانات كإصلاحات. يكون هذا الخيار عادة مخصص للتغييرات التشريعية من حجم استثنائي، مثل استحداث قوانين تسمح بتشغيل مكاتب الائتمان أو قوانين حماية البيانات الشخصية.

نفذت دول الدراسة الثلاث في هذا المجال 5 إصلاحات خلال الفترة (2008-2017)، من بينها إصلاحين للسعودية، وإصلاحين للجزائر وإصلاح واحد فقط للأردن.

حيث قامت الجزائر سنة 2012 بتحسين نظام المعلومات الائتمانية من خلال ضمان قانوني يعطي الحق للمقترضين بالاطلاع على بياناتهم الشخصية والتحقق منها، وفي سنة 2013 حسنت الجزائر سبل الوصول إلى المعلومات الائتمانية بتقليص الحد الأدنى للقروض المفترض إدخالها في قاعدة بيانات القروض. وحسن الأردن سنة 2011 نظام المعلومات الائتمانية لديه من خلال إنشاء مكتب الائتمان الخاص وتخفيض عتبة الحصول على القروض. وفي السعودية أنشأ مكتب الائتمان الخاص سنة 2008 مكتب الائتمان التجاري يصدر تقارير عن الشركات تتضمن وضعهم الائتماني، وفي سنة 2011 تم تعديل قانون الرهن التجاري لتعزيز فرص الحصول على الائتمان بأكثر مرونة للقروض المكفولة بضمان، والسماح لعملية الإنفاذ خارج المحكمة في حالة العجز عن السداد.

ثانيا: الإصلاحات في مجال حماية المستثمرين.

يتم تصنيف جميع التغييرات التشريعية والتنظيمية التي تؤثر على نتيجة اقتصاد معين على أي من الأسئلة الثمانية والأربعون 48 التي تتألف منها المؤشرات الستة لحماية المستثمرين الأقلية كإصلاح. يجب أن يكون الإصلاح إلزامي، وهذا يعني أن عدم

الامتثال يسمح للمساهمين برفع دعوى في المحكمة أو يسمح لهيئة تنظيمية (مثل أمين سجل الشركات، وهيئة سوق رأس المال أو لجنة الأوراق المالية والبورصات) بتوجيه عقوبات. وتستبعد المبادئ التوجيهية والقواعد النموذجية والمبادئ والتوصيات التي تسمح بإعطاء تفسيرات في حالة عدم الامتثال، عندما يؤثر تغيير ما على الشركات المدرجة في البورصة حصرا، يتم أخذه في عين الاعتبار فقط إذا كان 10 شركات أو أكثر مدرجين في البورصة. إذا كان لا يوجد لدى الاقتصاد بورصة أو إذا كان لديه سوق أوراق مالي مع أقل من 10 شركات مدرجين في سوق الأوراق المالي، يؤخذ بعين الاعتبار التغيير فقط إذا كان يؤثر على الشركات بغض النظر عن ما إذا كان يتم تداول أسهمها أو لا.

وتشمل الإصلاحات التي تؤثر على مجموعة مؤشرات حماية المستثمرين الأقلية تعديلات قوانين الشركات، القوانين التجارية، أنظمة الأوراق المالية، قوانين الإجراءات المدنية، قواعد المحكمة، قوانين أو مراسيم أو أنظمة أو قرارات المحكمة العليا، أو قواعد القيد في البورصة أو استحداث هذه القوانين. يجب أن تؤثر التغييرات على حقوق وواجبات الجهات المصدرة، ومديري الشركة، وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة أو بشكل عام، بجوانب الحوكمة التي تقيسها المؤشرات، على سبيل المثال في اقتصاد معين، يجب أن يكون وافق مجلس الإدارة على المعاملات مع الأطراف ذات الصلة بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة الذين لديهم مصلحة مالية شخصية في رؤية الصفقة تنجح. يقدم هذا الاقتصاد قانونا يقضي بأن تتم موافقة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة من قبل الاجتماع العام للمساهمين ويستبعد المساهمين الذين لديهم مصالح متضاربة من المشاركة عن التصويت. يؤدي هذا القانون إلى زيادة بنسبة نقطتين على سؤال مماثل في مؤشر نطاق الإفصاح، وإشارة التقرير إلى هذا الإصلاح.

لم تقم الجزائر والأردن بأية إصلاحات في هذا المجال طيلة الفترة (2008-2017)، بينما تم تسجيل إصلاحين قامت بهما السعودية. ففي سنة 2009 اتخذت السعودية إجراءات

هامة لحماية المستثمرين الأقلية من خلال منع الأطراف المعنية بالتصويت، من التصويت على المعاملات مع أطراف لهم صلة بهم، كما أقرت عقوبات إضافية على المدراء إن ثبتت مسؤوليتهم عن وجود أضرار للشركة من جراء معاملات كانت لديهم مصلحة شخصية فيها. كما اتخذت قرارات من شانها تعزيز حماية المستثمرين الأقلية من خلال تعزيز رقابتهم على هياكل الشركات وزيادة متطلبات الشفافية للشركات سنة 2017.

ثالثا: الإصلاحات في مجال إنفاذ العقود.

تتعقب مجموعة مؤشرات إنفاذ العقود التعديلات المرتبطة بفعالية وجودة الإطار التنظيمي لتسوية المنازعات التجارية في كل سنة. وتقسم الإصلاحات إلى قسمين: تلك التي تسهل ممارسة أنشطة الأعمال وتلك التي تصعبها ، يستخدم مؤشر إنفاذ العقود ثلاثة معايير للاستدلال على الإصلاح:

أولا، يمكن تصنيف كل التعديلات في القوانين والأنظمة ذات أي تأثير في نتيجة الاقتصاد على مستوى نوعية مؤشر نوعية الإجراءات القضائية كإصلاحا ت، وتشمل الأمثلة المتعلقة بالإصلاحات المؤثرة على نوعية مؤشر الإجراءات القضائية: إجراءات الإيداع الإلكتروني للشكوى الابتدائية، إنشاء محكمة تجارية أو قسم تابع لها، أو إدخال أنظمة مخصصة لحل الدعاوى الصغيرة . ويمكن أن تكون التغيرات التي تؤثر على مؤشر نوعية الإجراءات القضائية مختلفة من حيث الحجم والنطاق وما تزال تعتبر إصلاحا، على سبيل المثال إنجاز نظام إداري إلكتروني جديد للاستخدام من طرف القضاة والمحامين يمثل إصلاحا مع زيادة بنسبة نقطتين في المؤشر، في حين أن تقديم حوافز للأطراف لاستخدام الوساطة يمثل إصلاحا مع الزيادة نصف نقطة في المؤشر .

ثانيا، ما يمكن أيضا أن تصنف التعديلات التي يكون لها تأثير على الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع على أنها إصلاحات حسب أهمية التعديلات .وفقا لمنهجية إنفاذ العقود، يصنف كل تحديث في التشريعات يؤدي إلى تغيير في نقطتين مئويتين أو أكثر

على مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء في مؤشرات الوقت والتكلفة على أنها إصلاح. لا تصنف التعديلات الأقل تأثيرا على أنها إصلاحات ولكن تأثيرها منعكس في المؤشرات الأكثر تحديثا.

ثالثا، في بعض الأحيان يصنف مؤشر إنفاذ العقود تعديلات تشريعية ليس لها تأثير قانوني على البيانات كإصلاحات . هذا الخيار عادة يكون خاص بالتعديلات التشريعية الاستثنائية مثل المراجعات الكبيرة التي طالت قوانين الإجراءات المدنية الجاري العمل بها.

قامت دول الدراسة الثلاث بتنفيذ 3 إصلاحات في هذا المجال خلال الفترة (2008-2017)، لكل منها إصلاح واحد فقط.

حيث قامت الجزائر سنة 2010 بحوسبة المحاكم وإنشاء نظام الكتروني للقضايا، بالإضافة إلى الرمز الجديد للحالات المدنية الذي يقلل من الإجراءات والوقت. وفي نفس السنة قام الأردن بتطبيق نظام الكتروني للقضايا وتقسيم المحكمة التجارية المتخصصة، ورفع سقف القضايا التي تنظر فيها المحكمة الابتدائية. بينما قامت السعودية بتطبيق نظام الإيداع الالكتروني، وزيادة حوسبة المحاكم سنة 2013.

رابعا: الإصلاحات في مجال تسوية حالات الإعسار.

تتعقب مجموعة مؤشرات حل الإعسار التعديلات المرتبطة بفعالية وجودة الإطار التنظيمي للإعسار في كل سنة. وتقسم الإصلاحات إلى قسمين: تلك التي تسهل ممارسة أنشطة الأعمال وتلك التي تصعبها. و يستخدم مؤشر حل الإعسار ثلاثة معايير للاستدلال على الإصلاح:

أولا، يتم تصنيف كل التعديلات في القوانين والأنظمة ذات أي تأثير في نتيجة الاقتصاد على مستوى مؤشر صلابة إطار التنظيمي للإعسار كإصلاحات ، تتضمن بعض الأمثلة من الإصلاحات التي تؤثر على مؤشر صلابة إطار التنظيمي للإعسار

تعديلات على مستوى الشروع في إجراءات الإعسار، إدخال إجراءات إعادة التنظيم للمرة الأولى والتدابير التنظيمية للتمويل بعد الشروع (اللاحق للبدء) وأولوياته. يمكن أن تكون الإصلاحات التي تؤثر على صلابة الإطار التنظيمي للإعسار مختلفة من حيث الحجم والنطاق وما تزال تعتبر إصلاحا. على سبيل المثال، يمثل إنجاز التمويل بعد الشروع (اللاحق للبدء) وتخصيصه لأولويات معينة إصلاحا مع زيادة بنسبة نقطتين إضافيتين في المؤشر، في حين يمثل تغيير مقياس الشروع من اختبار الميزانية العمومية إلى اختبار السيولة إصلاحا بنسبة نصف نقطة إضافية في المؤشر.

ثانيا، يمكن أيضا أن تصنف التغييرات التي يكون لها تأثير على الوقت، التكلفة أو نتيجة إجراءات الإعسار كإصلاحات حسب حجم التغييرات. ويصنف كل تحديث في البيانات يؤدي إلى تغيير نقطتين مئويتين أو أكثر في الفجوة النسبية للمسافة من الحد الأعلى للأداء في مؤشرات الوقت، التكلفة والنتيجة على أنه إصلاح. لا تصنف التعديلات الأقل تأثيرا على أنها إصلاحات ولكن تأثيرها لا يزال ينعكس على المؤشرات المحدثة لهذه المجموعة من المؤشرات.

ثالثا، في بعض الأحيان يصنف مؤشر تسوية حالات الإعسار التعديلات التشريعية التي ليس لها تأثير قانوني على البيانات على أنها إصلاحات. يكون هذا الخيار عادة خاص بالتعديلات التشريعية الاستثنائية مثل المراجعات الكبيرة التي طالت قوانين إعسار الشركات.

لم تقم الجزائر والأردن بأية إصلاحات في هذا المجال طيلة الفترة (2008-2017)، بينما تم تسجيل إصلاحين قامت بهما السعودية. حيث قامت السعودية سنة 2009 بتقديم مواعيد صارمة لإجراءات الإفلاس، وبالتالي تسريع عملية بيع موجودات المدينين بالمزاد. كما أتاحت تسوية ودية لحالات الإعسار بسرعة، وفرض مواعيد زمنية قاطعة على التسويات بغرض تشجيع الدائنين على المشاركة مما أدى إلى تعزيز فرص الحصول على الائتمان.

بعد عرض أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، الأردن والسعودية في مجال بيئة أداء الأعمال، سوف نقدم في المطلب الموالي أهم السياسات والإجراءات المقترحة لإصلاح بيئة أداء الأعمال بهذه الدول.

المطلب الثالث: الإجراءات المقترحة لإصلاح بيئة أداء الأعمال في دول الدراسة.

في ضوء استعراض وضع دول الدراسة في مختلف مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتقديم أهم الإصلاحات التي قامت بها في هذا المجال، وفي محاولة تقديم وصفة إصلاح تتضمن اقتراحات محددة قابلة للتطبيق استخلصت نشرة ضمان الاستثمار أهم وأبرز التوصيات من واقع تجارب عملية طبقتها بعض الدول في العالم وثبت نجاحها وفعاليتها، ويمكن إيجاز أبرز توصيات الإصلاح في ما يلي[1]:

أولا: الجانب الإجرائي وتكلفة ومدة انجاز المعاملات.

تشير بيانات المؤشرات الفرعية في الجزائر، الأردن والسعودية والتي تطرقنا لها سابقا إلى الإجراءات والفترة الزمنية المستغرقة لتنفيذها وتكلفتها سواء تلك التي تخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني لشركة جديدة (بدء المشروع)، أو مؤشر تسجيل ملكية الأصول العقارية، أو مؤشر استصدار تراخيص البناء، أو مؤشر توصيل الكهرباء أو مؤشر التجارة عبر الحدود إلى أن المشاكل تتركز في عقبات المرور بعدد من الإجراءات المنفصلة وما يصاحب ذلك من التقدم لأكثر من جهة حكومية، ومن ثم طول الفترة الزمنية لانجاز هذه المعاملات، وفي بعض الأحيان إلى تدني مستوى الخدمة المقدمة، هذا بالإضافة إلى إجراءات إغلاق الأعمال والنشاط وخطوات تصفية الشركة، وكذلك

[1] أنظر:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **نشرة ضمان الاستثمار** ، السنة الثامنة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2010، ص ص 6-8.

– البنك العالمي، **ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2010**، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، 2010، ص ص 33-42.

إجراءات الحجز على الضمانات المقدمة مقابل الحصول على الائتمان. وفي هذا الصدد تستطيع حكومات دول الدراسة تقليص عدد الإجراءات في كافة المؤشرات المشار إليها وكذلك الفترة الزمنية والتكلفة اللازمة لانجازها دون أية تغييرات أو تعديلات على مستوى التشريعات والقوانين المعمول بها وذلك على النحو التالي:

1. تأسيس الكيان القانوني (بدء المشروع):

-تبسيط ودمج إجراءات تسجيل شركات الأعمال الجديدة وخفض تكلفتها تحت مظلة جهة وحيدة (مركز موحد) يتمثل فيها جميع الوزارات والجهات الحكومية المعنية.

-تجنب اللجوء إلى النظام القضائي والمحاكم لاستصدار شهادات معتمدة موثقة.

-إدخال نظام العمل بتراخيص مؤقتة بغرض إتاحة الفرصة لبدء الأعمال والتشغيل لمدد قصيرة (مثلا ستة شهور)، بعدها تخضع الشركة الجديدة لفحص السلطات المعنية قبل إصدار الترخيص النهائي.

-اعتماد أسلوب التعامل الالكتروني والتوسع فيه بشكل مستمر.

-العمل بقاعدة الصمت يعني الموافقة، بتحديد وقت قصير (خمسة أيام مثلا) لاستصدار الموافقات للشركات الجديدة وبالتالي يتم اعتبار أن الشركة قد تم الموافقة على تسجيلها بمجرد مرور الوقت المحدد.

-توحيد مقاييس وبنود المستندات والنماذج بما يلغي حاجة المستثمر إلى خدمات قانونية فضلا عن تسهيل تنفيذ إجراءات التسجيل للقائمين على التسجيل.

-تخفيض تكلفة انجاز الإجراءات عن طريق إلغاء بعض المتطلبات غير اللازمة مثل نشر وإعلان تأسيس الشركة الجديدة في اثنين من الصحف الوطنية، إن وجدت، وإلغاء بعض الرسوم الخاصة بالتسجيل.

2. تراخيص البناء وتسجيل ملكية الأصول العقارية:

-تقليل عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء واختصار مدتها وخفض تكلفتها وإتباع أسلوب النافذة الموحدة والتعامل الالكتروني.

-توحيد الجهات المعنية بتسجيل ملكية الأصول العقارية سواء كانت أراضي أو مباني في جهة واحدة أو على الأقل زيادة مستوى التنسيق فيما بينها ومن تقليل حدوث الأخطاء الازدواجية والتكرار فيما بين المكتب القانوني لتسجيل الملكية ومكتب الشهر العقاري.

-إتباع نظام مرن وبسيط وسريع ومنخفض التكاليف لتسجيل الملكيات وإتاحة المعلومات الخاصة بها لأصحاب الأعمال في صورة مبسطة وعبر وسائل الكترونية لا تستلزم قانونيين للتعامل معها وفهمها.

3. التجارة عبر الحدود:

-تنفيذ اتفاقات التعاون الحدودية مع الدول الأخرى وإنشاء أو تحسين نظام تبادل البيانات الالكتروني المحلي والدولي.

-إنشاء أو تحسين النافذة الموحدة للسلطات الجمركية والأمنية وتحسين الإجراءات في المنافذ البرية والبحرية والجوية.

-إتباع نظم التفتيش الانتقائي المستندة إلى تحليل المخاطر في مختلف المنافذ أو تحسين القائم منها بالوسائل التكنولوجية والإدارية الحديثة.

4. دفع الضرائب:

-السماح بأسلوب التقييم الذاتي المشروط.

-تسهيل إجراءات دفع الضرائب واختصارها وخفض تكلفتها مع السعي لإتباع نظام التعامل الالكتروني ولاسيما تقديم الإقرارات والموافقة عليها وسداد الرسوم.

5. إغلاق المشروع وتصفيته:

-إنشاء مكاتب تسجيل لكل أنواع الضمانات التي يقرها قانون الضمانات من خلال إجراءات إدارية مبسطة لا تتطلب توثيقا أو مراجعة قانونية وتسمح للمقرضين بفحص تسجيل الضمانات عبر الشبكة الالكترونية بشكل دائم.

-تحسين إجراءات الحجز على الأصول المقدمة كضمانات.

-اختصار إجراءات التصفية وتقليل مدتها وتكلفتها.

ثانيا: النظام القضائي.

النظام القضائي التي يتسم بالكفاءة والعدالة يكون لديه المقدرة على تقديم الخدمات الفعالة لقطاع الأعمال، وخصوصا فيما يتعلق بإجراءات إنفاذ العقود وتحصيل الديون المتأخر سدادها والبت في حالات الإفلاس وإعادة هيكلة الشركات المتعثرة وهو ما يتطلب اختصار هذه الإجراءات وتقليل تكلفة ومدة انجازها وذلك من خلال الخطوات التالية:

-الإسراع في إصدار الأحكام من خلال تحديد صارم للفترة الزمنية لإصدار الأحكام لا يمكن تجاوزها.

-تبني وتصميم نظام يضمن كفاءة وفعالية إدارة القضية يرتكز على ركيزتين: أولاهما؛ أن يتحمل القاضي المسؤولية لمتابعة القضية من بدايتها إلى نهايتها حتى يكون على علم بمراحل تطور القضية وبالتالي لا يلجأ إلى تأجيلها. وثانيهما؛ إدخال نظام إلى لتسجيل ومتابعة القضايا من تاريخ رفع القضية إلى تاريخ إصدار الحكم فيها على غرار تجربة كل من ألبانيا وأرمينيا تحت إشراف البنك الدولي.

-إنشاء وتكوين قواعد بيانات وأنظمة معلومات في المحاكم وإخراج المعاملات التي لا تمثل نزاعات قضائية مثل تسجيل الشركات خارج اختصاص المحاكم.

-إنشاء وتأسيس محاكم للدعاوى القضائية الصغيرة ومحاكم تجارية متخصصة.

-تدريب رجال القضاء وتأهيلهم على ممارسة الأحكام في القضايا التجارية، حيث ثبت أن المحاكم التجارية المتخصصة ساعدت بدرجة كبيرة على تسارع معدلات إنفاذ العقود فيما يتعلق بتحصيل الديون المتأخر سدادها والبت في حالات الإفلاس.

-تقليل فرص إساءة استخدام حقوق رفع دعاوى الاستئناف.

-تحسين تنفيذ الأحكام من خلال إسناد المهمة لسلطة تنفيذ الأحكام التابعة للحكومة أو مكاتب متخصصة في تنفيذ الأحكام تابعة للقطاع الخاص او خصخصة سلطة تنفيذ الأحكام العامة.

-إشراف الدائنين في إجراءات ومراحل إعلان الإفلاس حيث يتم العمل بأسلوب الموافقة الجماعية المسبقة للدائنين قبل إعلان الإفلاس، وذلك للتأكيد على أن الشروع في عملية التصفية أو إعادة الهيكلة للشركة المتعثرة لا يوقف بأي حال من الأحوال عملية الحجز على الضمانات ومن ثم تحسين إجراءات الحجز على الضمانات دون الحاجة إلى الدخول في متاهات القضاء والمحاكم ودعاوى الاستئناف المتتالية على الأحكام وما يصاحب ذلك من ضياع للوقت وزيادة التكلفة.

-اختصار الإجراءات (مثل استخدام السويفت) وتبسيطها (مثل قبول مستندات توقف المدين عن السداد دون الحاجة إلى اعتمادها أو توثيقها من خلال النظام القضائي) والاهتمام بسرعة البت في الديون صغيرة الحجم.

-السماح بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالحجز والتصرف في الضمانات بعيدا عن النظام القضائي والمحاكم.

ثالثا: تحسين درجة الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية والائتمانية مع التوسع في استخدام الخدمات الالكترونية.

-إدخال وتطوير التعامل الالكتروني بين الأجهزة الحكومية وكذلك مع المؤسسات الخاصة والأفراد وخصوصا في مجالات تسجيل المعلومات والبيانات للمستثمرين

والحصول عليها تمهيدا لمزيد من الخدمات التي تشمل انجاز عدد متزايد من المعاملات واعتماد التوقيع الالكتروني.

-تحسين مستوى المعلومات الائتمانية كما وكيفا وإنشاء وتطوير مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية سواء الحكومية أو الخاصة عبر توسيع قاعدة مقدمي البيانات، وتطوير نظام التسجيل الالكتروني مقابل توفير الخطوط المفتوحة للحصول على تقارير دورية تتضمن معلومات ايجابية وسلبية أكثر دقة وشمولا. والاهم إتاحة الفرصة للتدقيق الدوري عليها سواء من قبل المقرضين أو المقترضين وذلك باعتماد آلية تسمح لهم بتصحيح الأخطاء الواردة هذه التقارير إن وجدت.

-تعزيز سبل الإفصاح عن المعلومات المالية وتدقيقها وسرعة نشرها بمجرد تجميعها باستغلال الوسائل الالكترونية بهدف حماية المستثمرين في الشركات وخصوصا صغار المستثمرين، وفي هذا الصدد يجب الإفصاح عن كل من ملكيات العائلة أو الأسرة والملكية غير المباشرة وملكية المستفيدين، ونصوص اتفاقيات التصويت على اتخاذ القرارات المالية ونتائج تقارير مدققي النتائج المالية الداخليين والخارجيين، وإصدار شهادات بشأن دقتها وصحتها. كما يوصى بانتهاج الإصلاحات تدريجيا والبدء بالإصلاحات البسيطة أولا مثل زيادة درجة الإفصاح عن الملكيات والأداء المالي ثم تسهيل ودعم صغار المستثمرين من أجل الحصول على حقوقهم من خلال القضاء والمحاكم. ثم فرض عقوبات رادعة على الشركات في حالات تأخر الإفصاح عن البيانات المالية وعلى المديرين وكبار المستثمرين في حالة ثبوت ممارستهم الضارة بأموال المستثمرين الآخرين. ثم تشجيع وتنشيط المستثمرين على إثبات التجاوزات.

رابعا: الجانب القانوني والتشريعي.

إضافة إلى الاقتراحات السابقة بشأن إصلاحات يسهل تطبيقها من خلال قرارات إدارية من السلطة التنفيذية، يمكن اقتراح أيضا تبني تعديلات تشريعية خاصة بعدد من القوانين نوجزها في ما يلي:

1. قانون الشركات والإفلاس:

-تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس شركة جديدة إلى اقل حد ممكن أو إلغاءه تماما خاصة وانه لا توجد في الواقع العملي منافع محققة من وراء الشرط. حيث يسمح القانون للمستثمر بسحب رأس المال من المصرف الذي أودعه فيه بعد الانتهاء من إجراءات التسجيل مباشرة.

-تخفيض عدد الإجراءات المطلوبة لاسترداد الديون وتنظيم مهنة القائمين عليها وتصميم هيكل من الحوافز والمكافآت التصاعدية التي تتناسب طرديا مع حجم الديون (كنسبة من الديون أو المستحقات المستردة بشروط زمنية) لتمثل حافزا للقائمين على العملية للإسراع بالخطوات.

-تشجيع الشركات على ضبط وتدقيق بياناتها التشغيلية والمالية بتشكيل لجنة داخلية لمراجعة وضبط القوائم المالية وإصدار شهادة بشان دقتها وصحتها والاستعانة بمدقق حسابات خارجي.

2. قانون الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية:

-خفض المعدلات الضريبية بأنواعها ولاسيما ضرائب الأرباح والعمل وتوحيدها ومحاولة إتباع أسلوب الإعفاءات الضريبية في بداية النشاط.

-خفض الرسوم الجمركية وتكلفة مناولة البضائع بأنواعها وفي مختلف المنافذ ولاسيما على مستلزمات الإنتاج وتأسيس المشروعات والعمل بالنظم التي تسهل التجارة عبر الحدود مثل المناطق الحرة والإعفاءات والسماح المؤقت وغيرها.

3. قانون المصارف والائتمان:

-إصلاح قانون الضمانات بغرض السماح بإنفاذها خارج المحاكم وتوسيع وتنويع أنواع الأصول المنقولة التي يمكن للمدنين تقديمها كضمانات في سبيل الحصول على الائتمان.

-يقترح البنك الدولي وضع مواصفات عالمية للضمانات تكون بمنزلة معايير دولية متفق عليها تغطي جميع أنواع الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات وكذلك جميع أنواع الديون ومن ثم السماح لكل من المقرض والمقترض بالاستفادة من هذا النظام العالمي الموحد.

-مراجعة نصوص حماية البيانات الشخصية بغرض توسيع نطاق المعلومات الائتمانية التي يمكن توفيرها من المصادر غير المصرفية وذلك بهدف توسيع قاعدة مقدمي البيانات لمكتب تسجيل المعلومات الائتمانية مما يزيد من القدرة على التنبؤ باحتمال تخلف المقترض عن السداد.

-إنشاء جهة لتسجيل المعلومات الائتمانية لهدمة أهداف الرقابة والإشراف المصرفي والسياسة النقدية وعدم الاكتفاء بالمكاتب الخاصة لتسجيل المعلومات الائتمانية مع تعزيز سبل إتاحتها بالوسائل الالكترونية.

4. قانون سوق الأوراق المالية:

-سد الثغرات في قوانين الإفصاح بتطبيق الشروط الضرورية الأكثر شمولا والتي تعطي صورة أوضح عن الملكيات المباشرة وغير المباشرة لكبار الملاك في الشركات والتعاملات الداخلية والخارجية مع الأطراف ذات الصلة ولاسيما شركات المساهمة المدرجة في البورصة.

-تشجيع الشركات على الالتزام بمتطلبات الإفصاح المالي بدقة وفي المواعي د المحددة وتخويل الجهات الرقابية حق فرض عقوبات رادعة على الجهات المخالفة منها: فرض غرامات ضخمة وإلغاء أو توقيف التعامل على أوراقها المالية المدرجة في السوق المالي.

-إنشاء أسواق موازية للأوراق المالية تتعامل في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة يصاحبها متطلبات إدراج وإفصاح مالي أكثر تبسيطا.

كما يجب أن يضع المشرع الذي بصدد تنقيح تلك التشريعات ضمن أولوياته ضرورة توفير الانسجام فيما بين هذه التشريعات بما يحقق أفضل الممارسات، وعلى سبيل المثال لا يكفي وجود نظام فعال لتسجيل الملكيات وحده للحصول على نزيد من الائتمان، حيث يستمد نظام تسجيل الملكيات فعالية وكفاءته من وجود تنسيق مع قوانين الضمانات التي قد تؤدي في بعض الحالات إلى ارتفاع تكلفة الحصول على قرض الرهن العقاري، وكذلك مع توافر نظام قضائي نزيه وفعال لا يمنع أو يعوق المصارف من الرجوع على الضمانات والتصرف فيها في حالة تعثر المدين.

بعد عرض ترتيب وأداء الجزائر، الأردن والسعودية ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، ومؤشراته الفرعية العشرة، بالإضافة إلى التطرق إلى الإصلاحات التي قامت بها هذه الدول في هذا المجال وتقديم اقتراحات قابلة للتطبيق لمزيد من الإصلاحات، نريد معرفة مدى تأثير بيئة أداء الأعمال في دول الدراسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما سوف نجيب عليه من خلال المبحث الموالي.

المبحث الثالث: أثر بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الأردن والسعودية

تعتبر بيئة أداء الأعمال في الدولة من العوامل المحددة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وبعد دراسة واقع بيئة أداء الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية، سنقوم من خلال هذا المبحث دراسة التأثير لبيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة.

المطلب الأول: دراسة تأثير بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

تم حساب الأثر بالاعتماد على مقياس المسافة من الحد الأعلى لأداء الجزائر ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال كمتغير مستقل، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بالمليون دولار كمتغير تابع[1].

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي.

تم استخدام اختبار كلومونوف سيمونوف (kolmogorov-smirnov) للتأكد من أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا، وهذا من أجل القيام باختبار الانحدار الخطي البسيط.

ظهر مستوى الدلالة للمتغيران: مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء (DTF) بقيمة 0.166، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (FDI) بقيمة 0.517، وهما قيمتان أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وعليه يمكن القول أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا، كما يوضحه الجدول التالي:

[1] بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الجدول رقم (4-1)، وبيانات مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء من الجدول رقم (5-2).

الجدول رقم: (5-31): اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل والمتغير التابع في الجزائر.

المتغير	مستوى الدلالة
مقياس المسافة من الحد الأعلى (DTF)	0.166
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (FDI)	0.517

المصدر: مخرجات spss.

ثانيا: دراسة التأثير.

باستخدام التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع عن طريق برنامج spss، تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم: (5-32): ملخص النموذج الإحصائي للجزائر.

المتغير	القيمة
معامل الارتباط بيرسون (R)	0.904
معامل التحديد (صلاحية النموذج) (R^2)	0.817

المصدر: مخرجات spss.

يمكن قراءة نتائج الجدول رقم (5-32) كما يلي:

R: معامل الارتباط بيرسون بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ظهر معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع بقيمة 0.904 بمعنى 90.4%، مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

R^2: معامل التحديد (صلاحية النموذج).

ظهر معامل التحديد (R^2) بقيمة 0.817 أي 81.7%، وهي قيمة جاءت أكبر من 0.5 وبالتالي يعتبر هذا النموذج صحيحا لقياس الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل

والمتغير التابع، كما يدل أيضا على أن المتغير المستقل وهو مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء (DTF) يفسر تغيرات المتغير التابع أي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (FDI) بنسبة 81.7%، وبالتالي فان نسبة 18.3% تعزى إلى متغيرات أخرى تفسر تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومن الناحية الاقتصادية يمكن قراءة هذه النتيجة على وجود تفسيرين:

-التفسير الأول أن بعض المتغيرات الأخرى التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر- ونقصد بالمتغيرات الأخرى هنا المكونات الأخرى لمناخ الاستثمار في الجزائر ما عدا بيئة أداء الأعمال - تعتبر ضعيفة، ومن أمثلة ذلك تنافسية الاقتصاد الجزائري ودرجة الحرية الاقتصادية ودرجة الشفافية في الاقتصاد الجزائري، وهو ما يفسر ضعف تأثيرها في جذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما توجد متغيرات أخرى رغم أنها جيدة لكنها لم تؤثر بشكل واضح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وأهم مثال على ذلك المؤشرات الاقتصادية الكلية التي كانت تعتبر جيدة ومستقرة نسبيا في الجزائر، وهذا أعطى أهمية لبيئة أداء الأعمال في التأثير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-أما التفسير الثاني وهو أن بيئة أداء الأعمال في الجزائر رغم ضعفها مقارنة بالأردن والسعودية كما رأينا سابقا، إلا أنها تعتبر عاملا مؤثرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر الذي تعتبر تدفقاته أيضا ضعيفة جدا، بمعنى أنه مزال للجزائر إمكانية تحسين بيئة أداء الأعمال الضعيفة، وهو ما سوف يؤثر في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها، فلو تحسن الجزائر بيئة أداء الأعمال سيكون هذا من شأنه زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح.

ثالثا: معادلة الانحدار الخطي البسيط واختبار الفرضية.

توصلنا من خلال التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الخطي البسيط إلى إيجاد القيمة الابتدائية ومعامل التأثير لتشكيل معادلة الانحدار الخطي البسيط بين مقياس المسافة من الحد الأعلى كمتغير مستقل، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر كمتغير تابع، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (5-33): قيم معادلة الانحدار واختبار الفرضية الخاصة بالجزائر.

المتغير	القيمة
القيمة الابتدائية (b_0)	-21545.933
معامل التأثير (b)	460.712
مستوى دلالة الاختبار (Sig)	0.013

المصدر: مخرجات spss.

1. معادلة الانحدار الخطي البسيط: ومن قيم الجدول رقم (5-33) يمكن تشكيل معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية:

FDI= (-21545.933)+460.712*DTF

فلو نفترض أن مقياس المسافة من الحد الأعلى لأداء الجزائر ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال يساوي إلى صفر (0)، بمعنى أن بيئة أداء الأعمال في الجزائر تكون سيئة جدا، وبالتالي ستكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تساوي إلى القيمة الابتدائية (b_0) بقيمة (21545.933-) مليون دولار، فالقيمة السالبة هنا تدل على أنه سوف يتم تصفية استثمار أجنبي مباشر في الجزائر بقيمة تقارب إلى 21.5 مليار دولار، وهذا دليل على أهمية وجود بيئة أداء أعمال جيدة في الجزائر.

كما أنه من خلال المعادلة توصلنا إلى أنه لو تتحسن الجزائر بنقطة واحدة في مقياس المسافة من الحد الأعلى ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، فإن هذا من شأنه أن

يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بقيمة المعامل (b)، أي بزيادة قدرها 460.712 مليون دولار.

2. نتائج اختبار الفرضية: إن الهدف من اختبار الفرضية هو الإجابة على أسئلة الدراسة لتحقيق الأهداف المرجوة منها، فسيتم اختبار الفرضية الخاصة بتأثير بيئة أداء الأعمال في الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تقديم الفرضية التالية:

- يوجد تأثير لبيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

بالنظر إلى الجدول رقم (5-33) نلاحظ أن مستوى المعنوية Sig = 0.013 أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية البديلة والتي تقول بوجود تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع ، وعليه يمكن القول أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبيئة أداء الأعمال في الجزائر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

المطلب الثاني: دراسة تأثير بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن.

تم حساب الأثر بالاعتماد أيضا على مقياس المسافة من الحد الأعلى لأداء الأردن ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال كمتغير مستقل، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن بالمليون دولار كمتغير تابع[1].

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي.

يوضح الجدول التالي مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل (DTF) والمتغير التابع(FDI) في الأردن:

[1] بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الجدول رقم (4-1)، وبيانات مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء من الجدول رقم (5-2).

الجدول رقم: (5-34): اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل والمتغير التابع في الأردن.

المتغير	مستوى الدلالة
مقياس المسافة من الحد الأعلى (DTF)	0.166
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (FDI)	0.517

المصدر: مخرجات spss.

تم استخدام اختبار كلومونوف سيمونوف (kolmogorov-smirnov) للتأكد من أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا، وهذا من أجل القيام باختبار الانحدار الخطي البسيط. حيث ظهر مستوى الدلالة للمتغيران: مقياس المسافة من الحد الأعلى لأداء الأردن ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال (DTF) بقيمة 0.512، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن (FDI) بقيمة 0.994، وهما قيمتان أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وعليه يمكن القول أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا.

ثانيا: دراسة التأثير.

باستخدام التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع عن طريق برنامج spss، تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم: (5-35): ملخص النموذج الإحصائي للأردن.

المتغير	القيمة
معامل الارتباط بيرسون (R)	0.033
معامل التحديد (صلاحية النموذج) (R^2)	0.01

المصدر: مخرجات spss.

يمكن قراءة نتائج الجدول رقم (5-35) كما يلي:

R: معامل الارتباط بيرسون بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ظهر معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع بقيمة 0.033 بمعنى 3.3%، مما يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة جدا بين مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن.

R^2: معامل التحديد (صلاحية النموذج).

ظهر معامل التحديد (R^2) بقيمة 0.01 أي 1%، وهي قيمة جاءت أقل من 0.5 وبالتالي يعتبر هذا النموذج غير صحيح لقياس الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كما يدل أيضا على أن المتغير المستقل وهو مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء (DTF) يفسر تغيرات المتغير التابع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (FDI) بنسبة 1% فقط، وبالتالي فان نسبة 99% تعزى إلى متغيرات أخرى تفسر تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، ومن الناحية الاقتصادية يمكن تفسير هذه النتيجة على أن بيئة أداء الأعمال ليست العامل الحاسم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن المكونات الأخرى لمناخ الاستثمار لها الأثر الكبير في جذب هذا النوع من الاستثمارات، حيث لاحظنا أن للأردن مؤشرات اقتصادية كلية مقبولة، كما احتل مراتب جيدة ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية، وله درجة مخاطر معتدلة، كما كان في مرتبة حسنة في مؤشر الشفافية مقارنة بالجزائر والسعودية، بالإضافة إلى أن بيئة أداء الأعمال في الأردن ليست بدرجة جيدة، حيث لاحظنا أن مرتبة الأردن ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال كانت متأخرة تراوحت بين 74 و 118 عالميا، مما يفسر لنا ضعف تأثير بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن، فرغم ضعف حصيلة التدفقات الواردة إلى الأردن، إلا أن بيئة أداء الأعمال كانت أيضا ضعيفة ولم تساهم بشكل واضح في جذبها، وعلى الأردن أن يحسن بيئة أداء الأعمال أكثر.

ثالثا: معادلة الانحدار الخطي البسيط واختبار الفرضية.

توصلنا من خلال التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الخطي البسيط إلى إيجاد القيمة الابتدائية ومعامل التأثير لتشكيل معادلة الانحدار الخطي البسيط بين مقياس المسافة من الحد الأعلى كمتغير مستقل، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن كمتغير تابع، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (5-36): قيم معادلة الانحدار واختبار الفرضية الخاصة بالأردن.

المتغير	القيمة
القيمة الابتدائية (b_0)	724.217
معامل التأثير (b)	15.703
مستوى دلالة الاختبار (Sig)	0.950

المصدر: مخرجات spss.

1. معادلة الانحدار الخطي البسيط: ومن قيم الجدول رقم (5-36) يمكن تشكيل معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية:

FDI= 724.217+15.703*DTF

فلو نفترض أن مقياس المسافة من الحد الأعلى لأداء الأردن ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال يساوي إلى صفر (0)، بمعنى أن بيئة أداء الأعمال في الأردن سيئة جدا، وبالتالي ستكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن تساوي إلى القيمة الابتدائية (b_0) بقيمة 724.217 مليون دولار، وهذا دليل على أهمية وجود بيئة أداء أعمال جيدة في الأردن، حيث في غيابها ستقل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بشكل واضح.

كما أنه من خلال المعادلة توصلنا إلى أنه لو يتحسن الأردن بنقطة واحدة في مقياس المسافة من الحد الأعلى ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، فإن هذا من شأنه أن يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليه بقيمة المعامل (b)، أي

بزيادة قدرها 15.703 مليون دولار، وهي قيمة ضعيفة جدا تعكس الأثر الضعيف لبيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن.

2. نتائج اختبار الفرضية: سيتم اختبار الفرضية الخاصة بتأثير بيئة أداء الأعمال في الأردن في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تقديم الفرضية التالية:

- يوجد تأثير لبيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن.

بالنظر إلى الجدول رقم (5-36) نلاحظ أن مستوى المعنوية Sig = 0.950 أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وعلى هذا الأساس نرفض الفرضية البديلة والتي تقول بوجود تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع، وعليه يمكن القول أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبيئة أداء الأعمال في الأردن على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليه.

المطلب الثالث: دراسة تأثير بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية.

تم حساب الأثر بالاعتماد أيضا على مقياس المسافة من الحد الأعلى لأداء السعودية ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال كمتغير مستقل، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى السعودية بالمليون دولار كمتغير تابع[1].

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي.

يوضح الجدول التالي مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل (DTF) والمتغير التابع(FDI) في الأردن:

[1] بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الجدول رقم (4-1)، وبيانات مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء من الجدول رقم (5-2).

الجدول رقم: (5-37): اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل والمتغير التابع في السعودية.

المتغير	مستوى الدلالة
مقياس المسافة من الحد الأعلى (DTF)	0.585
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (FDI)	0.866

المصدر: مخرجات spss.

تم استخدام اختبار كلومونوف سيمونوف (kolmogorov-smirnov) للتأكد من أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا، وهذا من أجل القيام باختبار الانحدار الخطي البسيط. حيث ظهر مستوى الدلالة للمتغيران: مقياس المسافة من الحد الأعلى لأداء الأردن ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال (DTF) بقيمة 0.585، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن (FDI) بقيمة 0.866، وهما قيمتان أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وعليه يمكن القول أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا.

ثانيا: دراسة التأثير.

باستخدام التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع عن طريق برنامج spss، تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم: (5-38): ملخص النموذج الإحصائي للسعودية.

المتغير	القيمة
معامل الارتباط بيرسون (R)	0.124
معامل التحديد (صلاحية النموذج) (R^2)	0.015

المصدر: مخرجات spss.

يمكن قراءة نتائج الجدول رقم (5-38) كما يلي:

R: معامل الارتباط بيرسون بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ظهر معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع بقيمة 0.124 بمعنى 12.4%، مما يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة بين مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية.

R^2: معامل التحديد (صلاحية النموذج).

ظهر معامل التحديد (R^2) بقيمة 0.015 أي 1.5%، وهي قيمة جاءت أقل من 0.5 وبالتالي يعتبر هذا النموذج غير صحيح لقياس الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كما يدل أيضا على أن المتغير المستقل وهو مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء (DTF) يفسر تغيرات المتغير التابع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (FDI) بنسبة 1.5% فقط، وبالتالي فان نسبة 98.5% تعزى إلى متغيرات أخرى تفسر تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية، ومن الناحية الاقتصادية يمكن تفسير هذه النتيجة على أن بيئة أداء الأعمال ليست العامل الحاسم أو البارز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن المكونات الأخرى لمناخ الاستثمار لها الأثر الكبير في جذب هذا النوع من الاستثمارات، حيث لاحظنا أن السعودية لديها مناخ استثماري أحسن من مناخ الاستثمار لكل من الأردن والجزائر، وبيئة أداء الأعمال جزء من هذا المناخ، فكما توصلنا إلى أن بيئة أداء الأعمال في السعودية كانت جيدة من خلال ترتيبها العالمي والعربي ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، أيضا توصلنا إلى أن للسعودية عدة مكونات جيدة لمناخها الاستثماري، وهذا ما يفسر ضعف تأثير بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، هذا الأخير الذي كانت أيضا تدفقاته أكبر مقارنة بالجزائر والأردن.

ثالثا: معادلة الانحدار الخطي البسيط واختبار الفرضية.

توصلنا من خلال التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الخطي البسيط إلى إيجاد القيمة الابتدائية ومعامل التأثير لتشكيل معادلة الانحدار الخطي البسيط بين مقياس المسافة من الحد الأعلى كمتغير مستقل، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى السعودية كمتغير تابع، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (5-39): قيم معادلة الانحدار واختبار الفرضية الخاصة بالسعودية.

المتغير	القيمة
القيمة الابتدائية (b_0)	-9958.378
معامل التأثير (b)	349.072
مستوى دلالة الاختبار (Sig)	0.815

المصدر: مخرجات spss.

1. معادلة الانحدار الخطي البسيط: ومن قيم الجدول رقم (5-39) يمكن تشكيل معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية:

FDI= (-9958.378)+349.072*DTF

بافتراض أن مقياس المسافة من الحد الأعلى لأداء السعودية ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال يساوي إلى صفر (0)، بمعنى أن بيئة أداء الأعمال في السعودية تكون سيئة جدا، فستكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن تساوي إلى القيمة الابتدائية (b_0) بقيمة سالبة (9958.378-) مليون دولار، وهذا دليل على أهمية كبيرة لوجود بيئة أداء أعمال جيدة في السعودية، حيث في غيابها سيتم تصفية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بقيمة 9.96 مليار دولار، وقيمة قيمة كبيرة جدا.

كما أنه من خلال المعادلة توصلنا إلى أنه لو تتحسن بيئة أداء الأعمال في السعودية بنقطة واحدة في مقياس المسافة من الحد الأعلى ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، فإن هذا من شأنه أن يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة

إليه بقيمة المعامل (b)، أي بزيادة قدرها 349.072 مليون دولار، وهي قيمة حسنة تعكس أهمية بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية، فلاحظنا خلال الفترة الماضية خاصة بين سنتي 2005 و2009 أن تحسن ترتيب السعودية ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال صاحبه تحسن واضح في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية.

2. نتائج اختبار الفرضية: سيتم اختبار الفرضية الخاصة بتأثير بيئة أداء الأعمال في السعودية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تقديم الفرضية التالية:

- يوجد تأثير لبيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية.

بالنظر إلى الجدول رقم (5-39) نلاحظ أن مستوى المعنوية Sig = 0.815 أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وعلى هذا الأساس نرفض الفرضية البديلة والتي تقول بوجود تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع، وعليه يمكن القول أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبيئة أداء الأعمال في السعودية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليه.

في الأخير، من خلال معادلات الانحدار الخطي البسيط، لاحظنا وجود تأثير متفاوت بين مقياس المسافة من الحد الأعلى كمتغير مستقل، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كمتغير تابع لدول الدراسة، وهو ما يعطي أهمية نسبية لبيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل دولة. بالإضافة إلى أن قلة سنوات الدارسة للتأثير أثر سلبا على النتائج الإحصائية فلما كانت تدل على وجود تأثير قوي جدا مثل حالة الجزائر، وإما تدل على وجود تأثير يكاد ينعدم في حالتي الأردن والسعودية.

خلاصة:

تعتبر عملية تحسين بيئة أداء الأعمال مهمة يجب أن تكون مستمرة وديناميكية ومبنية على أسس علمية ومتابعة دقيقة لكل ما يحدث من جهود في باقي دول العالم في هذا المجال، خصوصا وأن هذه التحسينات تعد أحد المداخل الأساسية لتحسين مناخ الاستثمار في كل دولة لتعزيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

منذ سنة 2004 تصدر مجموعة البنك الدولي تقارير ممارسة أنشطة الأعمال في جل دول العالم، حيث تم وضع مؤشرا عاما لسهولة أداء الأعمال يقيس اثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال.

تراجعت الجزائر والأردن والسعودية في الترتيب العام للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال بين 2005 و 2017 حسب تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لهذه الفترة، حيث تراجعت الجزائر بـ55 رتبة كاملة، من المرتبة 128 سنة 2005 من بين 155 دولة إلى المرتبة 156 سنة 2017 من بين 190 دولة، كما تراجعت الأردن بـ 44 رتبة كاملة من المرتبة 74 سنة 2005 إلى المرتبة 118 سنة 207، فيما تراجعت السعودية بـ 56 رتبة كاملة من المرتبة 38 سنة 2005 إلى المرتبة 94 سنة 2017، وهو ما يعطينا صورة واضحة على أن الدول الثلاث تحتل مراتب متأخرة في الترتيب العالمي، أما على مستوى الترتيب العربي فقد احتلت الجزائر معظم سنوات الفترة مراتب بين 13 و 16 من بين 19 دولة عربية، فيما كان الأردن يحتل المراتب بين 9 و 10 عربيا، فيما نلاحظ أن السعودية كانت في المرتبة الأولى عربيا إلى غاية سنة 2013، فيما احتلت المرتبة الثانية سنتي 2014 و2015، وتراجعت إلى المرتبة 7 عربيا سنتي 2016 و2017.

كما تابعت حكومات دول الدراسة الثلاثة تنفيذ مجموعة لا بأس بها من الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين البيئة التنظيمية لأصحاب المشاريع وتعزيز المؤسسات التي تدعم القطاع الخاص. ففي الفترة (2005-2017) نفذت الجزائر 15 إصلاحا أقل من المملكة

الأردنية التي نفذ في نفس الفترة 17 إصلاحا، فيما كانت المملكة العربية السعودية الأكثر إصلاحا مقارنة بالدولتين السابقتين في نفس الفترة حيث نفذت 22 إصلاحا في مجال بيئة أداء الأعمال. وفي مجموعة مؤشرات تعقد الإجراءات وتكلفتها نلاحظ أن الأردن كان الأكثر إصلاحا حيث نفذ 15 إصلاحا، فيما نفذت السعودية في نفس المجال 14 إصلاحا، بينما نفذت الجزائر 11 إصلاحا. أما ضمن مجموعة مؤشرات قوة المؤسسات القانونية نفذت الجزائر 4 إصلاحات، وكانت أفضل من الأردن في هذا المجال الذي نفذ إصلاحين فقط، بينما نفذت السعودية 8 إصلاحات.

تعتبر بيئة أداء الأعمال في الجزائر، الأردن والسعودية ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة، هذا ما جعل تأثيرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ضعيفا، فيما مازال مجال الإصلاح قائما لهذه الدول في هذا المجال، هذا سيكون من شأنه تحسن مناخ الاستثمار بهذه الدول ليكون أكثر تنافسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبمقارنة دول الدراسة مع بعضها البعض، وجدنا أن المملكة العربية السعودية كانت الأفضل وبفارق واضح على المملكة الأردنية الهاشمية والجزائر، حيث ظلت السعودية الرائدة في مجال بيئة أداء الأعمال عربيا لعدة سنوات، قبل أن تتراجع مقارنة بدول الخليج عامة والإمارات العربية المتحدة خاصة، فيما كان الأردن يحتل متوسط الترتيب العربي، وبإمكانه التحسن أكثر في مجال أنشطة الأعمال من خلال تطبيق عدة إصلاحات في البنية التنظيمية والمؤسسات القانونية، أما الجزائر فكانت الأضعف مقارنة بالأردن والسعودية، بل واحتلت المراتب الأخيرة عربيا، وهذا ما يجعل بيئة أداء الأعمال بها صعبة، ووجب عليها تنفيذ المزيد من الإصلاحات لتحسين مناخها الاستثماري.

الخاتمة

اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن الظروف الاقتصادية الصعبة واشتداد المنافسة الدولية فرضت على الدول النامية الإسراع في إيجاد الحلول المناسبة لتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الحلول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بدأت في تحسين مناخها الاستثماري، وذلك من خلال تطوير التشريعات والقوانين خاصة المتعلقة بالاستثمار، ومنح العديد من الحوافز والتسهيلات والضمانات للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي، بالإضافة إلى العمل على تسهيل وتبسيط ودمج الإجراءات الخاصة بممارسة الأعمال للشركات.

كما أن الدول العربية بذلت مجهودات عديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكنها كانت عموما دون الإمكانات التي تتوفر عليها، فبالرغم من التحسن الواضح في مناخ الاستثمار، إلا أنها لم تبلغ الأهداف المسطر ة ولم تصل بعد إلى تحقيق الوضع الذي يؤدي إلى الحصول على القدر الكافي من هذه التدفقات الذي يتلاءم والإمكانات التي تتوفر عليها الدول العربية.

كما تبين لنا من خلال تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية أن هناك تفاوت وتباين من حيث جاذبية مناخ الاستثمار وحصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول الخليج العربي وباقي الدول العربية الأخرى، نظرا لانفتاح دول الخليج أكثر على العالم وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجيدة، فهذه الأخيرة تعتبر الدول المستقبلة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية من حيث حصيلة التدفقات الواردة لها.

كما تبين لنا أن مناخ الاستثمار في السعودية كان أحسن من نظيره في الأردن، وأن الأخير يعتبر أكثر جاذبية من مناخ الاستثمار في الجزائر، ظهر لنا هذا التفوق أيضا في بيئة أداء الأعمال في هذه الدول، وهو ما يفسر لنا أن حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر الواردة إلى السعودية كانت أكبر من حصيلة هذه التدفقات الواردة إلى كل من الأردن والجزائر.

نتائج اختبار الفرضيات:

1- تم إثبات صحة الفرضية الأولى: أي أن مناخ الاستثمار في الدول العربية يعتبر ضعيفا وغير ملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية مقارنة بمجموعات الدول الأخرى في العالم، وهو ما يفسر الحصيلة الضئيلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية، حيث وصلنا إلى أن جل الدول العربية تعاني من نقص في الاستقرار السياسي وانتشار الفساد وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، وأن كل الدول العربية سجلت درجة دول غير حرة سياسيا، كما أنه تأخرت مجموعة الدول العربية في درجة الحرية الاقتصادية مقارنة بالدول المتقدمة، كما كان أداءها أقل من أداء دول المقارنة ضمن مؤشر التنافسية العربية، رغم كل ما بذلته من مجهودات خاصة في جال تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن جهودها كانت متوسطة الأداء في مجال تقديم أفضل خدمة للمستثمرين.

2- تم إثبات صحة الفرضية الثانية: حيث وجدنا أن هناك تفاوت وتباين من حيث جاذبية مناخ الاستثمار وحصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول الخليج العربي وباقي الدول العربية الأخرى، نظرا لانفتاح دول الخليج أكثر على العالم وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجيدة، فدول الخليج تعتبر الدول المستقبل ة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية خاصة الإمارات والسعودية اللتا ن تستحوذان على 42% من حصيلة التدفقات الواردة للمنطقة العربية، فدول الخليج كانت الأحسن عربيا في جل المؤشرات من حيث الحرية الاقتصادية والاستقرار الأمني والسياسي، كما تميزت بدرجة مخاطر منخفضة ومنخفضة جدا، وحققت درجة تنافسية ايجابية كما تصدرت الأداء العربي بأداء جيد من حيث جاذبية الاستثمار.

3- تم إثبات صحة الفرضية الثالثة: فحسب ما توصلنا إليه يعتبر مناخ الاستثمار في السعودية أحسن من نظيره في الأردن، وأن الأخير يعتبر أكثر جاذبية من مناخ الاستثمار في الجزائر، حيث أنه تتميز بيئتها التشريعية والقانونية المنظمة للاستثمار الأجنبي بالاستقرار نسبيا والوضوح وقلة عدد البنود مقارنة بالأردن والجزائر، هذه الأخيرة كانت الأكثر تغييرا لقوانين الاستثمار، ورغم التقارب بين دول المقارنة الثلاث من حيث الحوافز والضمانات المقدمة، إلا أن ترتيب السعودية خلال السنوات الأخيرة كان الأحسن من بين دول الدراسة ضمن معظم المؤشرات الدولية والإقليمية وبأداء جيد وأحسن من الأردن، فيما وجدنا أن الجزائر كانت متأخرة وبأداء يعتبر ضعيفا مقارنة بالدولتين السابقتين.

4- تم إثبات صحة الفرضية الرابعة: فلقد كانت حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى السعودية أكثر من التدفقات الواردة إلى الأردن، والجزائر حيث استطاعت أن تحقق متوسط تدفقات 13.5 مليار دولار سنويا خلال الفترة (2000-2015) حيث بلغت حصتها في المتوسط نسبة 29.51% من الإجمالي العربي، بينما كانت حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن بمتوسط سنوي قدره 1.6 مليار دولار بنسبة 3.54% من الإجمالي العربي، وهذه الأخيرة تعتبر أحسن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وبفارق بسيط حيث بلغت متوسط سنوي قدره 1.5 مليار دولار سنويا وبنسبة 3.14% من الإجمالي العربي.

5- تم إثبات صحة الفرضية الخامسة: حيث لاحظنا وجود تأثير متفاوت بين مقياس المسافة من الحد الأعلى على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول الدراسة، وجدنا أن المملكة العربية السعودية كانت الأفضل وبفارق واضح على المملكة الأردنية الهاشمية والجزائر، حيث ظلت السعودي ة الرائدة في مجال بيئة أداء الأعمال عربيا لعدة سنوات، قبل أن تتراجع مقارنة بدول الخليج عامة والإمارات العربية المتحدة خاصة، فيما كان الأردن يحتل متوسط الترتيب العربي، وبإمكانه التحسن أكثر في مجال أنشطة الأعمال من خلال تطبيق عدة إصلاحات في البنية التنظيمي ة والمؤسسات

القانونية، أما الجزائر فكانت الأضعف مقارنة بالأردن والسعودية، بل واحتلت المراتب الأخيرة عربيا، وهذا ما يجعل بيئة أداء الأعمال بها صعبة، ووجب عليها تنفيذ المزيد من الإصلاحات لتحسين مناخها الاستثماري.

نتائج الدراسة:

على ضوء ما سبق، يمكننا استخلاص النتائج التالية:

1 -أنه ولأول مرة في تاريخ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر احتلت الدول النامية الريادة سنة 2012 بنسبة 52% من حصيلة التدفقات العالمية الواردة، حيث نالت أكثر مما نالته الدول المتقدمة، كما تم تسجيل ارتفاعا بنسبة 09% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بما يعادل 1450 مليار دولار؛

2 -أن نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العالم كان ولا يزال ضعيفا للغاية، والتي اتسمت بالتذبذب خلال الفترة الماضية ولكنها لم تتجاوز حاجز 6.8% من الإجمالي العالمي المحقق سنة 2009؛

3 -أن الدول العربية تواجه صعوبات عديدة ومجموعة من التحديات التي تعوق قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فمناخ الاستثمار في الدول العربية يعتبر ضعيفا وغير ملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية مقارنة بمجموعات الدول الأخرى في العالم، وهو ما يفسر الحصيلة الضئيلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية، حيث وصلنا إلى أن جل الدول العربية تعاني من نقص في الاستقرار السياسي وانتشار الفساد وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، وأن كل الدول العربية سجلت درجة دول غير حرة سياسيا، كما أنه تأخرت مجموعة الدول العربية في درجة الحرية الاقتصادية مقارنة بالدول المتقدمة، كما كان أداءها أقل من أداء دول المقارنة ضمن مؤشر التنافسية العربية؛

4 -شهدت المنطقة العربية إصدار العديد من القوانين والتشريعات الجديدة والمعدلة ذات التأثير المباشر وغير المباشر على مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال، والتي كانت في معظمها ايجابية، لاسيما في الدول المستقبلة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر مثل السعودية والإمارات والأردن ومصر؛

5 -أن هناك تفاوت وتباين من حيث جاذبية مناخ الاستثمار وحصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول الخليج العربي وباقي الدول العربية الأخرى، نظرا لانفتاح دول الخليج أكثر على العالم وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجيدة، فدول الخليج تعتبر الدول المستقبلة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية خاصة الإمارات والسعودية اللتان تستحوذان على 42% من حصيلة التدفقات الواردة للمنطقة العربية، فدول الخليج كان الأحسن عربيا في جل المؤشرات الدولية والإقليمية مقارنة بدول المشرق العربي ودول المغرب العربي؛

6 -أن مناخ الاستثمار في السعودية أحسن من نظيره في الأردن، وأن الأخير يعتبر أكثر جاذبية من مناخ الاستثمار في الجزائر، فترتيب السعودية خلال السنوات الأخيرة كان الأحسن من بين دول الدراسة ضمن معظم المؤشرات الدولية والإقليمية وبأداء جيد وأحسن من الأردن، فيما وجدنا أن الجزائر كانت متأخرة وبأداء يعتبر ضعيفا مقارن ة بالدولتين السابقتين؛

7 -تميزت اقتصاديات الجزائر والأردن والسعودية باستقرار نسبي على المستوى الكلي، حيث شهدت الجزائر منذ بداية القرن الواحد والعشرين فترة من الانتعاش والرخاء الاقتصادي، وظل الاقتصاد الجزائري قويا، الذي ساعده في ذلك ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى مستويات قياسية، وباعتبار المملكة العربية السعودية دولة مصدرة للنفط شأنها في ذلك شأن الجزائر، تمتع الاقتصاد السعودي بفترة غير مسبوقة من الانتعاش منذ بداية القرن الواحد والعشرين، فقد كانت السياسات الاقتصادية الكلية مشجعة للأعمال وداعمة للاستثمارات، أما الأردن فقد سجل تراجعا في معدل النمو الاقتصادي بعد سنة 2008 متأثرا

بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، ليعود للانتعاش مرة أخرى سنة 2014 مدعوما بانتعاش قطاعي الصناعة والخدمات وقطاع الصادرات مستفيدا من انخفاض أسعار النفط باعتبار الأردن من الدول المستوردة له؛

8 -أن القوانين والتشريعات في السعودية تميزت بالاستقرار والوضوح والشفافية مقارنة بالأردن والجزائر، حيث تضمنت تعريفات لكل المصطلحات الواردة في قوانينها، بالإضافة إلى قلة عدد البنود في تشريعاتها، أما الجزائر فكانت الأكثر تغييرا لقوانين الاستثمار، خاصة من خلال تعديلها حيث أدخلت عدة تعديلات على الأمر رقم 01-03 من خلال الأمر 06-08 المعدل والمتمم، بالإضافة إلى تعديلات أخرى صدرت عبر عدة قوانين مالية وقوانين مالية تكميليةٍ قبل صدور قانون الاستثمار الأخير رقم 16-09 سنة 2016؛

9 -أنه لاحظنا تقارب في الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي من قبل دول الدراسة، حيث سجلنا اختلاف من حيث إمكانية تملك العقار في الجزائر مقارنة بالأردن والسعودية، حيث يتم منح العقار بصيغة الامتياز (كراء فقط)؛

10 - أن حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى السعودية أكبر من التدفقات الواردة إلى الأردن، والجزائر حيث استطاعت أن تحقق متوسط تدفقات 13.5 مليار دولار سنويا خلال الفترة (2000-2015) حيث بلغت حصتها في المتوسط نسبة 29.51% من الإجمالي العربي، بينما كانت حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن بمتوسط سنوي قدره 1.6 مليار دولار بنسبة 3.54% من الإجمالي العربي، وهذه الأخيرة تعتبر أحسن من تدفقات الاستثمار الأجنب ي المباشر الواردة إلى الجزائر وبفارق بسيط حيث بلغت متوسط سنوي قدره 1.5 مليار دولار سنويا وبنسبة 3.14% من الإجمالي العربي؛

11 - نفذت الجزائر، الأردن والسعودية مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين البيئة التنظيمي ة لأصحاب المشاريع، ففي الفترة (2005-2017) نفذت الجزائر 15

إصلاحا أقل من الأردن الذي نفذ في نفس الفترة 17 إصلاحا، والسعودية الأكثر إصلاحا مقارنة بالدولتين السابقتين في نفس الفترة حيث نفذت 22 إصلاحا في بيئة أداء الأعمال؛

12 – أن هناك تأثير متفاوت بين مقياس المسافة من الحد الأعلى على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول الدراسة، وجدنا أن المملكة العربية السعودية كانت الأفضل وبفارق واضح على المملكة الأردنية الهاشمية والجزائر، حيث ظلت السعودية الرائدة في مجال بيئة أداء الأعمال عربيا لعدة سنوات، قبل أن تتراجع مقارنة بدول الخليج عامة والإمارات العربية المتحدة خاصة، فيما كان الأردن يحتل متوسط الترتيب العربي، وبإمكانه التحسن أكثر في مجال أنشطة الأعمال من خلال تطبيق عدة إصلاحات في البنية التنظيمية والمؤسسات القانونية، أما الجزائر فكانت الأضعف مقارنة بالأردن والسعودية، بل واحتلت المراتب الأخيرة عربيا، وهذا ما يجعل بيئة أداء الأعمال بها صعبة، ووجب عليها تنفيذ المزيد من الإصلاحات لتحسين مناخها الاستثماري.

الاقتراحات والتوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها، يمكننا تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات والتي تخص الدول العربية عامة ودول المقارنة بشكل خاص، نوجزها في ما يلي:

1 -ضرورة تعزيز التعاون العربي والدولي عبر الاستمرار في بناء الشراكات والتكتلات، وإبرام المزيد من الترتيبات الدولية والإقليمية وخصوصا في مجال الاستثمار؛

2 -تشجيع الاستثمارات العربية والإسلامية، والعمل على جذبها من خلال وضع تسهيلات وتحفيزات جبائية وقانونية خاصة بها؛

3 -العمل على تسهيل واختصار القوانين المنظمة للاستثمار وتحديث وتطوير التشريعات الخاصة به، وإعادة النظر في سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول

العربية وخاصة الجزائر، من خلال توجيه هذا النوع من الاستثمار إلى القطاعات المهمة كالزراعة والصناعة والخدمات، وأيضا توجيهه نحو المناطق الأقل تنمية في هذه الدول؛

4 -ضبط السياسات الاقتصادية الداخلية ومعدلات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والتضخم وأسعار الفائدة والصرف وتنويع الاقتصاد، مع تحسين أداء الاقتصاد على المستوى الخارجي وتطوير البنى التحتية وتشجيع القطاع الخاص ومنحه الدعم والتمويل اللازمين للاستثمار؛

5 -تقليص وتبسيط ودمج إجراءات تعامل الشركات وخفض زمن وكلفة تلك التعاملات، وعلى أن تكون تحت مظلة جهة وحيدة، والعمل على انجاز المعاملات الكترونيا بدءا من تأسيس المشروع واستخراج التراخيص والحصول على الكهرباء ودفع الضرائب وغيرها؛

6 -تعزيز درجة الإفصاح والشفافية من خلال تحسين مستوى المعلومات المالية والائتمانية وتدقيقها وسرعة نشرها، وإنشاء وتطوير مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية سواء الحكومية أو الخاصة بهدف حماية المستثمرين؛

7 -اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاربة الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية والمحسوبية والرشوة، ومحاربة التهرب والغش الضريبيين والاقتصاد الموازي.

آفاق الدراسة:

بعد عرض النتائج وتقديم بعض التوصيات والاقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث، ظهرت لنا بعض الجوانب التي لم يتسنى لنا من دراستها، والتي يمكن أن نقترحها كمواضيع للدراسة:

1 -القيام بدراسة مقارنة لبيئة أداء الأعمال بين الدول العربية وبعض الدول الرائدة في هذا المجال كسنغافورة والدانمارك والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة؛

2 -القيام بدراسة على مستوى بعض الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر يتم من خلالها تقييم مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال من وجهة نظر هذه الشركات – دراسة قياسية؛

3 -القيام بدراسة لإيجاد العوامل المكونة لمناخ الاستثمار في الجزائر الأكثر تأثيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة قياسية.

قائمة المراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية.

1. القرآن الكريم.

2. الكتب:

1 –أحمد محمد مندور وأحمد رمضان نعمة الله ، **المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، بدون سنة نشر.

2 –أميرة حسب الله محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

3 –السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.

4 –الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.

5 –باسم حمادي الحسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر: عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014.

6 –بوشاشي بوعلام، **المنير في المحاسبة العامة**، دار هومة، الجزائر، 1992.

7 –جيل برتان، **الاستثمار الدولي** ، ترجمة : علي مقلد وعلي زيعور، منشورات عويدات، لبنان، 1981.

8 –حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

9 –زين الدين عبد المقصود غنيمي، **قضايا بيئية معاصرة** ، منشأة المعارف ، مصر، 2000.

10 – سامي خليل، **الاقتصاد الدولي** ، الجزء الأول، نظرية التجارة الدولية، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

11 – سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية** ، مطبعة الإسراء، مصر، 2005.

12 – سعيد النجار، **آفاق الاستثمار في الوطن العربي**، اتحاد المصارف العربية، مصر، 1992.

13 – شكري رجب العشماوي والسعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية**، مكتبة الإشعاع، مصر، 2002.

14 – طارق الحاج، **المالية العامة**، مطابع الأرز، الأردن، 1999.

15 – عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)** ، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.

16 – عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.

17 – عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

18 – عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، مصر، 1998.

19 – عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.

20 – عبد العزيز النجار، **الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات** ، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007.

21 – عبد الكريم صادق بركات وآخرون، **المالية العامة** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، لبنان، 1986.

22 – عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1987.

23 – عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

24 – عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

25 – عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2012.

26 – فاضل محمد العبيدي، **البيئة الاستثمارية** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

27 – فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:الواقع والتحديات (دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين)** ، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2008.

28 – فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

29 – كمال عليوش قربوع، **قانون الاستثمارات في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

30 – ماهر كنج شكري ومروان عوض، **المالية الولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق**، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.

31 – محمد صالح الحناوي، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية** ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 1997.

32 – محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

33 – محمد فوزي أبو السعود و رمضان محمد مقلد ، **مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة** ، الدار الجامعية، مصر، 2005.

34 – نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

35 – وسام مجدي عطية، **الآثار القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر** ، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2012.

36 – يونس أحمد البطريق وسعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارن**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002.

3.الأطروحات والرسائل الجامعية:

37 – فارس فضيل، **أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية: دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جماعة الجزائر، 2004.

4.المجلات والدوريات:

38 – إبراهيم العيسوي، **الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 15– العدد 1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013.

39 – أحمد الكواز، **بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص**، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 28، المعهد العربي للتخطيط، جوان 2008.

40 – أحمد زغدار، **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2004.

41 – أحمد شعبان محمد علي، **التعاون بين البنوك المركزية في البلدان العربية** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 39، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، 2007.

42 – بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2006.

43 – تشام فاروق، **الاستمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية** ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،جامعة سعد دحلب (البليدة)، الجزائر، 21–22 ماي 2002.

44 – حازم بدر الخطيب، **المشاريع أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم الصغيرة** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2006.

45 – حربي محمد موسى عريقات، **مناخ الاستثمار في الوطن العربي** ، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية (نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية)، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 4–5 جويلية 2007.

46 – حسين الطلافحة، **سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية** ، سلسلة الخبراء، العدد 46، المعهد العربي للتخطيط، مارس 2013.

47 – عبد المجيد تيماوي ومصطفى بن نوي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري**، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، الجزائر، يومي 17–18 أفريل 2006.

48 – عمر بن فيحان المرزوقي، **الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور إسلامي**، المؤتمر الدولي: التمويل والاستثمار الأجنبي في العالم الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، فيفري 2003.

49 – فارس فضيل، **هل يشكل الاستثمار المباشر الأجنبي مظهرا للعولمة، وإلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصادات النامية؟** ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر،العدد 10، الجزائر، 2004.

50 – فايز عبد الهادي أحمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**، إصدار خاص محكم صادر عن المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2012.

51 – محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال: نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا العدد الأول، 2004.

52 – محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة شمال أفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، الجزائر، 2009.

53 – محمد قويدري، **المزايا و الحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالإشارة إلى بعض الاقتصاديات العربية: تونس والجزائر** ، المؤتمر الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية: حالة البلدان العربية والجزائر، جامعة سكيكدة، الجزائر، 14–15 مارس 2003.

54 – مصطفى عبد الله الكفري، **مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية سورية** ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، الندوة الاقتصادية الحادية والعشرون، يوم 18 مارس 2008، الموقع الالكتروني: http://www.mafhoum.com/syr/ar/prev.html.

55 – المعهد العربي للتخطيط، **القدرة التنافسية وقياسها** ، سلسلة جسر التنمية، العدد الرابع والعشرون، الكويت، 2003.

56 – منور أوسرير ونذير عليان ، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2005.

57 – موفق أحمد وحلا سامي خضير، **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)** ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثلاثون، جامعة بغداد، العراق، 2010.

58 – ناجي بن حسين، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جامعة قسنطينة، الجزائر، جوان 2009.

5.التقارير:

59 – الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **التحولات الجديدة في خارطة الاستثمار العالمية والعربية: الفرص والتحديات** 2013–2014، تقرير الاستثمار السنوي الخامس، لينان، جويلية 2014.

60 – بنك الجزائر.

61 – بنك الجزائر، **التقرير السنوي** 2010: **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** ، الجزائر، جويلية 2011.

62 – البنك العالمي، **ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي** 2010، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، 2010.

63 – البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي 2015.

64 – جورج العبد، **لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في النمو والعولمة، مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، مارس 2003.

65 – صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى** ، الولايات المتحدة الأمريكية، أكتوبر 2015.

66 – صندوق النقد الدولي، **مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر لسنة** 2012، نشرة معلومات معممة، 25 جانفي 2013.

67 – صندوق النقد العربي، **آفاق الاقتصاد العربي سبتمبر** 2016، الإمارات العربية المتحدة، 2016.

68 – صندوق النقد العربي، **آفاق الاقتصاد العربي مارس** 2016، الإمارات العربية المتحدة، 2016.

69 – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2005، العدد 25، الإمارات، 2005.

70 – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2008، العدد 28، الإمارات، 2008.

71 – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2009، العدد 29، الإمارات، 2009.

72 – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2010، العدد 30، الإمارات العربية المتحدة، 2010.

73 – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2011، العدد 31، الإمارات، 2011.

74 – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2012، العدد 32، الإمارات، 2012.

75 – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013**، العدد 33، الإمارات، 2013.

76 – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**، العدد 34، الإمارات، 2014.

77 – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** 2015، العدد 35، الإمارات، 2015.

78 – مجموعة البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال** 2013، الطبعة العاشرة، 2013.

79 – مصطفى بابكر، **الأنظمة النقدية واستهداف الإقلال من التضخم** ، برنامج سياسات الاقتصاد الكلي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.

80 – المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية** 2003، الكويت، 2003.

81 – المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية** 2006، الإصدار الثاني، الكويت، 2006.

82 – المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية** 2009، الإصدار الثالث، الكويت، 2009.

83 – المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية** 2012، الإصدار الرابع، الكويت، 2012.

84 – المعهد العربي للتخطيط، **منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة** ، جسر التنمية، العدد المائة والسادس عشر، السنة الثاني عشر، الكويت، مارس 2014.

85 – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي** 2003، نيويورك وجنيف، 2003.

86 – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، **تقرير الاستثمار العالمي** 2014، نيويورك وجنيف، 2014.

87 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاقتصاد العربي لعام** 2015، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2015.

88 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاجتماع الدولي حول التنافسية في الدول العربية**، السنة العشرون، العدد 172، نوفمبر 2002.

89 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، الكويت، جوان 2016.

90 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها** ، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، الكويت، جوان 2014.

91 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، جوان 2015.

92 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء** 2000–2017، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2015.

93 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية**، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2014.

94 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاقتصاد العربي: مؤشرات الأداء** 2000–2018، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، ديسمبر 2016.

95 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال** 2012، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، الكويت، 2012.

96 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام** 2015، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2014.

97 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لسنة** 2013، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثلاثون، العدد الفصلي الرابع، ديسمبر 2012.

98 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام** 2015، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، ديسمبر 2014.

99 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية: الواقع والتحديات**، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2012.

100 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **حماية المستثمر كأحد المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للعام** 2007، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الثاني، الكويت، جوان 2007.

101 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، **مناخ الاستثمار في الدول العربي ة** 2007، الكويت، 2007.

102 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، **مناخ الاستثمار في الدول العربي ة** 2001، الكويت، 2001.

103 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، **مناخ الاستثمار في الدول العربي ة** 2005، الكويت، 2005.

104 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية** 2011، الكويت، 2011.

105 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، **مناخ الاستثمار في الدول العربي ة** 2004، الكويت، 2004.

106 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، **مناخ الاستثمار في الدول العربي ة** 2002، الكويت، 2002.

107 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار** 2012– 2013، الكويت، 2013.

108 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية** 2011، العدد 27، الكويت، 2011.

109 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة** 2015، الكويت، 2015.

110 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار** 2015، الكويت، 2015.

111 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار** 2014، الكويت، 2014.

112 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية** 2005، الكويت، 2005.

113 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006**، الكويت، 2006.

114 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية** 2008، الكويت، 2008.

115 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية** 2016، العدد الواحد والثلاثون، الكويت، 2016.

116 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار** 2016، الكويت، 2016.

117 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشر إمكانية الحصول على الائتمان وأهميته لسهولة أداء الأعمال** 2007، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الثالث، الكويت، سبتمبر 2007.

118 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشر تسجيل ملكية الأصول العقارية** ، نشرة ضمان الاستثمار، السنة السابعة والعشرون، العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2009.

119 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشر تصفية النشاط وإغلاق الأعمال وأهميته لبيئة أداء الأعمال** 2008، نشرة ضمان الاستثمار، السنة السادسة والعشرون، العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2008.

120 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية**، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع لسنة 2011، الكويت، 2011.

121 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية** ، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثامنة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، ديسمبر 2010.

122 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **نشرة ضمان الاستثمار** 2006، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2006.

123 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **نشرة ضمان الاستثمار** 2012، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2012.

124 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **نشرة ضمان الاستثمار**، السنة الرابعة والعشرون، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2006.

125 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **نشرة ضمان الاستثمار**، السنة الثامنة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2010.

126 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **ندوة بعنوان الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، تونس، 24–25 مارس 1997.

127 –مؤسسة النقد العربي السعودي.

128 –مؤسسة النقد العربي السعودي، **تقرير الاستقرار المالي** 2015، المملكة العربية السعودية، 2015.

129 –مؤسسة النقد العربي السعودي، **تقرير الاستقرار المالي لسنة** 2015، المملكة العربية السعودية، 2015.

130 –مؤسسة النقد العربي السعودي، **تقرير الاستقرار المالي لسنة** 2016، المملكة العربية السعودية، 2016.

131 –نواف أبو شمالة، **الاستثمار الأجنبي والتنمية – حالات دراسية**، برنامج تدريبي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.

132 –وزارة الاقتصاد والتخطيط، **مؤشرات اقتصادية مختارة** (2008–2015)، السعودية، 16 سبتمبر 2015.

133 –وزارة الصناعة والتجارة الأردنية.

134 –وزارة الصناعة والتجارة، **تقرير الإحصاءات الصناعية للنصف الأول من عام** 2014، المملكة الأردنية الهاشمية، أكتوبر 2014.

135 –وزارة المالية الأردنية.

136 –وزارة المالية الأردنية، **نشرة مالية الحكومة العامة** ، المجلد العاشر، العدد الثاني عشر، الأردن، 2009.

6. القوانين والنصوص التشريعية:

137 –قانون النقد والقرض رقم 90–10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990.

138 –القانون رقم 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار الصادر يوم 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 03 أوت 2016.

139 –المملكة الأردنية الهاشمية، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995.

140 –المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الاستثمار رقم (68) لسنة 2003.

141 –المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014.

142 –قانون الاستثمار الأجنبي السعودي، المرسوم الملكي رقم م/ 1 الصادر بتاريخ 10 أفريل 2000.

143 –المرسوم التشريعي رقم 93–12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

144 –الأمر 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 الصادر بتاريخ 22 أوت 2001.

145 –المرسوم التنفيذي رقم 01–282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55 الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001.

146 -الأمر 06-08 المتم والمعدل للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.

147 -الأمر رقم 09-01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2009.

148 -نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (54) لسنة 2000 صادر بمقتضى أحكام المادة 24 من قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995.

149 -الجريدة الرسمية الأردنية، نظام الحوافز الاستثمارية رقم 33 لسنة 2015.

7.المواقع الكترونية:

150 -إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**) من الموقع الالكتروني:

http://unctadstat.unctad.org

151 -احمد محمود مصطفى، **أوضاع الدول العربية على مؤشر الدول الفاشلة** 2015، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، مصر، من الموقع الالكتروني: http://www.rcssmideast.org/ ، تاريخ الاطلاع: 2015/03/5.

152 -بيانات البنك الدولي من الموقع الالكتروني:

http://blogs.worldbank.org/opendata/ar/chart-1-3-companies-constrained-corruption، تاريخ الاطلاع 2016 /03/20.

153 -دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وزارة المالية، المملكة الأردنية الهاشمية، من الموقع الالكتروني: http://www.istd.gov.jo/Arabic/Legislations/DoubleTax2.aspx، تاريخ الاطلاع: 2016/08/20.

154 –اللائحة التنظيمية لنظام الضريبة على الدخل، وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، من الموقع الالكتروني:

http://www.mofa.gov.sa/ServicesAndInformation/aboutKingDom/InvestmentAndTourism/InvestmentSystems/Pages/NewsArticleID25547.aspx

155 –مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الأردن**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/jordan

156 –مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria

157 –مجموعة البنك الدولي، **سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في السعودية**، 2016، من الموقع الالكتروني: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/saudi-arabia

158 –منظمة الشفافية الدولية، من الموقع الالكتروني: www.transparency.org

159 –مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من الموقع الالكتروني:

http://unctad.org/en/Pages/Statistics.aspx، تاريخ الاطلاع: 2015/09/28.

160 –مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **نشرة صحفية: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب آسيا للعام الخامس على التوالي**، يوم 24 جوان 2014،

UNCTAD/PRESS/PR/2014/15، من الموقع الالكتروني:

http://unctad.org/fr/Pages/Media.aspx

161 –مؤشر بيت الحرية، من الموقع الالكتروني: www.freedomhouse.org ، تاريخ الاطلاع: 2016/03/05.

162 –هيئة الاستثمار الأردنية، الموقع الالكتروني: http://www.jic.gov.jo/DefaultAr.aspx،
تاريخ الاطلاع: يوم 2016/11/01.

163 –الهيئة العامة للزكاة والدخل، المملكة العربية السعودية، من الموقع الالكتروني:
https://dzit.gov.sa/dzit_logon/MenuItems.jsp?menu_id=circularagreements&
menu_grp=agreements&ume.logon.locale=ar، تاريخ الاطلاع: 2016/08/20.

164 –وزارة الخارجية، مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، من
الموقع الالكتروني:
http://www.mofa.gov.sa/ServicesAndInformation/aboutKingDom/InvestmentA
ndTourism/Pages/InvestmentsInKingdomOverview67621.aspx.

165 –وزارة الخارجية، مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، من
الموقع الالكتروني:
http://www.mofa.gov.sa/ServicesAndInformation/aboutKingDom/InvestmentA
ndTourism/Pages/InvestmentsInKingdomOverview67621.aspx.

166 –وزارة الصناعة والتجارة والتموين، **اتفاقيات الدول الأجنبية**، المملكة الأردنية الهاشمية، من
الموقع الالكتروني: http://mit.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=309 ، تاريخ
الاطلاع: 2016/08/22.

167 –الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **بيانات التصريح بالاستثمار**، من الموقع الالكتروني :
www.andi.dz، تاريخ الاطلاع: 2016/09/12.

168 –الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **الاتفاقات والاتفاقيات**، الجزائر، من الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions ، تاريخ الاطلاع: 2016/08/22.

169 –الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، من الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions، تاريخ الاطلاع: 2016/08/20.

170 –الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **تطور التشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار** 1963-2016، من الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/evolution-loi-sur-l-investissement، تاريخ الاطلاع: 2016/11/10.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية.

1. Livres:

171- Bernard Bonnin, **L'entreprise multinationale et L'état**, édition études vivantes, France, 1984.

172- Denis Tersen et Jean Luc Bricaut, **L'investissement international**", Edition Armand colin, France, 1996.

173- Gomage Elias, **Théorie de l investissement direct étrangers**, édition Economica, France, 1985.

174- Jean-Pierre Bibeau, **Introduction à l'économie internationale**, Casablanca, France, 1997.

175- Jeremy Bennett, **A sectrial and spatial analysis of chinese Fdi to the US and the state of Indiana**, a dissertation presented of the college of graduate and professional studies, department of Earth and Environmental Systems, Indiana state University, Indiana, USA, december 2015.

176- Jonathan Jones and Colin Wern, **Foreign Direct Investment And The Regional Economy**, ashgate publishing, USA, 2006.

177- Khaled E mawazini, **Foreign Direct Investment, Technology Spillovers, and Host Country Spending on R&D**, International Atlantic Economic Society, united states of America, 7 July 2010.

178- Miloudi Boubaker, **investissement et stratégie de développement**, OPU, Algérie, 1988.

179- Paul R.Krugman Et Maurice Obstfeld, **Economie Internationale**, Edition De Boeck Univercité, 4e Edition, Belgique, 2003.

180- Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel, **économie internationale**, 10e édition, Economica, France, 1996.

181- Pierre Jacquemot, **La Firme multinationale, Une introduction économique**, Economica, France, 1990.

182- Robert J Mcclla, **the geographical spread of free zones associated with ports**, geoform 21 N 1, Elsivier, 1990.

183- Robert. A. Mundell, **A Theory Of Optimum Currency Areas**, The American Economic Review, N 4, USA, 1961.

2. Thèses et mémoires:

184- Abdulaziz Almahmood, **Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: Joint Venture Equity Shares and Source Country Characteristics**, A thesis for the degree of Doctor of Philosophy in Economics, Newcastle University, UK, December 2010.

3. Rapports:

185- international finance corporation, **foreign direct investment** , first and second printings, world bank group, USA, december 1997.

186- International Monetary Fund, **balance of payment manual**, 5th Edition, USA, 1993.

187- International Monetary Fund, **balance of payment manual**, 6th Edition, USA, 2007.

188- OCDE, **benchmark definitin of foreign direct investment**, 4th Edition, 2008.

189- OCDE, **définitions des références détaillées des investissements internationaux**, France, 1983.

190- The PRS Group, **International Country risk Guide**, USA, January 2015.

191- UNCTAD, **Incentives and FDI**, New York and Geneva, 1996.

192- UNCTAD, **World Investment Report** 2001- **Promoting Linkages**, New York and Geneva, 2001.

193- UNCTAD, **World Investment Report** 2005- **Transnational Corporations and The Internationalization of R&D**, New York and Geneva, 2005.

194- UNCTAD, **World Investment Report** 2006- **FDI From Developing and Transition Economies : implications for development**, New York and Geneva, 2006.

195- UNCTAD, **World Investment Report** 2007- **Transnational Corporations: Extractive Industries and Development**, New York and Geneva, 2007.

196- UNCTAD, **World Investment Report** 2008- **Transnational Corporations and The Infrastructure challenge**, New York and Geneva, 2008.

197- UNCTAD, **World Investment Report 2009- Transnational Corporations: Agricultural Production and Development**, New York and Geneva, 2009.

198- UNCTAD, **World Investment Report** 2011- **Non-Equity Modes Of International Production and Development**, New York and Geneva, 2011.

199- UNCTAD, **World Investment Report** 2012-**Towards a New Generation Of Investment Policies**, New York and Geneva, 2012.

200- UNCTAD, **World Investment Report** 2013- **Global Value Chains : Investment and Trade Development**, New York and Geneva, 2013.

201- UNCTAD, **World Investment Report** 2014-**Investing In The SDGs : an action plan**, New York and Geneva, 2014.

202- UNCTAD, **World Investment Report** 2015 **– Reforming International Investment Governance**, New York and Geneva, 2015.

203- World Bank Group, **Doing Business** 2016, 13 th Edition, USA, 2016.

204- WORLD BANK GROUP, **Doing Business** 2017**: Economy Profile - Algeria**, 14th edition, USA, 2016.

205- WORLD BANK GROUP, **Doing Business** 2017**: Economy Profile - Jordan**, 14th edition, USA, 2016.

206- WORLD BANK GROUP, **Doing Business** 2017**: Economy Profile - Saudi Arabia**, 14th edition, USA, 2016.

207- WORLD BANK GROUP, **Doing Business: Reports (**2007-2017**)**, Editions: (4^{th}-17^{th}).

208- World Economic Forum, **The global competitiveness report** 2012-2013, Switzerland, 2012.

209- World Economic Forum, **The global competitiveness report** 2013-2014, Switzerland, 2013.

210- World Economic Forum, **The global competitiveness report** 2014-2015, Switzerland, 2014.

211- World Economic Forum, **The global competitiveness report** 2015-2016, Switzerland, 2015.

212- World Economic Forum, **The global competitiveness report** 2016-2017, Switzerland, 2016.

4. Sites Web:

213- Carte De L'evaluation Des Risques Pays Par COFACE, Sur le Site Web : http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays , Consulter le 25/05/2016.

214- COFACE, études économiques, sur le site**:** http://www.coface.com/fr/cofaweb/comparer/678-680-777 , Consulter le 25/05/2016.

215- **Fdi Intelligence From The Financial Times**, from the website : www.fdiintelligence.com, viewing date: 14/11/2016.

216- The Heritage foundation, **Index of economic freedom**, le site web: www.heritage.org/index

217- UNCTAD, **international investment agreements**, web site : http://investmentpolicyhub.unctad.org/IIA , Viewing Date: 22/08/2016.

218- UNCTAD, **World Investment Report** 2015, sur le site-web :

www.unctad.org/wir, consulter le : 22/03/2016.

219- WORLD BANK GROUP, Business Reforms in Algeria,

http://www.doingbusiness.org/Reforms/Overview/Economy/algeria

220- WORLD BANK GROUP**, Business Reforms in Algeria, Jordan, and Saudi Arabia**, http://www.doingbusiness.org/reforms**.**

221- WORLD BANK GROUP, **Business Reforms In Jordon**,

http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/jordan

222- WORLD BANK GROUP, **Business Reforms In Saudi Arabia**,

http://www.doingbusiness.org/reforms/overview/economy/saudi-arabia

223- WORLD BANK GROUP, **Doing Business**, web site**:**

http://www.doingbusiness.org/Custom-Query.

الملاحق

الملحق رقم (1): اختبار التوزيع الطبيعي (kolmogorov-smirnov) باستخدام spss لدول الدراسة.

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		jordan	algeria	saudi	jordanfdi	algeriafdi	saudifdi
N		6	6	6	6	6	6
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	57,6417	50,020000	68,033333	1629,386667	1498,8850000	13790,145000
	Ecart-type	,54814	2,1853421	2,9202922	260,1766765	1113,84320203	8209,2722193
Différences les plus extrêmes	Absolue	,335	,455	,316	,173	,334	,244
	Positive	,217	,301	,256	,173	,166	,244
	Négative	-,335	-,455	-,316	-,124	-,334	-,241
Z de Kolmogorov-Smirnov		,820	1,116	,775	,423	,817	,598
Signification asymptotique (bilatérale)		,512	,166	,585	,994	,517	,866

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

الملحق رقم (2): اختبار التأثير (Régression) باستخدام spss للجزائر.

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	DTFAlgeria[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : FDIAlgeria

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,904[a]	,817	,771	532,6505848

a. Valeurs prédites : (constantes), DTFAlgeria

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	5068366,811	1	5068366,811	17,864	,013[b]
	Résidu	1134866,582	4	283716,646		
	Total	6203233,394	5			

a. Variable dépendante : FDIAlgeria

b. Valeurs prédites : (constantes), DTFAlgeria

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-21545,933	5456,659		-3,949	,017
	DTFAlgeria	460,712	109,003	,904	4,227	,013

a. Variable dépendante : FDIAlgeria

الملحق رقم (3): اختبار التأثير (Régression) باستخدام spss للأردن.

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	DTFJordan[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : FDIJordan

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,033[a]	,001	-,249	290,7271304

a. Valeurs prédites : (constantes), DTFJordan

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	370,458	1	370,458	,004	,950[b]
	Résidu	338089,057	4	84522,264		
	Total	338459,515	5			

a. Variable dépendante : FDIJordan

b. Valeurs prédites : (constantes), DTFJordan

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	724,217	13672,960		,053	,960
	DTFJordan	15,703	237,197	,033	,066	,950

a. Variable dépendante : FDIJordan

الملحق رقم (4): اختبار التأثير (Régression) باستخدام spss للسعودية.

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	DTFSaudi[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : FDISaudi

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,124[a]	,015	-,231	9107,2080377

a. Valeurs prédites : (constantes), DTFSaudi

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	5195798,888	1	5195798,888	,063	,815[b]
	Résidu	331764952,966	4	82941238,242		
	Total	336960751,854	5			

a. Variable dépendante : FDISaudi

b. Valeurs prédites : (constantes), DTFSaudi

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-9958,378	94957,408		-,105	,922
	DTFSaudi	349,072	1394,678	,124	,250	,815

a. Variable dépendante : FDISaudi